الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد ـ تلمسان ـ
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم: التاريخ
تخصص: التاريخ الوسيط

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في التاريخ الوسيط

نظام الرّي بالدّولة الزيّانية من القرن(7-10هـ/13-16م)

إعداد الطالب:
جيلالي هناني

إشراف الأستاذ الدكتور:
نصر الدين بن داود

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
سيدي محمد نقادي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
نصر الدين بن داود	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
رشيد يماني	أستاذ محاضر-أ-	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا
خيرة سياب	أستاذ التعليم العالي	جامعة بشار	عضوا مناقشا
عمر بخاري	أستاذ محاضر-أ-	جامعة تيارت	عضوا مناقشا
عبد الكريم طهير	أستاذ محاضر-أ-	جامعة الشلف	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:1441-1442هـ/2020-2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول تعالى في شأن قسمة الماء:

﴿ وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ ٱلْمَآءَ قِسْمَةٌۢ بَيْنَهُمْ ۖ كُلُّ شِرْبٍ مُّحْتَضَرٌ ﴾

سُورَةُ ٱلْقَمَرِ، الآية:28.

ويقول أيضا:

﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَلَكَهُۥ يَنَٰبِيعَ فِى ٱلْأَرْضِ
ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِۦ زَرْعًا مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ
يَجْعَلُهُۥ حُطَٰمًا ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾.

سُورَةُ ٱلزُّمَرِ، الآية: 20.

ويقول صلى الله عليه وسلم:

" لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلأ"

رواه البخاري، ص567.

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، والصلاة والسلام على الهادي الأمين.

وبعد:

شكرا للعلي القدير على نعمه الممدودة، ومنه أن هداني لتتمة هذا العمل المتواضع، والشكر موصول إلى الأستاذ الدكتور نصر الدين بن داود، والأستاذ الدكتور سيدي محمد نقادي على توجيهاتهما القيمة، وإلى الأستاذ الدكتور والصديق والأخ موفق زازوي، وأشكره على وقوفه إلى جانبي في كل المِحن وإلى كل من أعانني من قريب أو بعيد، ولو بكلمة تشجيع.

وبكل تقدير واحترام أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة، كلٌّ باسمه ودرجته العلمية.

الطالب: جيلالي هناني

الإهداء

إلى روح والداي، وروح أخي حبيب الطاهرة، أهدي عملي هذا، وأدعو العلي القدير أن يجمعهم مع الشهداء والصالحين في جنّة النّعيم، وإلى زوجتي الغالية أطال الله في عمرها وأمدّها بالصِّحة والعافية ولها كلّ الشّكر والتّقدير على مساعدتها لي وصبرها معي على تتـــمّة هذه الأطروحة وإلى أبنائي: عصام الدين، ياسر محمد الحبيب وعبد الإله نور اليقين وإلى كـــلِّ الأهل والأصدقاء.

الطالب: جيلالي هناني

قائمة المختصرات

ـ باللّغة العربية:

ـ ط: الطبعة.

ـ مج: المجلد.

ـ (د ت): دون تاريخ.

ـ (د ط): دون طبعة.

ـ تح: تحقيق.

ـ تر: ترجمة.

ـ "....." : قول المؤلف بعد لفظ: قال، يقول، ذكر..... .

ـ /: إشارة بين التاريخين الهجري وما يقابله من التاريخ الميلادي.

ـ هـ: هجري.

ـ م: ميلادي.

ـ ج: جزء.

ـ ص: صفحة.

ـ ص ص: صفحات.

ـ تعر: تعريب

ـ باللّغة الأجنبية:

- **Ibid :(ibidem). Au même endroit.**
- **Id. :(idem). Le même auteur.**
- **Op.cit. :(opere citato).dans l’ouvrage cité.**
- **P : page.**

مقدمـــــة

يعتبر الماء من أهم المقومات التي تضمن استمرارية الحياة، ولذلك كان عنصرا أساسيا في بناء كل الحضارات، وهو من الشروط الضرورية لاستقرار الإنسان سواء بالمدن أو الأرياف ولا يمكن لأي أمَّة الاستغناء عنه، وهو ما يرشدنا إليه القرآن الكريم في ذكره لعنصر الماء وبأوصاف متعددة، بلغت ثلاث وستين مرة، ومنها قوله تعالى:﴿ أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا ۖ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ۖ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾[1]، ومما يثير انتباه أولي الألباب أن شرَّع الله تعالى صلاة خاصة بالاستسقاء.

ظلّ إذاً الماء يشكل اللبنة الأساسية في بناء اقتصاد الأمم منذ أن خلق الله الأرض ومن عليها، فَبِه تُسقى الأراضي وتنتعش الحياة ويُبنى الاقتصاد، إلاَّ أنَّ الحاجة المُلحة إليه، تفرض وجود نظام وأسس من شأنها أن تضبط استغلاله استغلالا نافعا للجماعة، مع استفادة الكائنات الحية الأخرى.

إنَّ أهمية الماء تجعل منه موضوعا يستحق الاهتمام والدراسة، باعتباره ملازما لحياة الانسان ولِكونه مادة ضرورية، إلاَّ أنَّ البحث في مجاله ظل محتشما، خاصة في مجال المغرب الأوسط إذا ما قارنَّاه بالمغربين الأقصى والأدنى، سواء في العصور الوسطى أو ضمن الفترات اللاحقة، وهو ما نلاحظه من خلال الدراسات القليلة التي سنشير إليها في نقد المصادر والمراجع، وهو ما يدعو لإعادة النظر في حتمية الغوص في موضوع الماء وأغواره، حيث لا يمكننا اعتباره من المواضيع الماضية فحسب، بل هو جزء لا يتجزأ من الحاضر أيضا، وإذا كانت بلاد المغرب الأوسط هي جزائر اليوم مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتقلبات المناخية، ومعتمدة على مياه التساقطات بشكل أساسي فإنه لا بد من العودة إلى إحياء نظم الري التي كانت في الماضي، وكيف كانت منهجيته في التوزيع، خاصة زمن الحاجة إليه.

من المُلفت للانتباه أنّ جُلّ الدِّراسات الحالية في التّاريخ الإسلامي الوسيط، وجهت اهتماماتها صوب الجوانب السياسية والثقافية، إلى درجة التخمة، ولعلّ من العوامل الذاتية الّتي دفعت بي إلى اختيار هذا الموضوع، هو نتيجةً للرّوابط الرّوحية الّتي تربطني بالأرض وخدمتها وعلاقتي الميدانية بها من جهة، ومحاولة منا في الكشف عن طبيعة الماء وضرورة الحاجة إليه، وعليه اخترت هذا الموضوع الموسوم بعنوان:" **نظام الـرّي بالدولة الزيانية من القرن(7-**

[1] - سورة الأنبياء، الآية :30.

10هـ/13-16م)"، وأردتُ من خلاله البحث عن أهمِ الطرق الّتي كانت تستعمل في الرّي ضمن المجال المذكور، ورفع اللُبس عن بعض الجوانب المُغيَّبة، كما ودِدت طرح انعكاسات النظام المائي على العديد من جوانب الحياة منها الاقتصادية والاجتماعية، وضرورة ابراز المنشآت المائية التي عرفتها الدولة الزيانية، منذ العهد الروماني ومساهمتها في تطوير الري بمدنها، مع إضافة ما جلبه أهل الأندلس إلى المنطقة من تقنيات كان لها تأثير بارز في طرح العديد من الحلول في قطاع الري، والتي أزاحت الغُبن عن الكثير من المُزارعين.

إنَّ مثل هذه المواضيع، قد تجعل معظم الباحثين يغضُّون الطرف عنها، على الرغم من قيمتها وضرورة التنقيب في مضامينها، لما لها من أهمية كبيرة، وإذا كان اختياري لهذا الموضوع هو نوع من المجازفة، لقلة المادة العلمية الخاصة بالفترة، فأردت أن أضع بصمتي فيه إلى جانب من سبقني من الباحثين، كما وددت أن أختصر مجال الدراسة، من أجل إعطاء صورة شاملة ودقيقة دون الاطناب في جوانب قد تزج بالبحث في متاهات لا نهاية لها.

ومما يمكن الإشارة إليه من خلال هذا الموضوع أيضا، هو محاولة البحث عن أسباب دعوة كل من زار بلاد المغرب الأوسط من رحالة وجغرافيين، وبالأخص العاصمة تلمسان وأحوازها عن الإشادة بالثروة المائية والخيرات الفلاحية التي ميزتها عن باقي الأقاليم، وعليه كان لزاما عليَّ أن أقف عند إشكالية بحثية في هذا المجال مفادها: تُرى ما هي أهم النُظم والطرائق المتبعة في توزيع المياه بالدولة الزيانية؟ ومنها تتفرع أسئلة أخرى، أهمها:

-ما طبيعة جغرافية بلاد المغرب الأوسط، وعلاقتها بتوزيع الشبكة المائية؟ ما دور التركيبة الأرضية في وفرة الماء بأراضي الدولة الزيانية؟ ما هي أهم الموارد المائية المعتمدة بمجال الدراسة؟ وما هي أهم الوسائل والتدابير المُنتهجة لاستغلال هذه المادة الحيوية؟ وإلى أيِّ مدى كانت نجاعتها في إنجاح عملية الري بالدولة الزيانية؟ وإذا اجتمع الشرع والعرف والعادة، إضافة إلى تدخل السلطة في ترتيب شؤون توزيع الماء، فكيف نفسر أسباب النِّزاعات الّتي كانت تنجم عن تقسيمه بين مستحقيه؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها؛ اعتمدت المنهج التّاريخي بالدرجة الأساسية، فهو ضرورة حتمية لطبيعة الموضوع وجذوره التاريخية، ثم انتهاج أساليب وتقنيات أخرى، منها: الأسلوب الاستقصائي، بهدف استقصاء المعلومات الخاصّة بالمـاء من المصادر الجغرافية والكتب النّـوازلية، إضـافة إلى بعض الاسقاطات المأخوذة من فترات سـابقة لمرحلة الدِّراسة

خاصّة المنـاخية منها، أو بعض الأحداث الّتي وقعت بمجـال المغرب الإسـلامي عـامّة، وذلك للتّشابه والتّقارب الّذي تعرفه المنطقة برمّتها وهو ما يجعلها تشترك في الكثير من المقاربات الحياتية، وطبيعة التّواصل والتّرابط الّذي عرفته كل المنطقة منذ عقود من الزمن، وبصفة خاصّة بعد انتشار الإسلام بها، ثم الأسلوب التّحليلي والوصفي.

وسعيا منّي في البحث عن محاولة الإجابة للإشكالية المطروحة ضمن هذه الدِّراسة وفـروعها واعتمـادا علـى المنهج والأسـاليب المختـارة، فقد قمت برسـم خطّة تتشكّل من مقدمـة فصل تمهيدي، وأربعة فصول، خاتمة وملاحق، وكلٌّ منها تضمّن ما يلي:

الفصل التمهيدي، وتناولت فيه الإطار الجغرافي للدولة الزيانية، وتحديد موقع العاصمة السياسية تلمسان، ثمّ البنية الجيولوجية لأرضيتها، ودورها في تخزين المياه، إضافة إلى تحديد أهمّ الأقاليم المناخية وعلاقتها بالشبكة الهيدروغرافية، وذلك طبقا للاختلاف والتمايز الموجود بين أقاليمها الثلاثة المتدرجة من الشمال نحو الجنوب، من حيث التّساقطات المطرية وكميَّاتها المتفاوتة من إقليم لآخر.

أمّا الفصل الأوّل فمن خلاله كان لا بدّ من التّطرق إلى ابراز أهمّ المصادر المائية، الّتي كانت تتزوّد بها أراضي الدولة الزيانية، من أمطار ومياه الأنهار والعيون والآبار وغيرها، مع ذكر أهمِّية كل عنصر منها ودور الجبال في تخزين مياه الأمطار والثّلوج المتساقطة، وطرق الاستدلال على المياه الجوفية واستنباطها.

ثم الفصل الثّاني حيث يتضمّن أساليب وتقنيات الاستعمال المائي بالدولة الزيانية، عن طريق وصف أهمِّ الوسائل والتِّقنيات المعتمدة بالدولة الزيانية، من حيث التّخزين والتّصريف أو الرّفع وكيف استطاعت الحصول عليها واستغلالها، ثمّ التّطرق إلى نوعية الملكيات الأرضية وأنظمتها ببلاد المغرب الأوسط من مغارسة، ومزارعة، ومساقاة، لما لها من علاقة وطيدة بالماء.

ومنه انتقلت إلى الفصل الثالث، وقمت بتخصيصه لطرح نظام الرّي بالدولة الزيانية وطرق توزيع الماء بها، سواء بالمدينة أو الريف أو الواحات وأهمِّ استعمالاته، كما اشتمل على ابراز دور المهاجرين الأندلسيين في تطوير الرّي بالدّولة الزيانية، وكذا طبيعة الضّوابط الشّرعية والعرفية والسّلطويـة، ودورها فـي تنظيـم عمليـات الـرّي بالمجـال المدروس، ومع نهـاية الفصـل تطرّقت إلى أهمِّ النِّزاعات الّتي أوجدها الماء بين مستعمليه وأسبابها، وذلك من خلال ما أوردته

النّوازل الفقهية.

وخُتمت الدراسة بفصل رابع، ومن خلاله تناولت نظام الري ودوره في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بالدولة الزيّانية، ثمّ أثر المياه واستعمالها كسلاح ضمن الحروب، وفيه ذكرت أيضا أهمّ الجوائح وانعكاساتها على نظام الري، ثم ابراز مجمل الطّقوس الّتي اعتادها الزيّانيون في طلب الاستمطار زمن الجفاف، وفي الأخير، تعرضت إلى احتياطات الدولة الإنتاجية من أجل مجابهة الأزمات، التي كثيرا ما كانت تصادفهم، وفي النِّهاية حوصلة لأهمِّ النتائج المُتحصّل عليها في نهاية هذه الدِّراسة، وهي عبارة عن خاتمة، كما انتقيت بعض الملاحق المتنوِّعة كدعم لهذا العمل.

من الملاحظ أنّه على الرغم من أهمِّية موضوع الماء في الحياة العامَّة، إلاّ أنَّه لم ينل حقّه من البحث والدِّراسة، خاصّة ضمن المجال الجغرافي لبلاد المغرب الأوسط، وهو ما تعكسه تلك الشذرات المُندسَّة ضمن بعض الدراسات الاقتصادية، في حين نجد على سبيل المثال جيراننا بالمغرب الأقصى يجعلون الدراسة المائية ضمن الأولويات في مجال البحث العلمي ولعلّ مقياس "ماستر الماء" المدروس (بجامعة القاضي عياض بمراكش)، لدليل على ذلك، وهو تخصّص قائم بذاته يتكون فيه الطلبة، من أجل ربط بحوثهم في مجال الماء، بين الماضي والحاضر، للتطلع نحو مستقبل أهمية الماء، باعتباره إشكالية العالم مستقبلا.

أمَّا مجمل الدِّراسات المائية الحديثة والمتخصِّصة في موضوع الماء، نذكر منها:" **الموارد المائية وطرق استغلالها ببلاد المغرب، من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة الموحدين**" لصاحبه **محمد بن عميرة**، وهي دراسة لنيل شهادة دكتوراه دولة في تاريخ المغرب الإسلامي ومن خلالها تناول مختلف الأشكال المائية على الطبيعة، مع ابراز طرق استغلاله ببلاد المغرب الإسلامي ونظرا لشساعة المجال المدروس بقيت هذه الدراسة، تحتاج إلى إيجازٍ للزمان والمجال حتى تكون أكثر دقة.

كما أضيفت إليها دراسة أخرى لنيل درجة الماجستير، للباحثة وسيلة علوش وهي بعنوان: "**الثروة المائية في ريف المغرب الأوسط، خريطتها، منشآتها استغلالها، من القرن 1ه إلى نهاية القرن 6ه**"، وهي دراسة اشتملت في مُجملها على المصادر المائية، ومنشآتها إلاَّ أنّها اقتصرت على المجال الريفي لبلاد المغرب الأوسط، والدِّراسة الأخيرة حسب علمي، للباحثة **سياب خيرة**، وهي أطروحة دكتوراه في تاريخ الحضارة الإسلامية، بعنوان" **المياه ودورها**

الحضاري في بلاد المغرب الإسلامي(7-10هـ/13-16م)"، وعلى الرّغم من شساعة مجالها الدِّراسي حيث عرَّجت من خلاله على كل بلاد المغرب الإسلامي، وباعتبار أنَّ موضوع دراستنا جزء لا يتجزّأ من هذا المجال، فكانت لنا سندا سواء من الجانب المنهجي وضوابطه أو المعرفي نظرا لتقاطع العديد من العناصر الخاصّة بدراسة الماء، إذ لا يمكن لأي باحث فيه الاستغناء عنها، وللأمانة أعتبر هذه الدِّراسة من بين الدِّراسات الأكاديمية الهامة في هذا المجال، ومنها استفدت في تحديد العديد من المصادر المرتبطة بالموضوع.

ـ أهمّ المصادر والمراجع المعتمدة في الدراسة:

أـ المصادر:

اعتمدت هذه الدِّراسة على مجموعة من المصادر تمثّلت فيما يلي:

ب ـ كتب الرحلة والجغرافيا:

وتعتبر من المصادر المهمّة في تحديد الموارد المائية وأماكن انتشارها ببلاد المغرب الأوسط ومنها الأودية والأنهار والعيون والآبار، وعلى الرّغم من أنَّ أهمها عايشوا الفترة الّتي سبقت زمن الدِّراسة إلا أنّها تظلّ تحمل في طياتها زادا معرفيا حول المصادر المائية وما يرتبط بها من أرحية وحمامات وسواني ونواعير وغيرها، كما ذكرت البساتين والحقول ومنتجاتها، وتحديد الأراضي الزِّراعية وأنواع الحبوب بها، هذا كله ينير للباحث طريق بحثه، ويفتح شهيته للاستزادة من المعارف الخاصّة بالماء والّتي قد تفتقدها المصادر العامّة الأخرى.

ومن أهمِ ما اعتمدته من هذه المصادر، **كتاب" الرّوض المعطار في خبر الأقطار**" لصاحبه: **محمد بن عبد المنعم الحميري** (هناك من يجعل تاريخ وفاته في سنة (900هـ /1495م)، إلاّ أنّه تاريخ غير ثابت) وهو معجم جغرافي مع فهـارس شاملة، يُعدّ من الكتب الجغرافية المهمّة في تحديد المدن والأمـاكن حسب ترتيبها الأبجدي ممّا يسهِّل على البـاحث التّعامل مع الكمِ الهـائل من تصانيف الأقاليم والبلدان. **ـ كتاب "الاستبصار في عجائب الأمصار**" لمجهول(عاش في القرن السادس للهجرة)، ويعدّ تأكيدا لجُلِّ المعلومات التي أوردها البكري قبله(ت487هـ/1094م)، ومهما يكن فإنَّه يعتبر أقرب قليلا وهو دليل على أنَّ نفس المسالك والموارد المائية التي كانت في القرن الخامس الهجري، بقيت على حالها في القرن السادس الهجري، وهو ما يُزوِّدنا بإمكانية الرّجوع إلى من سبقه من الجغرافيين وهو دلالة على فرضية استقرار العديد من الأودية والأنهار عبر عقود من الزّمن.

ـ كتاب **" نزهة المشتاق في اختراق الآفاق"** لمؤلفه **الادريسي** (ت560هـ/1164م)، وهو كتاب يقسم من خلاله الأرض إلى أقاليم جغرافية أولها من جهة المغرب ويتتبع من خلاله تحديدها ووصفها وصفا دقيقا بذكر أراضيها وصحارها وجبالها، وجزرها، ومنه استفدنا في تحديد جغرافية تلمسان عاصمة بني زيان، وجعلها قفل لبلاد المغرب، وذكر مياهها وبساتينها، ونجده أيضا يقدم وصفا جغرافيا دقيقا للعديد من مدن بلاد المغرب الأوسط، وبالرغم من تقدمه عن فترة الدراسة بقرابة قرن من الزمن، إلاَّ أنّ جغرافية المنطقة المدروسة لم يحدث عليها تغيير كبير.

ـ **وكتاب البكري (ت487هـ/ 1094م)" المُغرب في ذكر أفريقية والمغرب"** ، وعلى الرّغم من بعده عن فترة الدِّراسة بحوالي قرن ونِيِّف، إلاَّ أنني وجدت فيه ما يشدُّ أزري في مجال الماء ومصادره إضافة إلى كتب الرحلة، وأهمِّها كتاب" **وصف افريقيا** "لمؤلِّفه **حسن الوزان** الملقّب **بليون الافريقي (ت957هـ/1550م)**، وهو من المصادر الّتي عايش صاحبها فترة الدِّراسة كما زار مجالها، وهو ما جعلني أعتمده كثيـرا خاصّة في تحديد مناخ المنطقة وزمن التّساقطات المطرية بها ووصف تضاريسها خاصّة منها الجبال والسهول، ومنتجاتها الزِّراعية، ومدنها وغيرها من المعلومات القريبة من الموضوع، إضافة إلى **مارمول كاربخال** في كتابه "**افريقيا**" إلا أنّه يعدّ نقلا شبيها لكتاب "وصف افريقيا" لحسن الوزان، ممّا جعلني لم أعتمده بنفس الدّرجة إضافة إلى كتاب " **رحلة ابن خلدون**" ومن خلاله اهتديت إلى تعريف بعض المدن خاصّة منها الأندلسية. أمّا **أبو عبد الله العبدري** في مؤلِّفه"**رحلة العبدري**" (ت700هـ/1300م)، فيصف لنا تلمسان ومليانة ووهران ومدن أخرى من بلاد المغرب الأوسط.

ـ كتب النّوازل والأحكام:

ومما يبدو أنَّ لكل باحث في موضوع الماء، يمكنه الاعتماد على كتب النّوازل، إذْ تشكِّل له دعامة أساسية لِبحثه، وهي من أهمّ المصادر المعتمدة في هذه الدِّراسة، في ظل غياب المصادر المتخصِّصة في الحياة الاقتصادية عامّة ومن أهمِّها: كتاب" **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء افريقية والأندلس والمغرب**" لمؤلِّفه: **أحمد بن يحيى الونشريسي (ت914هـ /1508م)**، وهو كتاب يحتوي على مادة غزيرة تفيد الموضوع جاءت على شكل أسئلة وأجوبة لمسائل واقعية ناقلة لحقائق عاشها سكان بلاد المغرب عامّة بعيدة عن التّصنع والتلفيق، ومن المسائل الّتي أفادتنا بها طرق توزيع المياه حسب الدُولة وبأسس نظامية محكمة، إضافة إلى ابراز أهمِ النِّزاعات النّاجمة عن توزيع المياه، وكيفية معالجتها ودور العُرف السّائد في ضبط

عملية توزيع الماء بين مستحقيه.(ومن أجزائه الخاصّة بنوازل المياه، نجد:ج5-6- 7-8-9) ومما يجب ذكره عن الونشريسي، أنه كان يعتمد في اجاباته الفقهية على القرآن والسنة والاجماع ويدعمها بما تحمله كل قضية من الأعراف السائدة بكل منطقة، وإجاباته هي على شكل نمطين متباينين، إما أن تكون طويلة لتتعدى الصفحات، أو مختصرة وجامعة في سطور.

إضافة إلى كتاب " **الدرر المكنونة في نوازل مازونة" لأبي زكريا يحي ابن موسى المغيلي المازوني"(ت 883هـ/1478م)**، له عدّة مسائل في المساقاة والمغارسة في جزئه الرابع، وكتاب" **فتاوى البرزلي جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمُفتين والحكام**" **لأبي القاسم بن أحمد البلوي التونسي المعروف بالبُرزلي(ت841هـ/1438م)**، ومنه الجزء الثالث والرابع الخاصّة بالماء ومسائله كالمغارسة والمساقاة. كما استندت أيضا على كتاب **أبو العباس الفرسطائي النفوسي (ت504هـ/1110م)** في مؤلّفه:" **القِسمةُ وأصولُ الأرضين**" وهو ليس بعيدا عن فترة الدراسة، وتتنوع أهميته إذ نجده يتناول أنواع الأراضي، وأشكال الانتفاع بها ومسائل مرتبطة بالماء والسقي وقسمته، وكتاب "**الأحكام السلطانية والولايات الدينية**" لمؤلِفه: **أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (ت450هـ /1058م)**، وعنه يذكر محققه **أحمد مبارك البغدادي** في تمهيده لهذا التّحقيق: "**إنَّ كتاب الأحكام السلطانية والولايات الدينية**" إنَّ ما طرحه الماوردي قبل ألف عام يصلح للمجتمعات العربية المعاصرة، وهو ما جعلني اعتمد عليه في تصنيف الأنهار والعيون وتقسيم كل صنف منها.

ـ كتب الفلاحة:

ومن أهمِّها: **كتاب" الفلاحة الأندلسية " لأبي زكرياء يحيى بن أحمد بن العوام الاشبيلي(ت580هـ/1184م)**، إذ يعتبر من أهمِ المصادر المُتبحِّرة في مجال الفلاحة، من حيث ابراز نوعية المياه وطريقة استنباطها وعلاقتها بالتربة، وأنواع الأسمدة الصالحة لها والمنتوجات الفلاحية وغيرها خاصّة الجزء الأوّل منه، وكتاب "**أنباط المياه الخفية**" لأبي بكر محمد بن الحسن الحاسب المعروف بالكرخي(عاش في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي)، واعتمدت عليه في تحديد بعض الدلائل الخاصة باستنباط المياه الباطنية، وعلاقة الماء بالجبال.

ـ كتب التاريخ:

تعتبر كتب التّاريخ العام من المصادر المهمة أيضا المُساهِمة في هذا البحث لما تحويه

من معلومات قيّمة، وعلى رأسها كتاب" **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الأن الأكبر**" ، لمؤلفه: عبد الرحمن بن خلدون(ت808هـ/1406م)، وهو كتاب جامع لا يمكن لأي باحث الاستغناء عنه خاصة في تاريخ المغرب الأوسط، وكتاب:" **بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد**" لأخيه يحي بن خلدون(777هـ/1375م)، وهو لسان حال الدولة الزيانية وبالرغم من اهتمامه بالأسرة الملكية، إلا أنّه يعتبر من أهم المصادر الّتي عايشت فترة الدراسة وكانت استفادتنا منها متشعبة، سواء في تحديد بعض المصادر المائية كأسماء الأنهار والأودية والعيون وغيرها، وكذا الحياة العامة التي عايشتها الدولة الزيانية من خلال المحن التي تعرضت لها من حصارات ومجاعة وحروب مع جارتيها المرينية والحفصية وكتاب " **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**" لابن أبي زرع (كان حيا سنة729هـ/1329م) وهو من تحدّث عن بعض الجوائح الّتي أصابت بلاد المغرب عامّة، وأبي العباس أحمد القلقشندي في كتاب" **صبح الأعشى**" خاصّة الجزء الخامس حيث يصف فيه بعض مدن المغرب الأوسط ومنتجاتها الزراعية، ومصادر متنوعة أخرى تتفاوت من حيث ما تحمله من معارف لها علاقة بالبحث من قريب أو من بعيد، ووصفه لبعض المنشآت المائية، خاصة الناعورة.

ـ المراجع:

سبق الذِّكر في بداية هذه المقدمة الحديث عن أهمِّ الدِّراسات المائية الّتي سبقت هذا البحث ومن الدِّراسات الحديثة المعتمدة، والّتي كان لها دور كبير في هذا العمل، منها كتاب:"**النّوازل والمجتمع**" للمؤلِّف **عمر بنميرة**، وهو كتاب قيِّم عرض من خلاله مجموعة من نوازل الونشريسي المتعلِّقة بالأراضي وملكياتها خلال القرن الثامن والتاسع الهجريين، الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، وعن المسائل المتعلِّقة بالماء ونظام استغلاله، وكذا بعده الاقتصادي، خاصة أنه استند في دراسته على نوازل الونشريسي، فكان لي معينا ومرشدا، في مسائل عديدة، منها: طبيعة التعامل مع الأرض وطرق استغلالها، إضافة إلى كتاب "**نظرات في النّوازل الفقهية**" لمؤلِّفه: **محمد حجي** خاصّة في قسمه الثّاني، الخاصِّ بنوازل المعيار ومجتمع الغرب الإسلامي، وتناوله للزِّراعة والمياه إضافة إلى مراجع أخرى كثيرة هي ضمن الفهرسة منها الأجنبية أيضا، إضافة إلى المجلات والدوريات.

ـ الصعوبات:

لا يمكن لأي بحث علمي أن يتم إنجازه دون أن يعاني صاحبه من عدة صعوبات، أهمّها: ندرة المادّة العلمية المتخصِّصة، خاصّة أنّ موضوع الماء، وعلى الرّغم من ارتباط الانسان به بصفة مباشرة نظرا لمكانته في إنعاش كلّ الكائنات الحية، إلا أنَّ الاهتمام به ظلّ مُلازما لاستهلاكه وليس لتسجيل وقائع استعمالاته، وبالتّالي كان لزاما علينا الاستعانة بالكتب النّوازلية وعلى الرّغم من توجهاتها الفقهية إلاَّ أنَّها أصبحت تمثِّل مصدرا مهما للدِّراسات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال نقلها للوقائع من الحقيقة بموضوعية دون تحيّز للسلطة الحاكمة.

أمّا التّعامل معها فقد يحتاج إلى وقت كبير وتمحيص دقيق، إلا أنّها تفتقر للإحصائيات المائية اللّهم، إلا ذكر الدُولة أو الحصَّة أو النُوبة، دون تحديد رزنامة واضحة تبرز عدد المستفيدين والزّمن المخصّص لكلِ واحد منهم، ومن الصّعوبات أيضا الّتي لا يمكن نُكرانها جائحة كوفيد 19، الّتي ضربت كل العالم، ومنها بلادنا الجزائر، وانعكاساتها السِّلبية على نفسيتنا وعلى الرّغبة في المزيد من اثراء الموضوع ببعض الزِّيارات الميدانية، وضيق الوقت وقلّة المُدّة المسموح بها لإنجاز مثل هذا العمل، إلا أنّ همّتنا وشغفنا بالبحث العلمي يمدُّنا دائما بقوّة العزيمة وطول الصبر امتثالا: لقول الشاعر أحمد شوقي في قصيدة ذكرى المولد النبوي، حيث جاء في مطلعها:

سلُوا قلبـي غداةَ سلا وثـابـا ◈ لعلَّ على الجمال له عتابا

ويُسأل في الحوادث ذو صواب ◈ فهل ترك الجمال له صوابا؟

إلى أن يقول:

ومَـا نَيْـلُ المَطَـالِبِ بِـالتَّمَنِـي ◈ وَلَكِّن تُأخَذُ الدُّنْيَـا غِلاَبَا

ومَـا اسْتَعْصَى عَلَى قَوْمٍ مَنَــالُ ◈ إِذَا الاقْدَامُ كَانَ لَهُم رِكَاباَ[1]

وأخيرا لا بدّ من التّنويه إلى ضرورة فتح المجال لمثل هذه المواضيع، خاصّة الماء الّذي أصبح يمثِّل بؤرة توتر عالمية، وهذا ما يشير إليه أهل الاختصاص، وذلك من أجل ترشيد الأمّة بغية الحفاظ على هذا الكنز العظيم، وحسن استغلاله انطلاقا من فهم ماضيه، والشّكر موصول في الأخير لكل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد والله المستعان.

[1] – الشوقيات، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، (د ط)، مصر، القاهرة، 2011م، ص97.

الفصل التمهيدي

الحدود الجغرافية والمظاهر الطبيعية لبلاد المغرب الأوسط في العهد الزياني

أوّلا: الإطار الجغرافي لبلاد المغرب الأوسط خلال القرن (7-10هـ/13-16م):

ثانيا: العوامل المؤثِّرة في المناخ.

ثالثا: الأقاليم المناخية المميزة للدولة الزيانية.

أوّلا: الإطار الجغرافي لبلاد المغرب الأوسط خلال القرن(7-10هـ/13-16م)

تعتبر بلاد المغرب الأوسط من المناطق الجغرافية الّتي ظلّت محلّ جدل بين مختلف المؤرِّخين والجغرافيين من حيث ضبط حدودها، وبذلك فإنّ تحديد مجالها الجغرافي خلال الفترة المحدّدة للدِّراسة يخضع لتضارب مجموعة من الآراء، فالمغرب الأوسط قاعدته تلمسان[1] وحدُّه من واد مجمع، وهو في نصف الطريق من مدينة مليانة[2] إلى أول بلاد تازا[3]من بلاد المغرب[4] وبلاد المغرب في الطول والعرض من البحر، الّذي ساحله مدينة وهران[5] ومليلة وغيرها إلى مدينة سول، وهي مدينة في أوّل الصحراء، وهي على الطريق إلى سجلماسة[6] ووراكلان[7] وغيرها من بلاد الصحراء[8]، ومنها صحراء توات[9] الّتي اعتبرها الونشريسي داخلة في المغرب الأوسط[10].

---

[1]- ابن الأحمر (ت807هـ/1404م)، تاريخ الدولة الزيانية، تح وتقديم: هاني سلامة، مكتبة الثقافة الدينية للنشر والتوزيع، ط1 1421هـ/ 2001م، ص14.

[2]- الإدريسي (ت ق6هـ)، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مكتبة الثقافة الدينية، (دط)، (دت)، المجلد الأول، ص253.

[3]- مؤلف مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار، وصف مكة والمدينة ومصر وبلاد المغرب، نشر وتعليق: سعد زغلول عبد الحميد دار الشؤون الثقافية العامة، (د ت)، ص176.

[4]- البكري (ت487هـ/1094م)، المُغرب في ذكر بلاد أفريقية والمغرب، تقديم وتحقيق: حماه الله ولد السالم، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2013م، ص156.

[5]- الحسن الوزان، وصف افريقيا، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت، ج2، 1983م، ص30.

[6]- نفسه، ص ص 120-127؛ الاستبصار، المصدر السابق، ص ص 176-201.

[7]- الاستبصار، نفسه، ص136، وتسمى: واركلا، **ينظر:** ابن خلدون عبد الرحمن، ديوان العبر والمبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ضبط الحواشي والفهارس، خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 143هـ/2001م، بيروت، لبنان، ج6، ص45.

[8]- الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، معجم جغرافي مع فهارس شاملة، تح: إحسان عباس مكتبة لبنان، ط1 1975م ص135؛ الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص135.

[9] - هناك اختلاف من طرف الباحثين في تحديد إقليم توات ومنهم من يرجح وقوعه بالجنوب الغربي للجزائر، إذ يحدّه من الشمال العرق الغربي الكبير وواد مقيدن، ويحده من الجنوب صحراء تنزروفت وواد قاريت وجبال مويدار، كما يحده من الشرق العرق الشرقي الكبير المحادي لواد لماي، أما من الغرب فحدوده هي واد الساورة وروافده، **ينظر:** حاج أحمد نور الدين، المنهج الدعوي للإمام المغيلي من خلال الرسائل التي بعثها للملوك والأمراء والعلماء، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية 2010 -.2011م، ص22.

[10]- أحمد بن يحيى الونشريسي (ت914هـ/ 1508م)، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل افريقية والأندلس والمغرب، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف: محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1401هـ/1981م، ج2، ص232.

كما يعتبر ابن خلدون أيضا: تلمسان قاعدةً للمغرب الأوسط [1]، يجعل حدودها الجغرافية في عهد بني زيّان، تمتدّ من الناحية الغربية إلى مدينة تاوريرت[2] والّتي كانت تشكِّل خطّ الحدود بين بني مرين وبني عبد الواد، وفي جانبها عامل السّلطان أبي يعقوب، أمّا الجانب الآخر فكان به عامل عثمان بن يغمراسن[3]، أمّا حسن الوزان فيرى أنّ حدّ مملكة تلمسان هو واد " زا" [4]ونهر "ملوية" غربا، والواد الكبير (الصمام) وصحراء نوميديا جنوبا[5].

وبالرّغم من الاختلافات أو التّوافق الموجود ضمن المصادر الجغرافية من المتقدِّمين أو المتأخِّرين وكذا الإخباريين في تحديد الضوابط الجغرافية لبلاد المغرب الأوسط، فلا يمكن لأحد ضبط تلك المعالم وفق مقاييس مُرسَّمة ومعلومة، وذلك بسبب الظروف السياسية الّتي عاشتها المنطقة أو نتيجة غياب السِّمات الطبيعية الجبلية الّتي تُمكِّن الدّارسين لها من الفصل فيها كالجبال والغابات والصحاري والبحار والوديان من جهة أخرى[6] . وقد أجمل ابن خلدون كل هذا القول في وصفه لجغرافية بلاد المغرب عامّة، كونها تعدّ قطرا واحدا مميّزا بين الأقطار [7].

ظلّت حدود الدّولة الزيانية بين مدٍّ وجزر، تخضع للقوّة والضعف لتلك القوى الّتي برزت ببلاد المغرب الإسلامي بعد سقوط دولة الموحدين سنة (668هـ /1269م)[8] وهي الدّولة المرينية

---

[1]- ابن خلدون عبد الرحمن، المصدر السابق، ج7، ص102.

[2]- مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، تقديم وتصحيح: محمد الميلي، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، (دط) (دت) الجزائر، ص440. الموجودة حاليا بالمغرب الأقصى على بعد 135 كلم من وجدة، **ينظر**: عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج2، منشورات دار مكتبة الحياة طبعة ثانية جديدة ومنقحة ومزيدة، 1385هـ/1965م، ص132، وتذكر هذه المدينة باسم: تاورت؛ **يُنظر**، الإدريسي، المصدر السابق، ص262.

[3]- ابن أبي زرع، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، تح: كارل بوحن نور تبرغ مكتبة الثقافة الدينية، ط1، القاهرة، ص351.

[4]-واد زا، وهو واد ينبع من الأطلس ويصب بسهل قفر أنكاد في الحد الفاصل بين مملكتي فاس وتلمسان، **ينظر**: الحسن الوزان المصدر السابق، ج2، ص250، ويسمى أيضا، واد صا، **ينظر**: ابن خلدون عبد الرحمن، المصدر السابق، ج7، ص116.

[5]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص7، ومن المعلوم أنه لم يكن هناك في عصره، حدودا، محدودة من المملكات والأقاليم، وإنّما هو تقدير وتخمين، المصدر نفسه، ص11.

[6]- مكي زيان، النشاط الزراعي والرعوي بالمغرب الأوسط في العهد الزياني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط جامعة الجزائر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 1433-1434هـ/2011-2012م، ص15.

[7]- ديوان العبر، المصدر السابق، ج6، ص128.

[8]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، (دراسة سياسية، عمرانية، اجتماعية، ثقافية)، ج2، موفم للنشر والتوزيع (دط) الجزائر، 2002م، ص23.

بالمغرب الأقصى، الدّولة الزيانية بالمغرب الأوسط، والدّولة الحفصية بالمغرب الأدنى[1]. وكانت حدود الدّولة الزيانية غير ثابتة حيث أنّها كانت تضيق وتتّسع، حسب قوّة جيرانها من بني حفص شرقا وبني مرين غربا[2]. وهنا يذكر القلقشندي: " أنّ حدّها من الشرق، حدود مملكة أفريقية وما أضيف إليها من جهة الغرب، وحدّها من الشّمال البحر الرومي، وحدّها من الغرب حدود مملكة فاس، وحدّها من جهة الجنوب المفاوز الفاصلة بين بلاد المغرب وبلاد السّودان وحدّها في جهة الغرب من واد "ملوية" الفاصل بينها وبين المغرب الأقصى، إلى واد "مجمع" في جهة الشرق الفاصل بينها وبين أفريقية"[3].

وممّا يمكن الإشارة إليه هو أنّ المجال الجغرافي للدّولة الزيانية، عرف توسُّعا من الواجهة الشرقية وعلى حساب الحفصيين، خاصّة في عهد عثمان بن يغمراسن[4]، وأبي زيان محمد[5] وأبي حمّو الأوّل[6] وابنه أبي تاشفين الأوّل[7]، إذ تمكّنت جيوشهم من الوصول إلى بجاية وقسنطينة وعنابة من الأراضي الحفصية، إلى أن بلغت العاصمة تونس[8].

أمّا الحدود الغربية للدّولة، فظلّت مضبوطة، وهذا ما يؤكّده ابن خلدون في ذكره وصية يغمراسن لابنه، بعدم التوجّه نحو بني مرين بالجهة الغربية لاتِّقاء شرِّهم، كما ظلّ حريصا للعمل بتنفيذها[9]، أمَّا ابن الأحمر فيرى أنّه لم يأخذ بها كما وردت عليه مستدلاً بقوله: " فقد كان أبو

---

[1]- الغنيمي مقلد عبد الفتاح، موسوعة المغرب العربي، المجلد الأول، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1994م، ص17.

[2]- رزقي نبيلة، الزخرفة الجصية في عمائر المغرب الأوسط والأندلس (القرن 7-8هـ/13-14م)، دراسة تحليلية مقارنة، قسم علم الآثار رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصّص علم الآثار والمحيط، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية 2014-2015م، ص30.

[3]- صبح الأعشى في كتابة الإنشا، ج5، مطبعة دار الكتب المصرية، (د ط)،1340هـ/1922م، ص149.

[4]- ابن الأحمر، المصدر السابق، ص25، سعدي عثمان، الجزائر في التاريخ من العصور القديمة حتى 1954، دار الأصالة المعاصرة للنشر والتوزيع، ط2011،1م، طرابلس، ص ص،333-334.

[5]- يحيى بن خلدون، بُغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تقديم وتح وتتعليق: عبد الحميد حاجيات، ج1،عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة خاصة، 2011، ص232.

[6] – ابن خلدون عبد الرحمن، ديوان العبر، المصدر السابق، ج7، ص 195؛ التنسي، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان، مقتطف من نُظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان، تح وتعليق: محمود آغا بوعياد، موفم للنشر، (د ط) ،2011 م، ص132.

[7] – يحيى بن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص ص 238-239؛ التنسي، المصدر السابق، ص 139.

[8] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص44.

[9] –(حدثنا) شيخنا العلامة أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الآبلي قال: سمعت من السلطان أبي حمو موسى بن عثمان، وكان فهرمانا بداره قال: أوصى دادا يغمراسن لدادا عثمان (ودادا هو حرف كناية عن غاية التعظيم بلغتهم) فقال له: " يا بني إنَّ=

يغمراسن[1] قد نصحه بأن يُصانع جيرانه المرينيين، ويجتهد العيش معهم في سلام، ولكن أبا سعيد عثمان نسي هذه النصيحة الذّهبية أو أنسنيها"[2].

ومهما تضاربت الآراء حول المجال الجغرافي للدّولة الزيّانية، فما يمكن قوله هو أنّ ضبط حدودها أمر يكاد يكون مستحيلا، على الرّغم ممّا يحتاجه ذلك من أهمّية بالغة، خاصّة خلال الفترة المُحدّدة للدِراسة ولعلّ مجمل التّصورات الّتي طرحتها المصادر الجغرافية، تقف عند الحدود نفسها تقريبا الّتي تمثّل الدّولة الجزائرية الحديثة، وهو نفس الاتِجاه الّذي يؤكّده جون بول وولف حينما ذكر:" أنّ المغرب الأوسط هو المنطقة الّتي تسمّى اليوم الجزائر"[3].

وممّا يمكن الاستناد عليه، هو وضع خريطة سياسية تقديرية للمجال الجغرافي الّذي اتّخذته الدّولة الزيّانية خاصّة أثناء تولّي ملوكها العظام سُدّة الحكم، الّذين حافظوا على استقرارها وتأمينها وثبات حدودها، وكان ذلك منذ عهد السّلطان يغمراسن[4].

1- موقع تلمسان وأهميته:

تمتدّ مدينة تلمسـان[5]على مساحة خمسمائة وثمانين ميلا[6]من الشرق نحو الغرب، وتضيق

= بني مرين بعد استفحال ملكهم واستيلائهم على الأعمال الغربية، وعلى حضرة الخلافة بمراكش، لا طاقة لنا بلقائهم إذا جمعوا لوفود مددهم ولا يمكنني أنا القعود عن لقائهم لمعرة النكوص عن القرن التي أنت بعيد عنها، فإياك واعتماد لقائهم، وعليك باللياذ بالجدران متى دلفوا إليك وحاول ما استطعت في الاستيلاء على ما جاورك من عمالات الموحدين، وممالكهم يستفحل به ملكك، وتُكافئ حشد العدو بحشدك ولعلّك، تصير بعض الثغور الشرقية معقلا لذخيرتك فعلقت وصية الشيخ بقلبه، وعقد عليها ضمائره وجنح إلى السلم مع بني مرين ليُفرغ عزمه لذلك"، **يُنظر**:ابن خلدون عبد الرحمن، المصدر السابق، ج7 ص123.
1 - CHANTAL DE LA VERONNE, Yaghmorasan premier souverain de la dynastie Berbère des Abd-Al wadides de Tlemcen (633/1236-681/1283) Editions, Bouchene, 2002, p, 21.

2 – ابن الأحمر، المصدر السابق، ص25.

3– الجزائر وأروبا 1500–1830، تر: وتعليق: أبو القاسم سعد الله، ط1، الجزائر، عالم المعرفة، 2009م، ص24.

4– عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص44.

5– تلمسان بكسرتين، وسكون الميم، وسين مهملة، وبعضهم يقول: تنمسان بالنون، عوض اللام: بالمغرب، وهما مدينتان متجاورتان مسورتان بينهما رمية حجر، احداهما قديمة والأخرى حديثة، والحديثة اختطها الملثّمون، ملوك المغرب، واسمها تاقرارت..، واسم القديمة أقادير، **ينظر**: ياقوت الحموي، معجم البلدان، مج2، دارصادر، بيروت، (د ط)، 1397هـ/ 1977م ص44. – وتلمسان صيغة جمع بالبربرية لكلمة تلمسين، ومعناها المكان الذي يستقر فيها الماء، **ينظر**: الحسن الوزان المصدر السابق، ج2 ص17، وتسمّى بلغة البربر تلمسن، وهي كلمة مركبة من تلم ومعناه: تجمع وسن ومعناه: اثنان أي الصحراء والتّل ويُقال تلشان أو تلمشان وهو أيضا مركب من تل ومعناه لها شأن أي: لها شان، **ينظر**: يحيى بن خلدون المصدر السابق، ج1، ص122.

6 – ويقدر الميل ب 1.852م، **ينظر**: الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص8.

من الشّمال نحو الجنوب، إذ لا تتعدّى خمسة وعشرين ميلا في بعض النقط من البحر المتوسط إلى تخوم الصحراء[1]، ويُعدُّ إقليم تلمسان الجزء الشرقي من المغرب الأوسط[2]، وهي مدينة عريقة في التمدّن[3]، عظيمة قديمة فيها آثار للأوّل كثير، ممّا يدلّ على أنّها كانت دار مملكة لأُمم سالفة وبينها وبين وهران مرحلتان[4]، كما كانت تلمسان دار مملكة زناتة في هذه العصور القريبة[5].

ويصفها البيروسي في قوله:" أنّها مدينة مشهورة، مسورة في سفح جبل، ولها ثلاثة عشر بابا...وبقعتها شريفة كثيرة المرافق وهي قاعدة مملكة، ولها حصون كثيرة وفرض عديدة أشهرها: هنين، ووهران حصينة وهي على ثمانين ميلا من تلمسان، وفي غربي تلمسان بانحراف إلى الجنوب مدينة فاس"[6].

تتواجد تلمسان على ارتفاع حوالي(806م) على سطح البحر[7]، مُحاطة بسلسلة من الجبال تكسوها غابة كثيفة من شجر الصنوبر الأخضر، ذات الهواء العليل والمليئة بالمياه المتفجِّرة من ينابيعها، المخزّنة بين الأحجار والأشجار[8]، والهضاب الصّخرية من الجهة الجنوبية[9]، ومن الشّمال الغربي مرتفعات ترارة وجبل فلاوسن.

أمّا من الشّمال الشّرقي فنجد السبعة الشيوخ وتاسلة[10]، كما تُشرف المدينة من النّاحية الشّمالية على سهول خصبة، تُعرف بسهول الحناية الممتدّة نحو الغرب ومتّصلة بسهول لالّة

---

[1] – الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص8.

[2]– ابن الأحمر، المصدر السابق، ص44.

[3] – يحيى بن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص122.

[4]– الحميري، المصدر السابق، ص135

[5] – نفسه، ص135.

[6]– البيروسي محمد علي"الشهير بابن سباهي زادة(ت997هـ/1589م)، أوضح المسالك إلى معرفة البلدان والممالك، تح: المهدي عبد الرّواضية، دار الغرب الإسلامي، ط1427،1هـ/2006م، ص ص،253-254.

[7]– سيدي محمد نقادي، مقال بعنوان: **التهيئة العمرانية بمدينة تلمسان من المرابطين إلى بداية الاحتلال الفرنسي (دراسة ميدانية)** مجلة، أفكار وآفاق، العدد 03، السنة، 2012م، جامعة الجزائر2، ص174.

[8]– محمد بلغراد، مقال بعنوان:" **تلمسان**"، مجلة الأصالة، العدد: 26، رجب–شعبان، جويلية–أوت، 1395هـ/1975م ص297.

[9] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج2، ص87.

[10] – نفسه، ص87.

مغنية[1]، وهي غير بعيدة عن البحر المتوسـط إلاّ بسبعة فراسخ[2]، من جهة الجنوب[3]، فتلمسان وما حولها إقليم فسيح يعدّ من أوفر أقاليم المغرب بالخيرات ووسائل الرّخاء، فهي منطقة سهول وهضاب كثيرة الوديان[4]، أمّا العبدري فيذكر تلمسان بأنّها:" مدينة كبيرة سهلية جبلية جميلة المنظر مقسومة باثنتين بينهما سور، ولها جامع عجيب... وأهلها ذوو لياقة ولا بأس بأخلاقهم وبظاهرها في سند الجبل موضع يُعرف بالعباد، وهو مدفن الصالحين وأهل خير..."[5]

كما اتّخذت مدينة تلمسان موقعا، وعرا يحكم الطريق من قلب الصحراء إلى البحر، وقوافل التجارة لابدّ أن تمر بها[6]، وهي ملتقى تجاري لعدّة طرق تربط بين البحر والصحراء من جهة والمغرب الأقصى من جهة أخرى[7]، وقد مكّنها موقعها من الاحتفاظ بنشاطها التِّجاري الهام ممّا جعلها مركزا تجاريا هامّا يقصده التّجار من كل فجٍ عميق، من المسلمين والمسيحيين[8] وبذلك يصفها الإدريسي: "بأنّها قفل بلاد المغرب، وهي رصيف للداخل والخارج، لا بدّ منها والاجتياز بها"[9]، وظلّت تروّج السِّلع بمملكة تلمسان بكثرة لقربها من نوميديا، ولأنّها تشكل مرحلة[10] في الطّريق المؤدِّية إلى بلاد السودان ولهذه المملكة ميناءان مشهوران ميناء وهران وميناء المرسى الكبير، إضافة إلى ميناء هنين، وكان يحجُّ إليها عدد وافر من تجّار البندقية[11].

ATALLAH DHINA.LE ROYAUME ABDELOUADE A LEPOQUE DABOU HAMMOU MOUSSA - 1 1 , ET DABOU TACHFINI I OFFICE DES PUBLICATIONS UNIVERSITAIRE,ENAL, ALGER,P, 31

2 – وهي وحدة لقياس مسافات الطرق خاصة، وتقدر بـ: 5544مترا، **ينظر:** جودت عبد الكريم، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين 3 و4 ھ/9 و10م، ديوان المطبوعات الجامعية، (د ط)، الجزائر، ص75.

3 – مارمول كربخال، إفريقيا، ج2، تر: عن الفرنسية، محمد حجي، محمد زنيبر، وآخرون، دار المعرفة للنشر، 1408-1409ھ/1988-1989م، ص298.

4 – ابن الأحمر، المصدر السابق، ص44.

5 – العبدري(ت700ھ/1400م)، رحلة العبدري، تح: علي عبد الله كردي، تقديم: شاكر الفحام، دار سعد الدين للطباعة والنشر ط2، 1426ھ/ 2005م، ص48.

6– ابن الأحمر، المصدر السابق، ص15.

7– عبد الله شريط والميلي محمد مبارك، مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي، (د ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1985م، ص128.

8ـ عبد العزيز سالم، تاريخ المغرب في العصر الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، (دط)، 2006م الإسكندرية، مصر، ص788.

9 – نزهة المشتاق، المصدر السابق، ص250.

10– تقدر المرحلة ب :33كلم، أو 38كلم، **ينظر:** جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص75.

11– الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص9.

لا شكّ أنَّ هذا الموقع منحها أهمّية كبيرة، فهي محمية من الواجهة الجنوبية بطوق هضبة واسعة تزيد مناعتها، وأمّا السّهل المحيط بها فيُقدم لها موارد العيش في وفرة[1]، هذا السّهل الفسيح من الواجهة الشّمالية يمكّن من رؤيتها على بُعد مسافة طويلة[2].

إنَّ لمدينة تلمسان ماضيا تاريخيا هامًّا، نتيجة موقعها الجغرافي الممتاز، إضافة إلى كونها عاصمة المغرب الأوسط لفترة فاقت الثلاثة قرون[3].

ونجد يحيى بن خلدون يصف موقع تلمسان التّليد في قوله: " اقتعدت بسفح جبل ودوين رأسه بسيطا، أطول من شرق إلى غرب عروسة فوق منصّة والشّماريخ مُشرقة عليها وإشراف التّاج على الجبين، تُطلُّ منه على فحص أفيح مُعد للفلح"[4]، فتلمسان المدينة كثيرة الخيرات والنِّعم، ولها قرى كثيرة وعمائر متّصلة ومدن كثيرة ترجع إلى المخصوصة بأكمل الصفات ذات المحاسن الفائقة[5].

وعن خيراتها يصفها الحميري قائلا:" وهي كثيرة الخيرات والنِّعم ولها قرى كثيرة وعمائر متّصلة، ومدن كثيرة ترجع إلى نظرها وهي مدينتان في واحدة"[6]، "ولم تزل تلمسان على قديم الزمان مخطوبة مرغوب فيها"[7]، أمّا في الجنوب من تلمسان فهناك قلعة ابن الجاهل[8]، وهي قلعة منيعة كثيرة الثِّمار ويتّصل بها جبل "تارنى" وما يليه من جبال مصمودة وهو جبل كبير معمور، فيه القرى الكثيرة والعمائر المتّصلة[9].

أمّا في شمال المدينة فهناك قرية كبيرة تُسمّى باب القصر[10]، فوقها جبل يُسمّى جبل

---

[1]– ابن الأحمر، المصدر السابق، ص15.

[2]–عبدلي لخضر، التاريخ السياسي والحضاري لدولة بني عبد الواد، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، وهران،2011 م، ص ص27–28.

[3]– يحيى بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر القديمة والوسيطة، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2009م، ص210.

[4]– يحيى بن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص122؛ ابن الأحمر، المصدر السابق، ص15.

[5]–القلصادي (المتوفي بباجة افريقية سنة 891هـ/1486م)، رحلة القلصادي، دراسة وتح: محمد أبو الأجفان الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1978م، ص95.

[6] – الحميري، المصدر السابق، ص135.

[7] – نفسه، ص135.

[8] – نفسه، ص135.

[9] – مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص136.

[10] – نفسه، ص136.

الفضل[1]أو جبل البعل[2]، هذا ما جعل من تلمسان قاعدة للمغرب الأوسط خلال العهد الزيّاني إضافة إلى كونها حاضرة الدولة وعاصمتها السياسية ومركزا مهمّا لإشعاعها الحضاري تغنّى بها الشّعراء وأُعجب بها الرحّالة والجغرافيّون، وخلّدها المؤرّخون، وفي ذلك أحسن المقري التّلمساني في أن يُجمِع وصفه لها قائلا: "يكفيك منها ماؤها وهواؤُها"[3]، ويشبّه ابن خَفاجة نقلا عن ابن خلدون ديار أهل تلمسان، كأنّها جنّة االله على أرضه وذلك في قوله:

ما جنَّة الخلد إلاَّ في ديــاركم ❖ وهذه كنت لـو خيِّـرت أختــار

لا تتقوا بعدها أن تدخلوا سَقَرَا ❖ فليس تُدْخَلُ، بعد الجنّة النّارُ[4]

أمّا لسان الدين بن الخطيب، فيجود بوصفه لها حينما يقول:" تلمسان مدينة جمعت بين الصحراء والريف، ووُضعت في موضع شريف، كأنّها ملك على رأسه تاجه وحواليه من الدوحات حشمه وأعلاجه، عبادها يدها وكهفها كفها، وزينتها زيانها، وعينها أعيانها، هواها المقصور بها فريد وهواؤها الممدود صحيح عتيد، وماؤها برود صريد، حجبتها أيدي القدرة عن الجنوب...أهلها ليست عندهم الراحة...ولا شطارة، إلاّ فيمن ارتكب الخطارة."[5]، وكم أبقى بتلمسان من آثار حسان ومصانع يعجز عن وصفها كل لسان[6].

2-البنية الجيولوجية لأراضي الدولة الزيانية:

لا يمكن لأي باحث الإقبال على دراسة اقتصادية لمجال جغرافي معين، إلاّ بعد إدراكه للأُسس الجغرافية والجيولوجية الخاصّة بهذا المجال، وممّا يتحتّم علينا قبل الولـوج في دراسة موضوع الماء وطُرق تنظيمه واستغلاله بمنطقة المغرب الأوسط، هو مهمّة الفهم الدقيق لمظاهر البيئة وما تحويه من بنيات جيولوجية، إذ تعتبر أساس تغيير أشكال السطح والموارد

---

[1] – الحميري، المصدر السابق، ص135.

[2]– مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص176.

[3]– المقري أبو العباس أحمد التلمساني (ت 986-1041هـ/1578-1631م)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: احسان عباس، دار صادر، مج7، 1408هـ/1988م، بيروت، ص133.

[4]– يحيى بن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص ص128-129، وهي أبيات قيلت في حق قرطبة بالأندلس، وأردنا هذا الوصف أن ينطبق على تلمسان، لكثرن جنانها وبساتينها.

[5]– المقري، المصدر السابق، مج: 7، ص135.

[6]– النميري، فيض الُعباب وإفاضة قداح الآداب في الحركة السعيدة إلى قسنطينة والزاب، دراسة واعداد بن شقرون، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1990 م، بيروت، لبنان، ص488.

الطّبيعية من تكوينات معدنية وأنواع التربة، وكميات المياه الجوفية الّتي تُخزِّنها[1]، ثم تتفجّر عيونا وينابيع بضواحي تلمسان مُشَكِّلة وِدْيَانًا ومجاري مائية، تنشر من خلالها الخصب وبها يكثر الزّرع والضرع[2].

ممّا لا شكَّ فيه هو أنَّ ما يميّز بلاد المغرب عامّة، هو تلك الطبيعة الجغرافية المتناسقة[3] على شكل قالب كتلة واحدة، لها نوع واحد من التضاريس المشتركة والبيئة والمناخ[4]، وهذا منذ العصور الغابرة، هذه السِّلسلة الطّبيعية الّتي ربطت بلاد المغرب الأوسط بشقّيه الغربي والشّرقي حتّى أصبح من الصّعب تحديد أقاليم كل دولة منها، خاصّة في ظلّ الظروف السِّياسية الموحّدة الّتي كانت تعيشها قبل بروز انقسامها إلى دول ثلاثة: المرينية، الزيانية والحفصية، حينئذ تفكّكت وحدة الشّمال الافريقي، فتزاحمت تلك الدول النّاشئة، وتناحرت فيما بينها من أجل بسط نفوذها على أراضي بلاد المغرب الإسلامي، فتأسّست به امارات ثلاثة:" فكان شرقيه لبني أبي حفص وغربيه لبني مرين، وواسطة عقده، وهي (الجزائر) لبني زيان"[5].

تنفرد منطقة المغرب الأوسط بموقعها الاستراتيجي الهام، فساهمت العوامل الجيولوجية والمناخية وبشكل فعّال في تشكّل سطحه[6]، وتركيبه وتجزئته إلى مناطق تضاريسية مختلفة[7] ممّا يجعلها ذات خصائص متميّزة[8]، ومشتركة يصعب تجزئتها[9]، سواء من حيث البِنية أو المظهر هذا ما يُخوِّل لها المساهمة في تزويد بلاد المغرب الأوسط، بمصادر مائية كبيرة سواء

---

[1]- الخفاف عبد العالي، كتاب جغرافية العالم الإسلامي، أسس عامّة في المحيطين الطبيعي البشري، دار الشروق للنشر والتوزيع ط1، عمان، الأردن، 1998م، ص37.

[2]- أبو بكر الزهري (ت ق6هـ/12م)، كتاب الجغرافيا، تح: محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (دت)، ص113.

[3]- ابن خلدون عبد الرحمن، المصدر السابق، ج6، ص128.

[4]- بلمداني نوال، نظام الرعي في بلاد المغرب الأوسط خلال القرنين (4-5هـ/10-11م)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الوسيط الإسلامي، غير منشورة، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار،1434-1435هـ/2013-2014م، ص25.

[5]- عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ج2، ص ص7-8.

[6] – الخفاف عبد العالي، المرجع السابق، ص37.

[7]-جان فرونسوا تراون، المغرب العربي الانسان والمجال، تعليق: علي التومي وآخرون، دارالغرب الإسلامي، ط1، 1997م بيروت، ص52.

[8] – حليمي عبد القادر، جغرافية الجزائر، المطبعة العربية، الجزائر، 1968م، ص38.

[9] – الغنيمي، المرجع السابق، ص109.

فوقية كانت كالعيون والأودية أو جوفية كالآبار الارتوازية، كما أنَّ أرض بلاد المغرب الأوسط هي أرض مُؤَمَّنة من حيث وفرة تساقطاتها وكثرة مياهها، وهذا ما مكّن الجغرافيون والرحّالة بأن لا يجدون عناء في معاينة خصوبة حواضره وقُراه[1].

ولعلّ من أهمِ المميّزات التّضاريسية الّتي تخصّ المجال الجغرافي للدولة الزيّانية، هو وجود سلسلتين جبليتين[2]، تُعتبر امتداد تواصلٍ بين المغرب الأقصى حتّى حدود المحيط الأطلسي والمغرب الأدنى إلى الحدود التونسية، وعنها يذكر ستيفان قزال قائلا: " وبين هذه وتلك توجد الجزائر (المغرب الأوسط) مستندة بالجبال، طوال[3] ساحل البحر الأبيض المتوسط، وتحتلّ غالب أرضها قفار في الدّاخل"[4].

وممّا يمكن تمييزه أيضا، هو أنَّ نفس عناصر تضاريس الأرض الممتدّة من الشرق نحو الغرب للأقطار الثلاثة؛ هي متشابهة تقريبا[5]، وهي أقاليم لا حدود جغرافية تفصل بينها، ولا يوجد حواجز طبيعية تفصل بينها خلال العهود القديمة[6]. وتتمثّل هاتين السلسلتين في سلسلة الأطلس التلِي في الجزءِ الشمالي من بلاد المغرب الأوسط، والممتد من السّاحل حتّى أطلس الصحراء وهو شديد التّضرّس[7]، ممّا يجعله خاضعا لمؤثّرات البحر المتوسِط، والّذي يضعف كلّما اتّجهنا نحو الصحراء، وتستمر هذه السلسلة الجبلية من الجنوب الغربي نحو الشّمال الشّرقي مكونة السلسلة التلِّية في الشمال[8]، ومن أهمِّها:

---

[1]–حسن حافظي علوي، الفلاحة والتقنيات الفلاحية بالعالم الإسلامي في العصر الوسيط، منشورات عكاظ، الرباط، (دط) 2011م، ص62.

[2] – مبارك الميلي، المرجع السابق، ج1، ص49.

[3] – أحمد مختار العبادي، دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، (دت)، مصر، ص 199.

[4]– تاريخ شمال افريقيا القديم، ج1، تر: محمد التازي سعود، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، (دط)، 2007م، ص41.

[5]– أندري برنيان، أندري نوشي، وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص14، جان فرونسوا، المرجع السابق، ص 70.

[6]– بوسماحة عبد الحميد، رحلة بني هلال إلى الغرب وخصائصها التاريخية –الاجتماعية والاقتصادية، ج1، دار السبيل للنشر والتوزيع الجزائر، (دط)، 2008م، ص206.

[7]– محمد إبراهيم حسن، دراسات في جغرافية أوروبا وحوض البحرالمتوسط، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر،1999م، (دط) ص271.

[8]– شوقي ضيف، عصر الدول والإمارات، الجزائر، المغرب الأقصى، موريطانيا، السودان، دارالمعارف، القاهرة، ط1، ص ص19-20.

جبال القصور* وجبال عمور** وجبال أولاد نايل*** وتنتهي بجبال الزاب[1] ببسكرة، وتظهر إلى الشرق، منها جبال الأوراس[2]؛ ذات الارتفاع العال، وتتخلّلها الوديان والمنحدرات الشّديدة الوعرة، كما تظهر فيها الهضاب[3] الواسعة ذات التربة الخصبة[4]، وسهول متنوِّعة ضيّقة، إلاَّ أنّ إنتاجها الفلاحي جيد، خاصّة تلك القريبة من الساحل[5]، كما تصلح سفوح هذه الجبال لممارسة حرفة الرعي[6]، الّتي كانت تعتبر من أهمّ العناصر المعاشية لأغلب السكان.

وفي ذلك يرى ابن الأحمر: أنَّ الأوضاع الجغرافية استدعت أن تقوم في إقليم غربي المغرب الأوسط[7] وجبالها لا تكاد تُحصى عددا وكلها مُنتجة[8]، ومعظمها تكسوها الغابات وتتوِّجها الثّلوج[9]، ويبدو أنَّ المياه الجوفية بشكل عام، تتوفّر بغزارة في التكوينات الصخرية النفوذية للماء

* وتصل بها قمة جبل "عيسى" إلى: 2236م، **ينظر:** الخفاف عبد العالي، المرجع السابق، ص45.

** أو جبل بني راشد، وهو نفسه جبل عمور، **ينظر:** مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج1، المرجع السابق ص49. وتبلغ به قمة جبل"بوبرقة" (1959م)، **ينظر**، الخفاف عبد العالي، المرجع السابق، ص45.

*** حليمي عبد القادر، المرجع السابق، ص54، وهي سلسلة جبلية تمتد من المغرب الأقصى إلى الحضنة بالجزائر، **ينظر:** شارل أندري جوليان، تاريخ افريقيا الشمالية، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى، من البدء إلى الفتح الإسلامي 647م، تعر: محمد مزالي/ البشير بن سلامة، مؤسسة تاوالت الثقافية، 2011م، ص16.

[1]– وقاعدته مدينة بسكرة، وهي مدينة بلاد الجريد، **ينظر:** القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص107، ويحدد موقعها الحسن الوزان في قوله:" يبتدئ غربا من تخوم مسيلة، ويحده شمالا جبال مملكة بجاية، ويمتد شرقا إلى بلاد الجريد التي توافق مملكة تونس **ينظر:** وصف افريقيا، المصدر السابق، ج2، ص183، ويحدده البكري، بأنه اقليم يمتد من الشرق الجزائري الحالي ليشمل بلاد الجريد (في تونس)، **ينظر:** المُغرب في بلاد المغرب، المصدر السابق، ص144.

[2]– مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج2، ص390، وتوجد بها أعلى قمة (جبل شيليا 2328م)، **ينظر:** شارل أندري جوليان المرجع السابق، ص16.

[3]– الهضاب": تعرف الهضاب في المغرب الأوسط باسم هضبة الشطوط، التي يتراوح ارتفاعها بين 1000م، و1200م وتتخللها جبال عالية مثل جبال الونشريس، وبالتالي لم يحجبها الأطلس التلي عن الأمطار، فتحولت إلى منطقة استبسية واسعة تمتد من الأطلس التلي إلى العرق (الأطلس الصحراوي) في الجنوب، ومن وادي ملوية في الغرب إلى نهر الشلف الشرق" **ينظر:** عز الدين عمر موسى، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، دار الغرب الإسلامي ط2، بيروت،1424هـ /2003م، ص51.

[4] – الخفاف عبد العالي، المرجع السابق، ص45.

[5] – الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص10.

[6] – بلمداني نوال، المرجع السابق، ص46.

[7] – تاريخ الدولة الزيانية، المصدر السابق، ص14.

[8]– الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص10.

[9]– عبد العزيز سالم، المرجع السابق، ص44.

ضمن القشرة الأرضية كما توجد بأشكالٍ مختلفة، تبعا لظروف التكوينات الصخرية وأماكن تواجدها[1]، وأمّا تلمسان المدينة عاصمة الدولة الزيانية، فهي محاطة بالجبال من الغرب والجنوب وتعدّ حِصنًا طبيعيا لها، وتتشكّل صخورها من الكلس فهي مسامية[2]، تقوم بدورها على طبقة من الصلصال ونفوذية تتسرّب مياه التّساقطات لتتخزّن بها ضمن أحواض شاسعة في باطن الأرض تخرج على شكل ينابيع وأنهار جارية[3] وكان لمياهها السائبة، فضل كبير في احاطتها بالجِنان والبساتين[4].

3-المظهر العام لِمَنَاخِ المغرب الأوسط:

إنَّ طبيعة المَنَاخ[5] السّائد لأي منطقة من العالم، لا بدَّ أن يتماشى والأسس التّضاريسية الّتي ينتمي إليها، وعليه يستوجب علينا خلال هذه الدِّراسة، تحديد المعالم الطبيعية للمناخ السّائد بالمنطقة وقبل الحديث عن الماء ودوره في الحياة، وطبيعة وجوده على الأرض، فإنّه من الضروري بمكان التّعرف على مناخ بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني.

وممّا ينبغي الإشارة إليه هو أنَّ المصادر الجغرافية التي أرَّخت للفترة الوسيطة، نجدها تفتقر من حيث وَصفِها للمناخ وصفا دقيقا، ومن الأمر البديهي فإنَّ التّنوع المناخي مرتبط بتنوع التّضاريس، والمتمثِّلة في الحدود الجزائرية الآنية، وعليه يُمكن الاستناد على الدِّراسات الجغرافية والطبيعية والمناخية لمنطقة المغرب الأوسط الحالية، والتي ظلّت ثابتة على حالها بين الفترتين الوسيطة والمعاصرة[6]، هذا لا يعني الاستغناء عن المصادر الوسيطة، إذ نجد الكثير من الرحّالة والجغرافيين يصفون حالة الطقس لأمصار عِدَّة بمنطقة المغرب الأوسط، خاصّة تلك الّتي

---

[1]- حسن أبو سمور وحامد الخطيب، جغرافية الموارد المائية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 1420هـ /1999م، عمان الأردن، ص156.

[2] – سيدي محمد نقادي، المقال السابق، ص177.

[3]– بسام كامل عبد الرزاق شقدان، تلمسان في العهد الزياني، 633-962هـ/1235-1555م، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 1422هـ/2002م، ص9.

[4]–عبد العزيز سالم، المرجع السابق، ص788.

[5]– هو حالة الجو السائدة بمنطقة ما لفترة زمنية طويلة، أمَّا المُناخ، برفع الميم، فهو الموضع الذي تبرك فيه الإبل، **ينظر**: ابن منظور، لسان العرب، دار صار، ط1، 1410هـ/1990م، ج3، ص65.

[6]– بن عميرة محمد، الموارد المائية وطرق استغلالها ببلاد المغرب، من الفتح الإسلامي إلى سقوط الموحدين، أطروحة دكتوراه دولة في تاريخ المغرب الإسلامي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2004-2005م، ص90 (غير منشورة).

وطأتها أقدامهم، وهذا ما يؤكِّده ابن مرزوق في قوله:" هي أشدّ بلاد عدوة المغرب الأوسط بردا وتجليدا"[1].

وأمَّا عن إقليم تلمسان فيصفه الزهري بأنَّ: " شتاؤه بارد وكثير الثّلج"[2]، ولعلّ من قساوة شتاء تلمسان وأحوازها وكثرة أمطارها وشدّة برودتها، ذلك ما أرغم السّلطان المريني أبو يعقوب يوسف أثناء حصاره الطويل لتلمسان، على الإسراع في تشييد قصره بمحلته المنصورة سنة 698هـ/1299م[3] ليحتمي من برودة الطقس، على غير العادة في اختطاط المدن الإسلامية وكان ذلك حتّى قبل بناء المسجد الجامع، وهذا دلالة واضحة على أنّ طبيعة المناخ بتلمسان كانت من العوائق الطبيعية الّتي ظلّت حاجزا أمام بني مرين لاختراق أسوارها وإطالة حصارها ويبدأ البرد يتناقص في شهر فبراير، كما يمكن للطقس أن يتغيّر عدّة مرات في اليوم[4].

وعموما ظلّت برودته أضعف من حرارته، كما يتأثّر جوّه بالبحر شمالا، فيجعل من الجهات الشمالية أكثر اعتدالا، ومن جهة الصحراء جنوبا، فهي شديدة الحر صيفا، لأنّ حرارة الصيف تدفعها الصحراء ولا تخزنها[5]، ولا بدّ من ربط هذه الاختلالات المناخية، بتذبذبات مختلفة قد تطرأ على تسلسل الفصول المتعاقبة عبر العصور[6].

وانطلاقا من هذا الواقع، وبعد إلقاء نظرة شاملة حول الخريطة الجغرافية لبلاد المغرب الأوسط يمكن التّمييز بين عدّة أقاليم مناخية، تسود مختلف مجالها الجغرافي، وعليه يمكن استخلاص عوامل مختلفة، ومشتركة في تشكيله، يتمّ تحديدها كالآتي:

ثانيا: العوامل المؤثِّرة في المناخ:

1 – الموقع الفلكي والجغرافي:

أ–فلكيا:

إذا اعتبرنا الجزائر الحالية هي تمثيل جغرافي لبلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني

---

[1]– المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، تح: ماريا خيسوس بيغرا، تقديم: محمود بوعياد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1401هـ/1981م، ص222.

[2]– كتاب الجغرافيا، المصدر السابق، ص114.

[3] – ابن أبي زرع، المصدر السابق، ص353.

[4] – مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج1، ص30.

[5] – مبارك الميلي، المرجع السابق، ج1، ص47.

[6] – جان فرونسوا تراون، المرجع السابق، ص59.

فهي منطقة تتوسّط شمال غرب القارة الافريقية، إذْ تنحصر بين خطي طول 9°غرب خط غرينتش و12° شرقه، وبين دائرتي عرض 19° و37° شمالا، وتمتدّ على خط الساحل بحوالي: 1200كلم من الشرق نحو الغرب، أما امتدادها من الشمال نحو الجنوب، فهو اليوم يبلغ حوالي: 1900كلم[1]، إلاَّ أنّه لا يمكن اعتباره حدًّا حقيقيا لبلاد المغرب الأوسط خلال الفترة المدروسة.

ب ــ جغرافيا:

ينحصر المجال الجغرافي لبلاد المغرب الأوسط، بين البحر المتوسط من الجهة الشّمالية والصحراء من الجهة الجنوبية، وهذا ما يكسبه خصوصيات مناخية، تتدرّج بين الرطوبة والاعتدال بالنسبة لإقليمه الشمالي، القريب من أحواز سواحل البحر المتوسط، فيكون شتاؤه ماطرا وباردا، بينما يكون صيفه حارا وجافا نسبيا[2]، والحرارة والجفاف كلما توغّلنا نحو الجنوب.

كما تشكِّل منطقة بلاد المغرب الأوسط، بُؤرة اتِّصال بين العروض المدارية الحارة جنوبا والاعتدال شمالا، وبالتّالي نجده يجمع بين نوعين مختلفين لمنطقتين متباينتين، معتدلة شمالا وحارّة جنوبا، ممّا يؤدّي إلى بروز ضغط هوائي مرتفع شتاء يسيطر على البحر المتوسط ويؤدّي إلى هبوب رياح غربية محملة برطوبة المحيط الأطلسي، ويخفِّف الضّغط صيفا، وتنتقل الرِّياح شمالا مع حركة الشّمس الظّاهرية، فتسود المنطقة الرياح القبلية الجافّة فتجعل الصيف حارا وجافا[3].

2 – تضاريس بلاد المغرب الأوسط:

لقد أشادت معظم المصادر الوسيطية بأهمِّية المنظر الطبيعي، الّذي تزخر به بلاد المغرب الأوسط خاصّة، حيث أجادت في وصفها لتنوّع تضاريسه، ووفرة مُنتجاته، وتعدّد مصادر مياهه، وممّا يبدو فإنَّ المظاهر المناخية المفرطة، كالارتفاع أو الانخفاض غير العادي للحرارة، وكذا شدَّة الرياح وتركز هطول المطر وغزارته، قد يُؤدي إلى استفحال ضعف التساقطات، ممّا يُحدِث جفافا يكون نذير شُؤم مستمر[4].

إنَّ للتّضاريس أيضا دورها في عملية توزيع التّساقطات المطرية، هذا ما يبدو وبصورة

[1] – الهادي لعروق، أطلس الجزائر والعالم، طبعة جديدة مزيدة ومنقحة، دار الهدى، (دط)، (دت)، ص12.

[2] – يسري الجوهري، شمال افريقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د، ط)، (د، ت)، ص261.

[3]– عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص53.

[4] –جان فرونسوا تراون، المرجع السابق، ص53.

واضحة من خلال كميات التّساقطات الّتي تشهدها مختلف أقاليم بلاد المغرب الأوسط، وهي كميات متباينة بين كل من الأقاليم الشمالية الساحلية، الشرقية منها والغربية، وكذا في الاتجاه من الشمال نحو الداخل، وصولا إلى الجنوب[1]، وذلك تبعا للخصائص الطبيعية التابعة لموقعها الفلكي[2]، ومن الظاهر أنَّ المجال الجغرافي لبلاد المغرب الأوسـط، يمتلك معطيات طبيعية متباينة بين الشّمال والجنوب، فالجزء الشّمالي منه يعرف بتضاريسه الحديثة التّكوين، وتتمثّل فيما يلي:

أ-التّضاريس الشّمالية:

من الواضح أن بلاد المغرب عامَّة تُعدّ وحدة جغرافية موحّدة، ومنذ قرون من الزّمن، وبما أنَّ بـلاد المغرب الأوسط جزء لا يتجزّء من المجال الجغرافي المغاربي، فإنّـه يحمل خصائص جغرافية لـم تتعرّض إلى تغيّرات واضحة فيمـا بين الفترة قيد الدِّراسة والفترة الحـالية، وممّا يتميّز به سطحها هو وجود جبال وسهول ونجود وهضاب[3]، هذا بالنِّسبة للجهة الشّمالية.

تشكِّل تضاريس المنطقة الشّمالية الجزء القليل من أراضي بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزيّاني، وتتمثّل في السهول والجبال والهضاب، وللتّمييز بين السّهول؛ فهي نوعان: سهول ساحلية ضيّقة ومتقطِّعة قريبة من البحر المتوسِّط، وهي ذات تربة غنيّة ومحصورة بين الجبال ومنها سهول الغزوات(البحيرة)، سهل وهران، وسهل سيق، سهل مستغانم، سهل متيجة، والّذي يعتبر من أجود الأراضي الزيانية، ولازال يحتفظ بجودته حتّى اليوم، وتشمل بـلاد المغرب الأوسـط بِطولها منطقة السّهول الكبرى الواقعة على علو مرتفع[4].

أمّا السهول الداخلية، فغالبا ما نجدها تنحصر بين السلاسل الجبلية، كما يتراوح ارتفاعها بين 400 و500م، وهي ممتدّة من وادي ملوية شرقا إلى سهول معسكر، إضافة إلى سهول تلمسـان المرتفعة عن سطح البحر بحوالـي 800 م [5]، وسهول سيدي بلعبـاس[6]، وهي ذات تربة

---

[1] – يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ج1، ص20.

[2] – محمد خميس الزوكة، جغرافية المياه، دار المعرفة الجامعية، (د، ط)، 1998م، ص58.

[3] – حليمي عبد القادر، المرجع السابق، ص38.

[4] – ستيفان قزال، المرجع السابق، ص19.

[5] – Atallah DHINA,Op-Cit,p,31

[6] – الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص25.

كلسية لا تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه لتنتج غلات كثيرة ومتنوعة[1].

وإذا كان حسن الوزان[2] قد أعطى صبغة القحولة لمعظم مملكة تلمسان، وأنَّ أقاليمها جافّة فمن المؤكّد أنّه يقصد الجزء الجنوبي منها، حيث يضيف في نفس الموضع، بأنَّ سهولها السّاحلية جدٌّ منتجة، نظرا لخصوبة تربتها وجودة أراضيها، وهو ما يؤكِّده يحيى ابن خلدون[3] في قوله:" عذبة الماء كريمة المنبت...تطلُّ على فحص أفيح مُعَدٍّ للفلح"، زدْ على ذلك سهل غريس أين تتواجد مدينة معسكر بشماله[4]، وسهول فسيحة منتشرة بأراضي الدّولة الزيانية معظمها صالحة للزِّراعة، وكانت منتجة لكل أنواع الحبوب خاصّة القمح ذو النوعية الرّفيعة.

ونظرا للتّنوع في الأقاليم الجغرافية لبلاد المغرب الأوسط، كانت منطقة السهوب تشكِّل أيضا منطقة ربط وتواصل بين السّهول الداخلية والصحراوية، وبالرّغم من كونها أراضي واسعة وبراري استعملت لممارسة الرعي أكثر منها للزِّراعة، وكانت قليلة التّساقطات، إلاّ أنّها كانت تزرع بها مساحات قليلة خاصّة بالزّرع، وهو نوع من الحبوب المقاومة للجفاف، وتستعمل كعلف للماشية.

ب-التّضاريس الجنوبية:

أمّا بالجهة الجنوبية، فتوجد مجموعة من الجبال المتّجهة من الجنوب الغربي إلى الشّمال الشرقي ومنها تتشكّل جبال الأطلس الصحراوي، وتمتد على مسافة تقارب 700كلم، من منطقة فجيج غربا إلى إقليم الزاب شرقا، ومن مميزاتها أنّها توقف زحف الرمال في اتجاهها نحو الأراضي الشمالية، والتي قد تشكل غزوا طبيعيا يتسبب في اتلاف مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، وتعتبر الحدّ الفاصل بين إقليم الهضاب وإقليم الصحراء[5]، أمَّا الصحراء فهي ذات تضاريس قديمة التّكوين[6]، وتتشكّل أغلب مساحاتها من الهضاب فمنها الحمادة[7] مثل الطاسيلي

---

[1] – ستيفان قزال، المرجع السابق، ص22.

[2] – وصف افريقيا، المصدر السابق، ج2، ص10.

[3] – بغية الرواد، المصدر السابق، ج1، ص122.

[4] – ستيفان قزال، المرجع السابق، ص23.

[5] – الهادي لعروق، المرجع السابق، ص12.

[6] – ستيفان قزال، المرجع السابق، ص19.

[7] – وهي عبارة عن هضاب جيرية، تنحدر من سفوح الأطلس الصحراوي الجنوبية مثل: هضبة تادمايت، **ينظر:** قعر المثرد السعيد الزراعة في بلاد المغرب القديم (ملامح النشأة والتطور حتى تدمير قرطاجة سنة 146ق م)، ماجستير في التاريخ =

حفرتها الرِّياح عن طريق الحَت، كما تشمل سهولا صحراوية تغطيها الكثبان الرملية الكثيفة الّتي ترسبت بفعل عمليات النّقل والحت أيضا، وتراكمها المذهل ولعلّ من أهمِّها: العرق[1] الشرقي الكبير، الّذي يحتلّ الجزء الأكبر من حوض الصحراء السفلي[2]، والعرق الغربي الكبير [3] الواقع بين الساورة وهضبة المزاب[4]، إضافة إلى الرق[5] وجبال الطاسيلي القديمة التكوين أهمُّها: جبال الهقار.

3-هبوب الرياح:

تهبّ بمنطقة المغرب الإسلامي رياح قارية جافّة وبصفة دائمة، تأتي من الصحراء بسبب تواجدها في المنطقة ما فوق المدارية، أين يتمُّ تراكم الرياح القادمة من خط الاستواء، مُشكِّلةً ضغط مرتفع[6]، هذا ما يتسبّب في حدوث الجفاف بمنطقة الصحراء الكبرى، إضافة إلى ذلك وجود رياح محلية جنوبية تسمّى الشهيلي[7] أو السيروكو[8]، أو كما يسمِّيها ستيفان قزال: رياح السّموم [9]، ويصف بأنّها رياح جافّة صحراوية، يختلف اِتّجاهها من الجنوب الشرقي إلى الجنوب

= القديم تخصص تاريخ وحضارات البحر الأبيض المتوسط، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ والآثار، السنة الجامعية 2007-2008م/1428-1429هـ)، ص19.

[1]-وهو سطح واسع الأطراف تغطيه الكثبان الرملية، يتراوح ارتفاعها ما بين 260 و500م، وتنتشر بكثافة في الجهة الشرقية من الصحراء، حيث تمثل العرق الشرقي الكبير، والمُمتد من الحدود التونسية، حتى المنخفض الذي يفصل تادمايت والمنيعة. أمّا في الجهة الغربية من الصحراء فيميزها تواجد العرق الغربي الكبير الممتد من بني عباس والمنيعة، إضافة إلى عرق الشاش وعرق ايقدي، **ينظر**: حليمي عبد القادر، المرجع السابق، ص14، أمّا الميلي، فيُعرِّف العِرق: بأنَّه عبارة عن سلسلة من الجبال الرملية، تبتدئ من المحيط غربا وتنتهي شرقا بالنيل المنحدر من الجنوب إلى مصر، **يُنظر**، تاريخ الجزائر، المرجع السابق ص47.

[2] – جان فرنسوا تراون، المرجع السابق، ص48.

[3] – الميلي، المرجع السابق، ج1، ص47.

[4] – جان فرنسوا، المرجع السابق، ص48.

[5] – وهو سهل صخري يغطيه الحصى، أو أحواض منخفضة تملأها السيول الجارفة بالرواسب الصخرية، مشكِّلةً طرقا ومسالك صحراوية، **ينظر**: حليمي عبد القادر، المرجع السابق، ص14.

[6] – الهادي لعروق، المرجع السابق، ص15.

[7] – جان فرونسوا، المرجع السابق، ص54.

[8] – ستيفان قزال، المرجع السابق، ص93.

[9] – نفسه، ص59، **وينظر**: عبد العزيز طريح شرف، الجغرافية المناخية والنباتية مع التطبيق على مناخ افريقيا، ومناخ العالم العربي، دار المعرفة الجامعية، (د ط)، 2000م، ص455، مبارك الميلي، المرجع السابق، ج1، ص48.

الغربي، وهي جافّة وحارة تكون مُحمَّلة بالحبيبات الرّملية، وقد تصل فتراتها إلى ما بين 25 و30 يوما سنويا، وأيامها ليست متتالية حيث تبدأ من أواخر الرّبيع، وتنتهي مع أوائل فصل الخريف، ممّا يجعلها تسبِّب أضرارا جسيمة على المحاصيل الزِّراعية، خاصّة أشجار الفواكه منها، وقد تثور في أي فصل من فصول السنة[1]، وقد أورد مارمول كاربخال جانبا إجابيا في تأثير الرياح على المناخ، حيث اعتبر ظاهرة جريانها في الطبيعة، له تأثير على مدى التّساقطات، وعلى تكوين وتشكيل مناخ بلاد المغرب الأوسط، وهذا حينما ذكر في قوله: "... وفي مارس تنتشر الرياح الغربية، والشمالية في أوائل أبريل، فَتُحيى الأرض وتزهر الأشجار.."[2].

4-الضّغط الجوِّي:

يسود منطقة المغرب الإسلامي مجموعة من الكتل الهوائية، فمنها: الكتلة الهوائية الشّمالية والشّمالية الشّرقية، وتسمّى بالكتلة الأوراسية والكتلة الآزورية أو(الآصورية)[3]، والآتية من الشّمال الغربي في اتّجاه الشّرق، وهي المتحكِّمة في نظام الأمطار[4]، إضافة إلى الكتلة المدارية المتواجدة بالجنوب، وعليه فإنّ الضغط الآزوري المرتفع له تأثير أكبر على المنطقة الشّمالية من أرض المغرب الأوسط، نتيجة وجوده بالقرب منها، وهو عرضة لخروج الرِّياح العكسية الغربية الّتي تؤدّي إلى جلب التّساقطات المطرية.

5-الحرارة:

يتأثّر توزيع الحرارة بالمغرب الأوسط بالتّضاريس، والبعد أو القرب من البحر المتوسط كما يتماشى هذا التّوزيع حسب الطبيعة الجغرافية للمنطقة، سواء كانت سهلية أو جبلية، وبهذا يظهر التّمايز في درجات الحرارة، إذ يقلُّ المدى الحراري كلّما اقتربنا من السواحل، وتمثِّل الجهات الشمالية غايةً من الاعتدال، إذْ نجد البحر يُضعف من حرارة الصيف بمياهه ويُخَزّنُها حتّى إذا حلَّ الشِّتاء قاوم برودته بأبخرته السّاخنة[5]، ويرتفع كلّما اِتّجهنا نحو الجنوب، كما تشهد المناطق الداخلية برودة قاسية، خاصّة في فصل الشِّتاء.

---

[1] - ستيفان قزال، المرجع السابق، ص59.

[2] - مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج1، ص30.

[3] - الآزورية أو الآصورية، **ينظر**: بن عميرة، المرجع السابق، ص93، عبد العزيز طريح، المرجع السابق، ص419.

[4] - بن عميرة محمد، المرجع السابق، ص91.

[5] - مبارك الميلي، المرجع السابق، ج1، ص47.

ثالثا-الأقاليم المناخية المميزة للدولة الزيانية:

تتميّز منطقة المغرب الأوسط بثلاث أقاليم مناخية متباينة، وذلك حسب مجالها الجغرافي الممتدِ من الشّمال نحو الدّاخل، ثمّ الجنوب وتتمثّل فيما يلي:

1-مناخ إقليم البحر المتوسط:

يشمل كل المناطق الشمالية المُطلّة على البحر المتوسط، والممتدّة على طول الساحل ويعتبر مناخا معتدلا دافئا، حيث يتميّز بشتاء بارد وممطر، وصيف حار وجاف[1]، ومن خصوصيات هذا المناخ حسب ما أورده J.despois، هي الصّدفة الّتي تجمع بين الصيف وفترة الجفاف، وهو متأثِر بقوة من ناحيته الجنوبية بالصحراء، وهي أرض قارية، شديدة الجفاف ذات شتاء بارد جدّاً وصيف حارق[2] ، كما ينقسم بدوره إلى مناطق شرقية ذات أمطار غزيرة ورطوبة عالية، ويمتدّ من مدينة تنس إلى القُل، وأخرى غربية تشمل منطقة وهران، وهي أقلُّ مطرا نتيجة تمركزه في ظلِّ المطر[3]، كما تقوم الجبال أيضا بدور الحاجز المناخي، فتضعف التّساقطات المطرية بالمنطقة نفسها، وإلى أقاليم وادي ملوية الأسفل والأوسط، إذْ لا تتعدّى غالبا 200 [4]ملم.

أمّا المناطق الساحلية الوسطى والشرقية، فقد يصل معدل التّساقط بها إلى حوالي 700ملم سنويا[5]، وممّا يميِّز هذا المناخ هو سقوط معظم الأمطار بهذا الإقليم في نصف السنة الشِّتوي[6] أمَّا في منطقة الأطلس فإنَّ فصل الصيف يمتدّ ستة أشهر، من شهر أبريل إلى شهر سبتمبر وهذا ما أشار إليه حسن الوزان في وصفه لبلاد إفريقيا[7]، وربّما يكون وصفه مُبَالغ فيه نوعا ما لأنَّ فصول السنة لبلاد المغرب الأوسط، من العادة ألاَّ تتعدى الأشهر الأربعة، وإذا كان للمناخ تأثيـرات مشتركة، فـإنّ نوعية الطقس ستكـون مشتركة أيضا، وعليه يتمـاثل ويتشـابه التّوزيـع

---

[1] – عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص53.

[2] – J.Despois, L'Afrique blanche, presse Universitaire de France,Paris,1949, p.3

[3] – عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص53.

[4] – جان فرنسوا تراون، المرجع السابق، ص69.

[5]ـ الهادي لعروق، المرجع السابق، ص18، وقد يفوق أو ينقص، لأنَّ معدل التساقط السنوي ببلاد المغرب الأوسط غير مستقر.

[6] – طريح عبد العزيز، المرجع السابق، ص437.

[7] – وصف افريقيا، المصدر السابق، ج1، ص81.

الموسمي في درجات الحرارة ونزول كميات الأمطار[1]، وما هو معروف عن نسبة التّساقطات بمنطقة المناخ المتوسطي، والاستبسي والصحراوي، فإنّها قد تكون متفاوتة من الشّمال إلى الجنوب، ويكون منسوب مياه أنهارها غزيرا وقت سقوط الأمطار، وجاف عند قِلّتِها ممّا يجعل أغلب أراضي الدّولة الزيانية تخضع لنظام السّقي المطري، وهي زراعة بعلية[2].

أمّا تلمسان عاصمة بني زيان، فإنّها ذات مناخ معتدل، كونها بعيدة عن البحر قليلا، فلا تؤثّر فيه الرّطوبة، ولا هو حار صيفا، وللجبال المحيطة بها دور في حمايتها، من زحف رياح السموم نحوها، ممّا يخفِّف من تأثيراتها الحرارية خلال فصل الصيف[3].

ولعلّ اعتدال المناخ بتلمسان قد ساهم وبشكلٍ كبير في زيادة إقبال السّاكنة عليها والاستقرار بأحوازها، ويُشير قزال: "بأنَّ استمرارية نمط المناخ السّائد لفترة الدِّراسة، وبقائه على حاله إلى اليوم ضرورة حتمية، وإن حدث به تغيير فلا يكون إلاّ قريب منه"[4].

2- مناخ إقليم السهوب (الهضاب).

يُعدُّ هذا الإقليم منطقة انتقالية، تفصل بين الشمال والجنوب، وتمتدّ من السُّفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي، ومن مميّزات هذا الإقليم ندرة التّساقطات، مقارنة بالمجال الساحلي ويشمل كل السهول والهضاب والأراضي الاستبسية، لذلك سمِّي بالمناخ الاستبسي، ولا يتعدّى معدل التّساقط به غالبا 400 ملم سنويا، وقد ينقص أو يزيد قليلا، ممّا يُعسِّر نوعا ما الاعتماد على الزِّراعة البعلية، ويُحتِّم على السّاكنة به أن يهتمُّوا بتربية الماشية بدرجة أوسع، كحرفة أساسية في حياتهم اليومية، ولهم في هذه الأراضي مزارع ممتدّة أكثر ممّا يحتاجون إليه، أمّا مناطق الهضاب[5] العليا، فمناخها يمكن وصفه بالقارّيِ الجاف، مقارنة بالمناطق الساحلية كما تحتوي

---

[1] – شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص14.

[2] – بن عميرة محمد، المرجع السابق، ص113.

[3] – محمد بن رمضان شاوش، باقة السوسان، باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيان، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1995م، ص2، بلمداني نوال، المرجع السابق، ص32.

[4] – تاريخ شمال افريقيا، المرجع السابق، ج1، ص104.

[5]– أغلبها يقع ما بين جبال أطلس التل، وأطلس الكبرى في المغرب الأوسط، وتعرف باسم هضبة الشطوط، **ينظر**: عبد العزيز سالم، المرجع السابق، ص44، ومن أشهرها: الشط الغربي وهو في حدود الجزائر غربا، والشط الشرقي بين جبل بني راشد وجبال سعيدة، وشط الحضنة جنوب المسيلة، شط ملغيغ جنوب بسكرة، **ينظر**: مبارك الميلي، المرجع السابق، ج1 ص51.

على أحواض ومستنقعات محلية[1] تُعرف باسم الشطوط[2] أو السبخات، إضافة إلى كَوْن المنطقة السّهبية، تشهد هيمنة الصقيع بها، وارتفاع أكبر لدرجات البرودة، خاصّة في فصل الشتاء وتساقط الثّلوج الّتي تجعل منها منطقة باردة، أمّا الأمطار فهي أقلُّ كمِّية وانتظاما[3]، وفي ذلك يصف البكري منطقة تاهرت، بأنّها شديدة القرّ في قوله:

ما أخشن البرد وريـــعانه ❖ وأطراف الشمس بتاهـــــرت

تبدو من الغيم إذا ما بدت ❖ كأنّـها تنـشر مـن تخــــــت

فنحن فـــي بحر بـلا لجة ❖ تجري بنا الريح على السمت

نفرح بالشّمس إذا ما بدت ❖ كفرحـــة الـذمي بالــــــسبت"[4]

ونظر رجل من تيهرت إلى توقّد الشمس بالحجاز فقال: أحرقي ما شئت، فوالله إنّك بتيهرت لذليلة"[5].

3-مناخ الإقليم الصحراوي:

يمثِّل هذا الإقليم المجال الجغرافي الأكبر لبلاد المغرب الأوسط، حيث يبدأ امتداده من السّفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي، ومن خصوصياته الارتفاع المفرط في درجات الحرارة صيفا نهارا مع انخفاض قليل لها في فصل الشِّتاء، نظرا لقلّة الرُّطوبة، وهو إقليم تكاد تنعدم به التّساقطات المطرية على مدار السّنة، إلاّ في بعض الأوقات النّادرة، ولا ينال ما يكفيه من الأمطار[6]، وغالبا ما تكون أمطار طوفانية فجائية ورعدية، هذا ما يجعل طبيعة الحياة في الصحراء قاسية، تتمحور بالقرب من الواحات[7] للاستفادة من الغرس والزّرع بها، وقلّة الماء بهذه الأقاليم الصحراوية، جعلها تنفرد بمميزات خاصّة وتقنيات فريدة في عمليات استنباط المياه

[1] – يسرى الجوهري، شمال افريقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د، ط)، (د، ت)، ص262.

[2] – شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص15، جمع شط، وهي عبارة عن أحواض داخلية ذات مياه مالحة، وأهمها: الشّط الشرقي الذي يقع جنوب جبال سعيدة والضاية، **ينظر**: يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ج1، ص10.

[3] – الهادي لعروق، المرجع السابق، ص18.

[4] – البكري، المصدر السابق، ص153.

[5] – الحميري، المصدر السابق، ص126.

[6] – ستيفان قزال، المرجع السابق، ص43.

[7] – ومن أشهر مراكز الواحات بالإقليم الصحراوي: واحات بسكرة، تقرت، ورقلة، الأغواط، القليعة، عين الصفراء، بشار تيميمون عين صالح، تمنراست، أدرار، غرداية، وواد سوف، **ينظر**: يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ج1، ص19.

الجوفية، وطُرق توزيعه باستعمال الفقارات والخطاطير.

وأمّا تلمسان فهي ذات مناخ قاري معتدل صيفا لعدم تأثُّرها بالرياح القادمة من الجنوب وذلك نتيجة وجود جبال الأطلس الّتي تقف حائلا دون وصولها، أمّا شتاؤها فيتميّز ببرودة الجو وكثرة الأمطار[1]، نتيجة تضاريسها وارتفاع قمم جبالها[2].

وخلاصة القول، فإنَّ طبيعة المناخ السّائد ببلاد المغرب الأوسط، هو خاضع لتنوّع التّضاريس بها كما تعرف التّساقطات المطرية أشهُرا معلومة على مدار السّنة القمرية، بداية من شهر أكتوبر إلى غاية شهر أفريل، وهي غير منتظمة التّساقط، فقد تصل إلى بعض الأشهر المذكورة إلى كميات تتعدّى 1000ملم سنويا، وتكاد تنعدم في أشهر أخرى، وهذا لا يمنع أنّه خلال الفترة المدروسة، قد شهدت أزمات قحط شديد كان سببها الجفاف، تعرّضت له منطقة المغرب سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة، فحلّت المجاعة وغلت الأسعار[3]، ومن المؤكّد أنَّ المجال المدروس لم يشهد أزمات مناخية معلومة، أو محدودة الفترات، بل ظلّ امتدادها على مدّة أطول بكثير، أي على مدى قرون كانت سببا في نشأة تغيّرات ملحوظة على الوسط الطّبيعي[4].

وممّا يمكن الإشارة إليه، وانطلاقا من الدِّراسات الّتي اختصت بالمناخ لمنطقة المغرب الأوسط، يتّضح لنا انعدام معيار ثابت، يهدي الباحث إلى الجزم بالاستقرار للتّساقطات المطرية بالمنطقة، سواء خلال الفترة قيد الدِّراسة أو الفترة الحالية، ومهما بلغت كميات الأمطار ببلاد المغرب الأوسط فيظلّ مناخه متذبذبا وغير مستقر، وليست نسبة التّساقط هي الّتي تحدِّد نجاح المحصول الزِّراعي السّنوي، وإنّما انتظامه هو الكفيل بذلك وحسب ما أوردته جملة الدِّراسات السّابقة، فإنَّ المناخ السّائد في المجال قيد الدِّراسة، وحتّى قبلها لم يتغيّر بشكل جذري، وبقي

---

[1] – ليست العبرة الفعلية لكميات الأمطار المتساقطة على إقليم ما، وإنما العبرة بقيمتها الفعلية المختلفة من منطقة لأخرى على سطح الأرض، فقد تكون كميات الأمطار المتساقطة متساوية على اقليمين مختلفين، إلاَّ أنها قد تختلف فعالياتها تبعا لدرجة الحرارة ونوعية التربة، ومما يلاحظ أنَّ ارتفاع درجة الحرارة قد يزيد من تبخرها، وبالتالي فقدانها، وكذا التربة المسامية قد يؤدي أيضا إلى هدر كميات منها، وعليه فإنَّ لانتظام سقوط الأمطار، وتوزيع كمياتها على شهور السنة دور كبير في تحديد قيمتها الفعلية على الأرض، **ينظر**: محمد خميس الزوكة، المرجع السابق، ص58.

[2] – محمد بن رمضان شاوش، المرجع السابق، ص38.

[3] – ابن أبي زرع، المصدر السابق، ص367.

[4] – جان فرونسوا، المرجع السابق، ص59.

على حاله إلى يومنا هذا.

وانطلاقا من تلك الفرضيات، يمكن الاستناد على واقعنا الحالي لاستخلاص الظواهر المناخية السّائدة خلال فترة العهد الزياني، ويبدو أنَّ خصائص تضاريس الأرض والمناخ، تتوفّر ببلاد المغرب الأوسط، كما هي متوفِّرة في باقي البلدان المغاربية[1]، ومن خلال وصف التّشابه الموجود في الكثير من الظواهر الطبيعية المشتركة بين بلاد المغرب عامَّة، فإنّ عناصر تضاريس الأرض الممتدّة من الشرق إلى الغرب، لها خصوصيات متقاربة[2]، كما تشترك التأثيرات المناخية في بلاد المغرب الإسلامي، ولها طقوس مشتركة أيضا وتوزيعا موسميا لدرجات الحرارة وتساقط الأمطار، ولبلاد المغرب الأوسط حرارة تبدأ من شهر جوان وتستمر إلى شهر سبتمبر ويسمِّيه الميلي بفصل اليُبس ويمتدّ إلى منتصف الخريف[3].

ساهمت الرّوابط الطبيعية من مناخ وهيدروغرافية وتضاريس في جعل بلاد المغرب عامّة وحدة متكاملة، أوجدت نسيجا اجتماعيا ظلّ مترابطا لقرون من الزّمن[4].

ولعلّ من أهمِ ما يشار إليه ضمن هذا الفصل التمهيدي، هو الإشارة إلى صعوبة تحديد جغرافي ثابت لمجال الدولة الزيانية، ولم نعثر على أي دراسة شملت البلاد الزيانية وتناولت موقعها الجغرافي، إلاّ ووُجِدت تباينا من طرف الجغرافيين في ضبط حدودها وذلك نتيجة تضارب الأفكار أيضا بِمفهوم بلاد المغرب الإسلامي عامة، إلاَّ أنَّ ما استقرّ عليه أغلب الدارسون، هو الحديث عن الدولة الزيانية زمن قوّتها، حيث تمثلت في بلاد المغرب الأوسط، وهو ما يمثل حدود الجزائر الحالية تقريبا.

ومن خلال استعراضنا لمختلف المظاهر الطبيعية المميِّزة لبلاد المغرب الأوسط، فيمكننا أن نعتبرها منطقة ذات ظروف طبيعية ملائمة لاستقرار الإنسان، فهي تتوفّر على السّهول الخصبة وذات المناخ المعتدل في الجهة الشمالية على مرِّ فصول السّنة، وشبه قاري نسبيا في المناطق الهضابية، إضافة إلى امتداد مجموعة من السلاسل الجبلية، وهي تمثِّل حاجزا طبيعيا يحميها من الرياح الجنوبية الجافّة، الّتي قد تشكِّل خطرا على مزروعاتها، كما تميّزت طبيعة

---

[1] – أندري برنيان، أندري نوشي، وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص13.

[2] – نفسه، ص14.

[3] – تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ج1، ص48.

[4] – الميلي، المرجع السابق، ج1، ص46.

أراضيها بتكوينات جيولوجية تساعد على حفظ وتخزين المياه بباطنها، خاصّة مياه الأمطار والثّلوج، ومنه تعتبر سلاسلها الجبلية بمثابة خزّانات مائية طبيعية، تزوّدِ العيون والأودية بالمياه وهذا ما جعلها بلاد زرعٍ وضرع، وهو ما لاحظناه من خلال أوصاف كل من زارها من قريب أو بعيد، من رحّالة وجغرافيين.

تعد الظروف الطبيعية والجيولوجية من أهمِّ العوامل المساعدة على الاستقرار والابداع في قيام الحضارات، خاصة في ظل توفر عنصر الماء، الذي يشكل مصدر الحياة إلى جانب الأراضي الخصبة، وهو ما يبدو جليًّا من خلال ما استنتجناه من هذه التوطئة العامة على أراضي الدولة الزيانية وما جادت به قرائح الجغرافيين والرحالة برصد شهاداتهم الميدانية، وذلك بإجماعهم على أنها بلد زرعٍ وضرعٍ.

الفصـــل الأوّل

مصادر الموارد المائية ببلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزيّانـي.

أولاً: المصادر المائية بالدولة الزيّانية من القرن 7-10ه/13-16م.

ثانيا: طرق الاستدلال على مياه الآبار.

ثالثا: طرق استنباط المياه الجوفية.

مصادر الموارد المائية ببلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزيّاني:

أولاً: المصادر المائية بالدولة الزيّانية من القرن 7-10هـ/13-16م:

جعل الله تعالى حياة الأرض وما عليها مرتبطة بالماء[1]، وكان تواجد الماء حتّى قبل أن تخلق السّماوات والأرض، وفي ذلك يقول تعالى:﴿وَهُوَ ٱلَّذِے خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَالَارْضَ فِے سِتَّةِ أَيَّامٖ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُوَكُمُۥٓ أَيُّكُمُۥٓ أَحْسَنُ عَمَلاٗۖ وَلَئِن قُلْتَ إِنَّكُم مَّبْعُوثُونَ مِنۢ بَعْدِ اِ۬لْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ ٱلذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٞ مُّبِينٞۖ﴾[2]، إذ يعتبر الماء حِكمة إلهية وسِرّاً من أسرار الوجود وبدونه تنعدم الحياة كما يعتبر الماء أحد الموارد الطبيعية الّتي أنعم الله بها على عباده، وأوجدها في أرضه وسخّرها لهم وأقام بها الحياة، وبعث فيها سرُّه[3]، وممّا يُؤكّد ذلك قوله تعالى:﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَےْءٍ حَيٍّۖ اَفَلَا يُومِنُونَۖ﴾[4] .

إنَّ تَوَفّر مصادر دائمة للمياه، قد يعتبر من العوامل المتحكِّمة في التّوزيع السكّاني وقيام الحضارات، وهكذا يمكن القول بأنَّ وجود الأنهار والينابيع والبحيرات أو المياه الجوفية ظلّ دوماً عنصرا مهمّا في جذب السّكان إليها، فنهرُ النِّيل مثلا، كان السّبب الرّئيسي في قيام حضارة متميّزة[5]، تمثلت في الحضارة المصرية، كما أنَّ كل الحضارات القديمة كان للماء دور في وجودها.

---

[1]–**الماء لغة:** أصله موه فقلبت الواو ألفا، وانفتاح ما قبلها فاجتمع حرفان خفيان فقلبت الهاء همزة ولمتقلب الألف لأنها أُعِلت والعرب لا تجمع على حرف إعلالين...وجمع الماء: أمواه ومياه وتصغيره: مويه، ومؤنثه: ماهه وماءة: مثل ماعة، والنسبة إليه ماهي، وجمع الماء: أمواه ومياه، يقال: حفر البئر حتى أماه، وأموه أي بلغ الماء، وأماهت الأرض، كثر ماؤها وظهر فيها النز وماهت السفينة: دخل فيها الماء، وأماه الرجل وأمهى، بلغ الماء، **ينظر:** ابن منظور، المصدر السابق، ج13، ص543.

ـ **اصطلاحا:** لعل الارتباط الشديد للإنسان بعنصر الماء، وحاجته الكبيرة له، جعلته لا يستقر على لفظ واحد، أو تعريف موحد للماء بل تنوعت التعاريف له، فالكل يعرف الماء بالماء، أما الرؤية إليه تختلف من شخص لآخر، فالمزارع يراه عنصرا للإرواء والعابد يراه مادة للطهارة والنظافة... فالكل يرى الماء بمنظوره الخاص **ينظر:** حشمت مفتي عبد الراضي، التوظيف الاقتصادي للموارد الطبيعية في ضوء القرآن الكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2015 م، مصر، ص328. – أمّا ابن سينا فيعرفه في قوله: "الماء جوهر بسيط طابعه أن يكون باردا رطبا، مشفا متحركا إلى المكان الذي تحت كرة الهواء وفوق الأرض"، **ينظر:** ابن سينا، تسع رسائل في الحكمة والطبيعيات، تر: حنين بن إسحاق، ط2، دار العرب للبستاني، 1989م، القاهرة، ص91 .

[2]ـ سورة: هود، الآية :07.

[3]– حشمت مفتي عبد الراضي، المرجع السابق، ص331.

[4]ـ سورة الأنبياء، الآية :30.

[5]ـ ابراهيم أحمد سعيد، أسس الجغرافيا البشرية والاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية،1417هـ/1997م، ص57.

كثيرة هي آراء المؤرِّخين والجغرافيِّين في تحديد المصادر المائية الكونية بصورة دقيقة فمنهم من يحدِّدها في مياه الأمطار وما تغيث به السّماء، أمّا ابن بصال فيصنِّفها في أربعة أصناف: ماء المطر، ماء الأنهار، ماء العيون وماء الآبار، كما تحدّث بِكل صنفٍ على حده[1] وحصره ابن حوقل من خلال وصفه لمدينة "برشك" في الأنهار والآبار بقوله:" وله مياه جارية وآبار معين"[2].

لقد منح الله تعالى بلاد المغرب الإسلامي عامّة، مياه كثيرة فتنوَّعت مصادرها، وهي متعدِّدة إذْ حَدّدها الونشريسي[3] بصورة دقيقة، في الأمطار والعيون والآبار والأودية والصّهاريج[4] إضافة إلى الجهود الّتي ظلّ ساكنة بلاد المغرب الأوسط في العهد الزيّاني، يدعمون بها حاجاتهم إلى الماء[5] المتواجد في الطبيعة، على شكل مياه جارية تنتج عن مياه الأمطار وذوبان الثّلوج، وهي المياه العذبة الّتي يصفها ابن العوّام في قوله: "هو الّذي لا يغلبه طعم يُضاف إليه والعذوبة هي الطعم التفه"[6]، ويضيف في وصفه للماء العذب قائلا:" والماء العذب هو أخفُّها وزناً وأوفقها لتغذية النّاس والنّبات"[7].

وهناك المياه الّتي يُصيبها تغيير، فتجري عليها معادنٌ مختلفة فتتحوَّل إلى مياه مالحة أو مرّة أو كبريتية أو زئبقية وغيرها، وذلك حسب المادّة المختلطة بها ومن جرّاء هذا التَّغيير

---

[1]– ابن بصال، كتاب الفلاحة، تر: خوسي ماريا بيكروسا ومحمد عزيمان، تطوان، المغرب، 1955م، ص 39؛ أما ابن العوام فيصنفها في ستة أنواع، وهي: الماء العذب، ماء المطر، ماء الأنهار، الماء الزعاق، الماء المر، وماء العيون، **ينظر**: ابن العوام الاشبيلي، الفلاحة الأندلسية، (ت580هـ/1184م)، ج1، تح: أنور أبو سويلم، سمير الدروبي، علي ارشيد محاسنة منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، 1433هـ/2012م، ط1، عمان، الأردن، ص520.

[2]– ابن حوقل، صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1992م، ص78.

[3]– حول نسب الونشريسي، **ينظر**: المنهج الفائق والمنهل الرائق والمعنى اللائق بآداب الموثّق وأحكام الوثائق، دراسة وتح: عبد الرحمن بن حمود بن عبد الرحمن الأطرم، ج1، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط1، 1426هـ/2005م ص59.

[4]–كمال السيد أبو مصطفى، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار المعرب للونشريسي، (دط)، مصر، 1992م، ص57.

[5] – على الرغم من نسبة الماء الكبيرة الموجودة في الكون، والتي تشمل نسبة :71% من مساحة الأرض إلا أن الكميات العذبة منها لا تمثل سوى: 0.64% من مجموع مياه الكرة الأرضية. **ينظر**: حسن أبو سمور، حامد الخطيب، المرجع السابق، ص11.

[6] – ابن العوام الاشبيلي، المصدر السابق، ج1، ص519.

[7] ـ نفسه، ص520.

تصبح غير صالحة لسقي النّبات، ماعدا الماء المرّ الّذي يصلح لبعض النّبات كالبقول[1]، أيضا هناك مياه باطنية وهي كثيرة ببلاد المغرب الأوسط، سواءٌ في أراضيها الشّمالية القريبة من الجبال، أو المناطق الجنوبية القليلة التّساقطات، وهي تحتاج إلى جهودٍ كبيرةٍ من أجل استخراجها كما تختلف مسافة أغوارها في الأرض من منطقة لأخرى، وذلك حسب الطّبيعة الجيولوجية للأرض، ولاستنباطها تمَّ اِبتكار آلات مختلفة، واِتّباع نظمٍ محكمة من أجل اِستغلال هذه المياه[2].

إنّ الحرارة والجفاف جعلتا للموارد المائية أهمّية حيوية، تعادل من حيث الوزن الاستراتيجي أهمّية الموقع الجغرافي والتّركيب الجيولوجي، فالماء هو مادّة الحياة وسِرُّها، وهو حياة كل حيٍّ خلقه الله تعالى، طِبقاً لقوله جلَّ شأنه:"﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقاً فَفَتَقْنَٰهُمَا ۖ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ۚ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ۖ﴾"[3]، ويقول أيضا:"﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزْجِي سَحَاباً ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ رُكَاماً فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَصْرِفُهُۥ عَن مَّن يَشَآءُ ۖ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ ۖ﴾"[4].

منذ القديم اِرتبط الحديث عن الأرض بأهمّية الماء، في تحدِيده لنشاط الإنسان نحو هذه الأرض وفي هذا الشّأن يذكر الباحث فكتور كوزين، نقلاً عن الباحثة سياب خيرة قائلاً:" اِعطيني خريطة لدولةٍ مَا ومعلوماتٍ وافية عن تلك الدّولة، وعن موقِعها ومناخِها ومائِها، ومظاهرها الطبيعية الأخرى ومواردها وإمكاناتها الطّبيعية، حينها يمكن لي على ضوءِ كلِّ ذلك أن أحدِّد لك أي نوع من الإنسان يعيش على هذه الأرض"[5].

إنَّ قصّةَ الإنسان مع الماء قصّةُ كفاحٍ تبرز مدى قوّته ومستواه الحضاري منذ أقدم العصور فهو كفاح ثنائي أوّله: وهو العمل على ترويض الأنهار حسب قدراته، وتسخيرها له من حيث

---

[1]- ابن العوام الاشبيلي، المصدر السابق، ج1، ص524.

[2]- يحيى أبو المعاطي، الملكيات الزراعية وآثارها في المغرب والأندلس، (238-488هـ / 852-1095م)، دراسة تاريخية مقارنة رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، ج2، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية 1421هـ/ 2000م، ص432، (غير منشورة).

[3]- سورة الأنبياء، الآية :30.

[4]- سورة النور، الآية:42.

[5]- سياب خيرة، المياه ودورها الحضاري في بلاد المغرب الإسلامي (7-10هـ)/(13-16م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، قسم الحضارة الإسلامية، السنة الجامعية، 1434-1435هـ/2013-2014م) ص32.(غير منشورة).

استغلال مياهها وإحياء الأراضي المواتِ بها، أو صراعه مع فيضاناتها وذلك بإنشاء السّدود والقنوات كمورد مائي له[1]، وبعد إبراز علاقة الماء بالإنسان وكل الكائنات الحية، ويمكن تحديد مصادرها كالآتي:

1 ـ الأمطار[2]:

تعتبر الأمطار من أهمِ المصادر المائية في بلاد المغرب الأوسط خلال الفترة الزيّانية فمنها تتزوّد الأنهار وتتغذّى الأودية، وتُملأ بطون الأراضي بالمياه وفي ذلك يقول تعالى:﴿ قُلَ اَرَيْتُمُۥٓ إِنَ اَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْراً فَمَنْ يَّاتِيكُم بِمَآءٖ مَّعِينِۢ ﴾"[3]، ويقول أيضا:﴿ وَالذِے نَزَّلَ مِنَ اَ۬لسَّمَآءِ مَآءَۢ بِقَدَرٖ فَأَنشَرْنَا بِهِۦ بَلْدَةٗ مَّيْتاٗۖ كَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَۖ﴾**[4]**.

ويرى ابن بصال:" أنّ ماء المطر هو أفضل المياه وأحمدها، يجود به النّبات من الخضر والثِّمار وغيرها، ويمتاز بالعذوبة والرّطوبة والاعتدال، وتقبله الأرض قبولا حسنا، ويغوص فيها بجميع أجزائه ولا يبقى له على وجهها أثر"[5]، كما تعمل الأمطار ببلاد المغرب الأوسط على تزويد الأودية والأنهار، وتغذيها بالمياه ممّا يساهم في ديمومة جريانها[6]، فتُصرف مياهها المتساقطة في أنهار مناطق المناخ المتوسِّطي وأنهار المناطق الاستبسية، والأنهار الصحراوية فتزيد غزارتها بسقوط الأمطار وتجفُّ زمن نقصه[7].

كما نجد أنَّ ابن وحشية يُصنِّف ماء المطر إلى ثلاثة أنواع: المطر المسمّى بـ:" المنخل الدّقيق الضعيف، وهو المطر الخفيف الّذي يدوم هطوله لمدة أربع وعشرين ساعة، وهناك

---

[1] – عبد علي الخفاف، المرجع السابق، ص82.

[2]– **وماء المطر**: وهو الماء المنسكب من السّماء، وهو ماء السّحاب، ويسمّى غيثا، **ينظر**: ابن منظور، ج5، ص178. يقول المعرّي: " أمطرنا الله بإحسانه❖لا أنسب الغيثَ إلى المِرْزَمِين"، المِرْزمان: نجمان يُستدلُّ منهما على قرب سقوط المطر، **ينظر** محمد بن عبد العزيز بنعبد الله، الماء في الفكر الإسلامي والأدب العربي، ج2، المملكة المغربية، 1417هـ/1996م، ص325. ويقال عن المطر" أول أسماء المطر القِطقط وهو أصغر المطر، والرّذاذ فوق القِطقِطِ، والطش..والبغش، وكذلك الحلبة والحشذة والحشكة... والديمة وهو المطر الدّائم الّذي ليس فيه رعد ولا برق..."**ينظر**: أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري(ت215هـ/830م) كتاب المطر، نشر لويس شيخو اليسوعي، طبعة المكتبة الكاثوليكية، بيروت،1905م، ص ص، 5-6.

[3]– سورة الملك، الآية:31.

[4]– سورة الزخرف، الآية: 10.

[5]– ابن بصال، المصدر السابق، ص39.

[6]– بلمداني، المرجع السابق، ص36

[7]– بن عميرة، المرجع السابق، ص113.

المسمّى بالغسّال، لأنّه يغسل الأرض المالحة والحدائق ويصلحها بوجوده عليها"[1]، والماء الكدر: وهو ماء السّيل الّذي يختلط بها، ويزيد من خصوبتها"[2].

ظلّ اهتمام العرب بالأمطار كبيرا في حياتهم، إذ اعتبروه مصدرا لنمو الأعشاب لِمواشيهم ولا تنبت هذه الأعشاب إلاّ بسقوط الأمطار، كما بلغت أهمية التّساقط عند العرب أن جعلوه غاية دُعائهم للخير لمن يرجون شكره فيقولون:" سقى الله فلانا الغيث"، وكانوا إذا ذكروا أيّاماً طابت لهم قالوا: "سقى الله تلك الأيّام"[3]. ومياه الأمطار هي مصدر لكلِّ المياه العذبة على وجه الأرض[4]، وهو ماء يعتبره ابن العوّام: "هبة السّماء للأرض وبه تنفجِر العيون، وتجري الأنهار ويعمّ خيره على الإنسان والحيوان"[5]، إلاّ أنّ تساقطها غير منتظمٍ، وكمِّياتها ليست متكافئة بالنسبة لأراضي بلاد المغرب الأوسط، فهي مختلفة من منطقة لأُخرى ومتذبذبة، فالمناطق السّاحلية القريبة من بحر الرّوم[6] غزيرة التّساقط، ممّا يجعل جلّ أقاليمه بعلية في زراعتها وخصبة تعتمد على مياه الأمطار[7].

ومما يمكن ذكره، فإنّ التّساقطات المطرية تشكِّل المصدر الأساسي لكل أنواع المياه، فهي المتحكِّمة وبقوّة في جريان الأنهار والعيون، وفي زيادة أو نقص منسوبها المائي، إضافة إلى أنّ جلّ أراضي بلاد المغرب الأوسط تعتمد على ماء المطر[8]، وتساقط الأمطار في مجالها غير منتظم[9]، حتّى وإن كانت كمِّياتها كبيرة، فقد تشكِّل عائقا أمام الزِّراعة، ولا يثمر العام إلاّ إذا أمطر يناير ومارس وأبريل[10]، ولذلك تضاعفت جهود بني زيّان في البحث عن أنظمة مختلفة للرّي، بُغية ضمانهم لإنتاج زراعي وفير.

---

[1]- ابن وحشية، (أبو بكر أحمد بن علي بن قيس الكسداني، القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي)، الفلاحة النبطية، تح: توفيق فهد، ج1، ص350.

[2]ـ نفسه، ج1، ص ص 348-349.

[3]- محمد محمدين محمود، التراث الجغرافي الإسلامي دار العلوم للطباعة والنشر، ط3، الرياض،1419هـ/1999م، ص45.

[4]- حشمت عبد الراضي، المرجع السابق، ص330.

[5]- ابن العوام، المصدر السابق، ج1، ص 520.

[6]- القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص109.

[7]- نفسه، ج5، ص112.

[8]- بن عميرة محمد، المرجع السابق، ص113.

[9]- عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص55.

[10]- نفسه، ص55.

تتناقص التّساقطات المطرية كلّما اِتّجهنا من الشّمال نحو الجنوب، ومن الغرب إلى الشرق كما أنّه تختلف من سنة لأخرى، وهذا ما أثّر وبشكل كبير على الشّبكة الهيدروغرافية (المائية) سواءٌ السّطحية منها أو الجوفية، وذلك لكون هذه الشّبكة تتغذّى من الجبال الّتي تُعتبر خزّاناً لمياه بلاد المغرب، وأنّ الشّبكة المائية ظلّت ولقرون عديدة تتحكّم فيها التقلُّبات المناخية فالمصادر المائية كيف ما كانت أنواعها، تعتمد في جريانها على التّساقطات وبشكل ملحوظ فنجد معظم الأنهار والأودية يرتفع صبيبها خلال أَشْهُر معلومة، خاصّة في فصل الشِّتاء والرّبيع وقد تصل إلى حدِّ الرُّكود في فصل الصّيف وحتّى الخريف[1].

تعتبر مياه الأمطار من أجودِ المياه وأغناها وهي الأفضل للنّبات، فمياه الأمطار صالحة لرّي كلِّ الثِّمار والمزروعات لعذوبتها ورطوبتها[2]، وتعدُّ مياه الأمطار أيضا المصدر الأساسي للمياه العَذبة في بلاد المغرب الأوسط[3]، فمنه تنساب الأودية وبقوّة غزارته يتضاعف جريان الكثير من الأنهار، كما يعدُّ ماء المطر من أهمِ المصادر المائية الجوفية[4]، لذا اعتمده السّكان في شُربهم وعملوا على حِفظه للاستفادة من مياهه في كلِّ الأوقات.

تعتمد الزّراعة البعلية خاصّة في القرى والأرياف على مياه الأمطار، كما اتّخذ الفلاّحون أوقاتاً معلومة تكون فيها مياه الأمطار أكثر فائدة من غيرها، وذلك لحاجة النّباتات لماء المطر في بعض الفترات، فتكون أشدّ أثراً عن غيرها من الأوقات.

وممّا يؤكِّد هذه الظاهرة ما ذكره الحسن الوزّان: أنّ أشهر فصل الرّبيع[5]، هي الّتي تضمن

1- عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص58.

2- ابن العوام، المصدر السابق، ج1، ص520؛ ابن بصال، المصدر السابق، ص39.

3- موسى هواري، تقنيات الزراعة ببلاد المغرب من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة الموحدين (من القرن 1هـ-7م/7هـ-13م) رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الوسيط، جامعة الجزائر02، أبو القاسم سعد الله، كلية العلوم الإنسانية قسم التاريخ 2015-2016م، (غير منشورة)، ص134.

4- مريم محمد صالح الظفيري، موقف الشريعة الإسلامية من مشكلة ندرة المياه، مركز جمعية الماجد للثقافة والتراث، الإمارات 2008م، ص289.

5- تتّسم بلاد المغرب الأوسط بالتّنوع في مناخها، وتنوع فصولها، حيث يبدأ فصل الربيع من منتصف شهر فبراير وينتهي مع نهاية شهر ماي ويكون معتدلا، أما فصل الصيف فتكون بدايته من أواخر شهر ماي حتى منتصف شهر أوت، وتشتد به الحرارة، أما فصل الخريف فبدايته فتكون في النصف الثاني من شهر أوت حتى منتصف شهر نوفمبر، وفيه يبدأ التراجع في معدل الحرارة ليحل بعده فصل الشتاء ويستمر إلى منتصف شهر فبراير، وهكذا كانت ولا تزال تتم دورة الفصول الأربعة **ينظر:** الحسن الوزان، المصدر السابق، ج1، ص79.

محصول السّنة الفلاحية، ويقصد بذلك أبريل وماي وإلاّ يتضرّر المنتوج[1]، ومن دلائل ذلك ما يتداوله المثل الشّعبي الحالي القائل:" شهر يبرير ينشف الماء من البير"، وهذا دلالة على حاجة الأرض وما بها من زراعة إلى الماء خلال هذه الفترة.

وممَّا لاشكّ فيه أنَّ مياه الأمطار تشكِّل مصدرا غذائيا للأودية والأنهار، والمياه الجوفية والبِرك، فمدينة باجة دائمة الدجن والغيم، كثيرة الأمطار والأنداء، وبها يضرب المثل في كثرة المطر[2]، وعن مدينة قسنطينة يذكر ابن بطوطة في قوله:" وسرنا إلى مدينة قسنطينة فنزلنا خارجها وأصابنا مطر وجود"[3] (مطر غزير)، ومن مميّزات المناطق الّتي تتعرّض إلى رياح الشّمال الغربي، كثرة أمطارها واتِّساع مدارها[4]، فالحديث المفرط عن كثرة المياه وغزارتها، هو ما يبرِّر كثرة التّساقطات المتنوِّعة بين أمطار وثّلوج وبرَد وجليد، ممّا يضمن ديمومة جريان الأودية والأنهار طول السّنة.

ولعلّ من بين العوامل الّتي تفرض على ساكنة بلاد المغرب الأوسط، أنّهم يلجؤون إلى عملية تخزين مياه الأمطار، هو التَّذبذب في سقوطها وعدم انتظامها، وظلَّ مستمرا من عام لآخر، كما قد يحدُث هذا التّذبذب في العام نفسه، فيسقط المطر بغزارة في أيّام، فتُحدِث أضراراً وفيضاناتٍ، ثمّ تنحبس في أيّام أُخَر وتكون شحيحة، وتؤدّي بذلك إلى جفاف ينجُمُ عنه مجاعات وأمراض وأوبئة كما قد تطول مدّتها أو تقصر[5]، وعليه ظلَّ الساكنة، ومنهم الفلاّحون لا يعتمدون اعتمادا كلّياًّ على التّساقطات المطرية، بل اِتّخذوا مصادر أخرى لسقي بساتينهم وأراضيهم ومنها مياه الأنهار والوديان والعيون والآبار[6]، وهذا التّذبذب في التّساقط كثيرا ما تشير إليه المصادر الوسيطية[7].

أمّا المناطق الدّاخلية فأمطارها قليلة، مقارنة بالجهات الشّمالية السّاحلية، ما عدا تلك

---

[1]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج1، ص79.

[2]- البكري، المصدر السابق، ص142.

[3]- ابن بطوطة، (رحلة ابن بطوطة)، تحفة النظار في غرائب الأمصار، شرحه وكتب هوامشه: طلال حرب، دار الكتب العلمية ط5، بيروت، 2011م، ص33.

[4]- ستيفان قزال، المرجع السابق، ص60، بلمداني نوال، المرجع السابق، ص35.

[5]- جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص56.

[6]- نفسه، ص57.

[7]- ابن أبي زرع، المصدر السابق، ج1، ص1.

المناطق الواقعة بالهضاب العليا، ومنها تاهرت فهي كثيرة الأنداء والضّباب والأمطار، حتّى أنّ الشّمس بها قلَّ أن تُرى[1]، أمّا البكري فيرى أنّها ذليلة بتيهرت[2]، وهذه تيهرت الحديثة الّتي تبعد بخمسة أميال[3]عن تاهرت* القديمة، وهي مدينة تقع على سفح جبل، بـه نهران فالأوّل نهر عظيم يسمّى المنية[4]، والآخر يسمّى تاس[5] أو تاتش[6]، ومنبعه من عين ماء[7].

وإذا تحدّثنا عن المناطق الجنوبية لبلاد المغرب الأوسط، فإنّ الأمطار بها نادرة جدًّا أو تكاد تكون منعدمة، وهذا ما يُحتِّم على ساكنة هذه المناطق، باللّجوء إلى اتِّخاذ تدابيرَ مختلفة للحصول على الماء، وتحقيق الحياة، كحفر الآبار وابتكار أنظمة دقيقة للرّي، تتلاءم وشُحّ المياه بها واِكتساب مهارات في الاِستدلال على قرب الماء أو بعده عن سطح الأرض[8].

لو انقطعت الأمطار قلّت المياه وأدّى ذلك إلى خراب الأرض[9]، فكلّما شهدت السّنة الفلاحية تذبذباً في تساقطاتها، كلّما كان له تأثيرا سواءٌ على المحاصيل الزّراعية، أو على نقص المياه الفوقية أو التّحتية، وأمَّا في حالة انحباس المطر، فكان النّاس يلجؤون إلى التّضرع والاِستغفار إلى ربِّهم من أجل طلب الغيث اِمتثالاً لقوله تعالى:"﴿ فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّاراً ۞ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَاراً ۞ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّٰتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَٰراً﴾"[10]، والرّجوع إلى الأئمة لإقامة صلاة الاِستسقاء، وممارسة الطّقوس والتّقرب من الأولياء

---

[1]– ياقوت الحموي، المعجم، المصدر السابق، ج2، ص8.

[2]– المّغرب، المصدر السابق، ص153.

[3]– نفسه، ص153، **ينظر أيضاً:** ابن الصغير(ق3هـ/9م)، أخبار الأئمة الرّستميين، تح وتعليق: محمد ناصر إبراهيم بحاز دار الغرب الإسلامي، (دت)، ص25.

* تاهرت: اسم لمدينتين متقاربتين، بأقصى المغرب يقال لإحداهما: تاهرت القديمة والثانية: تاهرت المحدثة، وهي جليلة مسورة لها أربعة أبواب، **ينظر:** ياقوت الحموي، المصدرالسابق، ج2، ص8؛ مؤلف مجهول، الاستبصار، ص، ص178.

[4]– الاستبصار، نفسه، 178.

[5]– المقدسي شمس الدين أبي عبد الله محمد، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، دار صادر، بيروت، (دت)، ص185.

[6]– البكري، المصدر السابق، ص152.

[7]– مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص178.

[8]– محمد القبلي، كتاب تاريخ المغرب تحيين وتركيب، الفصل الخامس، المغرب الأوسط: المجتمع والحضارة، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، 2011م، ص227.

[9] – الكرخي (أبو بكر محمد بن الحسن الحاسب)، كتاب أنباط المياه، حيدر أباد، (دط)، 1940م، ص6.

[10]– سورة نوح، الآيات:10–11–12.

والصالحين وكلُّ ما من شأنه في اعتقادهم أن يرزقهم المطر، ويرسل عليهم السّماء مدراراً وهذا ما سنتطرق إليه لاحقا.

أ- دلائل سقوط المطر:

يبدأ تساقط الأمطار بمنطقة المغرب الأوسط في فصل الخريف ومطلع الشّتاء، ثم فصل الرّبيع نتيجة هبوب الرِّياح الغربية العكسية، وتتضاعف غزارتها في شهر نوفمبر وديسمبر، كما تتساقط أغلب الأمطار في فصل الشِّتاء، وتُسبِّبها الرِّياح الغربية والشّمالية الغربية النّاجمة عن الجبهات الجوِّية القادمة من شمال المحيط الأطلسي، والمتجدِّدة فوق البحر المتوسط، وتبلغ كمّيات الأمطار أعلى قِيَمِها على المناطق السّاحلية، خاصّة على مرتفعات الأطلس التلِّي الّتي تؤدِّي دوراً واضحا على تركيز المطر بهذه المنطقة[1].

ويصف ابن العوّام ماء المطر: " أنّه يصلح لسقي ما لطف من النّبات مثل الزّرع والقطاني وجميع الخضر، الّتي تقوم على ساق واحدة ممّا أصله قريب من وجه الأرض،وهو يصلح لسقي أبقال الأشجار وهو يربيها"[2]، وماء المطر يشكِّل مادّة للإحياء والإنبات أكثر من غيره من المياه الأخرى كالأودية والعيون، والآبار وغيرها، ولو أنّه الأصل والمصدر لكل أنواع المياه وفي ذلك يشير القرآن الكريم في قوله تعالى:"﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلْمُعْصِرَٰتِ مَآءً ثَجَّاجاً۝لِّنُخْرِجَ بِهِۦ حَبّاً وَنَبَاتاً﴾"[3] وقوله أيضا:"﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفاً اَلْوَٰنُهَا﴾"[4].

ونجد الفرسطائي قد أورد باباً خاصّاً لماء المطر، سمّاه " القول في ماء المطر"، ومن خلاله أورد أهمِّية هذا المصدر المائي، واستغلاله في الغرس والسّقي والفلاحة، وممّا أشار إليه قوله:" وماء المطر لا يدخل مِلْكَ أحدٍ، إلاّ من قبضه في أوعيته، مثل الزقاق والقُلَلْ وأشباهها من الآنية وكلُّ ماحواه من هذا في إنائه فقد دخل ملكُه وجار فيه فعله ..."[5].

ومن الملاحظ هو أنّ بلاد المغرب الأوسط، تفتقر لوجود أنهارٍ كبرى، ممّا يساهم في هدر

---

[1]- الهادي لعروق، المرجع السابق، ص15.

[2]- ابن العوام، المصدر السابق، ج1، ص ص. 134-135.

[3]- سورة النبأ، الآية: 14-15.

[4]- سورة فاطر، الآية:27.

[5]- أبو العباس أحمد الفرسطائي(504هـ/1110م)، القسمة وأصول الأرضين، كتاب في فقه العمارة، تح وتعليق وتقديم: بكير بن محمد الشيخ بلحاج، محمد صالح ناصر، نشر جمعية التراث، ط2، القرارة، غرداية، الجزائر، 1418هـ/1997م، ص283.

كمِّيات كبيرة من مياه الأمطار، ولا تنتفع منها تلك الأنهار، "وأفضل المياه، ماء السّماء.. ثمّ ما وقع منه على جبل فيجتمع على صخرة، ثم ماء الأنهار العظام.."[1]، وتعتبر مياه الأمطار من أجود المياه وأغناها، وهي الأفضل للنبات، فمياه الأمطار صالحة لرّي كلِّ الثِّمار والمزروعات لعذوبتها ورطوبتها[2].

ب-أهميتها:

يبدو أنّ التّساقطات المطرية، تشكِّل المصدر الأساسي لكل أنواع المياه، فهي المتحكِّمة وبقوّة في جريان الأنهار والعيون منذ القدم[3]، وفي زيادة أو نقص منسوبها المائي، إضافة إلى أنّ جل أراضي بلاد المغرب الأوسط هي أراضي بعلية[4]، وعليها تعتمد الزِّراعة وتنمو النّباتات بصفة عامّة وتوفّرها في اقليم من الأقاليم، تجعله مُفعما بالحيوية والتّنوُّع في النّباتات[5].

وعلى الرّغم من كثرة التساقطات المطرية التي تشهدها مناطق الدولة الزيانية في كثير من الأحيان إلاّ أنّها غير منتظمة، وهذا ما يشكل عائقا أمام الزراعة بشكل عام، ومما يبدو أنَّ أراضي بلاد المغرب الأوسط ظلّت تعتمد على التّساقطات المطرية بنسبة كبيرة، حيث أنَّ النّشاط الفلاحي بها أكثر ملاءمة للمناخ السّائد بها، ممّا يُغني المزارعين عن عملية الرّي الّتي تُعدُّ مُكلِّفة وشاقّة، وماء المطر هو أقلّ أنواع المياه المستخدمة في الشّرب والرّي تكلفة[6].

ومن الأمور الّتي تُؤرِّق الفلاّح باعتماده على تساقط الأمطار، هو تذبذبُه أثناء فترات الجفاف، إذ كانت تُحبس عاما كاملا أو أعواما متّصلة[7]، فكانت تتسبَّب في انتشار المجاعات وهلاك الزُّروع والماشية، كما كانت فترات من العام لم تنزل فيها الأمطار، إذ تعتبر مفتاح العام

---

[1]- بلمداني نوال، المرجع السابق، ص37.

[2]- ابن العوام، المصدر السابق، ج1، ص520.

[3]ـ محمد المجدوب، الماء في تاريخ المغرب، سلسلة ندوات ومناظرات، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، رقم11، 1999م ص18.

[4]- كمال أبو مصطفى، جوانب من حضارة المغرب الإسلامي-من خلال نوازل الونشريسي-مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، 1997م، ص62، **وينظر أيضا:** بنميرة عمر، النوازل والمجتمع، مساهمة في دراسة تاريخ البادية بالمغرب الوسيط (القرنان الثامن والتاسع/14و15م)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم: 67، مطبعة الأمنية، الرباط 2012م، ص292.

[5]- طريح عبد العزيز، المرجع السابق، ص ص491-492.

[6] - ابن العوام، المصدر السابق، ج1، ص139.

[7]- جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص56.

من حيث استكمال المحصول وهي الفترة الممتدَّة من الخامس والعشرين أبريل، إلى الخامس من مايو، وإذا لم تنزل كانت المجاعة[1].

أمّا المغرب الأوسط، فتهبُّ عليه الرِّياح الغربية العكسية بأمطارها، ويبدأ نزول المطر في فصل الخريف ومطلع الشِّتاء ثمّ الرّبيع، وتشتدُّ في نوفمبر وديسمبر، بينما يكون الصّيف جافّاً، كما تعمل هذه الأمطار على تزويد الأنهار بكمِّيات كبيرةٍ من المياه، وعن كثرة تساقطها يذكر البكري قائلا:" فمدينة باجة دائمة الدُّجُن والغيم كثيرةِ الأمطار والأنواء، وبها يُضرب المثل في كثرة الأمطار "[2].

ظلَّت مياه الأمطار تشكِّل المصدر الأساسي، لتزويد وتمويل الموارد المائية الأخرى بهذه الثّروة المُهِمّة، ومنه تزيد من المنسوب المائي سواء الفوقية منها كالعيون والأودية، أو الجوفية الموجودة بأغوار الأرض، أمّا أقاليم الهضاب والصّحراء فنجد أن قلّة الأمطار بها، كثيرا ما أدّت إلى ضُعف المصادر المائية الأخرى خاصّة في الصحراء، كما أنّها تمثِّل دوراً رئيسياً في الاستزادة من الانتاج الفلاحي.

ويُعدُّ الماء ثروة طبيعية هامّة في حياة الإنسان وكلِّ الكائنات الحيّة، حيث يقول تعالى:﴿لِّنُحْـِۧيَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتاً وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَٰماً وَأَنَاسِيَّ كَثِيراً ﴾"[3]، ومن هنا ندرك أنّ القرآن الكريم، قد أكّد على أهمية الماء في حياة الأمم والأرض كلِّها، حيث أشار إليه في العديد من آياته الكريمة، وذكره في أشكال وصور مختلفة، فمنها: المطر والأنهار والعيون والبحار والأودية والسّحاب، وعلى أنّه سرُّ استمرارية الحياة على وجه الأرض، وأنّ الثّروة المائية يمكن توظيفها في مختلف المجالات، وبالشّكل الّذي يحقَّق به الرّخاء الاقتصادي المنشود[4]، فلا غنى لكلِّ الكائنات الحيّة عنه، ولا تحيى إلاّ بوجوده ويعدُّ الماء آية من آيات الله تعالى في هذا الكون إذ يقول جلَّ شأنه:"﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِے اِ۬لْاَفَاقِ وَفِےٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّيٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمُۥٓ أَنَّهُ اُ۬لْحَقُّۖ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَيٰ كُلِّ شَےْءٖ شَهِيدٌۖ﴾[5].

[1] – مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج1، ص30.

[2]– المُغرب، المصدر السابق، ص142.

[3]– سورة الفرقان، الآية:49.

[4]– حشمت عبد الراضي، التوظيف الاقتصادي، المرجع السابق، ص387.

[5]– سورة: فصلت، الأية:52.

ج-أوقات تساقطاتها وكمّياتها:

يبدأ تساقط الأمطار بمنطقة المغرب الأوسط في فصل الخريف ومطلع الشّتاء، ثمّ فصل الرّبيع نتيجة هبوب الرِّياح الغربية العكسية[1]، وكانت بداية السّنة الزِّراعية بغرناطة في شهر أكتوبر[2]، وللمطر زمان يكثر فيه وزمان يقلُّ فيه[3]، فتتضاعف غزارتها في شهر نوفمبر وديسمبر وجانفي وتتغلغل بأغوار[4] الأرض مُكوِّنةً خزّانات مائية جوفية، سرعان ما تفور على شكل عيون[5]، إلاّ أنَّ تساقطها خلال هذه الأشهر غير منتظمٍ، وتوزيع كمِّياتها قد يكون متذبذباً بين العام والآخر، وتكاد تكون منعدمة مع بداية فصل الصّيف إلى نهايته، ومهما يكن فإنَّ تساقط الأمطار ببلاد المغرب الأوسط يعتبر مصدرا أساسيا في تطوير الحياة الاقتصادية للدّولة الزيّانية خاصّة منها الجانب الفلاحي.

وممّا يمكن ذكره عن مميّزات المناطق الّتي تتعرّض إلى هبوب الرِّياح الشمالية الغربية ببلاد المغرب الأوسط هو كثرة أمطارها واِتّساع مدارها[6]، وعنها يقول صاحب المُعجب:" ولترسِلَنَّ السّماء مدرارها"[7]. وممّا هو طبيعي أيضا، أنَّ أغلب الأمطار تتساقط في فصل الشِّتاء بمنطقة شّمال افريقيا وتُسبِّبها الرِّياح الغربية والشّمالية الغربية، النّاجمة عن الجبهات الجوِّية القادمة من شمال المحيط الأطلسي والمتجدِّدة فوق البحر المتوسط، وتبلغ كمِّيات الأمطار أعلى قيمها على المناطق السّاحلية خاصّة على مرتفعات الأطلس التلِّي، الّتي تؤدِّي دوراً واضحاً على تركيز المطر بهذه المنطقة[8].

1- ستيفان قزال، المرجع السابق، ص60.

2- أحمد محمد الطوخي، مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر، تقديم أحمد مختار العبادي، مؤسسة شباب الجامعة (د ط)، 1997م، الإسكندرية، مصر، ص 293.

3- القلقشندي، المصدر السابق، ج2، ص170

4 – غار الماء غورا وغُؤوراً وغوَّر: ذهب في الأرض وسفل فيها، **ينظر:** ابن منظور، المصدر السابق، ج5، ص34، وهو ذهاب الماء في الأرض كالتغوير، ويقال غار الماء غورا وغوّر: ذهب في الأرض وسفل فيها، **ينظر:** الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: زهير عبد المحسن سلطان، ط1، (دت)، دار مكتبة الحياة، بيروت، ج13، ص271.

5 – ستيفان قزال، المرجع السابق، ص62.

6 – نفسه، ص60، بلمداني نوال، المرجع السابق، ص35.

7 – عبد الواحد المراكشي(ت647هـ/1249م)، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تح: محمد سعيد العريان، (د ط)، (دت) الجمهورية العربية المتحدة، ص413.

8 – الهادي لعروق، المرجع السابق، ص15.

وحسب ما ينقل لنا بن عميرة عن الباحث Despois، أنّ سقوط كمّيات الأمطار بمنطقة تيهرت ومنطقة السرسو الغربية هي كافية وغزيرة، وذلك بفضل تقويرة وادي مينة[1]، وقلّة ارتفاع هضبة فرندة نسبياً، أمّا منطقة وهران فتشهد جفاف في سهولها المرتفعة[2] إلاَّ أنَّ البكري، يصفها: "بأنّها مدينة ذات مياه سائحة وأرحاء ماء وبساتين"[3].

وممّا تشير إليه بعض المصادر[4] أنّ أفضل المياه ماء السّماء، فهو ماء مبارك وبه تنفجر العيون وتجري الأنهار، ويعمُّ خيره على الإنسان والحيوان والنّبات ثمّ ماء الأنهار العظام، ثمّ ماء المستنقع[5] في الصحاري إذا لم يكن عشب فيه ثمّ ماء القناة ثمّ ماء الحوض الكبير العُمْق ثمّ ماء العيون[6]، وما كان مجراه على الصخور، وهنا نجد تصنيف ماء العيون بعد مياه المستنقع وهو ما قد يكون بعيدا عن الواقع، أو ربّما يُقصد منه مفهوما آخر للعيون.

يعدُّ مناخ بلاد المغرب الأوسط مناخاً متوسطيًّا، وهذا ما أشرنا إليه في تحديد نوعية المناخ في الفصل التّمهيدي لهذه الدِّراسة، بحيث يعرف فترات ممطرة وأخرى جافّة، وهو ما يُؤكِّد تذبذُب تساقطاته على مدار السّنة، وأنّها غير منتظمة[7]، وتقلُّ الأمطار كلَّما اتّجهنا جنوبا.

كما نجد أنَّ سكان بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزيّاني، قد اهتموا بتّخزين ماء المطر مثل " سبتة " [8]، الّتي تخزّنه في صهاريج لتستعمله زمن الحاجة إليه، وكانت مياه الأمطار من المصادر الهامّة في تزويد الأنهار والعيون بالماء، وتَغْذِيتها كنهر شلف ونهر

---

[1] – ويسميه صاحب الاستبصار: مُنية وهو نهر كبير يأتي من ناحية المغرب، مجهول، المصدر السابق، ص178.

[2] – بن عميرة، الموارد المائية، المرجع السابق، ص94 .

[3] – المُغرب، المصدر، السابق، ص156؛ ابن حوقل، المصدر السابق، ص88؛ الاستبصار، المصدر السابق، ص176.

[4] – ابن العوام، المصدر السابق، ج1، ص520.

[5] – والمياه المستنقعية، فهي مفسدة للمحاصيل، **ينظر**: شريف عبد الرحمن جاه، لغز الماء في الأندلس، تر: زينب بن باية، هيئة أبو ضبي للسياحة والثقافة ط1، 1435هـ/2014م، ص202.

[6] – وهي مياه تنبع من الأرض، وتعلو إلى سطحه ثم تسرح في قني قد حُفرت لها وهي منبثة في كثير من الأقطار، **ينظر**: القلقشندي المصدر السابق، ج2، ص179.

[7] – عبد الحميد هلال عبد الحميد، الزراعة في المغرب الأقصى في عصري الموحدين وبني مرين (524-956هـ/1130-1549م) رسالة مقدمة لنيل درجة الماجيستير في الآداب (تخصص التاريخ الإسلامي)، جامعة الفيوم، كلية الآداب، قسم التاريخ، (دت)، ص60.

[8] –هي مدينة كبيرة تابعة لناحية الهبط، واقعة على مدخل مضيق جبل طارق، **ينظر**: الحسن الوزان، المصدر السابق، ج1 ص316.

تافنى[1] وغيرها من الأنهار المتواجدة على أراضي الدّولة الزيانية.

تُسَاهم مياه الأمطار بشكلٍ كبير في تنمية الإنتاج الزِراعي، فعلى الرّغم من تعدُّد الأنهار والعيون والمصادر المائية الأخرى، إلاّ أنّ أراضي المغرب الأوسط خلال الفترة الزيّانية، كانت تعتمد أحيانا على التّساقطات المطرية من أجل سدِّ احتياجاتهم من المياه، سواءٌ للإنسان أو النّبات أو الحيوان وذلك ما كان يدعو ساكنة المنطقة، ومنهم الفلاّحون بعدم الاِعتماد كلِّياً على التساقطات المطرية بل اِتّخذوا مصادر أخرى لسقيِ أراضيهم، ومنها الأنهار والوديان والأعين والآبار.

وصفوة الحديث عن الأمطار المتساقطة ببلاد المغرب الأوسط، هو أنّها تُصرَف في أنهار مناطق المناخ المتوسِّطي، والمناخ الاستبسي ومناخ الأنهار الصّحراوية[2]، بحيث أنّ هذه الأنهار تكون مياهها أشدُّ غزارةً في زمن سقوط الأمطار، ومياه الأنهار والوديان متَّصلة بالجبال إذ نجد أنّ هناك إشارات قرآنية تربط مصادر الماء بالجبال، ويتجلَّى ذلك في قوله تعالى:"﴿ وَجَعَلْنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ شَٰمِخَٰتٍ وَأَسْقَيْنَٰكُم مَّآءً فُرَاتاً ﴾"[3]، وقوله أيضا: "﴿ وَأَلْقِيٰ فِے اِ۬لَارْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَٰراً وَسُبُلاً لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾"[4].

2-الأنهار:

من البديهي أنّ كلَّ الحضارات الّتي أقامها الإنسان عبر العهود القديمة، كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالماء إذْ لا حياة بدون ماء، فبه تنبت الزُّروع باختلاف أنواعها، ويحيى الإنسان والحيوان[5] والنّبات.

تتوزّع المياه ببلاد المغرب الأوسط توزيعا غير منتظم، إذْ أنّها تتماشى وفق توزيع المناخ السّائد بها، فكلّما اقتربنا من المناطق الشّمالية أين تتزايد نسبة التّساقطات المطرية، كلّما زادت المصادر المائية ونخصُّ بالذِّكر هنا المياه الفوقية، كالأودية أو كما تذكرها بعض المصادر

---

[1] – الحميري، المصدر السابق، ص135.

[2] – وهنا الإشارة إلى آثار الأنهار الكبيرة التي كانت في الصحراء في العصور القديمة التي سبقت فترة الدراسة بعدة قرون، قد تعود إلى العصور الجليدية، وكانت تمتد بين الجزائر والأطلس الصحراوي، **ينظر:** إسماعيل العربي، الصحراء الكبرى وشواطئها المرجع السابق، ص29.

[3] – سورة: المرسلات، الآية: 27.

[4] – سورة: النحل، الآية:15.

[5] – عبد العزيز المصري، قانون المياه في الإسلام، دار الفكر، دمشق، (د ط)،1999م، ص ص، -22-24-25.

الجغرافية بالأنهار، ومن الملاحظ أنَّ بلاد المغرب الأوسط عامّة، لم تتوفّر على أنهار كبيرة وعددها قليل ولا تكثر فيها المياه، ما عدا زمن الشّتاء أين تتساقط الأمطار بغزارة[1]، وقد تستمدُّ مياهها من هذه الأمطار بشكل أساسي أو من كمِّيات الثّلوج المتساقطة على قمم الجبال[2] سواء بالنِّسبة للأنهار الدّائمة أو الموسمية الّتي تتشكّل بفضل ذوبان الثّلوج وتساقط الأمطار.

إنَّ افتقار بلاد المغرب الأوسط للأنهار الكبيرة الدّائمة الجريان، يساهم في هدرِ كمِّياتٍ كبيرةِ من مياه الأمطار ولا تنتفع من مياهها، فما تذكره بعض المصادر عن وجود أنهار كبيرة بها فذلك لكونهم ربّما لم يفرّقوا بين النّهر[3] والوادي[4]، فالأودية هي وهاد في جبال، جعلها الله تعالى مجاري للسّيل ونبات الزّرع[5]، أمّا أنهار ووديان المغرب الأوسط، فهي غير ثابتة الجريان ولذلك أقيمت مشاريع من أجل الرّي، كبناء السّدود والصّهاريج والقناطر، ومدِّ قنواتِ المياه للاستفادة منها قدر الإمكان[6].

وممّا يجب توضيحه هو أنّ بلاد المغرب الأوسط، لا تتوفّر على أنهار كبيرة، إذ يرتبط صبِيبها بسقوط الأمطار الّتي تجلبها الجبال، وتحفظها الأودية[7] وعن ذلك يقول تعالى:"﴿ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتۡ أَوۡدِيَةُۢ بِقَدَرِهَا فَاحۡتَمَلَ ٱلسَّيۡلُ زَبَدٗا رَّابِيٗاۖ ﴾"[8]، فكلّما تضاعف هطول المطر وكان منتظمَ التّساقط، كلّما زاد صبيب الأنهار، وينخفض منسوبها في فصل الصّيف[9]، وأيّام تذبذب تساقط الأمطار ليصل إلى حدِّ الجفاف، وإذا كان ابن سعيد المغربي (ت 685هـ/

1- الحريري محمد عيسى، الدولة الرّستمية بالمغرب الإسلامي حضارتها وعلاقتها الخارجية بالمغرب والأندلس(160هـ/296هـ) دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط3، 1987م، ص15.

2 – عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص55.

3- النهر: هو مجرى الماء، إذ يقال نهر الماء إذا جرى في الأرض، وجعل لنفسه نهرا، ونهر النهر حفره وأجراه، **ينظر**: ابن منظور، المصدر السابق، ج6، ص 728 .

4 – الوادي: جمعه: أودية، هو كل مفرج بين الجبال والتلال، وسمي بذلك لسيلانه، نفسه، ج15، ص384.

5 – القلقشندي، المصدر السابق، ج2، ص177.

6- يحيى أبو المعاطي، المرجع السابق، ج2، ص436.

7- مبارك الميلي، المرجع السابق، ج2، ص 50.

8- سورة الرعد، الآية:19.

9- عبد الهادي البياض، مقال بعنوان: **الموارد المائية بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط: بين التصنيف الفلاحي والتوزيع الجغرافي**، مجلة دعوة الحق، العدد:392، الرباط، ص86.

1286م)[1] يمثِّل نهر الشلف بنهر النِّيل في زيادة مياهه، ويصفه اليعقوبي[2] بقوله أنّه: " يفيض كما يفيض نهر النِّيل" فهذا لا يعني أنّه يشبه النِّيل في غزارة مياهه أو في قوّة جريانه إلاّ أنّه يعتبر من أكبر الأودية ببلاد المغرب الأوسط، وقد أشاد به جلُّ الرحَّالة والجغرافيين وهو يزيد صيفا بفعل ذوبان ثلوج جبال الونشريس[3].

على الرّغم من ضعف مياه أودية المغرب الأوسط وتذبذب جريانها طول العام، وعدم الاِتّكال عليها، كالأنهار في عملية الشُّرب والسّقي، إلاّ أنّ كتب الرحّالة والجغرافيين أوردت لنا عدداً هائلاً من الأودية أو كما يسمِّيها بعضهم أنهارا، تتوزّع شرقا وغربا وحتّى بالمناطق الصحراوية تلك الّتي يطلق عليها اِسم الأودية الكاذبة[4].

وتمثِّل مياه الأنهار والأودية المنتشِرة عبر مجال المغرب الأوسط، عنصرا أساسيا في تزوّد ساكنته بهذه المادّة الحيوية، فالاِعتماد عليها أمر ضروري سواءٌ في انتفاع أهل المدن بالمياه من أجل استعمالاتهم اليومية، كالبيوت والحمّامات والمساجد والمصانع، خاصّة مصانع الفخّار والدِّباغة وغيرها، أو في الحاجة إلى مياهها في المناطق الرِّيفية، واستعمالها بوجه أخص في سقي البساتين والمحاصيل الزِّراعية أو شرب المواشي وبهذا يمكن تحديد أماكن تواجد هذه المصادر المائية، إذ أنّ توزيعها هو أيضا يختلف من منطقة لأخرى، فالأودية المتواجدة بغرب البلاد هي أودية دائمة في جريانها مقارنةً بالأودية الشرقية.

أ ـ أهمّ الأنهار(الأودية) ببلاد المغرب الأوسط:

تَعرف بلاد المغرب الأوسط انتشار العديد من الأودية والأنهار، عبر مجالها الجغرافي كما تختلف في جريانها وكمِّيات مياهها من واد إلى آخر، وعموماً تشكِّل مصدرا أساسيا في التزوُّد بالمياه والّتي لا يمكن الاِستغناء عنها، فأنهار الجهة الغربية منها ذات جريان دائم وتحيط بها سهول واسعة فيحاء[5]، وانطلاقاً من قاعدة المغرب الأوسط تلمسان، فماؤها مجلوب من عيون

---

[1]– كتاب الجغرافيا، حققه ووضع مقدمته وعلق عليه، إسماعيل العربي، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع ط1، 1970م، بيروت، ص141.

[2]– أحمد بن أبي يعقوب إسحاق بن جعفر (اليعقوبي ت284هـ/897م)، البلدان، تح: محمد أمين ضناوي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، (دت)، ص149؛ القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص174 .

[3]– عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص56.

[4] – وهي أودية تظهر أيام تساقط الأمطار الطوفانية الفجائية بالمناطق الصحراوية، وسرعان ما تجف بعد توقفها.

[5]– عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص47.

تسمّى بوريط[1] ويسمّيها صاحب الروض المعطار " لوريط "[2]، ويعتبر نهر الوريط من أهمِّ أنهارها كما يُعدُّ موردا هامّا لسقي سهولها وتزويد قراها بالمياه، وكان موطنا للشّعراء والأمراء وعنه يذكر أبي عبد الله بن عمر بن خميس[3] قائلا:

نسيت وما أنسى الوريط ووقفة ❖ أنـافـحُ فيـها روضة وأفـاوحُ

مُطلاًّ على ذاك الغدير وقد بَدَتْ ❖ لإنسانِ عيني من صَفاه طفائِحُ[4]

ويتغنّى به شاعر الثورة مفدي زكريا قائلا:

وتاه الوريط بشلالـــه ❖ يلقن زريـاب معنـى الطـرب

وأعرى الملوك بحب الملو ❖ ك وأخلص في حبها كل صب[5]

وبينه وبين المدينة ستّة أميال[6]، وبجنبها قلعة غزيرة المياه والأنهار، وفي جنوب المدينة قرية باب القصر عليها جبل البعل[7]، الّذي ينبعث من تحته نهر سطفسيف[8] فَتُسقى منه قرى تلمسان

---

[1]- مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص176.

[2]ـ الحميري، المصدر السابق، ص135.

[3]–هو: أبو عبد الله محمد بن عمر بن خميس التلمساني، ولد بتلمسان عام 650هـ/1252م، في عهد السلطان يغمراسن بن زيان وتقلد منصب رئيس ديوان الانشاء في عهد السلطان السعيد بن يغمراسن، ويعتبر أديباً وفيلسوفا، وأميرا للشعراء خلال العهد الزياني وأكثر المحبين لتلمسان وتوفي عام(708هـ/1308م)، اهتم المقري بشعره فجمع العديد من قصائده الشعرية وأوردها ضمن مُؤَلَّفَيْهِ:"نفح الطيب" و"أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض"، **ينظر**: سعدي عثمان، المرجع السابق، ص ص357–358.

[4] – يحيى بن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص 124.

[5]– الحاج محمد بن رمضان شاوش، المرجع السابق، ص41.

[6]– يحيى بن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص129؛ مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص176.

[7] – وهو نفس الجبل الذي يذكره صاحب الروض المعطار باسم: جبل الفضل، **ينظر**: الحميري، المصدر السابق، ص135.

[8] – مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص176، وتعدّدت تسمياته ضمن المصادر التاريخية والجغرافية، فنجده باسم: الصفصيف، **ينظر**: أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى، الدولة المرينية (القسم الثاني)، ج4 ، تح: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء ،1955م، ص68، ويصف النميري جناته قائلا: "..وانحدر إلى جنات الصفصيف الّتي هي بهجة القلوب ونزهة العيون"، ثم يزيد من إعجابه بهذا النهر واصفا إياه في قوله:"...وكم أفار بالفوارة جودا...ونظر إلى الحوت كأنه الأسنة في النثرة الحصداء... ونعم بذلك النهر، الذي يؤكد محاسنه بالنون، **ينظر**: النميري، المصدر السابق، ص487. ويصفه يحيى بن خلدون، تارة بالنهر في قوله:

وكم ليلة بتنا بصفصيفه الذي ❖ تسامى على الأنهار إذا عدم المِثلا

ينظر: بغية الرواد، المصدر السابق، ج1، ص127. وتارة بالواد في قوله عن تلمسان: ويجاورها وادي اصطفسيف، المنصب من شاهقها عليه مدار أرحائها، نفسه، ج1، ص129.

ويصبُّ في بركة عظيمة يسمع لوقوعه بها خرير شديد على بعد مسافة ستّة أميال، ثمّ يخرج من البِركة بحكمة مدبرة نحو موضع يسمّى المهماز [1] أو المهراز [2]، فيسقي هنالك مزارعا أولاجا كثيرة تسمّى أولاج الجنان، ثمّ يصبُّ في نهر أسر، ومنه إلى نهر آخر وهو نهر التافنة هذا النّهر الّذي يرتبط بمدينة أرشقول من الجهة الشرقية، وتدخل فيه السّفن اللِّطاف من البحر الّذي يصبُّ فيه.

أمّا مارمول كاربخال فيسمّيه واد "تافنة"، وينحدر من جبل الأطلس، ويصبُّ في نهر أرشكول ومنه في البحر المتوسِّط[3]، ولمدينة أسلي وهي بشرق أرشجول نهر يسقي بساتينها وثمارها[4] ومدينة ندرومة من طرف جبل تاجرة[5]، وبساحلها نهر ماء يسيل وهو كثير الثِّمار [6] وهو نهر كبير تدخل فيه السّفن، وبينها وبين تلمسان فحص زيدور كلّه لحرث القمح وإِنتاجه وما نستنتجه هنا هو وجود أنهار متّصلة فيما بينها ذات مياه غزيرة لتصل إلى البحر، ثمّ إلى العلويين[7] وهي قرية على نهر يأتيها من القبلة، وبينها وبين تنمسان[8] مرحلة، وهي مدينة أزلية لها أنهـار جارية وزروعها مسقي ومزارعها كثيرة، ومنها إلى قرية تاتانلوت[9] ويذكرها الإِدريسي

---

[1]– مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص177.

[2]– الحميري، المصدر السابق، ص135

[3]– مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج2، ص293.

[4]– مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص134.

[5] – البكري، المصدر السابق، ص167.

[6]– مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص135.

[7]– قرية العلويين تبعد بمرحلة عن تلمسان، وهي على نهر ولها أجنة وعيون، ويأتيها هذا النهر من القبلة، هذا تحديد دقيق لمحمد بن عميرة، المرجع السابق، ص133، وممّا يمكن إعادة النّظر فيه، هو أنَّ كل الباحثين يُجمعون على أن هذه القرية تمثل حاليا عين الحوت التي تتواجد في الجهة الشمالية الشرقية لمدينة تلمسان، والتي تبعد عنها بمسافة تقل بكثير عن المرحلة حوالي 4كلم، علما بأن المرحلة تتراوح ما بين 33و38 كلم، وعليه ما يمكن طرحه هنا ويبقى حبيس البحث و التّمحيص، وهو احتمال قصد الجغرافيين بمنطقة العلويين لقرية العلوية، المتواجدة بالجهة الشرقية الشمالية لمدينة تلمسان، بمسافة تقدر بمرحلة وعلى شرقها نهر يأتيها من القبلة ولعلّه واد يسر، وقرية تالوت، وبها عيون وأجنّة، وهي ذات آثار وشواهد كثيرة، وقد تنطبق عليها تلك المواصفات التي تضمنتها المصادر، **ينظر**:ابن حوقل، المصدر السابق، ص88؛ الادريسي،المصدرالسابق، ص250

[8]– ابن حوقل، نفسه، ص88.

[9]– تاتانلوت، وتحمل اليوم اسم تالوت، وتقع في الجهة الشرقية لتلمسان، عن بعد ثلاث وأربعين كيلو متر، وبها مياه متدفقة وبساتين، تشتهر بأشجار الفواكه خاصة منها أشجار الرُّمَّان السفري وهو من أجودها، ويذكرها **ابن الأحمر** باسم: تالموت وكانت من المدن التي استولى عليها أبو يعقوب يوسف المريني، وهي تابعة لتلمسـان، **ينظر**: تاريخ الدولة الزيـانية، المصدر السابق ص 27.

باسم: بابلوت[1]، لها واد وهي قرية جليلة ذات أجنة[2]، ولتلمسان أودية عديدة منها: وادي يسر[3] وهو نهر ضخم منبعه من الأطلس الكبير ويصبّ في البحر المتوسط[4]، ويصفه ابن سعيد المغربي بالنّهر الكبير[5] ووادي متشكانة[6]، وغيرها من الأودية الّتي تحيط بها أو تمرّ بجانبها[7]، كما كان بالإقليم الغربي للمغرب الأوسط أنهار ووديان أخرى كثيرة بِغَربي "فكان"[8] أسفل بساتينها تجري أودية منها: وادي سيرة، ووادي سي، ووادي هنت[9].

وليس ببعيد عن تلمسان، وفي الطريق نحو وهران يوجد نهر سيرات[10]، وممرّه ما بين تاسلة[11] ووهران إلى جانب مدينة أغبال[12].أمّا واد الهبرة فينبع بالقرب من معسكر بإمارة بني راشد التّابعة لمملكة تلمسان الزيّانية ومصبّه في البحر المتوسِّط قرب مدينة أرزيو[13]، وبالقرب منها مدينة البطحاء[14]، بها نهر يشرف على حقول فيحاء يسمّى سنا[15]، وكان شِرب أهل تنس[16]

---

[1]– نزهة المشتاق، المصدر السابق، ص250.

[2] – ابن حوقل، المصدر السابق، ص88.

[3]– Atallah Dhina, Op Cit , p17

[4]– مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج1، ص39.

[5]– كتاب الجغرافيا، المصدر السابق، ص140.

[6] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص87.

[7]– نفسه، ص88.

[8]– هي مدينة قديمة تأسست سنة 338هـ/950م، وقام محمد بن صالح اليفريني بتمدينها وكان بها سوقا كبيرا من أسواق زناتة وارتحل إليها أهل المعسكر من أهل تيهرت ويلل ووهران وقصر الفلوس، فعمرت وتمدنت وأصبحت مدينة عظيمة. **ينظر**: البكري المصدر السابق، ص167، مبارك الميلي، المرجع السابق، ج2، ص ص، 442-443.

[9] – البكري، نفسه، ص167.

[10]– الاستقصا، المرجع السابق، ص178؛ مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج2، ص325.

[11] –Atallah Dhina,Op Cit ,p,31

[12] – مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج2، ص325.

[13] – نفسه، ج1، ص38.

[14] – هو موضع يقع فيما بين بسكرة وتلمسان، وبينه وبين تلمسان نحو ثلاثة أيام، **ينظر**: ابن خلدون عبد الرحمن، رحلة ابن خلدون، تح: محمد بن تاويت الطنجي، دار الكتب العلمية، ط3، 2012م، بيروت، لبنان، ص67، ويذكر صاحب معجم البلدان: أنها مدينة بالمغرب قرب تلمسان بينها نحو ثلاثة أيام أو أربعة، **ينظر**: ياقوت الحموي، المصدر السابق، مج:1 ص446.

[15] – نفسه، ج2، ص326.

[16] – مدينة أسسها وبناها البحريون من أهل الأندلس عام 262هـ/876م، **ينظر**: الحميري، المصدر السابق، ص138؛ وللمزيد عنها **ينظر**: البكري، المصدر السابق، ص147.

من عين بها تعرف بعين"عبد السلام" وهي ثرّة عذبة[1]، وبها نهر يسمّى" نتاتين" يأتيها من القبلة ويستديرها من جهة الشرق ويصبّ في البحر[2] ولعلّه نفس النّهر الّذي يقول عنه القزويني: "وماؤهم من وادٍ يدور حول المدينة وإليه مذهب مياه حشوشهم وشِربهم منه، والحمى لا تفارق أهلها في أكثر الأوقات"[3]، كما يصف أيضا مياه تنس وهواؤها بالرّداءة[4]، ولمدينة مستغانم أنهار ومزارع وبساتين ومياهها كثيرة[5].

ومن المدن المهمّة ببلاد المغرب الأوسط مدينة تاهرت، فهي مدينة مشهورة تقع على جبل جزول وهي على نهر كبير يأتيها من الجهة الغربية [6] يسمّى منية [7]، أو مينا [8]، ولها نهر آخر يتكوّن من عيون تجتمع به يسمّى تاتش[9] ومنها إلى تاهرت، وهي مدينتان كبيرتان إحداهما قديمة أزلية والأخرى محدثة، ولها مياه كثيرة[10]. ولعلّ من أكبر وأهمّ الأنهار الّتي تُمَيِّز بلاد المغرب الأوسط عبر قرون قد خلت، وهو نهر شلف الّذي يُنسَب إلى المدينة الّتي يمرُّ بها وهي مدينة شلف ويتكوَّن من اجتماع نهرين آخرين هما وادي الطّويل ونهر واسط، وينبعان من هضبة بلاد الجزائر، ويصبُّ في البحر المتوسِّط شمال مدينة مستغانم، والأراضي الواقعة في واديه الأدنى لا تروى إلاّ في زمن فيضانه[11].

ويصفه صاحب الإستبصار بأنّه مشهور وكبير[12]، ويغطي عدد كبير من القرى والمدن الّتي تتّخذه مصدرا رئيسيا لسقي حقولها، منها سوق إبراهيم، مدينة تنس، مدينة الخضراء، ومدينة

---

[1] – ولا ندري كيف أنَّ صاحب الروض المعطار، يصف هذه العين بالعذوبة، وفي الوقت نفسه يقول على لسان أحد الشعراء: "**ماؤها من قبح ما خصت به نجس، يجري على أرض نجس**"، **ينظر**: الحميري، المصدر السابق، ص138.

[2] – نفسه، ص138.

[3] – زكرياء بن محمد القزويني(605–682هـ/1209–1283م)، آثار البلاد وأخبار العباد، المصدر السابق، تح: حماه الله ولد السالم، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 2013م، ص157.

[4] – نفسه، ص157.

[5] – الحميري، المصدر السابق، ص55

[6]– نفسه، ص126.

[7] – ابن حوقل، المصدر السابق، ص178.

[8] – الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص251.

[9] – مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص178.

[10] – الحميري، المصدر السابق، ص126.

[11]– ميخائيل علي، النخبة الأزهرية في أخبار الكرة الأرضية، طبع بمطبعة أندريا كوستا جليولا، مصر، (دط)،1902م ص296.

[12] – مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص171.

غزة[1] وغيرها، ويبلغ طوله حوالي 700ميل، ومنبعه من جبل بني راشد[2]، ويمرُّ بمدينة مليانة حيث تسقى منه فحوصها الّتي يجعلها من أخصب الأراضي في بلاد افريقية[3]، وله روافد منها وادي نهل وهو قريب من مازونة[4]، نهر يزيد أيّام نقص الأمطار[5]، ممّا يوحي بأنّ ذوبان الثّلوج المتساقطة على الجبال هي الّتي تساهم وبصورة كبيرة في تغذيته بالمياه[6]، وتضمن جريانه على مدار السّنة فتزيد من غزارة مياهه إلى حدِّ الفيضان، وبذلك وصفه ابن عذارى المراكشي بوادي المِحن[7]، لما شهدته أحوازه من أحداث مختلفة، ويصبُّ عند مستغانم[8]، ولا يزال يشكِّل القلب النّابض لعملية الرّي الفِلاحية بالمنطقة وفي الطريق إلى مدينة جزائر بني مزغنى[9]، مرورا بسهول متيجة مياه وأنهار إذ تعدُّ هذه الفيافي من أخصب وأجود أراضي بلاد المغرب الأوسط.

أمّا من الجهة الشرقية فيذكر ابن سباهي أنَّ:" لبونة نهر متوسط يصبُّ في البحر من جهة الغرب عنها"[10]، وهو نهر يدوغ[11] ينبع من الجبال المجاورة لقسنطينة، ويذكره مارمول:" باسم وادي يدوش"[12]، وربّما نجد أنّ هناك إغفال من طرف الرحّالة والجغرافيين عن ذكر هذا الوادي نتيجة قلّة أهمِّيته مقارنة بأنهار أخرى كنهر بجاية، الّذي يصفه البكري، أنّه نهر كبير ويسمِّيه صاحب الإِستبصار بالوادي الكبير[13]، وهو دلالة على وجود كمِّيات كبيرة من الماء فيه ويأتـي من نحو " نهر جبـال جرجرة "، ويقول الإدريسـي عنه أيضا أنّه: " نهر عظيـم" [14] ، أمّا

---

[1] – ابن حوقل، المصدر السابق، ص89.

[2]– مبارك الميلي، المرجع السابق، ج1، ص50.

[3] – مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص171.

[4]– بوزيان الدراجي، أدباء وشعراء من تلمسان، ج1، دار الأمل للدراسات، (د ت)، (د ط)، ص194.

[5]– ابن سعيد المغربي، المصدر السابق، ص141.

[6]– مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج1، ص38.

[7]– (كان حيا 712هـ-1312م)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ج1، تح: ج، س كولان وليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت . ط2، 1983م، بيروت، ص266.

[8]– ابن سعيد المغربي، المصدر السابق، ص141.

[9]– البكري، المصدر السابق، ص. ص، 150-151.

[10]– البيروسي، أوضح المسالك، المصدر السابق، ص32.

[11] – الحسن الوزان، المصدر السابق، ص252.

[12]– افريقيا، المصدر السابق، ج1، ص40

[13]– مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص 129.

[14] – نزهة المشتاق، المصدر السابق، ص260.

ابن سعيد المغربي فيصفه بأنّه:" في نهاية من الحسن، على شاطئيه البساتين والمتنزّهات"[1] والقصور[2].

هذا النّهر الّذي يعدُّ من أهمِ أنهار الجهة الشّرقية للمغرب الأوسط، اِتّخذ تسميات مختلفة من طرف الجغرافيين، فيعتبره حسن الوزّان نفسه وادي الصمام[3]، والّذي ينبع من جبال متاخمة لإقليم الزّاب وينحدر من جبال شاهقة، إلى أن يصبّ في البحر بالقرب من بجاية، وقد صنعت عليه نواعير كثيرة لرفع مياهه والسّقي بها[4]، ولا يقبض إلاّ في أيّام الشِّتاء والثّلج، ولا يصطاد منه سكان بجاية لقربهم من البحر[5]، ولا يخفى أنّه كان لبجاية أودية ثانوية كثيرة، كوادي السيبوس المار بقالمة[6]، وهذا ما يجسِّده صاحب الرّوض المعطار في قوله: " بأنّ لبجاية أودية بها الأخشاب[7] وهي تقع على فحصٍ قد أحاطت به جبال، دوره على نحو عشرة أميال، تسقيه أنهُرٌ وعيون وبها بساتين وجنّات كثيرة[8]، وتزيد مياهه كلّما نزل المطر وذاب الثّلج، لكونه يتلقّى عدّة جداول تنحدر من الجبال[9].

ومن أودية هذه المنطقة أيضاً، نجد واد "سوف غمار" ومنبعه من نواحي جبل الأوراس بإقليم بجاية ويسقي أسوار قسنطينة[10]، ويصبّ في البحر المتوسِّط، ولها أيضا ثلاثة أنهار[11] تخرج من بعض العيون، تسمّى "عيون أشقار"، وماؤها غدق وهو مصدر لشِرب أهلها، وكلُّ نهر من هذه الأنهار ينقسم إلى ستّة جداول، وتنبعث من تلك الجداول سواقٍ عديدة، تجري في قنواتٍ حجرية تتمُّ قسمتها بطريقة عادلة لا يزيد بعضها عن الآخر"[12]، ولها أيضا ماء مجلوب

---

[1] – ابن سعيد المغربي، المصدر السابق، ص142.

[2] ـ عبد الواحد المراكشي، المعجب، المصدر السابق، ص41.

[3] – وصف افريقيا، المصدر السابق، ج2، ص7.

[4] – مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص130؛ الحميري، المصدر السابق، ص81.

[5] – الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص252؛ مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج1، ص ص 39–40.

[6] – مبارك الميلي، المرجع السابق، ج1، ص51.

[7] – الحميري، المصدر السابق، ص81.

[8] – مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص130؛ الحميري، المصدر السابق، ص81.

[9] – مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج1، ص40.

[10] – نفسه، ج1، ص40.

[11] – البكري، المصدر السابق، ص133.

[12] – نفسه ، ص133.

يأتيها على بعد، وقناطر قريبة من قناطر قرطاجنة[1]، وبها مواجِلَ عظامٍ وهي على جبل من حجرٍ صَلْدٍ[2]، وبها قرى كثيرة عامرة وآهلة، كثيرة الخصب والزّرع لها بساتين، وهي شديدة البرد والثّلج وكثيرة الرياح[3].

أمّا مدينة المسيلة فيمرُّ بالجهة الغربية منها نهرٌ سحر، ينبعث من عين "مخلد" وهي عين خرارة وهو من أجلِّ الأنهار[4] وتغوص مياهه في شطِّ الحضنة، كما يعرف اليوم بواد القصاب[5] ويوجد على طرف الصحراء وتسمّى أيضا "بلاد الجريد"، بها مياه سائحة وأنهار وعيون كثيرة[6] ولمدينة بسكرة نهر كبير ينحدر من جبل الأوراس تُسقى منه بساتينها[7].

من المعلوم أنّ بلاد المغرب الأوسط، ومن خلال تتبُّعِنا لبعض المصادر الجغرافية، سواءٌ الّتي سبقت فترةِ الدِّراسة أو تلك الّتي تزامنت معها، كلُّها رصدت لنا العديد من الأودية أو الأنهار كما يسمِّيها البعض منهم، وهو دلالة على وجود شبكة مائية كبيرة بكلِّ أقاليم بلاد المغرب بما في ذلك المناطق الصحراوية، إلا أنّ درجة المنسوب المائي بها تختلف من منطقة لأخرى وغالبا ما نجد سوى مجاري مائية جافة، لا تجري فيها المياه إلاّ مع فترات سقوط الأمطار[8]، وهذا ما يحتِّم على ساكنة الأقاليم الصحراوية بالإعتماد على المياه الجوفية، ومياه العيون والآبار أكثر منه على الوديان الموجودة بها، لأنّ المياه الّتي قد تحويها غير كافية لممارسة الزِّراعة، خصوصا المزروعات ذات الاستهلاك الكبير لكميات المياه، زيادة على طبيعة المنطقة الحارة.

لا شكّ أنَّ مجمل الأنهار والأودية تخضع إلى ثوابت طبيعية، وعوامل جغرافية مختلفة حيث نجد مياهها تتناقص من الأعلى نحو الأسفل، خاصّة في حالة انعدام الروافد المغذية لها

---

[1] – قرطاجنة: هي نفسها قرطاج، ومعناها بلسان الفنيقين الكنعانيين: «قرت حدَشْت، أي القرية الحديثة، وهي مدينة تقع قرب مدينة تونس، أسسها الفينيقيون وأصبحت إمبراطورية كبيرة حكمت شواطئ المغرب العربي وصقيلية واسبانيا، ولازالت قائم حتى اليوم. **ينظر**: البكري، المصدر السابق، ص125، **وينظر** أيضا: أحمد توفيق المدني، قرطاجنة في أربعة عصور، من عصر الحجارة إلى الفتح الإسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1986م، ص25، وما والاها.

[2]– مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص165

[3] – نفسه، ص166.

[4]– البكري، المصدر السابق، ص145

[5]– مبارك الميلي، المرجع السابق، ج1، ص51.

[6]– البكري، المصدر السابق، ص145.

[7] – الحميري، المصدر السابق، ص 114؛ مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص174.

[8] – بن عميرة محمد، المرجع السابق، ص107.

وبوجه أدقّ في فصل الصيف أو أثناء فترات الجفاف، وهذا ما كان يؤدِّي كثيرا إلى وجود نزاعات حول الماء وهنا كانت مياه العيون؛ هي المغذية للأنهار والوديان خاصّة بعد توقّف الأمطار .

وعلى الرّغم من التّذبذب الّذي تشهده أنهار المغرب الأوسط، فإنّها لا تقل أهمِّية في تزويد ساكنتها بالمياه عن باقي الأنهار المنتشرة في بلاد المغرب الإسلامي، وهي أقرب إلى الأودية منها إلى الأنهار لأنّ معظمها تعرف جفافا في فصل الصيف، والجدير بالذِّكر أنّ هناك الكثير من الأودية الّتي يظلّ فيها الماء جاريا طول أيّام السنة عدا فصل الصيف[1]، أمّا تلك الأنهار الدائمة الجريان فمياهها مرتبطة بتساقطالأمطار فقط[2].

ومن الواضح أنّ كثير من الأنهار ببلاد المغرب الأوسط، تعتمد في جريانها على الأمطار وذلك ما يفسِّره فيضانها أثناء كثرة التّساقطات المطرية، في حين تجف أو تقلّ مياهها خلال فترات الصّيف وعليه نجد أنّ مياه الأنهار ترتكز كلّيا على الأمطار، فتتحكّم في منسوبها المائي كما تحدِّد قوّة جريانها أو قلّته.

أمّا الأنهار المزوَّدة بمياه العيون القريبة منها فهي صمّام أمان لاستمراريتها وقد تشكِّل أكثر فائدة لها أثناء مواسم الجفاف وقلّة الأمطار[3]، كلُّ هذه الأنهار والأودية الجارية بمنطقة المغرب الأوسط، ظلّت جارية لقرون من الزمن وتتغذّى من مياه التّساقطات، خاصّة من الثلوج المتراكمة على قِمم الجبال، وذوبانها بفعل الحرارة المبكِّرة، والّتي تشكِّل احتياطا مغذِّيا لها في فصل الصيف كما تغذِّي أيضا العيون[4].

ب ــ علاقة الجبال بالتّساقطات المطرية والثّلجية:

إنّ كثرة التّساقطات المطرية، تساهم في ضمان ديمومة جريان المياه ببلاد المغرب الأوسط كما للجبال دورٌ في تخزين هذه المياه، وتغذية العيون والأنهار بها، وكلّما زاد إرتفاعها اِنجذبت السّحب إليها فنزل المطر بها بغزارة[5].

---

[1] – الحريري محمد عيسى، المرجع السابق، ص288، مبارك الميلي، المرجع السابق، ج1، ص50.

[2] – بن عميرة محمد، المرجع السابق، ص104 .

[3] – عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص58.

[4]– ستقان قزال، المرجع السابق، ص61، **وينظر أيضا**: محمد المجدوب، مقال بعنوان:" **الثروة المائية في المغرب القديم**" الماء في تاريخ المغرب، المرجع السابق، ص18.

[5] – مبارك الميلي، المرجع السابق، ج1، ص50.

ومن الملاحظ أنّ ربط الجغرافيين والرّحالة، وصفهم للمصادر المائية ببلاد المغرب عامّة والأوسط خاصّة بالجبال، لم يكن أمرا شكليا وإنّما هو تأكيد بأنّ الجبال، تعدُّ بمثابة خزّان لكل أصناف المياه من أنهار وأودية وعيون، ويمكن الجزم أنّ مياه الأنهار والوديان لها صلة بالجبال ويتجلّى ذلك في قوله تعالى في كثير من الآيات الكريمة، نذكر منها قوله :"﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ شَٰمِخَٰتٍ وَأَسْقَيْنَٰكُم مَّآءً فُرَاتاً﴾"[1]، ويضيف جلّ شأنه قائلا:" ﴿وَأَلْقِيٰ فِے اِ۬لَارْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَٰراً وَسُبُلاً لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾"[2].

وعن علاقة الجبال بالماء يضيف أعزّ القائلين في محكمِ تنزيله:"﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اَ۬للَّهَ يُزْجِے سَحَاباً ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ رُكَاماً فَتَرَي اَ۬لْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ وَيُنَزِّلُ مِنَ اَ۬لسَّمَآءِ مِن جِبَالٖ فِيهَا مِنۢ بَرَدٖ فَيُصِيبُ بِهِۦ مَنْ يَّشَآءُ وَيَصْرِفُهُۥ عَن مَّنْ يَّشَآءُ﴾"[3] وقوله أيضا:" ﴿وَإِنَّ مِنَ اَ۬لْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ اُ۬لَانْهَٰرُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ اُ۬لْمَآءُ﴾"[4] وغيرها كثير من الآيات الكريمة الّتي تبرز طبيعة الماء، باختلاف مصادره وعلاقته بالجبال.

لقد عُرفت تلمسان بموقعها الجبلي الّذي تنحدر منه مياه الأنهار، وبمناظرها الطبيعية الخـلاّبة وبساتينها[5]، ومن أهمّ جبال المملكة الزيّانية جبل بني يزناسـن، جبل مطّغرة، جبل ولهاصة، أغبال بني ورنيد، مغراوة، بني بوسعيد، الونشريس، جبال الجزائر[6]، ومن جبال الأطلس ينبع واد" زا " كما ينبع نهر التافنة[7] من جبال تقع في تخوم نوميديا[8]، أمّا بالأقاليم الدّاخلية فنجد جبال ترارة، الظُّهرة الحُضنة، عمُّور، القْصُور، سيق[9]، وغيرها من السلاسل الجبلية ذات الارتفاع النِّسبي والغنية بالمياه الباطني، ومن مرتفعات جبال الأوراس إلاّ في سفح الأوراس[10]، وبها المياه

[1] – سورة المرسلات، الآية:27.

[2]– سورة النحل، الآية:15.

[3] – سورة النور، الآية:42.

[4] – سورة البقرة، الآية:73.

[5]– ابن سعيد المغربي، المصدر السابق، ص140.

[6] – الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص43 وما ولاها حتى 46.

[7] – مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج2، ص293.

[8] – الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص250.

[9]– Atallah DHINA.Op.cit p.p.20-21

[10] – بن عميرة محمد، المرجع السابق، ص106.

الغزيرة والمراعي الكثيرة والعِمارة الدّائمة[1]، أمّا بجاية فتكاد تكون كلّها مؤلّفة من الجبال ذات العيون الكثيرة[2]، وبالقرب منها عدّة جبال قرب الشّاطئ، وبإقليم تنس، وفوق بلاد الجزائر وعددها لا يكاد يُحصى وكلّها منتِجة[3]، وكانت تُخزّن في باطنها مياه الأمطار والثّلوج لتزوِّد أنهارها بمياهها عن طريق جداول تتفرَّع من الجبال.

ويذكر ابن الوردي: " بأنّ الأمطار والثّلوج إذا وقعت على الجبال، فتنصب إلى مغارات وتظلّ مخزونة بها شتاءًا، وإذا كانت نفوذية فتصل إلى أسفلها وتتوزّع على شكل جداول ،فتجتمع مكوّنةً أودية وأنهار وغدران، وإذا كانت تلك المغارات وهي خزّانات لهذه المياه في أعالي الجبل اِستمر جريانها أبدا وبدون انقطاع، لأنّ المياه تنصبّ إلى سفح الجبل، ولا تنقطع ما دام هناك المدد من الأمطار والثّلوج"[4]، ويجري مصبُّها نحو البحر بعد الانتفاع بها.

وإذا سلّمنا بهذه الفرضية، فيمكن اعتبار كل الأودية والأنهار الّتي تتغذّى من المياه المخزّنة بالمغارات الجبلية، فهي دائمة منذ العهود الأولى لتكوين الطَّبقة الأرضية، وهذا ربّما يهدينا إلى اِعتبار الأودية الحالية المنبثقة من الجبال لِأراضي المغرب الأوسط، هي نفسها الّتي نراها اليوم بالجزائر، وعلينا التأكُّد أيضا بأنّ للجبال دورها الهام والأساسي في تخزين المياه وتزويد العيون والأنهار بالمياه، وأنّ بلاد المغرب عامّة والأوسط خاصّة، تتّخذ من الجبال مصدرا لمياهها المُخزّنة بباطنها، نتيجة تساقط الأمطار والثّلوج بها زمن الشِّتاء.

وهذا ما يؤكّده ذكر الرحّالة والجغرافيين لها منذ عهد اليعقوبي في القرن الثالث الهجري إلى عهد الوزان خلال القرن العاشر الهجري، وأنّها باتت مصدرا مائيا أساسيا، يمدّ ساكنة بلاد المغرب الأوسط بهذه المادة الحيوية المتمثِّلة في الماء، وكثيرا ما نجد الجغرافيين، كلّما ذكروا نهرًا أو عيناً بمنطقة مَا، إلاّ ووصفوا بِأنّها تنبع من جبل، فمدينة "الغدير" تقع بين جبال ولها نهر يجتمع من العيون يسمّى"نهر سُهَر"، ويتّجه نحو مدينة المسيلة، وبالقرب منها فحصٌ كثير الزّرع والضرع، وهو شديد البرد والثّلج. ويذكُر صاحب الإستبصار:" أنّه دخله صيفا، فوجد به

---

[1] – ابن حوقل، المصدر السابق، ص84.

[2] – الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص101.

[3]– نفسه، ج2، ص10.

[4] – سراج الدين بن الوردي (691هـ–1291م/861هـ–1457م)، خريدة العجائب وفريدة الغرائب، تح: أنور محمود زناتي مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 2008م، القاهرة، ص246.

الجليد"[1] ومدينة "قلعة أبي الطويل" تقع بجبل عظيم وبها خيرات وزروع كثيرة[2].

أمّا الوزان فيحدِّد موقع مدينة مليانة بوجودها على سفح جبل يسمّى" نكار"[3] تتدفّق من سفحه مياه تجعله أخضرا يافعا صيفاً وشتاءًا[4]، وتنبعث منه عين عظيمة خرارة، تطحن عليها الأرحية لقوّة مياهها، ولها مياه سائحة وأنهار وبساتين ذات فواكه مختلفة، وقُراها كثيرة وعامرة وبها مزارع واسعة، ويشقُّها نهر الشلَفْ الّذي ينبع من جبال الونشريس[5]، وهو نهر كبير مشهور[6] ولمدينة جيجل جبل عظيم به ثقب من غِلظِ حجر، ينبعث منه ماء يُسمع خريره كدوي الرّحى الفارغة ليلا ونهارا[7].

تتوفّر بلاد المغرب الأوسط على مجاري مائية لا يُستهان بها، إلاّ أنَّها تتميّز بالقِصر وبتدفُّقها الضعيف، وكثيرةٌ منها لا تكاد تصل إلى البحر، إمّا لِقصرها أو لأنّها تنصهر في الأحواض، وأغلبها أودية صغيرة، تتميّز بالجفاف ولا تجري فيها المياه إلاّ بسقوط الأمطار، أو إذا كانت متّصلة بالعيون الّتي تغذّيها، وبعض مياه الثّلوج الذّائبة في فصل الرّبيع الآتية من قِمم الجبال[8]، ولم تعرف بلاد المغرب الأوسط انسجاما طبيعيا، لا على مستوى التّضاريس ولا على مستوى المناخ، فصبيب الأنهار والعيون كان يتفاوت باختلاف التّساقطات من جهة لأخرى ومن سنة لأخرى.

كما أنّ الأشكال التّضاريسية، لم تكن دائما تسمح بالاستغلال الأمثل للماء، ولذلك فإنّ كُلاًّ من المناخ والأشكال التّضاريسية قد لعبا دورا حاسما في توجيه الأنشطة السكّانية وكان لهما أيضا الدّور الكبير في تحديد وسائل وتقنيات استغلال الوسط الطّبيعي"[9].

---

[1] – مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص167.

[2] – نفسه، ص167.

[3] – الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص35، الهامش رقم:52؛ مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص 171.

[4] – القزويني، المصدر السابق، ص241.

[5] – الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص251.

[6] – مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص171.

[7] – نفسه، المصدر السابق، ص128.

[8] – موسى هواري، المرجع السابق، ص162.

[9] – بنميرة عمر، المرجع السابق، ص279.

3 ـ العيون[1]:

توفّرت بلاد المغرب الأوسط على عيون كثيرة ومتنوّعة، وفّرتها البنية الجيولوجية خاصّة المناطق الشمالية، والّتي تعود إلى الزّمن الجيولوجي الأوّل ممثّلا في تكوينات الرّواسب القديمة حيث ساعدت الطّبقات الكلسية على غزارة عيون المياه، وتكوين شبكات من المياه الجوفية الّتي تنتج منها العيون المائية العذبة[2]، وغالبا ما تتوفّر مناطق الحجَر الجيري على ينابيع كثيرة وهي عبارة عن صخور جيرية، فتسيل تحت الأرض في قنواتٍ على شكل كهوف بالمناطق الجبلية ومنها الجبال السّاحلية الممتدّة من تُخوم المغرب الأقصى حتّى جبال القُل[3].

ويُبيِّن القرآن الكريم ذلك في قوله تعالى:"﴿ قُلَ اَرَٰيْتُمُۥٓ إِنَ اَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْراٗ فَمَنْ يَّاتِيكُم بِمَآءٖ مَّعِينِۢ ﴾"[4]، ويضيف جلّ شأنه في السِّياق نفسه قائلا: "﴿اَوْ يُصْبِحَ مَآؤُهَا غَوْراٗ فَلَن تَسْتَطِيعَ لَهُۥ طَلَباٗۖ﴾"[5]. ومن العيون ما تصل إلى السّطح وتتدفّق على شكل ينابيع، حيث يصفها تعالى في قوله:"﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اَ۬للَّهَ أَنزَلَ مِنَ اَ۬لسَّمَآءِ مَآءٗ فَسَلَكَهُۥ يَنَٰبِيعَ فِے اِ۬لَارْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِۦ زَرْعاٗ مُّخْتَلِفاً اَلْوَٰنُهُ ﴾"[6]. أمّا القلقشندي فيصف العين بأنّها:" مياه تنبع من الأرض وتعلو إلى سطحها ثمّ تسرح في قني قد حفرت لها، وهي منبثة في كثير من الأقطار"[7]، وهي كثيرة بالمناطق الشّمالية تتوزّع على الجبال المرتفعة [8]، وهي عيون لا تكاد تحصى عدداً [9]، كما تغذّيها الأمطار

---

[1] – يقصد بالعين: ينبوع الماء الذي يجري على الأرض، ابن منظور، ج9، ص506؛ وهي ينبوع الماء الذي ينبع من الأرض ويجري والجمع أعين وعيون، **ينظر**: الزبيدي، تاج العروس، المصدر السابق، ج9، ص387، وما بعدها، وأحسن المياه تلك القادمة من العيون، والينابيع الطبيعية، **ينظر**: جاكلين بوجوقارني، الجغرافية الحضرية، تر: حليمي عبد القادر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، (د ط)، (د ت)، ص288. وهي ثلاثة أقسام: أحدها مما أنبع الله تعالى ماؤها ولا دخل لبشرٍ في استنباطها ولها شروط في الاستفادة من مائها، والثاني: أن يستنبطها الآدميون، وهي ملك لمن استنبطها، والثالث: أن يستنبطها الرجل في ملكه فله الحق في امتلاك مائها. **ينظر**: أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي(ت450هـ/1058م)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تح: أحمد مبارك البغدادي، ط1 1409هـ/1989م، الكويت، ص241.

[2] – عبد الحميد هلال عبد الحميد، المرجع السابق، ص61.

[3] – عبد الهادي لعروق، المرجع السابق، ص 14.

[4] – سورة الملك، الآية:31.

[5] – سورة الكهف، الآية: 40.

[6] – سورة الزمر، الآية: 20.

[7] – صبح الأعشى في كتابة الإنشا، ج5، مطبعة دار الكتب المصرية، (د ط)،1340هـ/1922م، ج2، ص179.

[8] – عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص60.

[9] – الاستبصار، المصدر السابق، ص180.

المتساقطة وتستفيد من مياه الثّلوج الذّائبة[1]، وكانت تفيض في فصل الشِّتاء أو الرّبيع أثناء التّساقطات الغزيرة، وفي الوقت نفسه تبرز بعض المصادر في المقابل، أنّه يوجد بعض المناطق تشكو من قلّة المياه، ومنها مدينة وهران أين كان أهلها يعانون كثيرا من أجل جلب الماء، من العيون البعيدة وبمشقة كبيرة، حتّى قام الشيخ إبراهيم التّازي[2] بإدخال الماء إليها، وأراح أهلها من المشقَّة[3]، أمّا ابن حوقل فيُشِيد بمياهها قائلا:" ومن خارجها ماء جارٍ في واد عليه بساتين وأجنّة كثيرة فيها من جميع الفواكه"[4]، وهذا ما يؤكِّده صاحب الإِستبصار في وصفه لمدينة وهران: "بأنّها مدينة لها ماء سائح وهي كثيرة، وأرحاء وعيون" وهو ما يفسِّر القول: بأنّ الكثير من العيون المنتشرة ببلاد المغرب الأوسط، ظلّت تغور في الأرض لفترات من الزّمن، بسبب الجفاف ثمّ تعود للظّهور مع السّنوات المَاطرة، ممّا يوضِّح التّناقض الّذي قد يرِدُ بين المصادر في وصف كثرة أو قِلَّة الماء.

لا شكّ أنّ بلاد المغرب الأوسط ظلّت تزخر بعيون مائية كثيرة، شمِلت مناطق مختلفة خاصّة الشّمالية، أكثر منها بالمناطق الدّاخلية والجنوبية، وشكّلت موردا مهمًّا إلى جانب الأنهار اِتّخذها ساكنتها من أجل التّزود بماء الشّرب أو لسقي بساتينهم وشرب دوابهم، هذه العيون الّتي أشادت بها المصادر الجغرافية وكُتب الرّحلات، وكثيـرا ما تتفجّر من الجبال لأنّها تعتبر خزّاناً طبيعياً للماء[5]، وفي ذلك يقول تعالى: "﴿ وَإِنَّ مِنَ اَلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ اُلَانْهَٰرُۖ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ اُلْمَآءُۖ﴾"[6]، ويقول جلّ شأنه أيضا: "﴿وَاِذِ اِسْتَسْقَيٰ مُوسَيٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا اَضْرِب بِّعَصَاكَ اَلْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اُثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناًۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْۖ كُلُواْ وَاشْرَبُواْ مِن رِّزْقِ اِللَّهِۖ﴾"[7]، ويضيف قائلاً:"﴿وَفَجَّرْنَا اَلَارْضَ عُيُوناً فَالْتَقَي اَلْمَآءُ عَلَيٰٓ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَۖ﴾"[8].

---

[1] – عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص60.

[2]– هو إبراهيم بن محمد بن علي التازي، نزيل وهران الشيخ أبو سالم (ت 866هـ/1462م)، عنه **ينظر**: أحمد بابا التنبكتي (963هـ/ 1556م)، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، اشراف وتقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة، ج1-2، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ص59، وماولاها.

[3] – ابن الأحمر، تاريخ الدولة الزيانية، المصدر السابق، ص156.

[4] – ابن حوقل، المصدر السابق، ص78-79.

[5] –عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص88.

[6]– البقرة، الآية: 73.

[7] – البقرة، الآية: 59.

[8] – القمر، الآية: 12.

يتشكَّل الماء في جوفِ الأرض قبل أن يعرُج إلى السّطح، وذلك لأنّ الأبخرة تتصاعد من قعر الأرض فتدخل في الجبال وتحتبس فيها، ولا تزال تتكامل ويتحصل منها مياه عظيمة فتنبعث لكثرتها[1] وتخرج على شكل أنهار، وعيون وآبار وحمّامات، تختلف من حيث جودتها على حسب التّركيبات الّتي مرّ بها هذا الماء[2].

1 ـ نماذج من عيون بلاد المغرب الأوسط:

لقد عرفت العيون المنتشرة ببلاد المغرب الأوسط، أهمّية واضحة في الحياة اليومية لساكنتها وذلك ما يبرزه جلُّ الرحّالة والجغرافيين، الّذين زاروا أحواز المنطقة وجادوا في وصفها وكانت ذات أهمية كبيرة من الشّرق إلى الغرب، بداية من جبال تلِّ الأطلس الشّرقية في قسنطينة وسطيف وميلة ومليانة، وصولا إلى الغرب وجباله بتلمسان[3].

تعدُّ كتب الجغرافيا والرِّحلة من أهمِ المصادر سرداً وتوضيحاً لكثيرٍ من العيون، الّتي كانت تمثِّل مصدراً لا يُستهان به من المصادر المائية لبلاد المغرب الأوسط، كان الِاعتماد عليها بشكل كبير نتيجة تذبذب تساقط المطر في الشّرب أو الزِّراعة، سواء بالأقاليم الريفية أو بالمدن، وكانت هذه العيون ذات اِهتمام كبير من طرف السّاكنة، وحتّى الملوك والأمراء لجودة مياهها وعذوبتها.

ومن المُحتمل أنّ الِاعتماد على كتب الجغرافيا والرّحلات، قد يُفيدنا في معرفة العديد من العيون الّتي زخِرت بها بلاد المغرب الأوسط، سواءٌ بمدنها أو أريافها، حيث كانت تعتبر من أهمِ المصادر المائية المعتمدة لدى ساكنة المنطقة، على غرار الأودية والأنهار.

ومن الأقاليم الغربية للمغرب الأوسط خلال الفترة الزيّانية، وانطلاقا من عاصمتها تلمسان فكانت تسمّى "مدينة المياه" لكثرة مياهها تُجلب من عيون لوريط على قيد ستّة أميال[4]، ويسمّيها

---

[1] – القلقشندي، المصدر السابق، ج2، ص179.

[2] – سعيد بن حمادة، الماء والإنسان في الأندلس خلال القرنين 7و8هـ/13و14م، (اسهام في دراسة المجال والمجتمع والذهنيات) دار الطليعة، ط1، بيروت، 2007م، ص18.

[3] –عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص59.

[4] – البكري، المصدر السابق، ص164؛ ابن فضل العمري(ت749هـ/1249م)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، ج4 (الممالك الإسلامية في اليمن والمغرب والأندلس وأفريقيا)، تح: محمد عبد القادر خريسات، وآخرون، مركز زايد للتراث والتاريخ الامارات 2001م، ص125.

صاحب الإِستبصار: عين بوريط[1]، ويجاورها وادي اصطفصيف المُنصب من شاهقها، عليه مدار أرحائها"[2] وعيون أبي المهاجر دينار[3]، وعين أم يحي[4]، وعين السراق[5]، وعين وانزونة[6] الّتي تقع خارج باب الجياد من الجهة الجنوبية، وعين تسمّى الكسور[7] وعين القويدس بأقادير كان يستعمل ماؤها للسّقي ويستعمل في صناعة الفخّار[8] وعين الفوارة[9] وعين الحَجَرْ شرقي وادي يسر، وسِقايات بين أزقة المدينة وعبر دروبها[10]، ويشير صاحب الإِستبصار أنّه في الجنب من المدينة قلعة منيعة كثيرة الثِّمار، غزيرة المياه والأنهار[11].

وتلمسان ذات عيون غزيرة لكثرة ثلجها، خاصّة في زمن الشِّتاء، وهي كثيرة الزّرع والضرع فإذا تهاطلت الأمطار وتراكمت الثّلوج على الجبال، انصبت داخل المغارات وظلّت مخزونة بها طول الشِّتاء، لتتسرّب عبر منافذها وتخرج على شكل عيون وجداول، وأنهارا وأودية وغدران ولا يزيد منسوبها إلاّ بامتداد تساقط الأمطار والثلوج، وإن انقطعت فتجفّ تلك العون وتنقع مياهها.

ولعلّ من أهمِ العيون المنتشرة ببلاد المغرب الأوسط، والّتي كان يعتمد عليها الفلاّحون في ريِّ أراضيهم، "عين تاسليت"[12]، وكانت تطلق تسميات مختلفة على كثير من العيون المنتشرة

---

[1] – مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص176.

[2] – يحيى بن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص129.

[3] – سميت بهذا الاسم نسبة إلى أبي مهاجر دينار في ولايته لإفريقية، كان قد نهض إلى المغرب، فنزل عيونا، عند تلمسان، تعرف الآن "بعيون أبي المهاجر" **ينظر:** ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب، المصدر السابق، ص28؛ ابن خلدون عبد الرحمن، ديوان العبر المصدر السابق ج7، ص102.

[4] – يحيى بن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص127؛ ومياهها من أعذب المياه وأخفها، وكانت تجري داخل القصور السلطانية **ينظر:** المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج7، ص129.

[5] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص150.

[6] – يحيى بن خلدون، المصدر السابق، ص127.

[7] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص150

[8] – محمد بن عمرو الطمار، تلمسان عبر العصور (دورها في سياسة وحضارة الجزائر)، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر،1984م ص34.

[9] – النميري، المصدر السابق، ص487.

[10] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص150.

[11] – مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص176.

[12]ـ هي عين طبيعية ذات مياه عذبة، يأتي إليها الناس من جميع المناطق المحيطة بها، من أجل التزود بمياهها خاصة أيام الحر فمهما شربت منها يستهويك الشوق للمزيد، من شدة خفة مياهها وحلاوته، وتتواجد بقرية صغيرة تبعد عن تلمسان بحوالي 50 كلم من الناحية الشرقية الشمالية، ومعنى اسمها يعود لأسطورة " تاسليت أونزار" الأمازيغية بشمال افريقيا، الدالة علـى=

بأحواز تلمسان عاصمة الزيّانيين، تحمل عدّة دلالات، كثيرا ما تعكس المعنى الحقيقي لها كعين ابنة السّلطان، عين الدفلى، عين السخونة، لحرارة مياهها، عين تالوت، عين سيدي الصحبي بتاقمة[1] عين تاغزوت، عين الباروق، عين الرمّانة، عين الحوت... وغيرها من العيون، ومن الممكن أن تتكرّر هذه التّسميات في مناطق مختلفة من بلاد المغرب الأوسط، ومنها مازالت تحمل هذه الأسماء ممّا يعكس قِدَمها ودوام جريانها عبر العصور.

وعلى الرّغم من كثرة العيون الموجودة على أراضي بلاد المغرب الأوسط، إلاّ أنّ البعض منها تنحبس عن الجريان مدّة من الزّمن خلال فترات الجفاف، قد تصل إلى سنوات ثمّ تعود إلى الظّهور من جديد، ويُرجع ستيفن قزال سبب ذلك إلى أمرين: إمَّا نتيجة الحركات الأرضية أو اختلال التّساقطات عبر تعاقب السّنوات، فأحيانا تكون ماطرة وأخرى جافّة[2]، وكانت تشهد عيون بلاد المغرب الأوسط زيادة في منسوبها المائي، في شهر ديسمبر نظرا لزيادة تساقط المطر به[3].

ويوجد بين تلمسان ووهران مياه سايحة وأرحاءُ ماء وبساتين وثمار كثيرة[4]، أمّا مدينة تنس فشُرب أهلها من عين ولها واد كثير الماء من جهة الشّرق[5]، ومدينة مستغانم كانت وافرة المياه حتّى أنّه "لا يكاد بيت منها يخلوا من ينبوع ماء"[6].

= التقارب بين الأرض والماء لدى الأمازيغ فأنزار يمثل لديهم، إلاه السماء، وتاسليت عروس الأرض. **ينظر:** ألفرد بل، بعض طقوس الاستمطار إبّان الجفاف لدى المغاربيين، تر: سمير أيت أومغار، تقديم: خالد طحطح، سلسلة ضفاف: العدد:20 سبتمبر 2016 م مطبعة بني ازناسن سلا، المغرب، ص ص17 -18.

[1] ـ عُرفت قديما باسم "ايفري" هذا الاسم يعني الكهوف والمغارات بها عيون هامة منها عين سيدي الصحبي، ويمر بها وادي سيدي العربي أحد روافد نهر تافنة، وتوجد بقرية "تاقمة"، بجبال تلمسان التابعة لبلدية عين فزة، والتي تبعد عن تلمسان بحوالي 30كلم، من الجهة الشرقية، وفي موضع آخر تُذكر بأنها عين طيبة الماء عجيبة القدر يقال لها:" تاجما"، والقصد هنا عن عين بمدينة مكناسة بالمغرب الأقصى في منتصف القرن السادس الهجري، وهذه دلالة كما أسلفت على تشابه أسماء العيون بكل بلاد المغرب الإسلامي **ينظر:** الروض الهنتون، أبي عبد الله بن أحمد بن غازي المكناسي(ت919هـ/1513م)، تح: عطا أبو رية، سلطان بن مليح الأسمري مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 2006م، القاهرة، ص75.

[2] – تاريخ شمال افريقيا، المرجع السابق، ج1، ص83.

[3] – يحي أبو المعاطي، المرجع السابق، ج2، 438.

[4] – مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص176.

[5] – الادريسي، المصدر السابق، ص251.

[6] – مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج2، ص350.

وعلى الطريق الرّابط بين تلمسان وتاهرت وعلى بُعد مرحلة منها توجد "عين تادرة" تنبثق من على جبل وبها مياه خرارة[1]، ولمدينة تاهرت مياه متدفِّقة وعيون جارية تدخل أكثر ديارهم[2] ولهم عليها بساتين وأشجار، لها فواكه مختلفة الأصناف طيِّبة المذاق[3]، وإلى قرية العلويين بها جنّات ومياه عيون جارية، وليس ببعيد عنها نجد قرية بابلوت بها عيون تسقى منها مزارع[4].

وعنها يذكر ابن حوقل: أنّها قرية عظيمة، لها أجنّة وعيون[5]، وبها تطرد العيون بكل مكان[6] وبقرية سي عيون ومياه[7]، وإلى الصفاصف قرية لها عين تسقى منها مدينة "يلل" الّتي تبعد عنها بمرحلة وبها عيون كثيرة وفواكه وزروعها نامية[8]، ثمّ مدينة غزة وهي مدينة صغيرة لها مزارع[9] ومنها إلى تاجموت وبها عين الصحبي وهي عين كبيرة خرارة تنبع من جبل لمطماطة[10]، ومن مدينة تنس إلى المسيلة نجد بني وازلفن على مرحلة لطيفة[11]، وعلى مدينة المسيلة نهر سهر ينبعث من عيون داخل مدينة وهي قريبة من مدينة أشير ولكثرة مياهها لها بساتين وفواكه من كل الأصناف[12]، وبها مزارع كريمة ثمّ إلى مدينة كزناية[13]، ومنها إلى قرية ريغة على مسافة مرحلة، وبها بساتين ومياه كثيرة وعيون مطردة ومنها إلى ماورغة مرحلة وهي ذات مياه جارية ثم إلى أشير وبها عين مسعود كما تحيط بها جبال شامخة وبداخل المدينة عينان ثرّتان لا يبلغ لهما على غور، تسمّى أحداهما "عين سليمان" وأخرى" عين تـالانتيرغ " [14]

---

[1] – الادريسي، المصدر السابق، ص255.

[2] – ابن حوقل، المصدر السابق، ص86.

[3] – الادريسي، المصدر السابق، ص256.

[4] – نفسه، ص250.

[5] – صورة الأرض، المصدر السابق، ص88.

[6] –الادريسي، المصدر السابق، ص250.

[7] – البكري، المصدر السابق،167؛ ابن حوقل، المصدر السابق، ص88.

[8] – ابن حوقل، نفسه، ص89.

[9] – الادريسي، المصدر السابق، ص251.

[10] – البكري، المصدر السابق، ص163.

[11] – الادريسي، المصدر السابق، ص252

[12] – الاستبصار، المصدر السابق، ص171.

[13] – الادريسي، المصدر السابق، ص253.

[14] – البكري، المصدر السابق، ص146.

وبالمسيلة عيون وجنّات وفواكه[1]. ولمدينة ميلة عين خرارة عذبة تعرف بعين "أبي السباع" يسقي منها أهل المدينة[2]، وهي من بناء الأوائل، لا يعلم من أين يأتي ماؤها ويقال: إنّه مجلوب من جبل بالقرب منها يسمّى تامروت[3]، أمّا البكري فيذكره باسم بني ياروت[4].

ومدينة برشك مدينة صغيرة على ساحل البحر وبها عيون عذبة لِشُرب أهلها[5]، ويصف ابن حوقل مدينة برشك قائلاً:" ولها مياه جارية وآبار معين..."[6]، ومنها إلى جزائر بني مزغنا على ضفة البحر وشِرب أهلها من عيون عذبة[7] ولها عيون طيّبة[8].

ومن أشير إلى المدية قُرى كثيرة بها عيون سائحة وعليها طواحين ماء[9]، وبالقرب منها قرية" ابن مجبر" على بعد مرحلة وشِرب أهلها من العيون[10] ثمّ إلى قرية "سطيت" مرحلة بها عين ماء جارية ثمّ قرية "هان" لها مياه عيون[11].

لم تقتصر عيون بلاد المغرب الأوسط على منطقة دون أخرى، بل شمِلت أيضا مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية، أمَّا بلاد **الزّاب** وهي على أطراف الصّحراء تسمّى بلاد الجريد[12]، فكانت بها مياه سائحة، وعيون كثيرة، ومن مدنها المسيلة[13]، ونقاوس[14] وطبنة[15]

---

[1] – الادريسي، المصدر السابق، ص254.

[2]– البكري، المصدر السابق، ص149.

[3] – مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص166.

[4] – البكري، المصدر السابق، ص149.

[5]– الادريسي، المصدر السابق، ص257.

[6]– ابن حوقل، المصدر السابق، ص7.

[7] – الادريسي، المصدر السابق، ص258.

[8] – ابن حوقل، المصدر السابق، ص78.

[9] – البكري، المصدر السابق، ص150.

[10] – الادريسي، المصدر السابق، ص256.

[11] – نفسه، ص256.

[12] – الاستبصار، المصدر السابق، ص 171؛ الحميري، المصدر السابق، ص281.

[13] – الاستبصار، نفسه، ص ص، 171–172.

[14] – نفسه، ص172، وهي مدينة كثيرة الأنهار والثمار والمزارع.

[15]– يشقها جداول من الماء العذب ولها بساتين كثيرة ولها صهريج كبير تسقى منه جميع بساتينها وأرضها، **ينظر**: الاستبصار المصدر السابق، ص172، وكانت قاعدة لبلاد الزاب وتعود للعهد الروماني، **ينظر**: البكري، المصدر السابق، ص135.

وبسكرة[1]، وتهودة[2] وغيرها[3]. كما انتشرت العيون في مدينة باجة وبداخل حصنها عين غزيرة الماء ومياهها عذبة وبخارجها عيون لا تحصى ومنها عين الشّمس[4].

وبين جيجل وبجاية موضع يسمّى بالمنصورية عليه جبل ينبعث منه ماء في كلِّ وقت من أوقات الصلاة الخمس المعهودة[5]، وحول مدن قسنطينة عيون تعرف بعيون أشقار[6]، وكانت مياه العيون باردة صيفا وساخنة شتاءًا، وبذلك تعوَّد النّاس استعمال مياهها[7]، ويُطلق عليها اسم "العيون الحُرّة" يعني أصلية وأزلية الوجود، وكثيراً ما كان يلجأ إليها أكابر البلاد الزيّانية من سلاطين وحكّام للاِستمتاع بمياهها العذبة، حيث تُبرِّد الحَرّ وتقطع الظّمأ في الصّيف، أمّا مياه الأنهار فهي باردة في الشِّتاء، وساخنة في الصّيف، ولا يزال الماء المسخن والبارد موجودين بارد في الشِّتاء والصيف، وهي بذلك مُعينة على الطّهارة والدين، والصلاة والتّنظيف[8].

أمّا العيون وهي كثيرة العدد، والتي ذكرها الجغرافيون بمناطق مختلفة من بلاد المغرب الأوسط فكانت، إمّا موردا مُغذّيا للأنهار بالمياه بعد توقّف تساقط الأمطار، وهذا أمر طبيعي أو تُحَوَّلُ من طرف بعض السكّان نحو الأودية قصد الرّفع من صبيبها[9]، وأهمُّ مجالٍ كانت تُستغل فيه العيون هو السّقي والشّرب، والزِّراعة وتحريك الرّحى، أمّا عن الأسلوب المُتّبع لتحويل مياهها، فكان نفسه المستعمل في استغلال مياه الأنهار[10].

ويبدو أنّ جُلّ السّواقي النّاقلة لمياه العيون، كانت تتماشى بحسب أهمّية صبيبها، وكثيرا ما كانت توزَّع مياه العيون عن طريق استعمال سواقي صغيرة، تخضع لنظامٍ يختاره أهل العين[11]، وممّا يمكن قوله هو أنّ بلاد المغرب الأوسط، كانت بها عيون كثيرة وأماكنها متعدِّدة

---

[1] – البكري، المصدر السابق، ص136.

[2] – وهي كثيرة البساتين والزرع والنخل وجميع الثمار، **ينظر**: الاستبصار، المصدر السابق، ص174.

[3] – الحميري، المصدر السابق، ص281.

[4] – البكري، المصدر السابق، ص142؛ الحميري، المصدر السابق، ص75.

[5] – الاستبصار، المصدر السابق، ص128.

[6]– المصدر نفسه، ص148.

[7]– الحسن الوزان، المصدر السابق، ج1، ص248.

[8]– ابن أبي زرع، المصدر السابق، ص ص32-33.

[9] – الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص6 وما بعدها.

[10]– بنميرة عمر، المرجع السابق، ص304.

[11]– الونشريسي، المصدر السابق، ج5، ص111.

وهي قريبة من الجبال أين كانت تنبجس منها، وتتزوّد بمياه الثّلوج الذّائبة من قممها[1].

لا يمكن للإنسان الإستغناء عن العيون والآبار، الّتي تشكِّل مصدرا لا يُستهان به للمياه من أجل سدِّ حاجياته، إمّا للشُّرب أو السقي، كما تساهم في تزوُّد الأنهار وتغذِّيتها، خاصّة عند فيضانها أثناء موسم الشِّتاء والرّبيع، وقد تستعمل لريِّ الأراضي البعيدة عن الأنهار، ومنها المساحات الصغيرة.

لابدّ من الإشارة إلى أنّ أكثر بلاد المغرب الأوسط، تحتوي على عيون ماء كثيرة منذ القدم خاصّة المناطق الشّمالية منها، حيث تشكِّل خزّاناً مهمّاً لها، وهي ذات اِستعمال واسع، إلاّ أنّ مياهها تقلُّ صيفا، وتزيد في الشِّتاء بفعل التّساقطات المطرية.

ومن المؤكّد أنّه رغم الوصف الكبير الّذي حدَّده الرّحالة، والجغرافيون للعديد من العيون المنتشرة على مناطق المغرب الأوسط خلال العهد الزياني باختلاف أقاليمها الجغرافية، والّتي ظلّت تشكل مصدرا أساسيا لسكانها، إلاّ أنّهم أهملوا الكثير منها ربّما لكثرتها أو لشساعة مساحة الدولة.

4ـ الآبار[2]:

تُعدّ الآبار أيضا من الموارد المائية المُعتمدة للتّزوُّد بالماء، على أرض بلاد المغرب الأوسط خلال فترة حكم بني زيّان، إلى جانب العيون والمصادر المائية الأخرى[3]، وهي معروفة منذ العهد الروماني ببلاد المغرب، وذلك ما ذكره اليعقوبي في قوله:" أنّ لمدينة برقة آبارا قديمة للروم يرتفق بها النّاس"[4].

كما عرف العرب قديما كيفية استخراج الماء من باطن الأرض وتتبع موارده، حيث تبلورت

1– عز الدين عُمر موسى، المرجع السابق، ص60.

2– كلمة البئر هي الشائعة أكثر، وتطلق على الحفرة ذات العمق الكبير الذي قد يتجاوز 60م، أمّا الحاسي وهي ذات العمق البسيط وهي كلمة تستعمل في الصحراء، ويُقصد بها الآبار، **ينظر:** محمد بن عبد العزيز بنعبد الله، المرجع السابق، ج2 ص122، ويعتمد سكان المناطق الصحراوية على ماء الآبار، من أحساء سطحية أو حفائر عميقة ومنها عذبة حلوة أو مالحة أجاجة، **ينظر:** سعد زغلول، تاريخ المغرب العربي المرابطون: صنهاجة الصحراء الملثمون في المغرب والسودان والأندلس منشأة المعارف، الإسكندريةأرض أسفلها حجارة وفوقها رمل، فإذا أمطرت نشفه الرمل فإذا انتهى إلى الحجارة أمسكته، المصدر السابق، ج14، ص177..ويعرف capot rey البئر أو الحاسي بما تتجاوز عملية الحفر فيه، بحثا عن الماء، عمق متر واحد، نقلا عن بن عميرة محمد، المرجع السابق، ص220.

3– نفسه، ص205.

4 – معجم البلدان، المصدر السابق، ص343.

في أذهان المهندسين المائيين منهم فكرة الدورة الهيدرولوجية[1]، ثم نُقلت تلك الأفكار إلى بلاد المغرب الإسلامي عبر الفتوحات الإسلامية، وظلّ استمرارها بعد ذلك حتّى فترة الدِّراسة، إلاّ أنّ تواجدها كان أكثر وضروريا بالمناطق الشَّحيحة للماء والقليلة التّساقطات ومنها، منطقة وارجلان[2] وكانت أعماقها تختلف من منطقة لأخرى، حسب نوعية الأرض وصلابتها.

ظلّت الآبار تشكِّل مصدرا مهمًّا في مجال الرّي، وتكون إمّا آبار ارتوازية[3] أو آبار تعتمد على مياه الأمطار تسيح إليها من الطّرق، ومن سطوح المنازل، كما كانت تستعمل إمّا للشّرب أو الرّي وكانت تتواجد بالقرب من المنازل، أو في البراري[4].

وممّا يمكن تمييزه ببلاد المغرب الأوسط خلال الفترة الزيّانية، هو انتشار الآبار في كل البيوت تقريبا، خاصّة منطقة تلمسان الّتي كانت تعتبر خزّانا مائيا[5]، وكأنّها موضوعة على بِركة مائية، حتّى أنّ مياهها الجوفية، لم تكن بعيدة الأغوار وهذا بلا شكّ يعود إلى طبوغرافية المنطقة، وطبيعة أرضها الكلسية والنفوذية لمياه الأمطار والثلوج[6] الّتي تتزوّد بها.

وممّا لا شكّ فيه هو أنّ تواجد المياه الباطنية على أرض بلاد المغرب الأوسط، لم يكن دوما سهل المنال، فاستخراجه وقُرْب مياهه من سطح الأرض، يبقى رهين الطبقات الجيولوجية المختلفة المميّزة لأقاليمها الجغرافية، من أراضي صخرية أو طينية أو رملية ولمياه الآبار علاقة وطيدة بين الأمطار والثّلوج، إذ تعتبر مصدرها الأساسي، وهذا ما يوضِّحه صاحب كتاب" إنباط المياه الخفية" لهذه العلاقة قائلا:" لما خلق الله الأرض والماء، خلق لكل واحد منها مادّة، فمادّة الماء السّاكن في بطنها، والعيون والأودية، والأنهار والينابيع، عليها من الأمطار والثّلوج

---

[1] – محمد بن عبد العزيز بنعبد الله، المرجع السابق، ج3، ص137.

[2]– الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص136، ويسميها الحميري: وركلان: "وهو بلد يوجد في طرف الصحراء، مما يلي افريقية، وأرضه خصبة بها نخل كثير وبساتين، وهي كثيرة الزرع والضرع والبساتين والمياه"، **ينظر**: الحميري، المصدر السابق ص600، (وهنا يذكر أنها كثيرة المياه وربما كان يقصد المياه الجوفية، لأنها منطقة تزخر بثروة مائية باطنية، وهي ما تعرف عند أهل المنطقة باسم العيون).

[3] –هي أبار يندفع ماؤها إلى الخارج بطريقة تلقائية، ثم يتدفق على سطح الأرض كما يسيل ماء العيون، أما الآبار العادية فلا يُستخرج ماؤها إلا بجهد الانسان، **ينظر**: بن عميرة محمد، المرجع السابق، ص222.

[4] – جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص60.

[5] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص88.

[6] – الهادي لعروق، الأطلس، المرجع السابق، ص14.

فلو انقطعت قَلَّت كمية المياه، وأدّى ذلك إلى خراب الأرض"[1].

كانت الآبار ببلاد المغرب خلال فترة الدِّراسة، مصدرا لعديد من الجهات الّتي تفتقر لوجود الأنهار أو العيون[2]، واستغلال مياه الآبار. كما يذكر بنميرة عمر: "أنّه لم يكن مُكلِّفًا للجهود البشرية كما كانت تتطلّبه الأنهار والأودية من شقِّ السّدود، وإحلال السّواقي وصيانتها، وتنظيفها وكثيرا ما كانت المصادر تربط الآبار بمجموعات بشرية صغيرة خاصّة منها النّوازل"[3]، والاشارة هنا للتكليف في العمل الدّائب الخاص بالأودية والأنهار، أمَّا حفر الآبار فكان هو أيضا عمل شاق يتطلّب الكثير من الجهد والمهارة، كما سنورده لاحقا.

1-طرق الاستدلال على مياه الآبار:

تفنّن بعض المتخصِّصين في التّنقيب عن المياه الجوفية عن طريق استعمال طرق ذكية ومتنوِّعة فكان الزيّانيون يستدلّون على المياه الجوفية عن طريق النّباتات والحشائش، وبه يمكنهم أيضا التّعرف حتّى على كمِّياتها، إن كانت كثيرة أم قليلة، فنبات البردي، والعليق والحماض هي دلائل يستند عليها المنقبون على قرب الماء أو بعده، وغضارة الأوراق وكثرتها يدلّ على كثرة الماء[4] بالأرض.

ومن الطّرق الّتي كان يستدلُّ بها ساكنة بلاد المغرب الأوسط على وجود المياه تحت الأرض منها أماكن تواجد أشجار التوت(العليق)، وهو دلالة على قرب الماء[5]، ويمكن تقسيم وسائل الاستدلال على وجود المياه إلى صنفين مختلفين، فمنها الحسِّية باستعمال الحواس وأخرى عملية باستعمال بعض الأدوات أو الحيوانات[6].

إنَّ مسألة حفر الآبار كانت من الأمور الصّعبة على المزارعين والفلاّحين، خاصّة الصِّغار منهم والمُتوسِّطين، ومع طبيعة الحياة الّتي كانوا يعيشونها، اهتدوا إلى أساليب متنوِّعة للبحث عن الماء في أغوار الأرض، ومنها: اللّجوء إلى بعض الأشخاص الّذين اِدّعوا أماكن تواجد

---

[1] -الكرخي، أنباط المياه، المصدر السابق، ص54.

[2] -عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص62.

[3] - النوازل والمجتمع، المرجع السابق، ص305.

[4] - ابن بصال، المصدر السابق، ص. ص،175-176.

[5] - نفسه، ص175.

[6]- حيدر عامر هاشم السلطاني، مقال: **طرق الكشف عن مياه الآبار ومعاجتها عند العرب قبل الإسلام**، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد:36، كانون الأول، 2017م، ص333.

المياه الباطنية وتحديد عمقها، وأن لهم كرامات في ذلك، وكانت تلك الطّرق تعتمد على أساليب تقليدية بسيطة كاستعانتهم ببعض الطّقوس والشّعوذة أحيانا في عملهم[1].

ومن التِّقنيات الّتي كانت أكثر استعمالا لديهم، استعمال أغصان الزيتون أو التِّين، كما اِتّخذوا سعف النّخل في تحديدهم أماكن الماء، وليقة الصّوف[2]، وحفنة الشعير، أو بدقّة الملاحظة والتّدقيق في الأمكنة وتفحصها خاصّة عند فترات الشروق والغروب[3].

وعن مثل هذه الظّواهر والأساليب المستعملة في التّنقيب عن المياه الجوفية يذكر البكري في قوله:" وأخبرني غير واحد أنه رأى بمرسى باديس رجلا قصير القامة مصفر اللّون يكرمه أهل ذلك الموضع، ويقدِّمونه ويذكرون أنّه ينبط المياه في المواضع الّتي لا يعهد فيها ماء عيون وآبارا، وأنّه يخبر بقرب الماء وبُعده، وإنّه إنّما يستدلّ على ذلك باستنشاق هواء ذلك الموضع لا غير"[4].

وممّا يستدل به على قرب الماء من وجه الأرض وبعده منها، يستدل بأنواع النّبات وبلون وجه الأرض وبطعمه وبريحته[5]، وتعدُّ هذه التِّقنيات من فروع الفراسة في معرفة وجود الماء[6]. ولمعرفة وجود الماء من عدمه في جوف الأرض، يصف لنا ابن العوّام طريقة "حَفْرِ حُفرة تكون بعمق ذراع، ويؤخذ التّراب من أسفلها، ويُنقع في ماء عذب ثم يذاق الماء وتذاق التربة وتستطعم فإنّ ضرب طعمها، أو طعم الماء الّذي نُقع فيها إلى مرارة، فتلك الأرض عديمة الماء البتة وإنّ ضرب إلى ملوحة حادّة، فهي عديمة الماء أيضا، وإن ضرب إلى ملوحة خفيفة، فهي أقرب إلى الماء قليلا وإن كان لا طعم له، فالماء أقرب من وجه الأرض، وإن كان يضرب إلى التّفاهة فالماء إلى سطحها قريب"[7].

1- عبد المالك بكاي، الحياة الريفية في المغرب الأوسط من القرن 7-10هـ/13-16م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الإسلامي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 1434-1435هـ/2013-2014م، ص222.

2 - هي عبارة عن قطعة من الصوف المهيأة للغزل.

3 - عبد المالك بكاي، المرجع السابق، ص223.

4 - البكري، المصدر السابق، ص186.

5 - ابن العوام، المصدر السابق، ص525، وما والاها.

6 - محمد بن عبد العزيز بنعبد الله، المرجع السابق، ج3، ص139.

7 - ابن العوام، المصدر السابق، ج1، ص. ص، 527-528.

أمّا النابلسي، فيحدد قرب الماء من سطح الأرض، بوجود نداوة ظاهرة عليها تحس باللّمس أو تُرى بالعين خاصّة مع مطلع أوّل ساعة من النّهار، أوفي آخر ساعة منه، ويؤكِّد ذلك بقوله: "خُذْ شيئا من التّراب السّحيق فغبر به وجه حجارة سطح الأرض أو الجبال، وانتظر إلى المساء فإن رأيت ذلك التّراب قد تندّى ففيه ماء قريب من وجه الأرض، وبقدر كثرة النّداوة وقلّتها تكون كثرة الماء وقلّته وقربه أيضا وبعده "[1]، وممّا يدلّ على قرب الماء أيضا في الأرض الّتي ينبت فيها البُطْـمُ والصَّعتر والسرو والسمّاق"[2].

لا شكّ أنَّ طرق اكتشاف أماكن المياه الجوفية كانت تختلف من منطقة لأخرى، فأهل الصحراء كانوا يستدلّون عن أماكن وجود الماء عن طريق شمِّ التّربة، وعنه يخبرنا الادريسي "عن أرض بغامة وهي مدينة من بلاد السّودان يسكنها قوم بربر، وكان شرب أهلها من عيون يحفرونها بأيديهم وعنها يروي أحد التّجار أنّه كان يسير في أرض ليس بها أثر للماء، فجاء رجل من هؤلاء البربر وأخذ شيئا من التّراب، ثمّ اشتمَّه فتبسَّم، وطلب من أصحاب القافلة أن يحطّوا رحالهم بهذا المكان وأمرهم بالحفر فحفر النّاس بالموضع المحدّد، وبِأقلٍّ من نصف قامة حتّى خرج إليهم الماء العذب الكثير فعجب أهل القافلة، وهذا أمر مشهور ومعلوم يعلمه تجّار تلك البلاد ويحكونه عنهم"[3].

تنوّعت طرق البحث عن المياه الجوفية في أوساط ساكنة بلاد المغرب الأوسط، فتطوّرت خبراتهم في معرفتها، وعلم المختصّون منهم بأن كل منطقة منخفضة من الأرض بها طين أسود تحتوي على الماء[4]، كما أنَّ لون الجبل له دلالة على وجود المياه الجوفية وكمِّيات تخزينها، فالجبل الأسود دليل على كثرة مياهه، أمّا الجبل الأبيض فمياهه قليلة جدا[5].

2 ـ طرق استنباط المياه الجوفية:

كان لابدّ لمن يحفر البئر أن تكون له خبرة في هذا العمل، إذ تعتبر عملية انباط المياه

---

1 –عبد الغني النابلسي(538هـ/ت1143هـ)، علم الملاحة في علم الفلاحة، تعليق: يحيى مراد، (دت)، (دط)، ص13.

2 – نفسه، ص14.

3– الادريسي، المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس مأخوذ من نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مطبعة بريل، ليدن 1863م ص ص10-11.

4 – الكرخي، المصدر السابق، ص13.

5– ابن العوام، المصدر السابق، ص139.

علم قائم بذاته هذا العلم الّذي أطلق عليه العلماء اسم "**علم الريافة**[1]" أو"علم استنباط المياه الخفية"، وهو علم يتعرّف منه على كيفية استخراج المياه الكامنة في الأرض، وإظهارها ومنفعته ظاهرة..."[2] فالبداية تكون بتحديد مكان تواجد الماء، ثمّ اختيار موضع الحفر، وكثيرا ما كان يستوجب مكانا مرتفعا عن الأرض المرادُ سقيها لضمان وصول الماء إليها دون عناء، وإلى جميع جوانبها[3]، وكان الحفّارون يواجهون في كثير من الأحيان صعوبة في حفر الآبار نتيجة وجود نوعية من الأحجار الصّلبة وعنها يحدّثنا صاحب كتاب الفلاحة النّبطية، أنَّه إذا ظهر في البئر حجر يعوق الحفر فلتُشعل عليه النّار لتقطعه النّار بشدّة حرارتها ودخّانها[4].

إنّ الفرشة المائية الباطنية، مثلت أهمّ الموارد المائية الّتي استدعت استثمار أعمال وجهود ضخمة مادية، بشرية وهندسية، كما تطلبت أيضا خبرات خاصّة تهمّ تقنيات جيوفيزيائية حول طبيعة السّطح والإمكانيات المائية، وكذلك الأعماق الممكنة[5]، فتطوّرت تلك المعارف ببلاد المغرب الأوسط وأصبحت من التِّقنيات العالية سواء من جانبها النّظري الخاص بطرق البحث عن أماكن المياه الباطنية، أو الطرق التّطبيقية والّتي تخصّ سبُل حَفر الآبار وبنائها[6]، ويشير ابن العوّام إلى ضرورة توسيع استدارة البئر إذا كانت أرضه صلبة، أمّا إذا كانت رخوة فعلى حافر البئر أن يضيّقها[7].

أمّا عن طريقة استنباط المياه الجوفية في البلاد الصحراوية فيصف لنا ابن خلدون أنَّ: "البئر تحفر عميقة بعيدة المهوى وتطوى جوانبها إلى أن يوصل بالحفر إلى حجارة صلد، فتنحت بالمعاول والفؤوس إلى أن يرقَّ جرمها، ثم تصعد الفعلة ويقذفون عليها زبرة من الحديد تكسر

1– هي كلمة مشتقة من الريف، الذي ما قارب الماء من الأرض، وجمعه أرياف وهي من فروع الفراسة ومعناها معرفة استنباط الماء من الأرض بواسطة بعض الأمارات الدالة على وجوده، وقيل أيضا عن الريافة: أنها هندسة الآبار وطرق الحفر ومعرفة وجود الماء وإخراجه إلى وجه الأرض، **ينظر**: حيدر عامر، المقال السابق، ص331.

2 – محمد بن عبد العزيز بنعبد الله، المرجع السابق، ج3، ص138.

3 – ابن العوام، المصدر السابق، ج1، ص541.

4 – نفسه، ج1، ص542؛ ابن وحشية، المصدر السابق، ص73.

5– محمد حبيدة، مقال بعنوان: "**الماء في المغرب التقنية والتنظيم ملاحظات حول القرنين السابع عشر والثامن عشر**"، ضمن كتاب، الماء في تاريخ المغرب، جامعة الحسن الثاني عين الشق، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 11، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1999م، ص ص127–128.

6 – سياب خيرة، المرجع السابق، ص58.

7 – كتاب الفلاحة، المصدر السابق، ص537.

طبقها على الماء، فينبعث صاعدا فيعم البئر ثم يجري على وجه الأرض واديا (...) وهذه الغريبة موجودة في قصور توات وتيكرارين ووراكلا وريغ[1]، وقد ذكر الحميري أنَّ عمق الآبار بمدينة واركلان وصل إلى أزيد من مائة قامة[2]، أمّا واحة ميزاب بالصحراء الجزائرية فيصل عمق الماء بآبارها إلى سِتّين مترا، ممّا يجعل استعمال تقنية الخُطارة بها أمر عسير بها[3].

وعليه كان من الأجدر أن يتأكّد صاحب البئر من وجود الماء حتّى لا يذهب جهده هباء خاصّة وأنَّ حفر البئر كان مكلِّفا[4]، وهذا ما يشير إليه صاحب الروض المعطار في قوله:" أنّه كان يتعجّب من الغلاء في حفر الآبار، فكان الرّجل إذا همَّ أن يحفر بئرا دفع أزيد من مائة دينار وذلك لصلابة أرضها، وبُعد الماء في أغوارها، وتُحفر البئر حتّى يصل الحفّار إلى الماء وإذا استخرجوه استبشروا به وفرحوا وسقوا به جنّاتهم وبساتينهم ونخلهم[5].

وجرت العادة أن تحفر في الأماكن العالية حتّى تسقى المناطق المنخفضة[6]، وأغلبها تتواجد بالقرب من البساتين لضمان المزارعين مصدر سقي غلّتهم، أما اختيار المناطق المرتفعة لحفر البئر فكان من أجل إيصال الماء إلى المناطق المنخفضة، دون تكاليف وبِجُهْد يسير[7]، وتنوّعت تلك الآبار بتنوّع المستفيدين منها، فهناك بئر خاصّة بالماشية، وبئر السّقي، وبئر الطّواحين وهي الّتي تحرّك الرّحى الّتي يطحن عليها[8].

وكانت هذه الآبار كثيرا ما تتسرّب إليها مياه الأمطار والثّلوج، إلا أنً وصولها إلى أغوار الأرض ومرورها عبر طبقات صخرية سطحية، قد يغير من طبيعتها، ومنها يستخرج الماء المالح أو المر أو غيره من الأذواق، وهو ما أشار إليه الكرخي في كتابه، أنباط المياه، قائلا: "... وقد رأيت بقرب قرية يقال لها كندة في نواحي ساوة، واديا جاريا في شِعبٍ بين جبلين عذب الماء وسط صخرة في الماء فيها ثلاثة ثقب، يفوز منها ماء مر يسهل شاربه، ولا شكّ أن مادّة

[1] – ديوان العبر، المصدر السابق، ج7، ص. ص77–78.
[2] – الروض المعطار، المصدر السابق، ص600.
[3] – بن عميرة محمد، المرجع السابق، ص223.
[4] – موسى هواري، المرجع السابق، ص183.
[5] – الحميري، المصدر السابق، ص600.
[6] – ابن بصال، المصدر السابق، ص174.
[7] – ابن العوام، المصدر السابق، ج1، ص540.
[8] – الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص380.

الفائر من الصّخرة المذكورة ليس من ماء الوادي، وإنّما هو من مغيص بعيد عنه وتغييره من التّربة الّتي فيها جرى.."[1]. ممّا جعل السكّان يهتدون بِاللُّجوء إلى حفرها في المناطق الصخرية العالية، أو يبطنونها بخشب العرعار[2] وغيره، ويتمّ بناء جوانبه لحمايتها من الانهيار وذلك بأن تُكسى جدرانه ومداخله بالأحجار والرّخام ويستخدمون الأدراج لرفع الماء عند تناقصه[3] وكانت تتّخذ أشكالا مختلفة، إمّا مربعة كبيرة التّربيع[4]، أو البئر المستديرة الأسفل والمستطيلة الفم والمعروفة باسم "العربي"، وقد تكون أكثر ماءً لكونها أوسع فناءً[5].

وممّا يجب الإشارة إليه هو أنّ بعض المناطق لا يمكن حفر الآبار بها حتّى وإن وُجِد بها ماء وذلك لهشاشة تربتها وكثرة انجرافها، وقد تشكِّل خطرا على حافرها، وكثيرا ما كانت عملية حفر الآبار تتسبّب في حوادث مُميتة، ممّا يجعل هذا العمل شاقًّا ومُكلِّفًا، وممّا يتعلّق بحفر الآبار فالقائم على حفرها فهو" الحفّار"[6]، أو يدعى الأجير على حَفْر بئر[7] وهو غير مُجبر على إتمام الحفر فإذا انجرفت تربة البئر وتهدم ولم يُتِم عمله، فله أجر ما عمل لا يزيد عنه شيء ولأنَّ ما حفره بقيت منفعته لصاحبه[8].

إنَّ اختيار الزّمن من أجل حفر الآبـار كان له الدّور الفعّال في استنباط الميـاه من أغوار

---

[1] – الكرخي، المصدر السابق، ص55.

[2] – جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص61.

[3] – يحيى أبو المعاطي، المرجع السابق، ج2، ص438.

[4] – الادريسي، نزهة المشتاق، المصدر السابق، ص233، وعن طريقة تربيع الآبار في حفرها، كان قد استعملها المهندس الأندلسي عبيد الله بن يونس بمراكش في عهد المرابطين، ومن خلالها استطاع استخراج المياه من الآبار بطريقة هندسية، حيث ترتفع المياه من الأسفل نحو الأعلى بلا روافع، وتعد هذه التقنية من أروع التقنيات المجلوبة من الأندلس إلى بلاد المغرب. **ينظر**: ابن سعيد المغربي، المصدر السابق، ص125، عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص180.

[5] – ابن العوام، المصدر السابق، ج1، ص537.

[6] – كانت هذه المهنة تخص بعض العائلات دون غيرها، كما كانت تُوَرَّثُ للأبناء، عن الآباء مع التدرب على تقنياتها وتحمل أعباءها، **ينظر**: بن عميرة محمد، المرجع السابق، ص223، ويُدعى من له دراية بمعرفة مياه الآبار: بالنصّات، وهو البصير بالماء تحت الأرض، والبصير بحفر الماء واستخراجها ومعرفة مقدار الماء في قاع البئر إن كان قريبا أو بعيدا، ويقال لمن يقوم بالحفر وأنباط الماء "**القناء**"، **ينظر**: حيدر عامر، المقال السابق، ص331.

[7] – متعب بن حسين القثامي، مقال بعنوان: "**أضواء على الرعي والفلاحة وأنظمتها في المغرب الأوسط من خلال كتاب النوازل للونشريسي**" المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، العدد:02، جامعة سيدي بلعباس، مدراج للنشر والتوزيع تلمسان، الجزائر 1436هـ-2015م، ص84.

[8] – الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص231.

الأرض في شهر أغسطس، إذْ يكون الحفر فيه مناسبا، وهذا ما يعلِّله ابن بصال بقوله:" إنَّ الشّمس إذا سامتت الأرض جفّفت رطوبتها، فانجذبت إلى أسفل وتقرب من وجه الأرض، ولا تزال الرطوبة تنتقل كذلك أشهر أغشت وهو آخر الحرّ، يتناهى بعد الماء من وجه الأرض وهذا معروف بالعيان موجود بالحس"[1]، أو شهر سبتمبر نتيجة لكثرة الجفاف في هذه الفترة[2].

ونعتقد أنَّ فترات الحر هي الأنسب لحفر الآبار؛ إذ لو توفر الماء في أشهر الحر فحتمية استمراريته مؤكّدة خلال الأشهر الباردة، وكذلك في أكتوبر قبل نزول المطر، هذا ما يساعد على تغزير المياه[3] بها وتقوية منسوبها وبعد الوصول إلى قاع الماء خلال هذه الفترة فإنّه دلالة على المنبع الحقيقي لماء البئر، ولو حُفر شتاءً لربّما يكون مصدره من السيول القريبة منه النّاتجة عن تساقط الثّلوج والأمطار، وقد يظِل صاحبه وسرعان ما يجفّ مع حلول فصل الصيف

ويذكر القلقشندي[4] أيضا أنّ هناك اختلاف في مصدر الماء الّذي ينبع من أغوار الأرض إذ يتساءل هل هو الّذي نزل من السّماء واستقرّ بالأرض، طبقا لقوله تعالى:"﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءَۢ بِقَدَرٖ فَأَسْكَنَّٰهُ فِے اِ۬لْأَرْضِۖ وَإِنَّا عَلَيٰ ذَهَابِۢ بِهِۦ لَقَٰدِرُونَۖ ﴾"[5]، أو أنّ الماء النّابع من الأرض غير الّذي نزل من السّماء[6]، مستدلا بقوله تعالى:" ﴿فَفَتَحْنَآ أَبْوَٰبَ ٱلسَّمَآءِ بِمَآءٖ مُّنْهَمِرٖۖ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُوناٗ فَالْتَقَي اَلْمَآءُ عَلَيٰٓ أَمْرٖ قَدْ قُدِرَۖ﴾"[7]، والمؤكّد من خلال ما أورده القرآن الكريم، فإنَّ مصدره هو مياه الأمطار.

وكانت الآبار تحفر من طرف أفراد أو جماعات، وكان يفضل الحفر قبل طلوع الشّمس واستخراج ميـاهها، كانت تعتمد بصورة كبيرة على القوة الحيوانية، باستعمال أدلّة مصنوعة من الجلد ترفع باستعمال حبل يكون ملفوف على بَكَرة[8]، وصرَّحت فتوى الفقيه السيوري الواردة في

---

[1] – كتاب الفلاحة، المصدر السابق، ص175.

[2] – يحيى أبو المعاطي، المرجع السابق، ج2، ص437.

[3] – ابن العوام، المصدر السابق، ج1، ص541.

[4] – القلقشندي، المصدر السابق، ج2، ص179.

[5] – سورة المؤمنون، الآية:18.

[6] – القلقشندي، المصدر السابق، ج2، ص179.

[7] – سورة، القمر، الآية:11-12.

[8] – الهادي روجي ادريس، الدولة الصنهاجية، تاريخ افريقية في عهد بني زيري من القرن 10 إلى القرن 12م، نقله إلى العربية حمادي الساحلي ج2، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، ص238.

كتاب المعيار أنّ الآلة الّتي كانت تستعمل في رفع الماء من البئر، كانت تدار بالبهائم[1].

كما كانت هناك طرق أخرى لاستخراج مياه الآبار[2]، ومنها ما يشير إليه الحسن الوزان: "أنّ القمح بمدينة تونس كان يسقى بمياه الآبار، نظرا لافتقار أراضيه إلى السقي، ورفعها مباشرة من البئر بواسطة آلة مكوّنة من عجلة يحركها بغل أو جمل، ثمّ يقذف ذلك الماء عبر قنوات محكمة البناء"[3]، أين تُجمع مياهها في صهاريج ثم توزّع عن طريق القواديس أو السّواقي[4]، وإن أُرِيدَ تكثير مياه الآبار فما على حافرها سوى الزِّيادة في تعميقها، أمّا إذا رغب في كثرة المياه بها فعليه أن يحفر آبارا موازية للبئر الأوّل وإلى جانبها بحيث يكون عمقها أقل، ويربط قعرها فيكثر ماؤها ويتضاعف[5]، وكانت هذه الطريقة منتشرة خاصّة بالمناطق الصحراوية، وهي عبارة عن مجاري مائية تحتية تعرف بالفُقارات.

3-أهميتها:

تُشكِّل الآبار مصدرا مهما في التّزود بالماء الشّروب، إذ يمكن للبئر الواحد أن يغطي حاجيات قريتين كاملتين[6]، ولأهل مرسى الخرز شرب من الآبار[7] نتيجة نقص الماء عندهم شأنهم شأن ساكنة الصحراء الذين تزداد معاناتهم لقلّة توفر الماء، حتّى أنّهم كانوا يعملون على شرائه، وعن ذلك يخبرنا يحيى بن خلدون أنّه:" بلغ ثمن الشربة الواحدة في بعض الفترات إلى

---

[1] – الونشريسي، المصدر السابق، ج9، ص417.

[2] – وتبعا للأنظمة المستعملة في الاستفادة من مياه الآبار، واعتمادا على الطاقة الحيوانية يذكر لنا أحد الباحثين تفسيره لإحدى الطرق واصفا من خلالها كيفية اشتغالها في قوله:" يتكون هذا النظام من عدة مكونات، أولها لا يجب على البئر أن يتجاوز عشرة أمتار، وأن يُستعمل دلو مصنوع من الجلد، يُربط بحبلين من الطرفين، إضافة إلى عجلتين واحدة فوق أعمدة خشبية وأخرى بجانب فوهة البئر، فيمر الحبل الكبير بالعجلة الأولى، ثم حبل آخر يمر على لولب يوضع بجانب فوهة البئر، فيقوم الشخص الذي يجلب الماء بإرخاء الحبل الصغير حتى يصل الدلو إلى قاع البئر فيمتلئ بالماء، ثم يضرب الدابة بعصا صغيرة لتتقدم نحو الأمام حيث يرتفع الدلو من البئر، ولما يصل الدلو إلى السطح يجر هذا الشخص الحبل الصغير ويُفرغ حمولته من الماء في صهريج صغير يوجد بجانب البئر حتى يمتلئ الصهريج، ثم يعمل على سقي أراضيه". **يُنظر: أمحمد مهدان**، الماء والتنظيم الاجتماعي–دراسة سوسيولوجية لأشكال التدبير الاجتماعي للسقي بواحة تودغى–، جامعة ابن زهر أكادير طباعة ونشر سوس، 2012م، ص ص 70–71.

[3] – وصف افريقيا، المصدر السابق، ج2، ص75.

[4] – الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص.ص.37–40.

[5] – النابلسي، علم الملاحة في علم الفلاحة، المصدر السابق، ص12.

[6] – محمد حبيدة، المقال السابق، ص129.

[7] – الحميري، المصدر السابق، ص538.

ربع دينار"[1]، وعلى الرّغم ممّا عرفه عرب الصحراء من الكرم، إلاّ أنّ مضاربهم ظلّت مهجورة يبتعد النّاس عنها نتيجة كثرة جفاف أرضهم[2].

ويستخدم أهل تلمسان العيون والآبار في شربهم وسقي أراضيهم، ويستفاد منها في انتاج البساتين وهي كثيرة منها، وقد كان للآبار أدوار مختلفة تستعمل مياهها للشّرب، سواء للإنسان أو الماشية ومن أجل ري المزروعات، وحتّى في تدوير الرّحى للطّحن، وفي ذلك يذكر الحموي في معجمه قائلا:" وقد كان بمليانة آبار وأنهار تطحن عليها الرّحى"[3]، والمساجد للطّهارة والوضوء وعلى قارعة المسالك التِجارية من أجل تزوّد القوافل التِجارية بمياهها، خاصّة الطّريق الرّابط بين تلمسان والسودان الغربي، الّذي كان مشهورا خلال العهد الزيّاني.

ومن المعلوم أنَّ الطريق التجاري المتّجه نحو بلاد السودان انطلاقا من تلمسان، كان طويلا وشاقًّا وعليه كان يحتاج إلى تأمين مائي مُحكم، باعتبار أنَّ عنصر الماء ضروري للقوافل، ولإنجاح الرِّحلة التِجارية، اهتدت القوافل إلى حفر العديد من الآبار على المسالك الّتي كانوا يسلكونها، وهذا لا يعني أنَّ الرحّالة كان اعتمادهم حصريا على مياه تلك الآبار، بل كانوا دائما يتجهّزون بالماء والطّعام والحطب والعلف خلال رحلاتهم التِجارية، ونتيجة للعدد الهائل لتلك الآبار يخبرنا البكري في قوله:"أنَّ الماء كان موجودا بجميع الطرق المؤدِّية إلى السودان"[4].

وكثيرا ما كانت تُخرَّبُ الآبار من طرف بني هلال[5]، تلك القبائل الّتي كانت تستوطن أحواز الصحراء أو من طرف بعض قطّاع الطّرق[6]، ممّا أدّى إلى استحداث تنظيمات أمنية على تلك الطرقات[7]، حتّى أصبح المسافر يتمتّع بالأمن، وهذا ما أورده لنا ابن مرزوق بقوله: "وأُسقطت عن أحواز تلمسان وكل ما اشتمل عليه المغرب الأوسط من الحوادث والظلامات"[8].

---

[1] – بغية الرواد، المصدر السابق، ج2، ص231.

[2] – الحسن الوزان، المصدر السابق، ج1، ص60.

[3] – معجم البلدان، المصدر السابق، ج5، ص196.

[4] – البكري، المصدر السابق، ص236.

[5] – ابن خلدون عبد الرحمن، ديوان العبر، المصدر السابق، ج6، ص18 وماولاها.

[6] – مبخوت بودواية، العلاقات الثقافية والتجارية بين المغرب الأوسط والسودان الغربي في عهد دولة بني زيان، (أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ، قسم التاريخ، غير منشورة)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 1426–1427هـ/2005–2006م، ص316.

[7] – محمد عيسى الحريري، تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني 610–869هـ/1213–1465م، ص292.

[8] – ابن مرزوق، المسند الصحيح، المصدر السابق، ص286.

ويؤكِّد ذلك ابن بطوطة عند رحلته نحو بلاد السودان بقوله:" فلا يخاف المسافر فيها ولا المقيم سارقا أو غاصبا"[1] وذلك نتيجة المجهودات الّتي قامت بها الدولة الزيانية ببناء أبراج للمراقبة، وتأمين الطّرق التِّجارية ومحاولة استمالة بعض القبائل العربية خاصّة، إليهم عن طريق دفع الأموال، وتقديم الهدايا، زدْ على ذلك ما وفَّره ملوك مالي من وسائل تأمينية[2].

وعلى الرّغم من ذلك كُلِّه، يبقى من الصّعب تحقيق الأمن الشّامل على طول الطريق نظرا لشساعة الدّولة الزيّانية، وبُعد المسافة بينها وبين الأمصار الّتي كانت تتواصل معها، ممّا كان يفرض على أصحاب القوافل السّفر في مجموعات كبيرة، ومزوّدين بأسلحة وحراس لحماية أنفسهم وأموالهم وتأمين طرقهم[3].

وعلى الرغم من ضعف الإشارة إلى تلك الآبار التي كانت موجودة ببلاد المغرب الأوسط خلال الفترة المدروسة من طرف الجغرافيين والرحّالة، إلاَّ أنّها ظلّت منتشرة في كل المناطق بها، فكانت قرية آجر بها آبار ولأهلها منها زروع كثيرة، كما كانت ببونة بير قريبة من البحر تسمّى بير النشرة تستعمل للشّرب، وهي ذات مياه عذبة ومنها يشرب أكثر أهلها لشدّة عذوبتها وكانت تستعمل مياهها للشّرب ولسقي الجنّات، والزّروع والنّخيل[4].

كما تمّ حفر الآبار داخل المساكن، وبالقرب من البساتين لتُسقى زروعهم، وقد جرت العادة أن يحفر أهل تلمسان في صحون منازلهم، وفي حدائقهم بحثا عن المياه حتّى صار لكل منزل بئرتقريبا، وكان لأرشغول آبار عذبة لا تغور تقوم بأهلها وبمواشيهم، ولها ربض من جهة القبلة[5] وكان لسكّان جزائر بني مزغناي عيون عذبة وآبار للشّرب، وآبار ذات مياه عذبة بشرشال[6].

ومن خلال ابراز المصادر المائية المعتمدة ببلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني تبيّن لنا أنّ توفّر الماء كان سائحا عبر مجال واسع من البلاد، وذلك ما أشارت إليه كل المصادر الجغرافية خاصّة، وكتب الرِّحلة ضمن اجتياز الرحّالة لأراضيها، كما يمكن اعتبار بلاد المغرب الأوسط خزّانا مائيا نظرا لما تتوفر عليه أرضه، من موقع استراتيجي مهم، وطبيعة أرضه

[1] – رحلة ابن بطوطة، المصدر السابق، ص698.

[2] – مبخوت بودواية، المرجع السابق، ص316.

[3] – نفسه، ص316.

[4] – البكري، المصدر السابق، ص151.

[5] – نفسه، ص165.

[6] – الحميري، المصدر السابق، ص163.

الجيولوجية، فالعاصمة الزيانية تلمسان عُرفت بأرض البساتين لكثرة مياهها، وتعدّد مصادره بها كما تزخر معظم أراضيها بشبكة مائية رفيعة، من أودية وعيون وسيول وحياضٍ جعلت منها بلدا فلاحيا بامتياز.

وممّا تجدر الإشارة إليه هو أنَّ المصادر المائية ببلاد المغرب الأوسط نجدها تختلف من منطقة لأخرى، وتتناقص من الشّمال نحو الجنوب، نتيجة التّنوّع في المناخ من المتوسِّطي، إلى الاستوائي إلى الصحراوي، وعليه كان من الضّروري أن يعتمد ساكنة الدولة على كل أنواع المياه الفوقية والسّطحية والتّفنن في عملية استغلالها، والحفاظ عليها والاستفادة منها، ونتيجة للأهمية الكبيرة الّتي تشهدها المياه في الحياة العامّة للإنسان، لم يكن الزيّانيون بمنأى عنها، إذْ أدرك ماهيتها وتأقلم مع وجودها أو قلّتها، وباتت كل منطقة من الدولة الزيّانية تعيش ساكنتها حسب جغرافيتها، وخاضعة لطبيعة مناخها، كما اِتّخذت عدّة تقنيات مائية لتوظيفها والاستفادة منها وهو ما سنتطرق إليه ضمن الفصل اللاّحق.

الفصل الثاني

طرق التَحكُّم في تجميع وتوزيع المياه بأراضي الدولة الزيانية

أوّلا: أساليب وتقنيات الاستعمال المائي بالدولة الزيانية

ثانيا: نظام الأراضي وملكياتها ببلاد المغرب الأوسط في العهد الزياني.

ثالثا: أنواع الملكيات المائية ببلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني.

أوّلا ـ أساليب وتقنيات الاستعمال المائي بالدّولة الزيانية:

من المؤكّد أنَّ حاجة الإنسان إلى المنشآت المائية دفعت به إلى اِبتكار طرقٍ مختلفةٍ من أجلِ ربط المصادر المائية بأرضه ليسقيَها، أو ببيته للشُّرب وسقي مواشيه أو الحمّامات والمساجد وغيرها ومهما تنوّعت استعمالاته، للماء فإنّه ظلّ حريصا لتطبيق بعض التِّقنيات المساعِدة على نقل الماء، وعليه لا يمكن لأيٍ باحثٍ في هذا المجال أن يحدِّد التِّقنيات المائية المستعملة لمنطقة ما، أنَّها تِقنياتٌ خاصّة بها وحسب، وإنّما اِنتشار الطُّرق العمرانية الخاصّة بالماء وجرِّهِ من مكان لآخر، هو حصيلة تلاقح فكري وحضاري بين الأمم، فالاجتياح الرُّوماني لبلادِ شمال افريقيا وتعميره لها لعقود من الزّمن خلَّف وراءه منجزاتٍ ومشاريع مائية مختلفة، كان لها الأثر الكبير لدى ساكنة المنطقة حيث عمِلوا على تطويره وأصبح امتداداً لهم على مرِّ العصور.

كما كان للفتوحات الإسلامية، دورٌ كبير في نقل العديد من التِّقنيات المائية إلى بلاد المغرب الإسلامي خلال العصور الوسطى، والّتي جيء بها من بلاد المشرق الإسلامي فامتزجت الابتكارات العربية، والفارسية والرُّومانية، وتزاوجت مع التِّقنيات المائية الأمازيغية فأنتجت لبلاد المغرب الإسلامي عامّة، والأوسط خاصّة طرقاً مختلفة كان لها الدّور في تطوير العملية الفلاحية والاقتصادية بصورة عامّة.

لا شكّ أنّ توفُّر الماء في أي منطقة يمثِّل الخصوبة للفلاح والحياة لكلِّ الكائنات البشرية وبانعدامه تنعدم الحياة، وعليه ظلَّ الانسان بأي مجالٍ من هذه المعمورة يبحث أوّلاً عن توفُّر مصادر الماء، ثمَّ يستقرُّ ويباشر عمله الّذي كان في غالبِ الأحيان من الفِلاحة وتربية المواشي ولبني زيّان قسط من ممارسةِ هذه الأعمال، وعن ذلك يُخبرنا صاحب بُغية الرُّواد في قوله:" أنّ غالِب تكسُّبِهم الفلاحة وحوك الصّوف"[1]، ممّا جعلهم يتنبهون لأهمِّية المياه وضرورتِها في العمل الزِّراعي وتربية الماشية، فاهتمُّوا بها كثيرا وأحسنوا استغلالها وحافظوا عليها.

ومن خلال الدِّراسة الجغرافية والمناخية لبلاد المغرب الأوسط، يتّضِح أنَّ كمية التَّساقطات بها تشهدُ تذبذباً مستمراً من عامٍ لآخر، ومن منطقة لأخرى وهذا ما أشرنا إليه سابقاً ضِمن الفصل الأوّل ونتيجةً لهذا التّذبذُب في التَّساقط كان له تأثِير على منسوب المياه الجارية، ممَّا جعل ساكنةَ الدَّولة الزيّانية تجتهدُ في وضع تنظيمٍ للرّي خاصّة للأراضي المَسقِيّةِ، إلاَّ أنّه يختلف

[1] – يحيى بن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص130.

باختلاف المناطقِ حسب كِمّيات الماءِ الموجودة بكلّ إقليمٍ، ومن الشَّمال إلى الجنوب.

ترتكِز أغلبُ الأراضي الفِلاحية في العهدِ الزيّاني على عملية الرّي، باتِّخاذ مياه الأنهار والوديان والعيونِ مصدراً لها، هذا ما يتطلّب مجهوداتٍ مادّيةٍ كبيرةٍ، وأنَّ أغلبَ المشاريع الخاصّةِ بالماء كانت تتمُّ في إطارٍ جماعيٍ[1]، ومنها تَشيِّيدُ العديدِ من المنشآت العمرانية الخاصّة بنقل المياه، كَشَقِّ الجداول وحفر السّواقي ووضع القنواتِ على مسافاتٍ مختلفة، وإقامَة السُّدود على جوانِب الأودية والأنهار من أجلِ التَّحكُّمِ في جريانِ المياه ووضعِ آلاتِ الرَّفعِ، كالنَّاعوراتِ والسَّواني وإنشاءِ الخزَّاناتِ المائية والصَّهاريجِ لتجميع المياه، واستعمالِها وقتَ الحاجةِ حينما يقِلُّ الماء وبالتّقسيط[2]، وغيرها من المنشآتِ المائية الّتي سنحاوِل ذِكر البعضِ منها خلال العهد الزيّاني، والّتي عرفت تجديداً في الطُّرقِ المُعتمدةِ والخاصّة بتِقَنيّات الرّي، حيث قدَّمت إضافاتٍ كان لها شأنٌ كبير في هذا المجال وفي كثير من الأحيان.

والمُلاحظ أنَّ أي تطوُّرٍ في مجالِ تِقنيَّات الرّي بالدّولة الزيّانية، لم يكن وليدَ حِقبتها الزَّمنية وإنَّما عودتها إلى التّجاربِ القديمة، كان أمراً ضرورياً في مواصلةِ وترقيةِ أُسُسِ الرّي وتِقنيّاتِهِ ولعلَّ ما بقي من مآثر في هذا المجال، لَدليلٌ على مدى حِذْقِ ساكنة بلاد المغرب الأوسط في أساليبِهِ المُعتمَدة في الرّي[3].

حاولَ إنسانُ بلاد المغرب الإسلامي، كباقي الأمم التّحكُّم ومنذُ زمنٍ بعيدٍ في مخزونِه المائي من أجلِ استغلاله استغلالاً مُحكماً، سواءٌ في الشُّرب أو في عمله الفِلاحي، وبطريقةٍ دقيقة وحذِقَة وفعَّالة تُثِير الاهتمام فقامَ ببناءِ منشآتٍ مائيةٍ بجهودٍ جماعيةٍ من جسورٍ وسواقِي ومصارفٍ ومقاسمٍ وغيرها[4]، هذه المنشآت الّتي كانت ذات تصميمٍ يتماشى وطبيعةِ المَناخِ والتّضاريس السّائدة والمُميّزة لبلادِ المغرب الأوسط[5].

ويُمكنُ اعتبارُ بلادِ المغرب الإسلامي بأقاليمه الثّلاثةِ، الأقصى الأوسط والأدنى ذاتِ

---

[1]– بنميرة عمر، المرجع السابق، ص295.

[2]– القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص217.

[3]–محمد حسن، الجغرافية التاريخية من ق1إلى ق9، فصول في التاريخ الواقع والمسالك والمجالات، دار الكتاب، (دط)، (دت) ص ص،251–252.

[4]– نفسه، ص257.

[5]– نفسه، ص258.

أقاليم مشتركة في تركِيبَتِها الجغرافية، وهذا ما أشَار إليه العديدُ من الجغرافيّين الأوائل من العصر الوسيط، وأكّده من جاؤوا بعدهم في العُصور اللاَّحِقة، واتّفقَ عليهِ جلُّ البَاحثين المعاصرين خاصّةً منهم المهتمِّين بالجوانب الاقتصادية، وهو ما أشرنا إليه في أكثر من موضع ضمن هاته الأطروحة.

1 ـ منشآت تخزين المياه بالدّولة الزيّانية:

عُرف الزيّانيون باهتمامِهم الكبير في التَّشيِّيد العُمراني عامّة، والمنشآتِ المائية منها خاصّة حيث تعدَّدت هذه الأخيرة ما بين منشآتٍ عامّةٍ يستغلُّها كلُّ النّاس، كالصَّهاريج وأخرى خاصّةٍ كالآبار والمواجلِ والنّافوراتِ، وقد ساعدها على ذلك تعدُّدُ أنهارها وأوديتها، وعلى مقدِّمتها ينابيعُ هضبةِ "لاَلاَ ستّي"، وقد برع هؤلاء في استغلالِ هذه المصادر عن طريق إنشاءِ شبكةٍ مُحكَمةِ البناء لقنوات التّوصيل والصَّرف، فكلُّ هذه المنشآت شمِلت مرافقَ المدينة العامّة منها والخاصّة، وهناك تظهرُ أهمِيّتُها من خلالِ كثرةِ العمائر كالحمَّامات، وازدهارِ النَّشاطِ الزِّراعي والصِّناعي.

أ-الصّهاريج[1] :

تُعدُّ الصّهاريج من المنشآت المائية الهامّة الّتي عرفت انتشاراً واسعاً في أقاليم الدّولة الزيّانية سواءٌ في أريافها أو في مُدنِها، وكانت ذات أهمية كبيرة في تجميع مياه العيون خاصّة ثمّ توزيعها على مختلف الإتجاهات، فمنها ما كانت تُستعمل لسقي البساتين والحدائـقِ، ومنها ما كانت توجَّهُ إلى البيوتِ والحمّاماتِ والمصانعِ وغيرها. وعن ذلك أشار الونشريسي بأنّ تلمسانَ تخرج منها المياه الّتي تتزوّد بها، لتتوزّع عبر الجداولِ على الحدائق المحيطة بالمدينة، إلاَّ أنّه لم يطمئن للإهمال الّذي عاينه لتلك الجداولِ بعدمِ صيانتها والإهتمامِ بها، وممّا حزَّ في نفسه هو ضياعُ الكثيرِ من المياه دون الإستفادة منها[2]، وكانوا يحرِصُون على الإحتفاظ بمياه الأمطار وتخزينها في صهاريجَ منذ بداية سقوطها واستعمالها وقت الحاجة خاصّة في فتراتِ الجفافِ.

لقد عرف الموحِّدون اِهتمامٌ كبيرٌ بالمشاريعِ المائية الضّخمة، وجرِّها من المناطقِ البعيدة حيث جلبَ عبد المؤمن بن علي ماء عين "غبولة" إلى "رباط الفتحِ"، ودامتِ الأشغالُ في هذا

1- هي كلمة فارسية وتعني الحوض الذي يجتمع فيه الماء، **ينظر:** ابن منظور، المصدر السابق، ج2، ص312 .

2- الونشريسي، المصدر السابق، ج5، ص335.

المشروعِ شهرينِ كاملينِ[1]، وهذا ما يمكنُ أن نستدلَّ به في غيابِ المصادر الّتي تذكُر المنشآت المائية الموحِّدية ببلاد المغرب الأوسط على أنَّها لم تقتصر على منطقة دون أخرى.

وممّا يرشدنا ضمن هذه الدِّراسة، أنّ بلاد المغرب الأوسط تكون قد استفادت من مثل هذه المشاريع والّتي ظلّت سنداً لبني عبد الواد في مواصلةِ منجزاتهم المائية، بعد سقوط الدّولة الموحِّدية واِستلامهم زِمام الحكم بها، وإذا كان عزّ الدين موسى قد ذهب إلى القول: بأنَّ الموحِّدين قد استفادوا من تِقنيات الرّي للدّول الّتي سبقتهم، وذلك بالكَشف عن الآثار المائية القديمة، خاصّة منها الرُّومانية ببلاد المغرب عامّة وعمِلوا على تطويرها[2]، فإنّه يمكن لنا الاهتداء إلى أنَّ الزيّانيين هم أيضا قد استفادوا من تجارب الموحِّدين، وغيرهم من الأقوام الّتي استقرت ببلاد المغرب الأوسط، إضافةً إلى الإِستفادة من خبراتِ المهندسين الأندلسيِّين الّذين هاجروا إلى بعض مدن الدّولة الزيّانية.

ويواصل صاحب كتاب النّشاط الاِقتصادي، وصفه على أنّ إقامة المرابطين للصَّهاريج كان لأغراضٍ عسكريةٍ فقط، دون الإِستفادة منها في عملية الرّي[3]، وهنا قد لا نسلِّم بهذه الفرضية لأنَّ عادةً ما تُستعمل مياه الصّهاريج للسّقي أو لشُّرب المواشي خاصّةً أيّام الجفافِ وقِلَّة الماء أمّا تشيِّيد الصّهاريج عند الزيّانيين فإنَّ الهدَف من إنجازها هو الإِستعمال للرّي، والسِّباحة والتَّجديف لأغراض عسكرية ومدنية[4]، ولعلَّ من أهمِ ما نذكر هنا الصِّهريج الكبير[5]، الّذي يقع في غرب المدينة ويرجع بناؤه إلى السُّلطان الزيّاني أبو تاشفين الأوّل[6] (718-737هـ/1318م -1337م) والّذي تُقدَّر أبعاده بـ 200م في الطول، و100م في العرض، و3م في الارتفـاع[7]

1- ابن عِذاري المُراكشي، البيان المغرب، المصدر السابق، ص43 .

2- النشاط الاقتصادي، المرجع السابق، ص181.

3- نفسه، ص181.

4- عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص125.

5 -لازالت آثار هذا الصهريج موجودة لحد اليوم غرب مدينة تلمسان، قريب من باب كشوط القديمة (المسماة حاليا باب سيد بوجمعة) ويطلق عليه أيضا اسم "صهريج مُبَدَّى" ينظر في التهميش: محمد بن عبد الله التنسي، المصدر السابق، ص140 إضافة إلى عدة صهاريج بمنطقة منصورة، وأغادير، والكيفان، وغيرها.

6 - نفسه، ص139 وما والاها، BOUZINA-OUFRIHA Fatima Zohra,TLEMCEN capital musulmane le ciecle d'or du Maghreb central, Essai, editions DALIMEN, p123

7 - George Marçais, « LesVilles d'Art Célèbres »,Librairie Renouard,H.Laurens, Editeur ,Paris,1950,dans la collection ;1ère Edition, 2003,p,55

وكانت تُجلب إليه المياه من خارج المدينة من منابع "لالا ستّي" من الجهة الجنوبية [1]، وكان يُستعمل للسِّباحة الملكية، يقصده السّلاطين الزيانيين للاستحمام والتّمتع بمناظره الطّبيعية الخلاّبة الّتي كانت على جوانبه[2]، ويذكُر ابن مرزوق أيضاً أنّه:" كان بالمشور صِهريجٌ"[3]، إلاّ أنّه أقلُّ حجماً من الصِّهريج الكبير[4]، وتمّ إنجازه بالقرب من قصر السّلطان ليزوِّده وحاشيتَه بالماء[5].

ومن المعلوم أنَّ تِقنية بناء السُّدود ببلاد المغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط عرفت اهتماماً حتّى في العصور الّتي سبقت فترة الدِّراسة، ومنها العصر المرابطي(ق5هـ/11م) والعصر الموحِّدي(ق6هـ/12م) ليس ذلك فحسب بل تفنَّن مهندسُوها في توسيعها والتّفاخر بها وذلك ما ذكره صاحب الإِستبصار في قوله: "وبخارجها(أي مدينة مُراكش) صِهريجين عظيمين قام السّلطان المرابطي يوسف بن عبد المؤمن ببنائِهما لا تكاد تقطعه عوما إلاّ بمشقَّة، وهذا دلالةً على أنَّ تشييد الصّهاريج كانت ذات أحجامٍ كبيرة، ثمَّ قام ابنه من بعده أبا يعقوب باستحداث بحائر مثلها في الغرس، وقام بجلب المياه إليها ووضعِها داخل صهاريجَ أعظم من المتقدمة"[6].

وهنا يتّضِح أنّ جلب المياه كان يجري عبر قنواتٍ وسِقايات على بعد أميال، ثمّ يتمُّ تجميعُها داخل صَهاريج عظيمة لاستعمالها في عمليات الرّي ومآرب أخرى، ومن الطُّرق الّتي كانت تُستعمل للحفاظ على مياه الصَّهاريج من الضَّياع نتيجة تبخُّرِها عن طريق ارتفاع درجات الحرارة، كانت تغرس الأشجار حول الصَّهاريج[7].

ب-المواجل[8] :

[1] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص125.

[2] . George Marçais, Op.cit,p55

[3] – المسند الصحيح، المصدر السابق، ص302.

[4] – عبد الحميد حاجيات، أبو حمو موسى الزياني، حياته وآثاره، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، 1982م، ص62.

[5] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص125.

[6] – مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص210.

[7]– عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص182.

[8]– الماجل: هو الماء الكثير المجتمع، ويقال لمستنقع الماء "ماجل" وهناك من يسميه: الصهريج، **ينظر**: ابن منظور، المصدر السابق، ج11، ص616.

هي عبارة عن خزَّاناتٍ مائية مختلفة الأحجام تُقام في بطون الجبال، ويَذكر بن عميرة أنَّ معظم الكُتَّاب سواءٌ من القُدماء أو المحدثين لا يميِّزون بين الماجل والصِّهريج[1]، وهي موصولةٌ بسواقي أو قنواتٍ، تنقل من خلالها مياه الأمطار إلى المواجل بطريقة محكمة وتحميها من الضَّياع بحيث إذا امتلأ الأوّل تدفَّقت مياهه إلى المَاجِل الّذي يليه، وهكذا تتمُّ العملية مع كل المواجِل، ومنها تتوزّع نحو مناطق مختلفة للاِستهلاك[2].

ونتيجةً لبقايا آثارِ المواجلِ بمختلف رُبوع مدن وأرياف المغرب الأوسط، يتَّضِح أنَّ أكثرها انتشاراً كان يتواجد بالمناطق ذاتِ المصادر المائية، سواءٌ منها السّطحية أو الجوفية، خاصّة المناطق الدّاخلية والجنوبية، وكانت اِستعمالاتها لشرب المواشي، وقد ذكر ابن حوقل خلال (ق4هـ/10م) أنّ أهل "أرجكوك" أنشأوا مواجن كثيرةٍ، استخدمت لسقي المواشي والسوائم[3].

لقد اجتهد سكّان بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزيّاني، في استعمال عدّة طرقٍ من أجل تخزين مياه الأمطار، باعتبارها المورد الأساسي للمياه، خاصّة في المناطقِ الّتي كانت تعتمد على التّساقطات المطرية في سقي مزروعاتها، وذلك بإحداث مجاري مائية أو شقّ بعض السّواقي لتحويل مياه الأمطار نحو مراكز التَّجميع كالبِرك والسُّدود.

أمّا مياه الأنهار والعيون فكانت تُجلب عبر قواديسَ أو سواني، وفي اِتجاهات مختلفة لسقي الفحوص الدّائرة بها، حيث كان نهرُ "سطفسيف" يصبُّ في بركةٍ عظيمةٍ، ثم ينبثقُ من تلك البركة بحكمة مدبَّرة، إلى موضع يسمّى المهماز، فيسقي هناك مزارع وأولاجاً كثيرة تسمّى" أولاج الجنان"، وتلك المواضع من أجل تلك البلاد[4]، ولعلّ هذا من الدَّلائل الّتي تُثبت لنا تطوُّر التِّقنيات الخاصّة بمجال الرّي ببلاد المغرب الأوسط.

وغالباً ما كانت تتغذّى هذه المواجل بمياه الأمطار، فإذا امتلأت وارتفع منسوبها، انصبت مياهها في ماجل يليه، ثمَّ إلى ثالثٍ ورابعٍ عن طريق التّدرُّج، وذلك طبقاً لتصميمٍ هندسي معين[5] وأكثرها تتّخذ شكلا دائريا في قاعدته، وبفتحةٍ ضيّقة في الأعلى وكان يتمُّ بناؤه بدِقَّةٍ كبيرةٍ، إذْ

---

[1]– بن عميرة محمد، المرجع السابق، ص276.

[2]– سياب خيرة، المرجع السابق، ص115.

[3]– ابن حوقل، المصدر السابق، ص79

[4]– الحميري، المصدر السابق، ص139.

[5]– سياب خيرة، المرجع السابق، ص115.

يستعملون الأحجارَ والمِلاط حتّى لا يتسرّب منها الماء المُخزّنِ بها[1].

وعن حُكمِ اِستغلال مياه المواجن، فيذكر الفرسطائي:" أنّ مياهها جائزةٌ للاِنتفاع بها، ولا يجوز لصاحبها أن يمنعَ النّاس عن الاِنتفاع بها، ولا لبيعِها إلاّ ما قبضه في وعائه[2]، وإذا سبق وأن بُنِي ماجل في مكان ما، فلا يجوز لمن أحدث ساقية على المجرى الّذي يزوّده بالماء أن يحجز ذلك الماء، ويردَّه إلى ساقيته إلاّ بعد ما يمتلأُ الماجِل، ويكون ذلك وفقاً لمبدأ الأسبقية للأقدم"[3]، وفي ذلك وردت نازِلةٌ عن رجلٍ يرغب في سدِّ مجرى ماءِ جاره عليه ينحدر إلى أحد المواجِلِ، باعتباره صاحب العلوِّ وهو حقٌّ من حقوقه يصرِفُه أنّى يشاء، وعنه أجاب ابن شبلون[4]: "أنَّ لصاحب السُّفلي حقٌ فيه وليس لربِّ العلوِّ صرْفُه عن السُّفلي لمنفعته إليه"[5].

وجرتِ العادة أن تُستغلَّ مياه الأمطار، ويتمُّ تجميعها في مواجلَ بطرقٍ مختلفة، كاستعمال السّواقي وإحداثِ المجاري المائية القادمة من سطوح المنازلِ[6].

أمّا عن مصير المياه الخاصّة بمواجلِ المساجد فإنّه قد سُئل الشّيخ أبو الحسن القابسي رحمه الله فأجاب: "على أنَّ مياهها ليست خاصّة بمؤذِنٍ أو إمامُ المسجد كما جرتِ العادة عند البعض، بل هي للغني والفقير على حدِّ سواء، وغالباً ما كانت تُفتح للنّاس وقت الحاجة، خاصّة في أوقات الحرِّ حينما تزيد حاجة النّاس إلى الماءِ"[7].

ج–السّدود[8]:

ظلّت الحاجة المُلحّة لكميات المياه الّتي يستعملها الإنسان في حياته اليومية، سواءٌ للشّرب أو للرّي أو لِإستعمالات أخرى، تُحتِّم على ساكنة بلاد المغرب الأوسط بإتخاذ تدابيرَ مختلفة

---

[1]– محمد حسن، المرجع السابق، ص22.

[2] – القسمة وأصول الأراضين، المصدر السابق، ص283.

[3] – الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص426.

[4] – توفي الفقيه أبو القاسم عبد الخالق بن شبلون، عام(391هـ/1000م)، وكان عليه الاعتماد بالقيروان في الفتوى والتدريس بعد أبي زيد القيرواني، ومن مؤلفاته: كتاب "المقصد"، **ينظر**: ابن قنفد القسنطيني، معجم زمني للصحابة وأعلام المحدثين والفقهاء والمؤلفين من سنة 11–807هـ، تح: عادل نويهض، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط4، 1403هـ/1983م، بيروت ص224.

[5]– الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص428.

[6] – بن عميرة محمد، المرجع السابق، ص279.

[7] – الونشريسي، المصدر السابق، ج7، ص340.

[8] – والسدُّ: هو كل بناء سُدَّ به موضع، **ينظر**: ابن منظور، المصدر السابق، ج3، ص208.

للاحتفاظ بهذه المادّة الحيوية، ولعلَّ منها: بناءُ السُّدود الّتي كانت ضرورية، وهي عبارة عن بناءٍ يسدُّ مجرى الأنهار والوديان لحفظ مياهها، أو تنظيم منسوبها[1].

وفي ذلك يُشير الدبّاغ نقلا عن جودت عبد الكريم، إلى وجود سدٍّ بأفريقية، كانت تُجلب من خلاله المياه من الوديان إلى المدينة، وهذا ما يرجّح اِستعماله أيضا ببلاد المغرب الأوسط[2] كما تعتبر تِقنية إقامة السّدود من التِّقنيّات الأكثر اِستعمالاً في اِستغلال مياه الأودية والأنهار.

لقد عرف الإنسان تشيّيد السّدود منذ القديم، حيث اِستعمل في بنائها مادّة التراب والصخور فشيَّد المصريون القُدامى السّدود، كالسدِّ الفرعوني الّذي أقيم منذ خمسة آلاف سنة، وبلغ طوله مائة وعشرون مترا، وارتفاعه ثلاثة عشر مترا[3].

ولعلَّ من أعظمِ السّدود المنجزَة في التّاريخ، سدُّ مأرب الّذي جعل بلاد اليمنِ جنّةً على الأرض، وعنها ذكر تعالى في قوله:﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ جَنَّتَانِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُواْ مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُواْ لَهُۥ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾" [4]، وهذه دلالةٌ واضحة تؤكّد بأنَّ فكرة بناء السّدود تعود لأزمنة غابرة تُوارثت عبر الشّعوب، وهي ليست تِقنيّة خاصّة بالعصور الوسطى كما تعدُّ بعض البقايا الآثارية لكثير من السّدود المنتشِرة بأغلب المناطق الشّمالية لبلاد المغرب من الآثارِ الهامّة الّتي تبرز مدى أهميّة المنشآت المائية، واِعتمادها على تِقنيّةٍ عاليةٍ.

وعلى الرّغم من كلِّ الشّواهد الّتي تنصُّ على أنَّ بناء السّدود، ضاربةً بجذورها في عمقِ التّاريخ إلاَّ أنَّ هناك من يعتقدُ أنَّ هذا الأسلوب قد جلبه الرّومان إلى بلاد شمال اِفريقيا، ولا تزال معالمُها قائمةً وعديدةٌ، وهي صالحة للاِستعمال حتّى اليوم، تتواجدُ على جوانب الأودية وبسفوح الجبال[5] بالمنطقة قيد الدِّراسة، وتجلت وظيفتها الأساسية في تحويل المياه إلى القنوات وإدارة النّواعير والرّحى وهي على الوادي[6]، وأيضا للحدِّ من الفيضاناتِ، ولهذا وُجدت سدود

---

[1] – محمد بن عبد العزيز بنعبد الله، المرجع السابق، ج2، ص14.

[2] – جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص62.

[3] – محمد بن عبد العزيز بنعبد الله، المرجع السابق، ج2، ص145.

[4] – سورة سبأ، الآية:15.

[5]– بشير شنيتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني ودورها في أحداث القرن الرابع ميلادي المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص107.

[6]– ابن عِذارى المراكشي، المصدر السابق، ص21.

خاصّة بعملية التّخزين وأخرى أُستعملت من أجل تحويلها[1] إلى الحقولِ والبساتينِ.

وقد تُنشأ السّدود إلى جانب مجرى بعض العيون، لترفعَ الماء منها في اتِّجاه بعض الأراضي من أجل سقيِها، وكان من الأَجدرِ أن يختار الفلاّحون الطّبيعة الجغرافية الملائِمة لوضع السَّدِّ، ومنها درجة الانحدار.

وممّا يبدو أنّ جلّ السدودِ كانت تُصنع بالتّراب والأحجار والطِّين والأغصان والحشائش وذلك من أجلِ التحكُّم في جريانِ مياه الأودية، والأنهار، وحتّى السّواقي[2]، ومن الأسباب الدّاعية لبناء السّدود هو ضحالة الماء في أودية المغرب الأوسط، لاسيما بعد اِنجلاء الشِّتاء[3].

كانت تُشيَّد مجموعة من الأسداد، فتكون إمّا قريبة من بعضها أو متباعدة، وهي مرتبطة بنقاط تَفرُّع المياه، وكان كلُّ سدٍّ يُعتبر مركزاً لاِنطلاق إحدى السّواقي، وتواجدِها إمّا ببطنِ الوادي وذلك عملاً بتحويل جزءٍ من صبيبه، أو بالقرب من مجرى بعض العيون وهذه التِّقنيات تكون بهدف رفعِ الماء نحو الحقول من أجل ريِّها، أو يتمُّ تحويل مياهها نحو النّهر للرّفع من منسوبه المائي[4].

وكانت هذه السُّدود تتجدَّد بصفة دائمة، وكلّما دعت الضَّرورة إليه، كما أنَّ عملية تشيِّيدها كانت تُقام بطريقةٍ جماعيةٍ، وعنها تذكر إحدى النّوازل، حول جماعةٍ كان لهم سدًّا " فانخرق فاجتمعوا على إقامته بأن يبني كل واحدٍ منهم مسافة، ثمّ تهدم ما بناه أحدهم"[5] هذا ما كان يستوجب مضاعفة السّدود وبأماكن متقاربة، حتّى إذا تهدّم اِحداها وجدوا الآخر صالحاً للاِستعمال[6].

لقد عرف بناءُ السّدودِ ارتباطه بعددٍ من السّواقي، وتكون دوماً على درجة الاِنحدار، كما تمتدُّ تلك السّواقي إلى مسافاتِ طويلة، قد تصل إلى بعض الأميال، وذلك من أجلِ توسيع المساحات المروية[7]، وعبر تلك المسافات يُقسَّم ماء السّاقية على الأراضي الزّراعية، ولكلٍ من

---

[1]– سعيد بن حمادة، الماء والانسان، المرجع السابق، ص53.

[2]– القثامي، المقال السابق، المجلة الجزائرية، ص85.

[3]– جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص62.

[4]– الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص12.

[5]– نفسه، ج8، ص ص،32–33

[6]– نفسه، ج8، ص7.

[7]– بنميرة عمر، المرجع السابق، ص302.

أصحاب الأراضي حظٌّ معلوم[1]، ويبدو أنّ معظم السّواقي الكبيرة كانت تتفرّع عنها سواقي جانبية تُستعمل لسقي فدادين وجنّات متعدِّدة[2].

وإذا كان الرّومان قد اهتمّوا بالمجال الزِّراعي واعتبروا منطقة شمال افريقيا سلّتها الغذائية فهذا يهدينا إلى تشيِّيدهم لشبكةٍ مائية واسعة، لنقل المياه عبر القنوات والسّدود وغيرها من المنشآت المائية، وآثارها ظلّت قائمةً في العديد من مدن المغرب الأوسط ولاتـزال، إلاَّ أنَّ إقامة السّدود ومدِّ القنوات تعدُّ من التِّقنيات الّتي عرفها ساكنة منطقة الشّمال الإفريقي منذ القِدم، حتّى قبل الاحتلال الرّوماني، ولعلَّ خصوصية بلاد المغرب الجغرافية من العوامل المساعدة على انتهاج مثلِ هذه الأساليب في مجال الرّي، كما وُجدت العديد من بقايا السّدود بمناطق لم يصلها التّأثير الرّوماني بشكلٍ مباشر[3].

د-الحواجز الحجرية:

تُقام الحواجز الحجرية بهدفِ توسيع المجرى المائي، وحبس التُّربة المنجرِفة، والتّقليل من سرعة الجريان[4]، ولبنائها كانت تُستعمل الحجارة وأغصان الأشجار وجذور الحلفاء، وكان على المزارعين أن يُعدّدُوا وضع الحواجز المائية على المجرى المائي الواحد، وذلك على مسافة عشرة أو خمسة عشر من الأمتار، إلاَّ أنّ مياه الفيضانات زمن الشِّتاء أو الخريف تجلب معها كمّيات من التُّربة فتترَّسب داخل الحواجز، ممّا يجعلها صالحةً للزِّراعة كونُها تربة فيضية غنية بالموادِّ العضوية، ومع مرور السّنوات يزيد سُمكها وتغرس فيها أنواع من الأشجار المثمرة، غالبا ما تكون زيتونا أو نخلاً أو تينا شوكياً من أجل تثبيت التُّربة من الانجراف[5].

ومن الملاحظِ أنَّ أودية الصَّحراء الآتية من الجبال الدائرة بها، وهي شديدة الإنحدار ومجاريها بارزة ومياهها سهلة الجر، وتحبس عن طريق بناء الحواجز أو إقامة السّدود باستعمال

---

[1]- الونشريسي، المصدر السابق، ج5، ص12.

[2]- نفسه، ج8، ص7.

[3]- بنميرة عمر، المرجع السابق، ص300.

[4]- محمد حسن وآخرون، التهيئة المائية، المرجع السابق، ص187.

[5]- محمد حسن وآخرون، التهيئة المائية، المرجع السابق، ص188، **وينظر أيضا:** وسيلة علوش، الثروة المائية في ريف المغرب الأوسط، خريطتها، منشآتها، استغلالها، (من القرن1 إلى نهاية القرن 6هـ)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ، جامعة قسنطينة2، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية قسم التاريخ، 1433-1434هـ/2012-2013م، ص62.

الأحجار وجذوع النَّخيل ومنه يُدفع الماء عبر قناةٍ من طين، تسمَّى السّاقية في اِتجاه الأرض المُرادِ سقيُها[1].

هـ-القناطر*:

عرف ساكنةُ بلادِ المغرب الأوسط في العهد الزيّاني، تشيّيد القناطر خاصّة في الأماكن الوعرة حتّى يتسنّى لهم العبور عليها، والتّنقل بين ضِفاف الأودية والأنهار، ويمارسون أعمالهم الزِّراعية ويتفقّدون بساتينهم وحقولهم، ولم يقتصر بناء وصيانة القناطر على الدّولة فحسب، بل كان للسَّاكنة أيضا دورهم في ذلك خاصّة أولئك المنتفعِين بها، هذا ما كان يدفعهم في كثيرٍ من الأحيان إلى إصلاحها من نفقاتهم الخاصّة[2].

فأمّا القناطر الّتي أنجزها السّلطان أبي الحسن المريني بأراضي بني زيّان، فقد عمِل فيها الأعمال العجيبة، ومن ضِمنها قنطرة وادي" سطفسيف" بتلمسان[3]، وقنطرة "باب الجياد" الّتي أنشئت فوق وادي متشكانة، واتّخذها ساكنة المدينة في عبورهم نحو قرية العُباد[4] وسدِّ "سيرات" وقنطرة "ميناء" والّتي أنفق فيها الأموال الطّائلة، وظلّت منفعةً للقوي والضّعيف من سكّان المنطقة[5]،

كما ذكر البكري: " أنّه يوجد آثار لقناطر قائمة بين شرشال، وجزائر بني مزغنى"[6] وهو دلالة على أنَّ سكّان بلاد المغرب الأوسط قد عرفوا تشيّيد القناطر حتّى قبل نشأة دولة بني عبد الواد، وكان قد أشار إليها صاحب كتاب الإستبصار، في قوله عن مدينة قصر الفلوس: "بأنّ ماؤها كان مجلوب على قناطر بأغرب ما يكون من البناء القديم"[7].

---

[1] – بن عميرة محمد، المرجع السابق، ص106.

*–**جمع** قنطرة، وهي الجِسْرُ، ويُعرف بأنه أزَجُ يبنى بالآجر أو بالحجارة على الماء يُعبر عليه، وقيل، هو ما ارتفع من البنيان **ينظر**: ابن منظور، المصدر السابق، ج5، ص118.

[2] – الونشريسي، المصدر السابق، ج5، ص350.

[3] – ابن مرزوق، المصدر السابق، ص418.

[4]– لسان الدين بن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، تح : محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، ط1، المجلد 4 1397هـ/ 1977م، القاهرة، ص344، **وينظر أيضا**: عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص156.

[5] – ابن مرزوق، المصدر السابق، ص418.

[6] – البكري، المصدر السابق، ص171.

[7] – مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص133.

وممّا يبدو أنّ القناطر كانت ذات ملكية عامّة، بدليل أنّ الدّولة هي الّتي كانت تتحمّل تكاليف بنائها وصيانتها[1]، وهذا لا يمنع أنّه كانت هناك بعض القناطر من بناء السّكان خاصّة بالأرياف وكان عملها يتمُّ بطرقٍ تشاركية لأهل المنطقة والحاجة إليها عامّة، وغالباً ما كانت القناطر تتعرّض للهدم والانهيار بسبب كثرة السُّيول الجارفة، خاصّة في فصل الشِّتاء وفي مواسم الفيضانات، فتقوم الدّولة بإصلاحها، وجرت العادة في إقبال ساكنة المنطقة لإعادة تهيئتها في عملٍ جماعيٍ، خاصّة المنتفعين بها.

2 ـ منشآت التوزيع المائي:

أ-السّواقي[2]:

تعتبر السّاقية من المكوّنات الرّئيسية لنظام استغلال المياه السّطحية، ويتمثّل عملُها في نقلِ مياه الواد من السَّدِ التّحويلي إلى الأراضي المزروعة، الّتي تتواجدُ عادة في أماكن تزيد اِرتفاعاً عن مجرى الواد[3]، وهي عبارة عن شقٍّ في الأرض يصلُ بين الأرضِ المزروعة ومنبعِ الماء، كيف ما كان مصدره، مع مراعاة درجة الإِنحدار في بنائها من أجل تسهيل جريان الماء وقد تكون سطحيةً فوق الأرض أو مخفية تحتها، وهي ما تسمّى قواديس، كما تتّخذ أطوالا وأعماقا مختلفة، حسب الأراضي المتواجدة بها أو حسب قربها وبُعدها عن مصدر الماء، كما تختلف أيضا حسب الهدف الّذي أُنشئت لأجله كريِّ البساتين أو تدوير الرّحى[4].

يُعَرِّفُ محمد حسن السّاقية بقوله:" لمّا يُبنى حاجز مضاعف من الجهتين، يسيل فيه الماء أشبه ما تكون بوادي اصطناعي"[5]، وكان يُتَّخذ في إنشائها درجة الإِنحدار لتسهيل سرعة المياه والتّقليل من تبخُّرها خاصّة في فصل الحرارة، ويتمُّ اِستعمالها في توزيع المياه على الأراضي الزّراعية [6]، وذلك ما يفسِّر أن رأس السّاقية يكون على مسافةٍ طويلة عن الأراضي الزّراعية، حتّى يمكن سقيها ولا بدّ أنّ تكون السّاقية موازية لخطِّ مجرى الوادي بانحدار طفيف

---

[1] – جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص61

[2] – السّواقي: جمع (سّاقية)، وهي عبارة عن نُهَيْر صغير، **ينظر**: ابن منظور، المصدر السابق، ج14، ص391.

[3] – أمحمد مهدان، المرجع السابق، ص61.

[4] – القثامي، المقال السابق، ص84.

[5]– محمد حسن، الجغرافية التاريخية، المرجع السابق، ص107.

[6] – بنميرة عمر، المرجع السابق، ص302.

حتّى يتمكّن الماء من الجريان بشكلٍ بطيء، دون تأثير على جنبات السّواقي[1]. لقد كان لتلمسان "سقايات كلُّها مبنية بكامل العناية، وبأسلوبٍ فنّيٍ رائعِ"[2]، إذْ تُعدُّ نموذجا للسّواقي المنتشرة على مُدن وقُرى بلاد المغرب الأوسط، وذلك لنقلِ المياه إلى الأراضي والبساتين من أجلِ سقيها وإِحيائها.

ولعلّ ممّا يؤكِّدُ كثرة السِّقايات ببلاد المغرب عامّة خلال فترة الدِّراسة ما ذكره ابن مرزوق في مُسنده قائلاً: "ما مررت في بلاد المغرب بسقاية ولا مصنع من المصانع الّتي يعسر فيها تناول المياه للشّرب والوضوء فسألت عنها، إلاَّ وجدتها من إنشاء السُّلطان أبي الحسن المريني وإنّ أكثر السِّقايات المعدّة للاستسقاء وسقي الدَّواب بفاس وبلاد المغرب مُعظمها من بنائه وجلبِ الماء لمدينة سلا وأنفق في ذلك الأموال الطّائلة، وكذلك عمِل في تلمسان بِمنشر الجلد[3] وسويقة إسماعيل وغيرها بتلمسان وغيرها، في مواضع لم يعد فيها جري الماء والانتفاع به"[4]، ومهما كان للسّلطان المريني أبي الحسن من إنجازات في هذا المجال، فلا يمكن لنا التّسليم بأنَّ كل المنشآت المائية بمجال الدِّراسة هي من عمله.

كانت هناك سواقي أساسية وهي كبيرة وواسعة، تتفرّع منها عدّة سواقي ذات أحجامٍ مختلفة حسب كِمّية الماء الّتي تَسَعُها والأرض الّتي تسقيها، وأمّا السّواقي الفرعية، فهي عامّة ومُشاعة بين أصحاب الأراضي[5]، وفي أغلب الأوقات تمرُّ السّاقية الواحدة على عدَّة بساتين، فتُسقى بها زروعها وأشجارها وإذا كان منسوب الماء بها كافٍ لعملية الرّي خاصّة أيّام الشّتاء؛ أين يكثر الماء وتتقلّص الحاجة إليه، فيعود الماء ليصبَّ في النّهر أو الواد الّذي جاء منه مرّة ثانية[6] وكثيراً ما كان المزارعون يعملون على شقِّ السّواقي والقنوات، لنقل المياه نحو مسافات بعيدة وعن تلك الّتي كانت تُنجز ببلاد المغرب الأوسط، ذكر أحد الشُّعراء واصفاً ساقيةً بتاهرت قائلًا:

---

[1] – أمحمد مهدان، المرجع السابق، ص62.

[2] – الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص20.

[3] – ابن مريم، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، وقف على طبعه واعتنى بمراجعة أصله: ابن أبي شنب، طبع في المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1326هـ-1908م، ص ص79-270، ويبدو مما ذكر أنه كان سوقا لبيع المصنوعات الجلدية.

[4] – نفسه، ص417.

[5] – محمد حجي، نظرات في النوازل الفقهية، المرجع السابق، ص157.

[6] – القثامي، المرجع السابق، ص،84.

" سقا الله تهيرت المنا وسويقة ۞ بساحتها غيثا يطيب به المحل"[1]

أمّا عن ساقية الرُّومي بتلمسان فيصفها ابن خميس بقوله:

" لساقية الرّومي عندي مزية ۞ وإن رُغمت تلك الرواسي الرواشح "[2]

وممّا تذكره المصادر الجغرافية والتّاريخية كما أشرنا سالفاً، فقد كانت تجلب المياه إلى تلمسان من طرف الأوائل من عيون تسمّى لوريط، ولا شكّ أنّ هذه العملية، كانت تتمُّ عن طريق اِستعمال قنوات وسواقي، وتتفرّع من قناة كبيرة رئيسية توجد خارج أسوار المدينة، وكانت المدينة مزدانة بعدّة سقايات[3] متّصلة خاصّة بمياه العيون، الّتي كانت كثيرة العدد بالعاصمة الزيّانية تلمسان، فتنقل المياه إلى الحياض والصّهاريج، لسقي البساتين والحقول المحيطة بالمدينة، ومنها ما تستعمل لنقل المياه إلى الدُّور والحمّامات والمساجد، وعنها يذكر ابن خلدون قائلاً:" وتنصب إليها من أعلى أنهار من ماء غير آسن تتجاذب به أيدي المذانب والأسراب المكفورة خلالها ثمّ ترسله بالمساجد والمدارس والسِّقايات..."[4].

وفي الشّأن نفسه يضيف ابن مرزوق في مُسنده حول هذا التّوزيع قائلاً:"...وأجرى لهذا الجامع الأعظم نهرا يشقُّ من أصل المدينة إلى الجامع المذكور في ساقية تمر، تجري منها ساقيات متعدِّدة"[5] وهذه المنجزات كانت أثناء الحصار المريني الطّويل المضروب على تلمسان وبناء مدينة المنصورة، كما عمل أبو الحسن المريني عند استيلائه على تلمسان عام (737هـ/1337م)[6]على إنشاء مشاريع مائية، شملت العديد من أحياء المدينة الّتي لم تكن تتوفّر على تهيئة مائية، فأقام بها القنوات والصّهاريج والنّافورات، وغيرها من المنشآت المائية، والّتي كانت متواجدة خارج أسوارها.

وللسّواقي أنظمة وأعراف تحكُمها، وتُسيِّرها بطرقٍ محكمة، إلاَّ أنّها تتعقَّد كلّما تقلّصت كِمِّية الماء واشتدَّت الحاجة إليه، وعليه كانت طرق تقسيم المياه تعرف تغييرا يختلف عمَّا جرت العادة

[1] – جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص62.

[2] – يحيى بن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص123؛ المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج7، ص132.

[3] – الحسن الوزان، المصدر السابق، ص20.

[4] – يحيى بن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص122.

[5] – ابن مرزوق، المصدر السابق، ص403.

[6] – التنسي، المصدر السابق، ص130.

عليه لتصل إلى النِّصف والرُّبع والثُّمن وربَّما أقلُّ من ذلك[1] ، وكلٌّ حسب قدر حظِّه[2] وهو حسب الكمِّية الّتي تحملها السّاقية، ولا بدّ هنا أن نشير إلى أنَّ المُزارع إذا أراد شقّ ساقية واضطرته الحاجة إلى تمريرها بأرض غير أرضه، فعليه طلبُ الموافقة من صاحبها ولا يتملك الماء إلا بملك موضعه[3].

وممّا يتَّضح من خلال إحدى النّوازل المتعلِّقة بالرّي في بلاد المغرب أنّه " قد توجد ساقية بقرية ما مرفوعة من الوادي، ثمّ يأتي أهل قريةٍ مجاورة يريدون إحداث ساقية بأرضهم من نفس مياه الوادي وهذا ما قد يضرُّ بأصحاب السّاقية العظيمة، ومنه جرى العُرف، ألاَّ يتمّ إحداث تلك السّاقية إن كان يضرُّ بأصحاب السّاقية القديمة، ولا يجوز إحداث أيّ شيء إلاّ بموافقتهم"[4] وإذا مرَّت فترة على اِستعمال السّاقية تترّسب بها الحشائش والأتربة، وقد تنبت بها أعشاب تُقلِّص من منسوبها وتُعرقل جريانها، وبالتّالي تحتاج إلى تنظيفها وكنسها، إلاَّ أنَّ هذه العملية يجب أن يشترك فيها كلُّ المنتفعين بها، وفي كثير من الأحيان كانت تحدث بعض النِّزاعات بين المستفيدين من مياه السّواقي حول مسألة الكنس والتّنظيف، فهناك من كان يرفُضُ المشاركة في هذه العملية، ممّا جعلهم يسألون في أمرهم، فأوضح أهل الفتوى الّذين عُرِضت عليهم تلك المشكلة أنّ" للذين شاؤوا الكنس أن يكنسوا ثـمّ يكونوا أولى بمـا زاد في الماء ...دون من لم يكنس حتّى يَرِدُوا حصّتهم من النّفقة فيرجعوا إلى أخـذ حصّتهم من جميع الماء..."[5].

ومن الملاحظ أن السّدود والسّواقي غالباً ما تكون هشَّة، وذلك نتيجة للمادّة المستعملة في البناء ومنها التّراب والجير والأغصان، هذا ما يجعلها سهلة التّدمير من طرف السُّيول، وهي أيضا لا تشكِّل صعوبة عند البناء.

ب–الفقارات[6]:

---

[1] – بنميرة عمر، المرجع السابق، ص312.

[2] – الونشريسي، المصدر السابق، ج5، ص153.

[3] – نفسه، ج10، ص274.

[4] – نفسه، ج8، ص، ص430 –38.

[5] – نفسه، ج8، ص21.

[6]– لم يرد في القاموس مصطلح "فُقَّارة" بتشديد القاف كجمع أو مصدر للفعل فَقَرَ، ومعلوم أن العرب في تخفيفها وتسهيلها للنطق تميل إلى تخفيف المشدد، لا إلى تشديد المخفف، كأن يكون أصل اللفظ فقَّارة، ثم يخفف نطقه فيصبح فقارة، **ينظر**: أحمد جعفري المقال:"**الفقارة نظام السقي الصحراوي العجيب**"، مجلة التراث، أبو ضبي، الإمارات المتحدة العربية، السنة =

يُعدُّ نظام الفُقارة من أهمِ التِّقنيات المائية المستعملة في مجال الرّي بصحراء المغرب الأوسط خلال العهد الزيّاني، وهي وسيلة من وسائل السّقي الّتي يتمُّ استغلال المياه الجوفية عن طريقها حيث كانت تتألّف من آبار عديدة متّصلة مع بعضها البعض، مُشكِّلة مجرى مائي ينحدر من أعلى الأرض نحو أسفلِها وكانت تُسَخّر مياهها لريِّ أراضي الواحات[1] بالمناطق الصّحراوية، كما توجد هذه التِّقنية أيضاً في منطقة وهران، وتسمّى بالخطارة[2] في الجنوب المغربي.

= الحادية عشرة، العدد131 أغسطس 2010م، ص140 وما بعدها، وأورد المرؤخ محمد بن عمر البداوي نقلا عن، قومي محمد، نصًا في أصل تسمية الفقارة يقول فيه:"واصطلحوا على تسميتهم بالفقاقير على ضربها من الشبه، لأن الشيء يشبه الشيء، فشبهوا صفة الفقارة بصفة فقارة الظّهر من كل حيوان له فقارة"، **ينظر**: قومي محمد، مقال بعنوان:"**دور يهود توات خلال العصر الوسيط**" مجلة عصور، العدد:28-29 جانفي-جوان،2016م، ص279، كما ورد في لسان العرب لفظ فَقَارة من غير تشديد بمعنى الفقر الذي هو ضد الغنى، **ينظر**: ابن منظور، المصدر السابق، ج5، ص60.

[1] - قومي محمد، المقال السابق، ص279.

[2]- هي تقنية فارسية انتشرت بشكل كبير في بلاد الأندلس والمغرب وافريقيا، وتذكر المصادر، أن الأندلسيين هم من جلبوا هذه التقنية إلى الجنوب من بلاد المغرب الإسلامي، وكان ذلك في عهد المرابطين في عهد يوسف بن تاشفين، أنّ المهندس الأندلسي عبيد الله بن يونس شيَّد أول خطارة بالطوب والطين وكانت أول صنعة هندسية حسنة، استخرج من خلالها الماء الذي لم يكن بعيد الغور وبه كانت تسقى بساتين مراكش كلها وكثرت جناتها وحسن منظرها، **ينظر**:الادريسي، المصدرالسابق، ص ص 233-234، كما عُرفت الخطارة بأسماء عدة عند مختلف الشعوب بالعالم، أمَّا سكان بلاد المغرب عامّة فاتخذت اسم الخطارة، وهي عبارة عن شبكة من القنوات التي تعمل على التحريك الباطني للماء من مسافات بعيدة دون تعرضها للتبخر وتكون على شكل سلسلة خطية من الآبار يربط بينهما مجرى باطني، **ينظر**: زروال أحمد، "النظام الخطاراتي: أسلوب من أساليب تدابير المياه الباطنية بالحوز المراكشي" ضمن أعمال ندوة الماء بتانسيفت، تاريخ وتقنيات، مجموعة البحث في التاريخ والانسان والمجال بتانسيفت، ط1، مراكش، 2002م ص43، وللخطارة عيوبها أيضا منها: مياهها دائمة الجريان ليلا ونهارا مما يؤدي إلى سوء استعماله وضياعه وكثرة نفقاتها لكونها تحتم على من يحفرها وضع خزانات وصهاريج لحفظ المياه وهي عُرضة للتلوث، نتيجة سقوط القاذورات بها والأوساخ، وهذا الأمر يستدعي مواكبة صيانتها باستمرار ،**ينظر**:حسن جلاب مقال "**من تاريخ الماء وأساليب الري والتوزيع بمراكش**"، مجلة دعوة الحق، تصدر عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الرباط المملكة المغربية، 1376هـ/1957م، ص80 . وتعتبر الخطارة من أهم أنظمة استغلال المياه الجوفية، وهي قناة باطنية تمكن من حمل مياه الفرشة الباطنية المتواجدة في مناطق الهضاب، وهي تقنية ذات صفة منجمية تستعمل لاستغلال المياه الجوفية بواسطة تقنية الساقية، **ينظر**: أمحمد مهدان، المرجع السابق ص64، وتَعرِف الخطارة انتشارا واسعا في العالم إذ أنها تحمل عدة تسميات، وذلك حسب المنطقة المتواجد بها حيث يطلق عليها اسم قناة بإيران، وأفلاج باليمن، واسم كراز بأفغانستان والصين، وكريبة بتونس، أما بالجزائر فتسمى بالفقارة، ونجدها تنتشر بصورة خاصة بواحات توات، وكورارة وتدكلت ، ويرجع أصل ظهورها إلى بلاد فارس، حسب ما يرى بعض الباحثين أمثال : goblot، نقلا عن أمحمد مهدان،المرجع السابق، ص64.
ـ إنَّ التنقيب عن المياه تحت الأرض، تتطلب تقنيات "جيو فيزيائية"، حول طبيعة السطح والإمكانيات المائية، وحول البعد=

تُعدُّ هذه الآلية من الوسائل التي تُعرف باسم "الفجارات"[1] نسبة إلى تفجير الماء، وتتضمّن على مسافات متغيّرة بعض الفتحات[2] وهي عبارة عن رِواقات تحت الأرض لجرِّ ماء من طبقة جوفية نحو نقاط تقع في مستوى أدنى[3]، ومياهها تمثّل أعمالاً مائية عظيمة لا تقلُّ أهميةً عن الآبار الارتوازية[4] ويختلف عدد الآبار الّذي تتشكّل منه الفقارة حسب طولها، إذ نجدها غير ملتزمة بمعايير ثابتة[5] وكانت أيضا منطقة توات من المناطق الّتي شهدت استعمالا واسعا لنظام الفقارة وهي تِقنية قديمة بها، توارثتها الأجيال المتعاقبة على بلاد توات[6].

لا شكّ أنّ نظام الفقارات شكّل العمود الفقري لأسُس الرّي بالواحات الصّحراوية لبلاد المغرب الأوسط منذ القِدم، إلاَّ أنّه ظلّ محلّ جدلٍ بين ثُلّةٍ من المؤرِّخين والاخباريين، والجغرافيين حول أصول منشئها، فهناك من يعتقد بأنَّ نظام الفقارات هو نظام دخيل للمنطقة، إذْ جاءت تِقنيته مع الفتح الإسلامي من بلاد المشرق، إلاّ أنّ الرّاجح في القول، هو أنّ لظهور هذه التِّقنية جذور أثارية أقدم بكثير، قد تعود إلى ما قبل الاحتلال الرّوماني لمنطقة شمال إفريقيا، وهي عبارة عن قنوات تحفر من الأعلى نحو الأسفل، يصل عمقها إلى 60 أو70مترا، وتحتوي على فوهات سطحية للتّهوية ممّا يساعد على اندفاع المياه تحت الأرض، وهي تبدو كنهر باطني[7].

ومهما اختلفت الآراء حول مصادر نشأتِها، فإنّها تعتبر تِقنية غريبة في طبيعة اِستعمالها وهذا ما يؤكِّده ابن خلدون مندهشا لوصفها قائلاً:"...وفي هذه البلاد الّصحراوية إلى ما وراء العرق طريقة غريبة في اِستنباط المياه الجارية لا توجد في تلول المغرب وذلك أنّ البئر تُحفر

= أو القرب للمياه تحت الأرض، إذ تمثل الخطارات أهم نموذج في هذا المجال، وهي تقنيات تتواجد ضمن النطاقات القارية وشبه الصحراوية وتتمثل هذه التقنيات، في حفر مجموعة من الآبار تكون على خط مستقيم موحد، وتُجمع مياهها عبر قناة جوفية مشتركة لتستعمل في ري الأجنة والمزارع، **ينظر**: محمد حبيدة، الماء في تاريخ المغرب، المرجع السابق، ص128.

1– روبار برنشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، من القرن 13 إلى نهاية القرن 15م، نقله إلى العربية، حمادي الساحلي ج2، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1988م، بيروت، لبنان، ص219.

2 – نفسه، ص219.

3 – بن عميرة محمد، المرجع السابق، ص105

4 – إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص141.

5 – محمد حبيدة، المرجع السابق، ص128.

6– قومي محمد، المقال السابق، ص279، وللمزيد من التعرف عن أصول نشأة الفقارة، وتحديد طرق اختطاطها، **يُنظر**: المقال نفسه، ص279 وما يليها.

7 – إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص141.

عميقة بعيدة الهُوّة وتُطوي جوانبها إلى أن يوصل بالحفر إلى حجارة صلدة، فُتحت بالمعاول والفؤوس إلى أن يرق جُرمها ثمّ تصعد الفعلة ويقذفون عليها زبرة من الحديد تكسر طبقتها عن الماء، فينحت صاعدا فيفعم البئر ثمّ يجري على وجه الأرض واديا، ويزعمون أنّ الماء ربّما أعجل بسرعته عن كلِّ شيء، وهذه الغريبة موجودة في قصور توات وتيكورارين، ووراكلا وريغ والعالم أبو العجايب والله الخلاق العليم"[1].

وممّا يجب الإشارة إليه هو أنّ هذه التِقنية الهيدروغرافية ليست بيد الجميع، فهي حرفة صحراوية يختصّ بها أفراد دون آخرين، لهم خبرة وحنكة في هذا المجال يمكن لهم وِراثتها أبا عن جدّ، وهي تُصنَّف عبر الأعمال الشاقة والخطيرة في الوقت نفسه، حتّى أنّ هذه الطريقة الصحراوية لاستنباط المياه تُعدّ عملاً هندسياً، وعن ذلك يخبرنا الادريسي: "أنّ المرابطين هم أوّل من نقلوا هذه التجربة بمدينة مراكش عن طريق المهندس الأندلسي عبيد الله بن يونس"[2] ولا يجب التّسليم بهذه الفرضية إذ يمكن أن تعود فترة إنشاء الخطارة ببلاد المغرب الإسلامي عامّة إلى أزمنة تسبق هذا العهد بكثير.

3-منشآت رفع المياه:

أ-السانية *:

كانت مستعملة ببلاد المغرب منذ زمن مبكر، وهناك من شهد بأنّها طريقة مرهقة، وعناؤها أكثرمن نفعها، إلاَّ أنَّ استعمالها كان في العهد الزياني طبيعياً، وليس ناجما عن الهجرة الأندلسية وهو جزء لا يتجزّأ من التّقاليد المشرقية المنقولة إلى بلاد المغرب عامّة، والأوسط خاصّة منذ بدايات العصر الوسيط[3].

---

[1] – ابن خلدون عبد الرحمن، ديوان العبر، المصدر السابق، ج7، ص، ص77-78، واستنادا على المناطق التي ذكرها فإننا نجده قد خصَّ نظام الفقارة فقط بالمناطق الصحراوية الواقعة وراء العرق، ونفى وجودها في تلول بلاد المغرب.

[2] – نزهة المشتاق، المصدر السابق، ص233.

*-جمعها سواني، وتُعرَّف لغة بالغرب وأداته، وهي النّاقة الّتي يسقي عليها وهي النّاضحة، ينظر، ابن منظور، المصدر السابق ج14، ص404، أمّا، اصطلاحا: فهي اسم يطلق على العجلة أو الدُولاب الصغير الّتي تعتمد على جرِّ الحيوان، وهي مُكوَّنة من عجلة أفقية، يُحرِّكها حيوان في محورها، وتتخلّلها عجلة عمودية تحمل مجموعة من القواديس الّتي تملأ بالماء، ثمّ يقع صبُّها في الجدول على أنّ صبيبها كان ضعيفا، **ينظر**: الزبيدي، تاج العروس، المصدر السابق، ص185.

[3]– محمد حسن، المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي، ج1، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1999م ص398.

وممّن ذكروا السّانية ببلاد المغرب، فنجد الونشريسي يذكرها عندما سُئل "عمّن له جنّات منها ما يعمل بالسّانية، ومنها ما يعمل بالماء الكثير أو الصغير، ولهما رجال يعملون بإيجارات مختلفة فالّذي يعمل في السّانية له بالخمس، والآخر بالعشر، فهل تجوز هذه الاجارة؟ فكان الجواب عن ذلك بِعدم جوازها[1].

ب-النّاعورة:**

لقد عمد سكان بلاد المغرب الأوسط كجميع المناطق الأخرى في اتِّخاذ تدابير للاستفادة من مياه الأنهار والعيون وجَرّها إلى مختلف البسائط بوسائل متعدِّدة، منها تفريغ الأنهار وتقسيمها إلى جداول وشقِّ التُّرع، كما استعملوا طريقة الرّي بالأحواض على غرار الطُّرق الّتي كانت تستعمل عند المصريين وفي بلاد الأندلس، ومن الوسائل الّتي شهدت انتشارا واسعا في مجال الرّي ببلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزيّاني، هو استعمال الرّوافع من سّواقي ونّواعير ودّواليب، والّتي يعتمد في تدويرها على الدّواب[2]، خاصّة الحمير والبغال وأحيانا الثِّيران، أو الجمال في المناطق الصحراوية كما استفادت الزراعة المتواجدة على ضفاف الأنهار من تلك الوسائل[3].

والنّاعورة عجلة أو دولاب مثبت على قضيب يرتكز على قائمتين، يُدار عن طريق الحيوانات أو بِتيّار النّهر أحيانا[4]، وكان يُستعمل الخشب في صناعتها، كما برع النجّارون في تصميمها[5] وتتكوّن من عجلة خشبية توضع بشكل عمودي، ومزوّدة بأواني لملئِ الماء[6]، وتعتبر من التِّقنيات القديمة الّتي يبدو أنَّ ظهورها كان في مصر منذ بداية العصر الرّوماني، أمَّا

---

[1] – المعيار، المصدر السابق، ج1، ص365.

-هي دولاب يُستقى به، يدور بقوة الماء ويحدث صوتا أثناء دورانه، **ينظر: الفيروز آبادي(ت817هـ/1414م)، القاموس المحيط تح: التراث في مؤسسة الرسالة، اشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط8، مؤسسة الرسالة، ج3، 1426هـ/2005م ص485، وهي: الدّولاب يديرها الماء ولها صوت، **ينظر**: ابن منظور، المصدر السابق، ج5، ص222.

[2]– جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص 63.

[3]– سامية مصطفى محمد مسعد، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم غرناطة في عصري المرابطين والموحدين من 484 إلى 620هـ/ (من 1092 إلى 1223م)، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، القاهرة، 1423هـ/2003م، ص102.

[4]– محمد حسن، المدينة والبادية المرجع السابق، ص396.

[5]– مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج2، ص154.

[6]– محمد حسن، المرجع السابق، ص396.

القلقشندي فيعتبر الساقية والناعورة والدّولاب هي أسماء لشيءٍ واحد[1].

إنّ اِهتمام المرينيّين بالنّاعورة[2]، يمكن أن يكون له دور في إقامة العديد من النّواعير ببلاد المغرب الأوسط، خاصّة بتلمسان وعلى أحواز نهر الصفصيف خلال فترات حِصاراتها المتكرّرة وبناء المنصورة[3]، وهذا لا يعني أنّ نظام النّاعورة، كان للمرينيّين الفضل في جلبه لبلاد المغرب الأوسط لأنّ هناك من يعتبر أنّ النواعير قد جُلبت تِقّنياتها من الأندلس[4]، ولم يعرفها أهل الأندلس إلاّ بقدوم العرب إليها بعد ما كانت منتشرة في بلاد الرافدين، وأرض الشّام، وهي ذات أصل فارسي.

غالبا ما يتمُّ الخلط بين النّاعورة والسّانية، رغم أنّ هناك اختلاف في طرق عملهما فالنّاعورة هي عجلة كبيرة تتواجد على ضفاف الأنهار، وتُدار بقوّة التيّار المائي، في حين أنّ السّانية؛ هي ذاك الدّولاب المثبّت على البئر، ويعتمد على الدّواب في تدويره، ومهما ظلّ الاختلاف، إلاّ أنَّ كِلا التِقّنيتين، كان لهما الأثر الكبير في مجال السّقي، والتّزوّد بالماء العذب[5].

كانت تُستخدم النّاعورة لرفع المياه من الأنهار إلى مستوى الأراضي المزروعة من أجل سقيها، وتتألّف من عجلة كبيرة خشبية مجهّزة بزعانف مستطيلة الشّكل، وتضمّ إطارا خشبيا يوجد داخل الزعانف، ووظيفة هذه الزعانف هي مضاعفة قدرة الدّولاب على الحركة ورفع الماء[6] وتنظيم أساليب الرّي، كما يُقسّم الإطار على مجموعة من الخانات أو الحجيرات لحمل الماء

---

[1]- صبح الأعشى، المصدر السابق، ج5، ص169.

[2]- يصف النميري الناعورة خلال العهد المريني بأوصاف مأثورة، وكأنها فاقت نواعير الأرض، **ينظر**، النميري، المصدر السابق، ص174 وما بعدها، كما ربط شهرتها بشهرة ملوك بني مرين، وقد يكون وصفه مبالغ فيه نظرا لقربه من البلاط المريني واتخاذه أسلوب المدح فاق الخيال أحيانا.

[3]- أقام الجيش المريني مدينة جديدة بالقرب من تلمسان، أطلق عليها اسم المنصورة، **ينظر**: يحيى بن خلدون، المصدر السابق ج1 ص231؛ الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص18، أو تسمى **تلمسان الجديدة**: **ينظر**: ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، المصدر السابق ص353، وشيَّدها أبو يعقوب المريني، سنة(698هـ/1299م)، وسمَّاها: "المحلة المنصورة"، تيمنا بالنصر، وأنشأ بها المباني والحمامات، والفنادق والأسواق والبيمارستانات، ودور الجنود، **ينظر**: عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ج2، ص82.

[4]- بنميرة عمر، المرجع السابق، ص297.

[5] – عائشة الناجم كنتوري لعروسي، الماء بالمغرب الأقصى من خلال المصادر، المطبعة والوراقة الوطنية، ط1، 2016م مراكش المغرب، ص111.

[6] – الحفيظ عماد محمد، النواعير في التراث العربي، مركز الطباعة المركزي، جامعة بغداد، (د ت)، بغداد، ص10.

ثمّ تُركّب العجلة على محور يوضع بصورة أفقية فوق سطح الماء، يدعى "المنجون" ويتّخذ غالبا من ساق شجرة صلبة ضخمة؛ ليضمن الصّلابة اللاّزمة لحمل الدّولاب عند دورانه ويستند المحور الّذي يحمل الدّولاب إلى دعامتين من بناء حجري مبني على زاوية قائمة مواجهة لمجرى النّهر.

تعمل النّاعورة بقوّة ضغط المياه على الزعانف، ممّا يسهل اندفاعها وبالتّالي يعمل على تدوير عجلة النّاعورة، وبدورانها تمتلئ الخانات أو الحجيرات الموجودة فيها بالمياه وتحملها للأعلى ثمّ تصبّ في ساقية عالية مرتبطة بساقية أخرى، تحمل الماء منها إلى الحقول، ويبدو أنّ هذه التِقنيات تركت أثرها على ساكنة هذه المناطق، فقد ظلّت المياه تجلب إلى كل الأماكن سواء من أجل سقي الأراضي الفلاحية أو البيوت والحدائق والمساجد والحمّامات.

اعتمد المزارعون الزيّانيون النّواعير، كأداة لرفع الماء من بطون الأودية والأنهار لسقي بساتينهم فاستعملوا هذه الوسيلة بصفة دائمة، وبحركية لا تكاد تتوقف لا في اللّيل ولا في النّهار[1]، إلاَّ في حالات تعرضها إلى عطب ما، وعن ديمومة حركتها يصفها النّميري في قوله: "إنّ عيونها لا تشكوا شرب الماء..."[2]، ولها صوت يميِّز دورانها وتدور باستعمال الحيوانات[3].

لا شكّ في أنَّ استعمال تقنية النواعير في دفع المياه نحو الحقول لسقيها، كان منتشرا في أغلب المناطق التي كانت تتوفر بها الأنهار والوديان ببلاد المغرب الأوسط، وعن ذلك يُخبرنا صاحب الاستبصار، أن نهر بجاية صُنعت عليه نواعير تسقى من أنهر، وله منزه عظيم، كما يُشار أنّها كانت موجودة أيضا على نهر شلف وتافنا [4].

ج-الدواليب*:

إضافة إلى استعمال النّواعير في رفع المياه واستعمالها للسّقي داخل الأراضي الزيـانية

---

[1] - القثامي، المقال السابق، ص85.

[2] - فيض العباب، المصدر السابق، ص، ص175-176.

[3] - محمد حسن، المرجع السابق، ص396.

[4] - جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص63.

*-هي الساقية عند العامة (يُستقى به الماء)، أو هي الناعورة بنفسها، على الأصح، **ينظر**: الزبيدي، تاج العروس، المصدر السابق، ج2، ص410، الدُولاب والدَّولاب، كلاهما واحد جمع الدواليب وهو على شكل الناعورة، يُستقى به الماء، أصلها فارسي، معربة، **ينظر**: ابن منظور، المصدر السابق، ج1، ص377؛ الفيروز آبادي، القاموس المحيط، المصدر السابق ص84.

فإنَّ الحاجة إلى تنوّع آليات نقل الماء، جعل السّاكنة يستخدمون كل ما يجدونه مناسبا لهذه العملية حيث استخدموا نوعا آخر قريب من النّاعورة، والمتمثِّل في الدّولاب وهو أصغر حجما من النّاعورة يُدار أيضا باستعمال الحيوانات منها الحصان أو البغل أو الثّور، ويعمل على رفع المياه من الآبار أو الأودية أو الجداول، إلى مستوى الأراضي الزراعية من أجل سقيها[1]، وعنها ذكر البكري: "أن الماء في المهدية[2]، يرفع من الصهريج إلى القصر بالدّواليب وكذلك يستقى أيضا من الآبار بالدواليب، ويصب في محبس يجري منه الماء في تلك القناة"[3].

يتألّف الدّولاب من بَكَرَةٍ تُربط حولها مجموعة من الدِّلاء أو القواديس من الأعلى والأسفل بواسطة الحِبال، ومن المعلوم أنَّ هذه التِّقنية كانت كثيرة الاستعمال بالأراضي الزِّراعية الأندلسية وتعمل الحيوانات المُستعملة في إدارتها بطريقة دائرية، وبصفة مستمرة وآلية، نتيجة تعوُّدِها على هذا العمل كما تدوم هذه الحركة مدة طويلة في اليوم وبلا توقف، وذلك لأنَّ دورانها مرتبط بجلب المياه الّتي تُلقى بالسّواقي، أو عبر القواديس في اتِّجاه الأراضي المسقية والبساتين، أو تجميعها داخل الصّهاريج والخزّانات المائية لتُستعمل وقت الحاجة[4].

وممّا يبدو أنَّ تقنية الدّواليب كانت أكثر استعمالا بالأراضي الأندلسية، وهذا ما ذكره صاحب الروض المعطار في وصفه لاحدى مدن بلاد الأندلس "طليطلة" في قوله:"وبها بساتين وأنهار مخترقة ودواليب دائرة..."[5]، وذلك نظرا لقلّة تكاليفها، وتُعدّ من الطرق المناسبة خاصّة للمساحات الصغيرة[6]. لا شكّ أنَّ عملية انتشار الدّواليب بمختلف الأراضي الزيانية، كان لها الدور الكبير في انتشار المساحات الزراعية المسقية وتنوع منتوجاتها، وذلك ما جعلها قبلة للرحّالة والجغرافيين الّذين أشادوا بخيراتها وفيافيها، ومن ذلك ما ذكره الادريسي عن تلمسان

---

[1]–آمنة حميد حمزة الجوراني «الصيادلة والعشابون في الأندلس" ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم التاريخ، 2007م ص236.

[2] – البكري، المصدر السابق، ص110.

[3] – نفسه، ص، ص110-111، جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص63.

[4]– آمنة حميد حمزة الجوراني، المرجع السابق، ص237.

[5]– الحميري، المصدر السابق، ص394.

[6]– وبما أنَّ التأثير الأندلسي في مجال الري كان له صدى كبير ببلاد المغرب الأوسط، خاصة أثناء فترة الدراسة، لا شكّ أنَّ مثل هذه التقنيات كانت منتشرة بشكل واسع على معظم المناطق التي استقر بها مُهاجري الأندلس ومنها العاصمة الزيانية تلمسان.

في قوله:" كانت غلاّتها ومزارعها كثيرة وفواكهها جمّة وخيراتها شاملة..."[1]، ويتحدّث صاحب الاستبصار عن العديد من مدن المغرب الأوسط ويصف خيراتها، ومنها مدينة بجاية الّتي ذكر بأنَّها: "...كثيرة الفواكه والأنهار، وجميع الخيرات[2]...".

ثانيا: نظام الأراضي وملكيّاتها ببلاد المغرب الأوسط في العهد الزياني:

من المؤكّد أنّ الحديث عن الجانب الاقتصادي للدولة الزيّانية، وخصوصا المجال الزِّراعي الّذي يشكِّل العمود الفقري له، يَعرف شُحًّا كبيرا في مادّته العلمية، وذلك من خلال الاهتمام بالمجال السياسي والفكري بشكل أكبر، ولهذا أصبح من الصّعوبة بمكان التجذُّر في الحياة الزراعية، وما يُناطُ بها من أراضي ومياه، وكيفية استغلالهما في ظلِّ التّذبذب السياسي السّائد بالمنطقة.

والجدير بالذِّكر أنَّه في غياب المادّة المصدرية، فإنَّ الاعتماد على كتب النّوازل الفقهية يُعتبر من الموارد الأساسية في تحديد ملكيات الأراضي، والملكيات المائية، وعليه لا يمكن الفصل بين الأرض والماء كونهما بمثابة الروح والجسد، إذْ لا يمكن الفصل بينهما[3]، ونظرا للأهمية البالغة الّتي تجمع بينهما فانهما عنصران متكاملان في الحياة الإنسانية فالأرض تشكل المجال الذي يجول ويعمل فيه الانسان أمَّا الماء فهو الحياة بالنسبة للأرض، ولكل كائن حي بها طبقا لقوله تعالى:"﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ اَفَلَا يُومِنُونَ ﴾"[4]، وانعدام الماء في أرض ما أو قِلته وتناقصه، يعني الخراب والهلاك.

لا يمكن لأي دراسة أن تغوص في تحديد الملكيات الأرضية لبلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني، وأن تجزم في مسار التطوّر الّذي شهدته المنطقة في نظام ملكية الأرض، وذلك تبعا لما تُحدِّده الأسس الفقهية من قوانين، خاصّة بملكية الأرض حول طريقة فتحها ونوعيتها.

1ـ نظام ملكيّة الأرض في نظر الفقهاء:

لدراسة نظام الأراضي ببلاد المغرب الإسلامي، وفي ظلِّ شحِّ المعلومات حول التّطوّرات التي عرفتها الملكية الأرضية، أصبح من الضروري الاستناد على النظريات الفقهية التي عالجت

---

[1]– نزهة المشتاق، المصدر السابق، ص248.

[2]– مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص 130.

[3] – حشمت عبد الراضي، المرجع السابق، ص389.

[4] – سورة الأنبياء، الآية: 30.

هذا النِّظام، وعلى الرغم من الاختلافات التي أصابت النظرية الفقهية الخاصّة بالنِّظام القانوني لأراضي بلاد المغرب عامّة، والمتمثِّل في تحديد هويتها، هل هي أراضي عشرية، أو خراجية عُنوية، أو خراجية صلحية، أو مختلطة[1]؟

لا شكّ أنَّ الإجابة عن هذا السّؤال وتحديد هوية الأراضي ببلاد المغرب الأوسط، والّتي تعدّ جزء لا يتجزء من بلاد المغرب الإسلامي، ظلّ محل جدل بين فقهاء المالكية حول حكم الأرض، فهي" أرض ليست بالعنوية، ولا بالصلحية، وإنّما أسلم عليها أهلها، وهي لمن وجدت بيده..."[2] وإن كان لا يدري بأي وجه صارت له[3].

وفي خِضَمِّ الكثير من الإبهام الّذي يشوب تصنيف أراضي بلاد المغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط، ومنه أراضي الدولة الزيانية جرت العادة أن يُقَسِّم الفقهاء الأراضي الّتي تدخل في حوزة الدولة الإسلامية إلى أربعة أقسام أساسية وتتمثّل فيما يلي:

-أراضي أسلم عليها أهلها.
- أراضي بقي أهلها على دينهم ولكنهم خضعوا للدولة الإسلامية.
- أراضي فتحت عنوة.
- أراضي لم تكن في ملك أحد وهو ما يسمونه بـ "عادي الأرض"[4].

لا شكَّ أنّ النّوازل الفقهية تكشف لنا عن الكثير من العلاقات المختلفة الخاصّة بأنواع الأراضي ببلاد الغرب الإسلامي كافّة، بل تفيد بأنّ النِّظام المتعلِّق بها لم يكن مستقرا بالمغرب الأوسط، خاصّة الأراضي المقطوعة، وذلك حسب بروز الدّولة وقوّتها، أو ضعفها وتدهورها[5] فهناك أراضي مملوكة يتمتّع أصحابها بأحقية التّصرف فيها، إمَّا ببيعها أو كرائها أو توريثها أوهبتها لمن يشاء.

وإلى جانب ذلك يوجد أراضي الأحباس، وأراضي الاقطاع، الّتي تكون قد اقتطعتها الدّولة لصالح جماعة أو فرد مقابل تقديم خدمات معينة من بعض القبائل، أو للمقرّبين من البلاط

---

1 – عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص129.
2 – محمد فتحة، المرجع السابق، ص335.
3 – الونشريسي، المصدر السابق، ج6، ص134.
4 – بنميرة عمر، المرجع السابق، ص127.
5 – نفسه، ص198.

أو للفقهاء والعلماء ورجال الدين والصّلاح[1].

من المعلوم أنَّ تقسيم المجال لأي أرض مفتوحة، لم يكن له ضوابط ثابتة، فانتقال الحكم من عصبية قبلية إلى أخرى، يُؤدي إلى اقتسام جديد، وذلك امتثالا للأوضاع الجديدة التي تعيشها البلاد وطبيعة السّلطة الحاكمة وحيازتها للأراضي، إمّا عن طريق الإقطاع، أوالاحياء أو الغصب[2]، والظَّاهِر أنّ بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني، كباقي أراضي المغرب الإسلامي عرفت اهتماما كبيرا وعناية خاصّة، باعتبارها مصدرا مهما في بناء اقتصادها إلى جانب الماء، وعليه فإنَّ الملكيات الأرضية خلال فترة الحكم الزيّاني، خضعت بدورها إلى أنواع مختلفة من التقسيمات جاءت كما يلي:

أ-الملكيّة[3] الخاصّة:

إنّ حُبَّ التّملُّك للأشياء ظاهرة جِبِلِّيَة في كلِّ إنسان، ولعلّ تمسُّك الانسان بالأرض

---

[1] – محمد فتحة، المرجع السابق، ص333.

[2] – نفسه، ص335.

[3]– **الملكية لغة**: يقصد بالملكية هي تلك العلاقة التي أقرها الشارع بين الانسان والمال وجعله مختصا به، حيث يمكن من الانتفاع به بكل الطرق الجائزة شرعا وتنقسم إلى ملكية عين: وهي ملك ذات الشيء لملك العقار المنقول من الأموال أو الأعيان وملكية منفعة، وهي أن يملك الانسان حق الانتفاع والاستفادة من الشيء المملوك فقط مع المحافظة على عين ما يستفيد منه أمَّا فيما يتعلق بالملكية الخاصة أو الفردية، فقد تعددت سبلها، إمَّا هبة من الدولة أو إقطاعا منها أو بطريق الإرث والشراء وتتمثل أساسا في ملكية الأموال وهي النقود(ذهبا أو فضة)، وملكية الزروع أو الثمار وملكية الحيوان وملكية الأرض، والتي كانت من أهم صور الملكية في المجتمع الإسلامي لأنها كانت تمثل النسبة الكبرى في ثروته القومية وبالنسبة لبلاد المغرب فقد قسمت إلى أنواع بعد تمييز مواقعهم أي الأرض التي فتحت عنوة، أي بعد محاربة أصحابها والانتصار عليهم أو المفتوحة صلحا، أو الذين دخلوا الإسلام، ولكن بأي طريقة كان الفتح ببلاد المغرب من طرف العرب المسلمين، فإنَّهم قد أبقوا أراضي البربر على حالها تحت ملك أصحابها، وعليهم دفع خراجها وكأنها فتحت صلحا، **ينظر**: صالح بن قربة، تاريخ الجزائر في العصر الوسيط من خلال المصادر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 الجزائر، 2007م، ص78، **ويُنظر أيضا**: يحيى أبو المعاطي، المرجع السابق، ص4، وهي تعبير عن تلك العلاقة الموجودة بين الانسان والأشياء، ومعناه لغة: هو احراز الأشياء وتملكها واصطحابها والقدرة على التصرف فيها، وامتلاك الشيء؛ أي احتواه وأصبح قادرا على التصرف فيه، **ينظر**: حشمت عبد الراضي، المرجع السابق، ص127، أمّا **مفهوم الملكية بالمعنى الاصطلاحي**: فهي حكم شرعي مقدر في العين أو المنفعة يقتضي تمكن من يضاف إليه من انتفاعه بالملوك والعوض عنه من حيث هو كذلك، ويضيف تعريفا آخر لها في قوله: "الملكية: هي حيازة الأموال المنقولة وغير المنقولة بحيث يصبح للحائز وحده التصرف فيها بيعا أو رهنا أو عارية، **ينظر**: حشمت عبد الراضي، المرجع السابق ص127، وقد ورد لفظ المُلك في مواضع عديدة في القرآن الكريم، ويعني بذلك عدة استعمالات بمفاهيم مختلفة، وجاء أيضا بصفة مطلقة كقوله تعالى: "﴿أَلَمْ تَعْلَمَ اَنَّ اَللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ اُلسَّمَٰوَٰتِ وَالَارْضِ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اِللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾،سورة البقرة، الآية:106،كما لم تغفل السنة=

والعيش فيها أوجد أيضا بداخله نزعة تَملُّكِيةً، دفعت به إلى توسيع ممتلكاته وسيطرته على أجزاء من الأراضي تشير إلى وجود أراضي ذات ملكية خاصّة، كانت من نصيب أصحابها كما نجدها قد اتّخذت سواء بطرق شرعية أو عن طريق القوّة، وكثيرا ما نجد في بعض النّصوص الواردة ضمن كتب النّوازل تسميات مختلفة حسب نوعها، فمنها: الجنان[1] والضيعة[2] والعرصة[3] والبستان[4] وغيرها.

ومن المعلوم أنَّ بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزيّاني، قد شهدت ملكيّات خاصّة للأراضي وهي أراضي يحقُّ لأصحابها التّصرف بها كما يشاؤون، فلهم الحرِّية في زرعها أو بيعها أو كرائها وكثيراً ما كانت تلك الأراضي تُؤخذ عُنوة عن طريق الغصب والمصادرة بالقوّة خاصّة بالمناطق الرِّيفية البعيدة عن عيون السّلطة الحاكمة، مستغلّين بذلك زمن الفِتن والثّورات والجوائح وقد يكسب هذا التّعدي صفة الشّرعية، ويتحوّل من الغصب إلى الحقِّ المشروع[5]، وهذا ما يفسِّر عدم مشروعية الكثير من القطع الأرضية، الّتي حاز عليها أصحابها[6].

ومن جانب آخر، كان للسّلاطين والأسرة الحاكمة أراضي منبسطة وذات جودة عالية خاصّة بأحواز العاصمة تلمسان، وبها بساتين منها: تلك الّتي أمر بإنشائها السّلطان المريني

= النّبوية عن ذكر الملكية ويبقى هذا التمليك هو تمليك نفعي وليس مطلق لأن الملك كله لله، وهذا ما يُبيّنه تعالى في آيات كثيرة من القرآن الكريم كقوله تعالى: "﴿وَلِلهِ مُلْكُ اُ۬لسَّمَٰوَٰتِ وَالَارْضِۖ وَاللَّهُ عَلَيٰ كُلِّ شَےْءٖ قَدِيرٌۖ﴾، سورة آل عمران، الآية:189 وأمّا ما هو بين أيدي الانسان، ما هو إلا أمانة ووديعة، وهو خليفة الله في الأرض، **ينظر**: حشمت عبد الراضي، المرجع السابق ص129 ويذكر الله تعالى ذلك في قوله: "﴿ءَامِنُواْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِۖ فَالذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَأَنفَقُواْ لَهُمُۥٓ أَجْرٞ كَبِيرٞۖ﴾" سورة الحديد، الآية:07، وللحديث عن ملكية الانسان في الأرض وهي ملكية مجازية وليست ملكية حقيقية فيذكرها تعالى أيضا في كتابه العزيز في قوله: ﴿وَلَا تَاكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِالْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَي اَ۬لْحُكَّامِ لِتَاكُلُواْ فَرِيقاٗ مِّنَ اَمْوَٰلِ اِ۬لنَّاسِ بِالِاثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَۖ﴾" سورة البقرة، الآية: 187. وقوله أيضا:" ﴿اَ۬لذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِے سَبِيلِ اِ۬للَّهِ﴾ "سورة البقرة: الآية: 261.

[1] – الونشريسي، المصدر السابق، ج9، ص28.

[2] – نفسه، ج9، ص540.

[3] – نفسه، ج9، ص، ص601-604.

[4] – نفسه، ج8، ص28.

[5] – بنميرة عمر، المرجع السابق، ص132.

[6] – بلبشير عمر، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في المغربين الأوسط والأقصى من القرن 6 إلى 9هـ/12-15م من خلال كتاب (المعيار) للونشريسي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي، جامعة وهران، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الاسلامية،2009-2010م، ص160. (غير منشورة).

يوسف عام(698هـ/1299م)، أثناء حصاره الطّويل لتلمسان[1] وأجروا بها المياه، أمّا بعد استعادة ملكها فقد أمر السّلطان أبو زيّان بترميم أبنية رياض قصوره، وإحياء ما انقعر من غروسها[2].

على الرّغم من التّجاوزات الّتي عرفتها الملكيات الخاصّة، عن طرق حيازتها، فإنّنا نجد أنّ الفقهاء يباركون التَّملُّك الفردي للأراضي، ولم يطعنوا في شرعيته، بل أقرُّوا سيادتها ضمن العديد من النّواز كالحديث عن بيعها أو توريثها أو هبتها، وغيرها من المعاملات القانونية الدَّالَّةِ على تزكية نـظام التّملُّك[3]، وجرت العادة لدى المجتمع الزياني، أن يتمسّك أصحاب الملكيات الخاصّة من الأراضي وحصرها ضمن نظام عائلي واحد، ولا يُسمح بخروجها عن نطاق الأسرة فأصبح الرجل يتزوّج من نفس عائلته، ولا ينبغي للزّوجة أن تخرج عن قبيلتها حفاظا على ملكيّة الأرض وضياعها.

ويجب الإشارة هنا إلى أنَّ نظام تملك الأراضي وتداولها، كان يخضع أحيانا لروابط شرعية تحت غطاء العُرف المعمول به، وأطوار أخرى كان يتمُّ الاستلاء عليها، في ظلِّ الأزمات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية[4] الّتي كانت تعصف ببلاد المغرب الأوسط، وتجريدها من أصحابها عن طريق القوّة[5].

ب-الملكيّة العامّة:

لقد ترك الإسلام للجماعة حقوقها في التّملك والمنفعة، بحيث لا يجوز أن تكون بديلا للملكية الخاصّة، فالتّملك الخاصّ يبطل الانتفاع بها، والملكية العامَّة يكون المالك لها هومجموع الأمّة دون النّظر للأفراد، والمنفعة تكون للجميع وليست خاصّة بأحد[6]، ويمكن الإشارة هنا إلى أنَّ نظام الإقطاع المتَّبع لدى السَّلاطين الزيّانيين، كانوا قد ورثوه ممّن سبقوهم من المرابطين

[1] – التنسي، المصدر السابق، ص130.

[2] – يحيى بن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص234.

[3] – بنميرة عمر ، المرجع السابق، ص149.

[4] – نفسه، ص155.

[5]– والملاحظ أنّ معظم الأراضي التي تَمَلَّكها أصحابها، كانت عن طرق عملية الاحياء للأراضي الموات، أو التي تخلىَّ عنها أصحابها نتيجة لظروف سياسية قاهرة، أدَّت إلى هِجرتهم لها، أو كوارث طبيعية كالمجاعات والأوبئة والقحوط، وكثيرا ما كانت عملية استصلاح الأراضي تؤدي إلى نزاعات بين المُستصلح لها، وبين من يدّعي ملكيتها بحجج واهية بِنِيَّة الغصب، وهذا ما كان يدفع بالعديد ممن كانت لهم رغبة الاستصلاح الابتعاد عن هذه العملية.

[6] – يحيى أبو المعاطي، المرجع السابق، ج1، ص7.

والموحِّدين، حيث استفاد المرابطون خاصّة الجند منهم والفقهاء من هذه السياسة[1]، كما قام الموحِّدون بإقطاع الأراضي الّتي استولت عليها جيوشهم لقبائلهم إقطاع تمليك[2]، وكانت تلمسان من ضمن الأراضي الّتي كسرت ووُزِّعت أراضيها على القبائل ومنها: قبيلة بني عبد الواد[3]، إذْ استفادت من هذا الاقطاع، وكانت لها الأراضي الواقعة قرب تلمسان بين ملوية إلى البطحاء[4].

من المعلوم أنَّ الدولة الزيانية قامت على أنقاذ الدّولة الموحدية، وعليه ظلّت متمسِّكة بمعظم النُّظم الّتي سار عليها الموحِّدون قبلها بحكم العلاقة الطيِّبة الّتي كانت تجمعهم، وبذلك استمر نظام الاقطاع بالدّولة الزيانية في كل من العاصمة تلمسان وأحوازها، وشمل أيضا كل بلاد المغرب الأوسط، وممّا يبدو أنَّه منذ عهد السّلطان يغمراسن بن زيان، ظلَّ اقطاع القبائل البربرية والعربية مستمرا على حاله رغبة في جلبها إلى صَفِّه، وكسب وِدِّها، فقام على سبيل المثال منح قبائل بني سويد بلاد البطحاء وهوارة[5].

ومن الواضح أنّ تطبيق نظام الاقطاع، كان له أثر إيجابي على تطور الزراعة ببلاد المغرب الأوسط في العهد الزياني، سواء من ناحية إثراء العملية الإنتاجية، أو توسيع الأراضي الزِّراعية عن طريق عمليات الاستصلاح للعديد من الأراضي المهملة، وممّا هو ملاحظ أنَّ إحياء الأراضي البور بالماء، قد تُحَوَّلُ إلى ملكية خاصّة، وأن يكون الماء الّذي ساهم في إحيائها مِلْكًا لمن أحيا هذه الأرض[6].

إلاَّ أنَّ بن عميرة يذكر، أنَّ ملكيَّة الماء تتميَّز عن ملكيَّةِ الأرض، لكن ليس في كل الحالات حتّى أنّه يُشَبِّه الماء والأرض بقوله: "أنّهما أعزبان"[7]، بمعنى غير مرتبطين ببعضهما البعض، وربّما أنَّه يقصد ذلك من جانب الملكيَّة لهما، أمَّا في حديثنا عن العلاقة بين الأرض والماء، فهي بمثابة الجسد والروح، فالماء مادّة لإحياء الأرض وروحها، ولا تعرف للعمران سبيلاً

---

[1] – عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص142.

[2] – نفسه، ص143.

[3] – يحيى بن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص207.

[4] – ابن خلدون عبد الرحمن، المصدر السابق، ج7، ص78.

[5] – نفسه، ج6، ص59.

[6]– مالك بن أنس(ت179هـ/795م)، رواية سحنون، المدونة الكبرى، ج4، دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ/1994م بيروت، لبنان، ص550.

[7] – الموارد المائية، المرجع السابق، ص280.

إلاَّ بالماء[1]، وهو ما يؤكِّده بن عميرة في نفس السياق بقوله:" الأرض بدون ماء لا قيمة لها في أيّةِ واحة"، وعليه فإنَّ ملكية الماء تبدو أكثر أهمية من ملكية الأرض، وتكتسي مكانة عالية في حياة ساكنة المناطق الصحراوية خاصة، الاجتماعية منها والاقتصادية.[2]

لم تكن هذه الامتيازات الاقطاعية الموزعة بالبلاد الزيانية على مختلف القبائل اعتباطيا وإنّما كانت ذات دلالات ودواعي سياسية وأمنية للدولة، والبحث عن استقرارها، هذا ما يمكن قد ذهب إليه السلطان يغمراسن، وغيره من السلاطين الزيانيين من بعده، كوسيلة ناجعة من أجل اكتساب وُدِّ جُلّ القبائل، خاصّة منها الّتي ظلّت تشكِّل عبئا على استتباب الظروف الأمنية بالبلاد الزيانية كالقبائل العربية الّتي استفادت من هذا النِّظام، وعنهم يذكر ابن خلدون في قوله: "وانبسطت أيدي العرب على الضاحية وأقطعتهم الدولة حتّى الأمصار وألقاب الجباية ومختصّ الملك، وانتقضت الأرض من أطرافها ووسطها، وما زالوا يغالبون الدولة حتّى غلبوا على الضاحية، وقاسموهم في جبايات الأمصار بالإقطاع ريفا وصحراء وتلولا وجريدا"[3]، وليجعل منها سندا دفاعيا لجيشه. وفي ذلك أشار أخوه يحيى بن خلدون، أنَّ أبا حمو موسى الثّاني اضطر إلى منح بعض الامتيازات والاقطاعات لبني سويد بعدما نزعها عن بني عامر، حينما خرجوا عن طاعته وضايقوه[4].

كما كان أيضا للفقهاء والصلحاء نصيب من هذا الاقطاع، ومنحهم أراضي شاسعة وبها عيون من الماء[5]، بسبب مكانتهم الرّوحية وقربهم من البلاط الزيّاني منهم المرازقة[6] والعقبانيين[7] والتنسي[8] وأبناء السّلاطين وأحفادهم، كإقطاع أبي حمّو موسى الثّاني لابنه أبي تاشفين، عند

---

[1] -حشمت عبد الراضي، المرجع السابق، ص389.

[2] – محمد حبيدة، الماء في المغرب، المقال السابق، ص132.

[3] – ديوان العبر، المصدر السابق، ج6، ص 103، وما ولاها.

[4] – بغية الرواد، المصدر السابق، ج2، ص 189.

[5] – مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، الأحوال الاقتصادية والثقافية، ج2، منشورات الحضارة، ط 2009م، الجزائر ص21.

[6] – نصر الدين بن داود، بيوتات العلماء بتلمسان من القرن 7هـ/13م، إلى القرن 10هـ/16م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الوسيط، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2009–2010م **ينظر**: الملحق، ص294.

[7] – نفسه، الملحق، ص293.

[8] – التنبكتي، المصدر السابق، ص 572؛ التنسي، المصدر السابق، ص9، وما والاها.

دخوله مدينة وهران والجزائر[1]، ويعتبر ذلك ملكية مطلقة، أو إقطاع تمليك.

وهنا عرفت مسألة الاقطاع أنواع مختلفة، منها: الأرض القانونية أو ما تسمّى بأرض التّمليك[2] وهي أرض أقتطعها الملوك، أو الولاّة لشخص ما، نظير تقديم خدمات للدولة[3]، وبالتّالي تصبح أرض يجوز توريثها أو بيعها، وعن ذلك جاء في فتاوى الونشريسي أنّه: " سُئل سيدي محمد بن مرزوق[4]عن بيع أرض القانون وإرثها ..."، فأجاب: "جرت العادة بيع الأرض القانونية بالمغرب وإرثها والظّاهر من حالها أنّها مملوكة"[5]. وتُعرف الأرض الّتي يمنحها السّلطان لشخص أو لجماعة ما بأرض القانون[6].

وعلى عكس هذا النّوع من الأراضي، نجد أرض الظّهير، وهي أرض تقتطع لأصحابها من أجل الانتفاع وليس للتّمليك، وتُسلّم لصاحبها بموجب الظّهير[7]، وهو قانون أو فهرمانا يصدره السّلطان.

2-الزيّانيّون ونظام ملكية الأرض:

من المؤكّد أنّ الدولة الزيانية قد ورثت وضعا معقّدا بعد سقوط الدّولة الموحِّدية، شمل كل ميادين الحياة، وذلك في ظل الصراع الدائر بين منافسيها المرينيين والحفصيين، مما انعكس بدوره على نظام توزيع الأراضي.

ويبدو أنَّ الدولة الزيانية حينها لم تكن تحمل مشروعا خاصا بها تتعامل به مع الأرض، بل نجدها قد تأثرت بالعديد من الأسس القانونية التي ترسمت خلال فترة الموحدين وسارت على نهجهم، خاصّة في مجال الاقطاع، وعليه فإنَّ أنظمة الأراضي ببلاد المغرب الإسلامي عامّة خلال فترة الدِّراسة قد اعتمدت أنظمة مختلفة أهمّها:

---

[1] – عبد الرحمان الجيلالي، المرجع السابق، ج2، ص175، عثمان السعدي، المرجع السابق، ص348.

[2]– الونشريسي، المصدر السابق، ج6، ص133.

[3]– كمال أبو مصطفى، المرجع السابق، ص63.

[4]– التنبكتي، المصدر السابق، ص499، وما والاها، والذي قال عنه تلميذه القلصادي في رحلته:" أدركت بتلمسان كثيرا من العلماء والعُبَّاد والصلحاء، وأولاهم بالذِّكر والتقديم الشيخ الفقيه الامام العلامة الكبير الشهير شيخنا وبركتنا أبو عبد الله بن مرزوق العجيسي..." القلصادي، المصدر السابق، ص96؛ **وينظر**: التنبكتي، المصدر السابق، ص504.

[5]– الونشريسي، المصدر السابق، ج6، ص133، ج9، ص73.

[6]– نفسه، ج9، ص73.

[7]– نفسه، ج7، ص334.

◈-النِّظام الاقطاعي[1]:

لقد قام الزيّانيون بتطبيق نظام الاقطاع على غرار ما قامت به الدّولة الموحدية قبلهم، وهذا ما يفسِّره أحد قدماء الفقهاء بتلمسان، الّذي ينصُّ عن ضرورة احتفاظ الأراضي بنفس النِّظام الّذي كان سائدا بصورة مستمرة طوال القرون الماضية وأن تبقى في أيادي مالكها بشرط عدم اغتصابها من طرف الغير، كما عملت على تقسيم الأراضي، إمَّا من أجل الرّفع من مستوى الإنتاج الزِّراعي وتحسين الثّروة الاقتصادية ودفعِ عجلة التّطور، وكانت غالبا ما تحوزها الفئات المقرّبة من البلاط الملكي والاِنتفاع بها، أو كانت تقتطع لرجال الدولة، وموظفيها وقادتها من أجل كسب ودّهم ومحبّتهم.

ظلّت الأراضي بالدّولة الزيّانية مصدر رزقٍ للعديد من ساكنتها، حيث شمِلت جميع الأصناف منها، فقد كان لرجال الدِّين نصيب منها، وهو اقطاع منفعة لا اقطاع تمليك، ويذكر الونشريسي[2]: "أنَّ الاقطاع في بلاد المغرب كان إمَّا اقطاع تمليك أو اقطاع منفعة، والعبرة من

---

[1]-**الاقطاع، لغة** :هو تمليك الأرض أو إعطاء قطعة من الأرض، وشرعا جعل بعض الأراضي الموات مختصة ببعض الأشخاص أو هو تسويغ الامام من مال الله شئت لمن يراه أهلا لذلك، ونظام الاقطاع قديما في الدول، وأصله إذا فتح الملك بلادا وأراد استبقائها واستغلالها فرقها على قيادة جنوده مقابل أتعابهم في الحروب كأنها أجرة لهم، وهو مختلف عن النظام الاقطاعي الذي ظهر في أروبا بمفهوم استغلالي واستعبادي وربما اختلف كذلك عن المفهوم الإسلامي الذي نفذَّه الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين من بعده، أمَّا الغرض من الاقطاع في الإسلام: هو التشجيع على استصلاح الأراضي من جهة، ومواصلة خدمتها والالتزام باستثمارها من جهة أخرى، **ينظر**: بوزيان الدراجي، نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993م ص208-209. **ومعناه لغة وعرفا**: هو تفويض السلطة لشخص أو لجماعة على رقعة محددة، ثم توسيع مفهومها ليخص أيضا جباية الأعشار واستغلال الأراضي الفلاحية، واستخلاص فوائد الرعي وتحصيل أموال الجباية، وعليه أن يقدم مقابل هذه الامتيازات الاقطاعية وأن يتحمل المسؤولية الدفاعية عن السلطان وأراضية وهنا يمكن أن نعتبرهم كالجنود المرتزقة، إضافة إلى القيام بجمع الإتاوات عن السكان وتقديمها لخزينة الدولة، **ينظر**: العروي عبدالله، مجمل تاريخ المغرب، ط2، الدار البيضاء، المملكة المغربية،2000م،ج2، ص211، **وأيضا**، **طوهارة**، المقال السابق ص98، والمقصود من ذلك؛ هو توزيع الحاكم لقطع من أراضي إلى من يعيد إحيائها وزرعها، إذ نجد أنَّ هذا النظام المعمول به نظاما إيجابيا، يهدف إلى حماية الأراضي المهملة من أجل الاستفادة منها والحفاظ على إتلافها مقابل تقديم خدمة ما وبدون عبودية أو قهر للمنتفع بالأرض، في حين يختلف عن النظام الاقطاعي المعمول به في أوربا الذي يُعد فيها نظامًا عاما يخص جوانب شتى اجتماعية، اقتصادية، وحتى فكرية، كل شيء فيه يكون ملكا لصاحبه يفعل به ما يشاء وكيف ما يشاء **ينظر**: مكي زيان، المرجع السابق، ص65، كما يدعو هذا النظام إلى تشجيع الطبقية، وانتشار الفقر والجوع بين الأوساط الفقيرة وبروز البرجوازية المجحفة.

[2] - المعيار، المصدر السابق، ج9، ص73.

اقطاع التّمليك هو أن تصبح الأرض المقتطعة ملكا لمن أُقتطعت له، وكان المرابطون والموحدون هم أيضا قد مارسوا هذا النّوع من التمليك، وكانت تلك الأراضي خاصّة من نصيب قيادة الجند إذ تعتبر كراتب لهم أو كمكافأة مقابل خدماتهم بالجيش.

أمّا اقطاع المنفعة، فهو ملكية انتفاع لِغِلّتِها دون تملكها"، ولبعض المدارس نصيب منها، حتّى تكون مصدرا ينتفع به طلبتها، خاصّة المقيمين بها من مختلف البلاد الإسلامية، وللإشارة فإنّ طلبة المدارس، هم من كانوا يسهرون في أغلب الأحيان على خدمتها ورعايتها والانتفاع بمحصولها، خاصّة في أوقات الفراغ، وظلّت هذه الظاهرة قائمة حتّى القرون القليلة الماضية.

ومن الشّائع في النِّظام الفلاحي للدّولة الزيانية، أن يشارك صاحب الأرض المزارع في العملية الزِّراعية، وذلك ما توضِحه النّوازل الفقهية، ورجال الإفتاء في العصر الزياني، استنادا على المذهب المالكي السّائد بالمنطقة.

كما أنَّ الأراضي الفلاحية ببلاد المغرب الإسلامي على نفس الفترة المحدّدة للدِّراسة كانت تنقسم إلى نوعين: نوع أراضي مسقيّة، تُروى بمياه الأنهار والعيون أو الآبار المجلوبة إليها عن طريق القنوات، أو باستخدام آلات رافعة للمياه مثل النّواعير والدّواليب، وبتقنيات مختلف وصنف آخر من الأراضي وهي بعلية تروى بماء الأمطار[1].

من خلال ما أوردته كتب النّوازل الفقهية حول أنظمة الأراضي للفترة المدروسة، أنَّ الدولة الزيانية عرفت نِظاما اقطاعيا في تسيير شؤونها، وذلك بعد حصولهم على اقطاعات من الدولة الموحدية، معظمها كانت للقبائل والعشائر البربرية والعربية، الّتي تحصلت على أراضي واسعة بأحواز تلمسان، خاصّة أيام حكم السّلطان أبو حمّو موسى الثاني[2] ، بهدف تقديم الدّعم له لردع بعض الثورات القائمة ضدَّه[3]، فلمّا ملك يغمراسن بن زيان تلمسان ونواحيها، ودخلت زناتة إلى التلول والأرياف، كثر عبث المعقل وفسادهم في وطنها، فجاء يغمراسن ببني عامر هؤلاء من محلاّتهم بصحراء بني يزيد، وأنزلهم في جواره بصحراء تلمسان كيادا للمعقل ومزاحمة لهم

[1] – محمد شريف سيدي موسى، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بجاية من عصر الموحدين إلى الاحتلال الاسباني (06-10هـ/ 12-16م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الوسيط، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،1430-1431هـ/2009-2010م، ص 212. (غير منشورة).

[2] – BOUZINA-OUFRIHA Fatima Zohra, TLEMCEN capital musulmane le ciecle d'or du Maghreb central, Essai, éditions, DALIMEN , p, 101 .

[3] – يحيى بن خلدون، المصدر السابق، ج2، ص206.

بأقيالهم فنزلوا هنالك"[1]، ويعتبر يغمراسن بن زيان (633- 681 هـ/1235-1282م) من السّلاطين الأوائل الّذين عمِلوا بهذا النِّظام في دولة بني عبد الواد[2].

وممّا يبدو من وراء هذا النِّظام وتطبيقه، عند الفقهاء وعلماء الدِّين والشّريعة، فإنّ القصد منه هو اِستثمار شخص أو جماعة لقطعة أرض تُوكل لهم من طرف الإمام، بهدف إحيائها[3] أو أخذ جزءِ من خراجها، وفق جملة من الشّروط والحدود الّتي تصبّ دائما في السّعي للحفاظ على الحقوق الجماعية، الّتي تُعدُّ غالبا المالك الأصلي والخاص لمثل هذه الأراضي[4].

وفي هذا النّوع من النّظم الاقطاعية الخاصّ ببلاد المغرب عامّة، يشير إليه صاحب الأنيس المطرب بأنّ عبد المؤمن أثناء سيطرته على بلاد افريقية وتوحيدها، كان أوّل من أقام تنظيم الإقطاع ببلاد المغرب، بعد أن أسدل ستار حكمه على كل بلاد أفريقية، من برقة إلى تلمسان سنة (554هـ /1159م)، إذْ يؤكِّد ذلك في قوله:" وفي هذه السّنة أمر عبد المؤمن بتكسير بلاد أفريقية والمغرب، وكسرها من بلاد أفريقية من برقة إلى بلاد نول من السوس الأقصى، بالفراسخ والأميال طولا وعرضا، فأسقط من التّكسير الثلث في الجبال والشّعراء والأنهار والسِّباخ والطّرقات والحزون، وما بقي قسط عليه الخراج وألزم كل قبيلة قسطها من الزّرع والورق".[5]

وطبقا لهذا النِّظام المعمول به عند الموحِّدين، كان له أن يتداول ببلاد المغرب الأوسط خلال الحكم الزيّاني، نظرا لموالاتهم للموحِّدين قبل سقوط دولتهم، وهذا ما خوّل لقبيلة بني عبد الواد[6] الاستفادة من أراضي شاسعة امتدّت حدودها من ملوية إلى البطحاء، "فلمّا ملك الموحدون بلاد المغرب الأوسط اقتطعوهم عامّة بلاد بني وامانوا"[7]، كما أُقتطعت الأراضي الواقعة شرقها

---

[1] – ابن خلدون عبد الرحمن، المصدر السابق، ج6، ص56.

[2] – طوهارة فؤاد، المقال السابق، ص74.

[3] – والاحياء هنا كما يشير صاحب المدونة الكبرى لا ينبغي أن يكون في الأراضي القريبة من العمران، لتجنب مشاحنة الناس عليها، ولا يكون ذلك إلاَّ بقطيعة من الامام، **ينظر**: مالك بن أنس، المصدر السابق، ج4، ص550.

[4] – عبد المجيد مزيان، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون عبد الرحمن وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي دراسة فلسفية واجتماعية، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الرويبة، الجزائر 2001م، ص153.

[5] – ابن أبي زرع الفاسي، المصدر السابق، ص، ص 174-175.

[6] – للمزيد من التعرف على أصول هذه القبيلة، **ينظر**، ابن خلدون عبد الرحمن، المصدر السابق، ج7، ص97، وما والاها.

[7] – نفسه، ج7، ص98.

لبني توجين وبني راشد[1]، وظلّت تلك الأراضي سواء الزِراعية منها، أو الرعوية بالمناطق السهبية والسهول الساحلية والوسطى تابعة للسلطة الزيانية، حيث تركت لنفسها حرية التّصرف بها[2]. وأصبحت أيضا تمثِّل امتيــازات لبعض العائـلات الأندلسية، ذات العـلاقة الوطيـدة مع الأسرة الملكية لبني زيان، كأسرة بني الملاّح[3] الأندلسية القرطبية والّذين برعوا في مهنة الفلاحة[4].

من الملاحظ أنَّ المستفيدين من إقطاعات الدولة شملت ثلاث فئات من المجتمع الزياني وهي:

– فئة خاصّة بالقبائل الّتي تشكِّل خطرا على الممتلكات، بهدف الحدّ من تمرّدها وعبثها، وعليه كان الحرص على استمالة مشايخها إلى جانب السّلطة الحاكمة واتِّقاء شرورها.

– وفئة ثانية تمثل الأشخاص أصحاب النّفوذ والمراتب العليا بالبلاط الملكي، كالوزراء وقيادة الجيشوغيرهم من العاملين بأجهزة الدولة.

– أمَّا الفئة الثالثة، فهي لرجال الدِّين، كشيوخ الزّوايا نظرا لقوّة تأثيرهم بين أوساط أهاليهم.

لا شكّ أنَّ هذه السياسة المتّبعة في توزيع الأراضي الاقطاعية، والّتي عرفها نظام الدّولة الزيانية كانت تسعى لخدمة مصالحها، وضبط سياستها العامّة، حتّى وإن كان ذلك لا يتوافق مع مصلحة الرّعية[5]، كما عرفت بلاد المغرب الإسلامي منذ بداية العصر الوسيط، ثنائية الملكية العقارية، فمنها الملكية المُشاعة الجماعية، ونخص بالذِّكر هنا تلك الأراضي الّتي استحوذت عليها القبائل الرُّحل المنتشرة بالمناطق الهضابية المتاخمة للصحراء.

من الواضح أنَّ الصراع الّذي شهدته دويلات المغرب الإسلامي، قد ساهم في عدم السيطرة على الملكيات الأرضية العامّة، وتحديد هويتها في كثير من الأحيان، ممّا أدّى إلى إهمالها وسطو القبائل المتمرِّدة عليها، خاصّة بالنسبة لدولة بني زيان، الّتي ظلّت تعيش بين فكّي كماشة، سواء من جانب المرينيين أو جهة الحفصيين، إضافة إلى الصراعات الداخلية

---

1 – ابن خلدون عبد الرحمن، المصدر السابق، ج7، ص97.

2 – بنميرة عمر، المرجع السابق، ص139.

3 – ابن خلدون عبد الرحمن، المصدر السابق، ج1، ص235، Georges Marçais, Op, Cit, p80–

4 – محمد سعداني، الأندلسيون وتأثيراتهم الحضارية في المغرب الأوسط، من القرن السابع إلى القرن التاسع الهجريين، من القرن الثالث عشر إلى القرن الخامس عشر الميلاديين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية قسم الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، 1437هـ/2016م، ص، 163. (غير منشورة)

5 – بنميرة عمر، المرجع السابق، ص354.

حول مقاليد الحكم بين أفراد الأسرة المالكة، وممّا يمكن الاستدلال به، هو الصِّدام الّذي نشب داخل أسرة بني زيان بين السّلطان أبي حمّو موسى الّثاني، وابنه أبي زيّان[1]، إذْ قام هذا الأخير باقتطاع أجزاء كبيرة من الأراضي لقبائل بني هلال، ومكَّنهم من النّزوح نحو المناطق الشّمالية فقابله أبوه أبي حمّو موسى الثاني[2] باستمالة قبائل أولاد عريف ومنداس وبني عامر[3] إلى صفِّه ومنحهم قطع من أجود الأراضي الزيانية بأحواز تيهرت، كقلعة بني سلامة وما جاورها من أراضي خصبة، وهي أراضي صالحة للرعي ومناسبة لاستقرار تلك القبائل الرعوية، لِتَوَفُّرها على الكلأ والماء، وهي الأراضي الّتي كانت قد سُلبت من أصحابها عنوة.

وممّا يجب الإشارة إليه هنا، هو مشاركة العديد من شيوخ القبائل في مصادرة بعض الأراضي ونزعها من يد أصحابها، إلى جانب كبار الدّولة وقادتها في الجيش، وهو أمر يعتبره برونشفيك من المسلّمات في البلاد الاسلامية[4]، نتيجة غياب الاستقرار وضعف السّلطة الحاكمة خاصّة بالمناطق الريفية الّتي عرفت اجتياحا لبعض القبائل الجائرة.

أـ إقطاع التّمليك:

هو الحصول على قطعة أرض فتصبح ملكا لمن أقتُطِعت له، أمَّا اقتطاع المنفعة، فيمتلكها للمنفعة فقط دون تملّك[5]، وتشير إحدى النّوازل: "أنّ الأرض الّتي تعطى من قبل الامام للجند من عرب وغيرهم، إنَّمَا الاعطاء فيها انتفاع يكون بتعيين الامام وينقطع بنقله"[6]، وعن سؤال ورد لابن عرفة عن أرض الاقطاع ببلاد المغرب عامّة، هل هي إقطاع تمليك أو إقطاع منفعة فكان جوابه: على أنّها إقطاع انتفاع لا إقطاع تمليك[7].

ب ـ أراضي المخزن:

هي أراضي تابعة للدّولة ولا يحقّ لأحد التّصرف فيها غير السّلاطين، وكانت تمنح في

---

[1] – يحيى بن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص، ص237–238.

[2] – وللمزيد من الاطلاع عن حياته، **ينظر**: حاجيات، أبو حمو موسى الزياني، المرجع السابق، ص69 وما والاها.

[3] – ابن خلدون عبد الرحمن، المصدر السابق، ج6، ص101؛ الحسن الوزان، المصدر السابق، ج1، ص63.

[4] – روبار برنشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، المرجع السابق، ج2، ص189.

[5] – الونشرسي، المصدر السابق، ج9، ص7.

[6] – المازوني، (أبو زكريا يحي بن موسى المغيلي ت883هـ–1478م)، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، تح: مختار حساني مراجعة: مالك كرشوش، الزواوي، دار الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، ج4، 2009م، الجزائر، ص ص، 55–56.

[7] – الونشريسي، المصدر السابق، ج9، ص73.

الغالب إلى شيوخ القبائل[1]، رغبة منهم في البحث عن الاستقرار أو مقابل بعض الخدمات للدّولة[2]، وكثيرا ما كانت تعتبر كوسيلة لقهر قبيلة أخرى، ربّما تشكِّل خطرا على أمن الدولة كما لا يخفى أنَّ الدولة الزيانية انتهجت أسلوب المهادنة والاغراء مع بعض القبائل العربية خاصّة في مرحلة الضّعف وذلك بُغية الحفاظ على سلامة حدودها، مع العلم أنّه كانت لهم الحظوة في امتلاك أخصب وأجود الأراضي، وسرعان ما تُنزع الأرض منهم في حالة توقّفهم عن خدمة الدّولة.

ويذكر المازوني في إحدى نوازله في سؤال موجّه إلى شيخه أبي الفضل العقباني(ت875هـ /1471م)*: " ...عن قوم بأيديهم أرض بأوامر السّلاطين المتقدِّمين ومن بعدهم يَغْتَالُونَها بأنواع من الغلال زمن الحرث وغيره، والأرض الّتي للأئمة إنّما يعطونها في العادة إمتاعا لا تمليكا.."[3] ولهذا كان السّلاطين يهتمّون بأراضيهم مباشرة بعد تحريرها، أمّا ملكيتها فكانت مطلقة للهيئة الحاكمة تتصرّف بها كما تشاء، إلاَّ أنّ شساعة المجال الّذي كانت تتربّع عليه الدّولة الزيانية جعلها تفقد السّيطرة على أجزاء كبيرة من أراضيها بسبب غارات الأعراب المتكرِّرة عليها[4] إضافة إلى عدم استقرار حدودها الجغرافية نتيجة الهجومات المتكرِّرة الّتي ظلَّت تتعرّض إليها من طرف جارتيها المرينية والحفصية[5].

ج ـ أراضي الأحباس[6]:

---

[1] – فؤاد طوهارة، المقال السابق، ص74.

[2] – عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص146.

*–أبي القاسم محمد الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، طبع بمطبعة بيير فونتانة الشرقية في الجزائر، 1324هـ /1906م، ص ص85 ،86 ،87؛ التنبكتي، المصدر السابق، ص365؛ الونشريسي، كتاب وفيّات، تح: محمد بن يوسف القاضي، شركة نوابغ الفكر، (د، ط)، (د، ت)، ص105؛ عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، لبنان، ط2، 1400هـ–1980م، ص238،237.

[3] – المصدر السابق، ج2، ص47.

[4] – الحسن الوزان، المصدر السابق، ج1، ص، ص128–129.

[5] – ابن الأحمر، تاريخ الدولة الزيانية، المصدر السابق، ص39.

[6] – وهي الأراضي التي انتقلت ملكيتها من الملكية الخاصة إلى الملكية العامة، الأحباس كلمة جمع ومفردها الحُبس ويعنى لغةً الوقف أو المنع ويشمل كل ما يقفه صاحبه على أي جهة ويتصرف فيه حسب شروط الحابس، وتعريفه شرعا هو صدقة يقفها صاحبها علي قوم بأعينهم ول يجوز له التصرف بها بعد وقفها، فتصبح الأحباس مؤبدة فلا يحق للحابس أن يبيع أو يرهن أو يوهب أو أن يتصرف بها في غير ما حُبست لـه ولا تورث، **ينظر: مالك بن أنس**، المدونة الكبرى، ج4، المصدر=

لقد عرف الوقف في بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني انتشارا واسعا، إذْ كان يمثِّل صورة ومظهرا مُهِمًّا من مظاهر التّقوى والورع[1]، والتّسابق نحو فعل الخير، خاصّة تلك الأموال العينية والنّقدية الّتي كانت تحبس لطلبة العلم الوافدين على بلاد المغرب الأوسط، وعلى مدارسها وجوامعها وزواياها، وقد أجاز بعض فقهاء تلمسان اقتسام بعض الأراضي المحبوسة على المدرسة اليعقوبية بغرض المُغارسة[2].

من المُؤكَّد أنَّ مشروعية الوقف ثابتة في كتاب الله، وإجازته ضمن أفعال الخير، والبَرِّ والإحسان وفي ذلك يقول تعالى: " ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾"[3]، وقوله تعالى أيضا:"﴿ لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾"[4]، وبذلك تضاعفت هذه العملية في الدولة الزيانية من أجل تأمين العيش للزوايا حتّى أصبحت الزاوية الواحدة، لها من الأراضي مقاطعة بكاملها[5]، هذا النّوع من الأراضي عرف تزايدا ملحوظا ابتداء من القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي، حيث صارت أراضي الحبس تمثِّل نسبة كبيرة من مجموع الأراضي المزروعة، وبالمقابل كانت هناك اقتطاعات وقفية ضئيلة جدًّا إذْ لا تكاد البعض منها تتجاوز"العرصة" أو "الفدان" في بعض المواقع[6]، وعلى العموم هي ذات أحجام مختلفة كانت تستفيد منها العديد من المؤسّسات، والمصالح المحبسة لفائدتها[7]، جاء هذا بالموازاة مع انتشار الزّوايا والمدارس، الّتي كانت تَعْتَبِرُ هذه الأراضي مصدر

= السابق، ص419. وتسمّى أرض الحبوس بأراضي الوقف، والحبس: هو الوقف أو المنع أو الوقف، **ينظر**: Mesli Mohamed Elyes, les origines de la crise agricole en Algérie, de cantonnement, de 1846 à la nationalisation de 1962, édition Dahlab, rue de la Tripoli, hocine day, Alger, 1995,p,33، فالوقف، وهو نفسه الحُبس حسب ما تذكره معظم الدراسات الفقهية، هو صدقة جارية، وعمل من أعمال البر، والخير التي يبتغي من ورائها صاحبها، رضوان الله تعالى عليه والثواب عنه في الآخرة، **ينظر**: كمال أبو مصطفى جوانب من حضارة المغرب الإسلامي المرجع السابق،ص ص26–27. والوقف لا يباع ولا يوهب، ولا يُورث وصاحب الوقف " الوقف مصدر قولك وقفت الدابة ووقفت الكلمة وقفا، ووقف الأرض على المساكين، أي حبسها " **ينظر**: ابن منظور، المصدر السابق، ج9، ص359.

[1] – عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص155.

[2] – حساني مختار، المرجع السابق، ج2، ص16.

[3] – سورة البقرة، الآية: 252.

[4] – سورة آل عمران، الآية:91.

[5] – حساني مختار، المرجع السابق، ص15.

[6] – الونشريسي، المصدر السابق، ج7، ص54.

[7] – بنميرة عمر، المرجع السابق، ص219.

عيش مُهِمٍّ للطلبة[1] والعلماء الوافدين من أقطار مختلفة، من داخل الأراضي الزيانية وخارجها.

وجرت العادة أن تقسَّم الأحباس إلى نوعين: أوّلها ما يحبس على نواحي الخير كالمدارس والمساجد والبيمارستانات. وممّا يدلّ على ذلك ما أشار إليه صاحب المعيار المعرب:"بأنَّ رجلا من أهل المغرب حبس أملاكا له، على أحد المارستانات، وكان ريع الحبس يصرف على تعمير المارستان وعلاج المرضى واطعام المساكين"[2]، ويضيف في نفس السِّياق:" أنَّ رجلا حبس بعض أملاكه على المساكين ببلده، وجعل النّظر في الوقف لخطيب المسجد ثمّ للخطيب بعده"[3].

وثانيها: وهو الخاصّ بالأهل كأن يُحْبس الحابس حُبسا على أهله وذُرِّيته حتّى لم يبق لوجودهم أثر فينتقل ملكهم إلى نواحي البر والخير للفقراء والمحتاجين[4]، وإذا كان الحُبس أرضا فيظلّ منتوجها من غلّة أو أجرة كرائها توزّع على مستحقِّيها من فقراء ومساكين[5]، وقد عرف هذا النّوع من الأراضي انتشارا واسعا على كل ربوع بلاد المغرب الأوسط، نتيجة تشبّع ساكنتها بالعمل الخيري، والتّنافس من أجل أدائه.

انتشرت مظاهر التّحبيس ببلاد المغرب الإسلامي عامَّة والأوسط خاصّة، وقد كان للذراري والزّوجات نصيب منها، باعتبارهم من القوارير والضعفاء حتّى تضمن لهم حياة كريمة أو خشية انتزاع ممتلكاتهم، وعن ذلك يخبرنا الونشريسي ضمن فتاويه:" أنَّ رجلا من أهل تلمسان حبس ربعا من ممتلكاته لأولاده الثلاثة بالتّساوي، وعلى أن يستمر هذا الحبس إلى ذريته من بعده ما تناسلوا"[6]، وكان من الأجدر أنّه إذا أحبس شخصا شيئا ما، فلا سبيل له إلى فسخه أو نقضه إذا تمَّ تسجيله وأشهد عليه الإمام[7].

وعلى الرّغم من أنَّ هذه الأملاك كانت موقوفة للأعمال الخيرية، وهي مؤسّسة ذات أغراض

---

[1] – كثيرا ما كانت تقتطع أراضٍ من الأحباس من أجل دعم الطلبة وضمان تعليمهم، بعيدا عن الكد والعمل، وحتى يَصُبُّون كل اهتمامهم على العلم وتحصيل المعارف، ولا ينشغلون بتأمين المأوى والغذاء.

[2] – الونشريسي، المصدر السابق، ج7، ص، ص 83–84.

[3] – نفسه، ج7، ص82.

[4] – يحيى أبو المعاطي، المرجع السابق، ج1، ص90.

[5] – كمال السيد، المرجع السابق، ص31.

[6] – المعيار، المصدر السابق، ج7، ص، ص354–355.

[7] – يحيى أبو المعاطي، المرجع السابق، ص91.

دينية[1]، فإنَّها لم تسلم من تطاول بعض الأيادي عليها، ممّا كان يُلِحُّ على تعيين من يتولى تسيير ومراقبة تلك الأحباس حتّى لا تتربّص بها أيادي الطّامعين، فكان يُديرها ناظرا يدعى"ناظر الأحباس" بمساعدة بعض المشرفين والشّهود والكتّاب والجُباة، وهو من ينوب عن القاضي أثناء غيابه[2].

ونجد أنَّ صاحب المعيار قد أشار إلى هذه الوظيفة في قوله:" وسئل عن ناظر الأحباس هل يجب عليه تفقدها أم لا؟ فأجاب: يطوف ناظر الحبس، وشهوده، وكتابه، وقباضه على ريع الأحباس أكيد ضروري لا بدّ منه وهو واجب على النّاظر فيها، لا يحلّ له تركه إذ لا يتبين مقدار غلاَّتها ولا غامرها إلاَّ بذلك، وما ضاع كثير من الأحباس إلاَّ بإهمال ذلك[3]".

وجرت العادة أن يكون النّاظر[4] من أهل العدل المرضيِّين، وبمساعدة شهود من أهل المعرفة هم أيضا "مرضيِّين في دينهم"[5]، كما تعود إدارة ملكية تلك الأحباس، تحت تصرُّف النّاظر، وله الحقّ في كرائها لمن يراه أهلا لها[6].

وسرعان ما كانت تتقلّص تلك الاقطاعات نتيجة الصِراعات المتكرِّرة بين دويلات المغرب الإسلامي، إضافة إلى الاضطرابات الدّاخلية، الّتي كثيرا ما كانت تحدث بين العائلة الحاكمة ومنها ذلك الصِّراع الّذي عرفته الدّولة الزيانية في عهد أبي حمّو موسى الثّاني، وابنه أبي زيان من أجل السّلطة[7]، مِمَّا ساهم في تطاول بعض شيوخ القبائل، ورجال الدِّين والزّوايا للاستيلاء على بعض الأجزاء من الأراضي الزيانية ونهبها، ثمّ امتلاكها بطرق مختلفة، قانونية كانت أو بطريقة تعسّفية، كل ذلك كان من شأنه أن يقلِّص من الملكية الجماعية للأراضي، واتِّساع الملكية الفردية على حسابها.

---

[1] – برونشفيك، المرجع السابق، ج2، ص195.

[2] – كمال السيد، المرجع السابق، ص33.

[3] – الونشريسي، المصدر السابق، ج7، ص301.

[4] – لا يجوز لصاحب الأحباس أخذ أجرته من الأحباس، ولا تكون أجرته إلاَّ من بيت المال، **ينظر**: البُرزلي(ت841هـ/1438م) فتاوى البرزلي جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، تقديم وتح: محمد الحبيب الهيلة، ج5، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2002م، بيروت، ص433.

[5] – الونشريسي، المصدر السابق، ج7، ص330.

[6] – بلبشير عمر، المرجع السابق، ص173.

[7] – يحيى بن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص237.

تشير العديد من النّوازل الفقهية إلى الأخطار الّتي واجهت بعض أراضي الأهالي، الّتي تمّت مصادرتها من طرف بعض شيوخ القبائل وقادة الدولة، إذْ لم تكن الملكيات الأرضية محترمة خلال الفترة المتأخِرة من العصر الوسيط، وكان سببها إمّا بضعف السّلطة المركزية وعدم قدرتها على التّحكم في توفير الأمن للسّاكنة، ومنه استبداد القبائل المنتشرة بأحواز الدّولة الزيّانية، والظّاهر أنّ الكثير من المزارعين كانوا يواجهون أحيانا أنواعا من التّعدي، وذلك ما تبرزه مظاهر الاستيلاء والغصب للأراضي بغير حقٍ، ممّا يعكس غياب الشّرعية وانفلات الأمن ببلاد المغرب الأوسط، خاصة أثناء الصراعات السياسية، وهذا ما يتجلّى ضمن العديد من النّوازل[1]، الّتي تثير موضوع الغصب والاستحقاق[2].

لقد شهدت فترة الدِّراسة اهتمام الأمراء برجال الدِّين، خاصّة شيوخ الزّوايا، الّذين استفادوا من مساحات أرضية، تنازل عنها مُلاَّكُها لصالحهم، وبالتّالي كان لهم الحظّ في السّيطرة على مقاطعات بأكملها كزاوية سيدي سينا[3]، وهي الأراضي الّتي جلا عنها أصحابها ولم يُعرفوا فيعود القرار فيه للإمام، فهو من يقرِّر حيازتها، فقد يجعلها وقفا أو يتمّ بيعها، وعليه أن يأخذ بعين الاعتبار مصلحة المسلمين، أمَّا حقّ استغلالها فيعود للإمام، وله أن يختار بين استغلالها لبيت المال، أو يختار من يعمرها ويدفع خراجها[4].

ومن نافلة القول فإنَّ أراضي الأوقاف كانت تشكِّل منفعة كبيرة للفقراء والمساكين، وإدارة شؤون المساجد والمدارس والكتاتيب والزوايا وساهمت في تخريج عدد كبير من طلبة العلم الوافدين على البلاد الزيّانية، من أصقاع شتّى من أمصار المغرب والمشرق.

أوّلا: الملكيات المائية ببلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني:

خلق الله الماء فأوجده في الكون ليكون مشتركا بين العباد والبهائم، وجعله سقيا لهم ولهذا تعدّ المياه الطبيعية شرطا أساسيا وحيويا من شروط الحياة، وعليه اعتبرها الإسلام من المشتركات العامّة بحيث لا يجوز أن يتملّكها فرد بعينه، أو فئة معينة، وإنّما الاستفادة بها تكون حقّا من حقوق كلِّ النّاس، والأصل فيه الشّراكة العامّة، وفي ذلك يقول (ﷺ) "الناس شركاء في ثلاث: الماء

[1] – الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص275.

[2] – محمد فتحة، النوازل الفقهية، المرجع السابق، ص341.

[3] – الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص29.

[4] – يحيى أبو المعاطي، المرجع السابق، ج1، ص11.

والكلأ والنار"[1].

وقد أخرج الإسلام في نطاق الملكية الفردية، الأشياء الّتي لا يتوقّف وجودها ولا الانتفاع بها على مجهود خاصّ، وتكون ضرورية للجميع، فأوجب أن تكون ملكيتها ملكية جماعية حتّى لا يستبدّ بها فرد أو أفراد، أو هيئة أو جماعة فيتضرّر المجتمع من ذلك.

من المؤكّد أن ملكية المياه وحقّ استغلالها يخضع لقواعد دقيقة فرضها العرف، والعادة الّتي جرى عليها سكّان الواحات منذ قرون، كما جرت العادة أن تكون بعض الأودية مملوكة وملاّكها معروفون، أمَّا البعض الآخر منها فهي مشاعة، يستفيد منها كل من تَمُرُّ بالقرب من أرضه، إضافة إلى تلك الأودية الّتي تكون خاصّة بالدّولة[2]، ولا تجوز أن يتملّكها أو يستعمل مياهها العامّة.

إنَّ أهمِّية الماء جعلته يخضع لنظام عقاري يتأرجح بين التّملك الفردي والتّملك الجماعي ومن المعلوم أن الوضع الطبوغرافي، وتناقص المياه من العالية إلى السافلة، أدَّى إلى فرض مجموعة من التَّقاليد والأعراف تنظم العلاقة بين الأعالي والأسافل، وتعمل على توزيع الحصص المائية بين المزارعين بِأحَقِّية تامَّة.

1-الملكيات المائية بين التّوزيع والتّشريع:

لا شكّ أنّ أهمِّية الماء في حياة الانسان وانشغاله بضرورة تسيير شؤونها، ظلّت تُشِّكل هاجسا لكلِّ الشّعوب منذ العصور القديمة، وهو الأمر نفسه بالنِّسبة للفترة الوسيطية من التّاريخ الإسلامي ونخصّ بالذِّكر الفترة قيد الدِّراسة.

إنَّ الحضور الفقهي خلال هذه الفترة، واعتناء الفقهاء بكلِّ القضايا الّتي كانت محلّ جدل بين السّاكنة ومُعايشتها لها، نجده قد احتوى جلّ المشاكل الّتي مسّت المجتمع وعالجها بطرق سليمة وفق ما سطّره الشَّرع، وبالتّالي عمل على ضمان كلِّ الحقوق في إطار تشاركي وأخوي بعيدا عن النِّزاعات والصِّراعات الّتي شكّلها عنصر الماء، وعليه قامت العديد من

---

[1] – سيد سابق، فقه السنة، طبعة جديدة مشكولة شكلا كاملا، ج3، (السلم والحرب – المعاملات)، بإشراف مكتب البحوث والدراسات دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1418هـ–1997م، بيروت، لبنان، ص108.

[2] –القثامي، **أضواء على الرعي والفلاحة وأنظمتها في المغرب الأوسط من خلال كتاب النوازل للونشريسي**، المقال السابق ص83.

النّوازل[1] الفقهية إلى تحديد الملكيّات المائية ببلاد المغرب الأوسط وهي: ملكيّة عامّة أو مشتركة، ملكيّة خاصّة، ومياه الأحباس.

أ-الملكيّة العامّة للماء:

كثيرا ما نجد الفقهاء يحرسون في حديثهم عن الماء واشتراك النّاس في الانتفاع به مستندين في ذلك على الحديث النّبوي الشّريف[2]، الّذي ينصّ على أنَّ "**المسلمون شركاء في ثلاث، الماء والكلأ والنّار**"[3]، وتُحَدَّدُ نوعية الماء هنا في ماء السّيول[4] وما يشبهها كمياه الأنهار[5] وعليه تقتضي ضرورة اقتسامه، لأنّه غير متملّك الأصل، ويسقي منه الأعلى فالأعلى[6]، ولا يجب الخروج عن هذه العادة إلاّ بموجب ما اتفقت عليه الجماعة[7]، وقد جرت العادة أن توزّع تلك الحصص المائية طبقا للأعراف والتّقاليد السّائدة بين السّاكنة وتكون قسمته دولا معلومة بينهم، ومن أجل ضمان الحقوق لكلِّ المستفيدين منه[8].

إلاَّ أنّ هذه الشّراكة قد تُلْغَى بسبب ارتباط مجرى الماء بجماعة دون الأخرى[9]، خاصَّة إذا كانت تلك الجماعة قد قامت ببذل جهود في تحويل المجرى المائي، وعليه يصبح الماء خاضعًا للملكيّة الجماعية، والّتي تمنع كل فرد أو جماعة أخرى بإقامة سواقي قد تضرُّ بِالجماعة

---

[1]- والنّازلة: لغة: يعرفها ابن منظور: النّازلة الشّديدة تنزل بالقوم، وجمعها النّوازل، والنّازلة: هي الشدّة من شدائد الدّهر الّتي تنزل بالنّاس، لسان العرب، المصدر السابق، ج11، ص659، أو هي مشكلة من المشاكل العقائدية والأخلاقية العارضة الّتي يصطدم بها المسلم في حياته اليومية، فيحاول أن يجد لها حلا يتلاءم مع دينه وقيم مجتمعه، ولغة: هي المصيبة الشّديدة، أمّا اصطلاحا: هي الحالة الخاصّة، وللمزيد حول النّازلة، **ينظر**: الموسوعة الإسلامية: The encyclopaedia of Islam, new edition prepared by a number of leading orientalists, edited by, C.E. BOSWORTH, E.VAN, DONZEL, and others,udder the patronage of the international union of academies, VOLUME, VII Leiden Newyork,E.J.BRILL,1993,p1052

[2] – بنميرة، المرجع السابق، ص307.

[3] – السيد سابق، فقه السنة، ج3، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1418هـ/1997م، بيروت لبنان، ص108.

[4] – الونشريسي، المصدر السابق، ج5، ص12.

[5] – بنميرة عمر ، المرجع السابق، ص307.

[6] – الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص381.

[7] – نفسه، ج8، ص382.

[8] – محمد فتحة، المرجع السابق، ص359.

[9] – بنميرة عمر ، المرجع السابق، ص307، ولعلَّ ما يقصده الفقهاء هنا في مسألة الارتباط، وهو الاستقرار في مكان تواجد الماء لفترة زمنية طويلة، حيث تكون الجماعة قد غرست، ومصدر سقيها يعتمد على ذلك المصدر المائي، المرجع، نفسه ص307.

وعن ذلك وردت مسألة عن "احداث ساقية لأهل قرية من الوادي الجاري بأرضهم ومن تحت موضع، قد يضرُّ بأهل السّاقية القديمة، فكان الجواب بمنعهم من شقِّها، للضّرر اللاّحق بهم"[1] ويمكن القول أنَّ الحقُّ في تَملُّك الماء هنا، يكون لصاحب الأقدمية في الاستغلال، "والقوم الّذين رفعوا السّاقية من الوادي يسقون أرضهم منه الأوّل فالأوّل، ثمّ الّذي يليه، كذلك إلى آخر أرضهم وليس لغيرهم أن يدخل معهم ولا أن يسقي به أرضه"[2].

وعن الشّراكة في الماء، تشير احدى فتاوى أبي الفضل العقباني، ضمن نوازل المازوني الواقعة بريف تلمسان، والّتي تنصُّ على امتلاك أصحاب الجنّات لعين ماء مشتركة بينهم فاقتسموها إلى أجزاء معلومة النّصيب، لكلِّ جنّة، وكانت بين هذه الجنّات أرض غير مغروسة فقام صاحبها بغرسها، وسقيها من حظِّ أحدهم فقام هذا الأخير بمنعه، باعتبار أن صاحب الأرض المغروسة ليس له حقٌّ في الماء المشترك بين أرباب الجنّات"[3]، وكان الجواب عنها "أنَّ صاحب الأرض لا حقَّ له في استغلال الماء إلاَّ ما كان زائدا على حاجة أصحابه"[4].

وهذا ما وصفه أيضا البرزلي في مسألة وردت على الفقيه أبي المازري[5]، عن قوم كان لهم نهر وجرت العادة، أنَّه لكل أحد شِرب معلوم منه، وبجوارهم أرض لقوم أرادوا أن يدخلوا معهم في ذلك الماء، ويأخذون منه حَظًّا ليسقوا به أرضهم فأبى عليهم أصحابه، وقالوا لا نعطيكم منه إلاَّ ما فضل عنا"[6]، وكان الجواب لهم في ذلك" ليس لهم أن يأخذوا منه إلاّ بعض ما طابت به أنفس أربابه"[7]، وممّا يبرزه لنا واقع التّملّك الجماعي للماء، فإنّه ظلّ يشكِّل مصدرا للنّزاعات وذلك لأنَّ الأنهار كانت تجمع العديد من الجماعات على ضفافها، ومنه كانت تستمدّ مياهها

---

[1] – الونشريسي، المصدر السابق، ج5، ص13.

[2]– نفسه، ج5، ص12.

[3] – الدرر المكنونة في نوازل مازونة، المصدر السابق، ج4، ص، ص157–158.

[4] – نفسه، ص158.

[5] – كانت وفاته بعد سنة(520هـ/1126م)، درس علم الأصول والكلام على أبي محمد الحنفي، والنحو على أبي القاسم بن القطاع وأبي الحفص السوسي وغلب عليه علم الكلام والتحقيق، وتقدم فيه تقدما برز على أهل وقته فيه، وله فيه تصانيف قوية ككتاب "البيان لشرح البرهان"، وكتاب "تأييد التمهيد وتقييد التجريد"، وكتاب "المهاد في شرح الارشاد"، وعمل على مناظرة الفرق العديدة **ينظر**: التنبكتي، نيل الابتهاج، المصدر السابق، ص376.

[6] – البرزلي، جامع مسائل الأحكام، المصدر السابق، ج4، ص297.

[7] – نفسه، ص297؛ المازوني المصدر السابق، ج4، ص158.

في بناء اقتصادها ومصدر عيشها، وهو ما يجعل استغلال الماء يتدرّج من الأعلى إلى الأسفل وتزيد الحاجة إليه أيَّام شُحِّه فتتصاعد الصِّراعات حوله، وتتعقّد طرق توزيعه[1].

ب –الماء المتملّك:

غالبا ما تكون ملكيّة الماء مدعومة برسوم عدلية تفيد بالشِّراء أو الإرث، وتؤكِّد حقوق الفرد على الماء، وهو ما توضِّحه احدى نوازل الونشريسي[2] لصاحب ساقية يمتلك أحقيتها بجنّة موروثة فمنع من الدخول إليها ولا حتّى المرور بها، فَدَعَّم صاحب السّاقية أحقيَّته بالرّسم العدلي وهُنا دلالة توردها هذه النّازلة، كنموذج عن الملكيات المائية التي تتمّ عن طريق الشِّراء[3]، والّذي يمتلكه من قاض منذ أمد بعيد[4]، وهو ما أوجب له حقّه في اتِّباع مائه بغير أن يضرّ بصاحب الجنّة[5].

وعن الماء المشترك، إذا وقع فيه نزاع بسبب عدم ثبوت حظوظه لأحد من المتنازعين فإذا" ثبت أنَّ الماء الّذي يسقي به القوم أملاكهم متملك لهم فهو بينهم على الحظوظ الّتي يملكونها، لأنَّ من تملَّك حظّا من ماء فهو مال من أمواله كسائر الأموال، أمّا إذا لم يكن متملك فحكمه أن يسقي به الأعلى فالأعلى، ولا حقَّ فيه للأسفل حتّى يسقي الأعلى."[6] ولا يملك الماء إلا إذا كان له عين ماء في أرضه، فيجوز له بيعه والتّصرف فيه تصرف المالك في ملكه[7] ويسمّى هذا بماء الانتفاع[8].

وممّا يذكر حول ملكيّة الماء، فإنّ المياه النّازلة من الشِّعاب نحو الوادي، فهي مياه غير متملكة، وأمّا المياه المتملكة، فغالبا ما تكون من مياه العيون والآبار[9]، وكثيرا ما نجد الاستفادة منه تكون خـاصّة بأسرة واحدة، وتَمَلُّك هذه المياه تحصل بطول حيازته وبمقتضـى السّبق في

---

[1] – بنميرة عمر، المرجع السابق، ص، ص308-309.

[2] –المعيار، المصدر السابق، ج8، ص412.

[3] – محمد فتحة، المرجع السابق، ص358.

[4] – الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص412.

[5] – نفسه، ص413.

[6] – نفسه، ج10، ص274.

[7] – نفسه، ج5، ص12.

[8] – بن عميرة، المرجع السابق، ص157.

[9] – المعيار، المصدر السابق، ج8، ص، ص 415-417.

استغلاله كما تُمْلك الأرض الّتي هي موضع الماء[1].

والمياه صنفان: مياه متملكة خاصّة بأرض مالكها، وقد تكون كافية له ولري أرضه، أمّا ما يخرج عنها ويجري في أرض غيره فيصبح خارجا عن تملكه أمَّا الصِنف الثّاني: وهو خاصٌّ بالمياه غير المتملكة في الأصل والمتمثِّلة في الأودية والعيون الجارية[2].

ج ـ الماء غير المتملّك:

ويخصّ جماعة من ساكنة القرية، وهو الأكثر شيوعا وانتشارا ويرتكز على التّوزيع عن طريق النّوبة أو الدُولة[3]، وهو الماء المشاع الّذي لا مالك له، وهذا ما كان يتسبّب في كثير من الأحيان في نشوب نزاعات حول تقسيم الماء والمتمثّلة في الأودية والعيون الجارية[4]، الّتي تجري بغير استنباط ويُعتبر ماؤها من المَرافق العمومية التّابعة للدَّولة، وعليه فإنَّه يُعدّ ماء تشاركيّ بين النّاس[5].

د ـ مياه الأحباس:

عرفت ظاهرة الأحباس أو ما تسمّى بالأوقاف، انتشارا واسعا في بلاد المغرب الإسلامي قاطبة والمغرب الأوسط خاصّة، خلال العهد الزيّاني، وهو ما اعتبره ساكنة المنطقة موردا مهما اتّخذته عامَّة الناس، وبدرجة أكثر، تلك الطبقة الغالبة من المجتمع الزيّاني كمصدر لا يُستهان به في انقاذ العديد من العائلات المعوزة، حيث توفرت من خلالها الرعاية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق مبدأ الحياة الكريمة للضّعفاء، من فقراء ويتامى ومحتاجين، فتشعّبت هذه الأحبـاس بين المدارس للتّعليم والبيمارستانات من أجل علاج المرضى، والزّوايا والبساتين والأراضي الزِراعية وغيرها من الموارد الموقوفة، والّتي كانت تعتبر سندا لكثير من أهل المنطقة أو الوافدين عليها من أمصار مغربية ومشرقية، خاصّة منهم طلبة العلم.

[1] – الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص382.

[2] – محمد حجي، المرجع السابق، ص156.

[3] – محمد حبيدة، الماء في تاريخ المغرب، المرجع السابق، ص131.

[4] – محمد حجي، نظرات في النوازل الفقهية، المرجع السابق، ص156، الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص، ص381-384.

[5] – البخاري (ت194-256هـ/810-870م)، صحيح البخاري، طبعة جديدة مضبوطة ومصححة ومفهرسة، دار ابن كثير للطباعة والنشر، ط1، 1423هـ/2002م، دمشق، ص567.

ومن نافلة القول عن الأحباس، يمكن اعتبارها مؤسسة اقتصادية واجتماعية، مستمدّة من روح الإسلام، فالوقف هو نوع من الأسس الّتي تضمن استمرار التأمين الاقتصادي لفئات اجتماعية، قد تعجز الدولة بالتكفّل بها، وهو مراعاة للمصلحة الجماعية.

وممّا نودُّ التّركيز عليه ضمن هذه الدِّراسة في مجال الأحباس، وهو الأوقاف المائية وما كان لها من صلة مباشرة مع أوقاف العقارات من الأراضي، وكانت عمليات التّحبيس تُثبَّت بوثائق رسمية وبحضور الشّهود. وعنها يقول البرزلي[1]: "تذكر في الوثيقة تسمية المحبَّس والمحبَّس عليه، والحبس وموضعه وتحديده، والمعرفة بقدره على خلاف فيه...وعقد الاشهاد عليه، ومعرفة الشهود لمُلك المحبس..." وللإشارة، فإنّ الغاية من التّوثيق هو أن يضمن الطّمأنينة التّامة في الحقوق، وكسر الشرّ وغلق كل منافذ النِّزاعات.

كثيرا ما اهتم الزيانيون بالأوقاف المائية، خاصَّة وأنَّها ظلت تشكل جسرا طبيعيا هاما يربط كل القوافل التجارية العابرة نحو بلاد السودان الغربي، عبر طريق الصحراء، خاصّة تلك الآتية من أوربا، وهو ما حتَّم على أهل الخير أن يحفروا عدّة آبار على طول الطريق، لتأمين ماء الشّرب للرحّالة والمسافرين[2] ودوابِّهم. وللإشارة فإنَّ ظاهرة تحبيس الماء لم تكن وليدة العهد الزيّاني بل تُعدّ امتداداً لسيرة المسلمين والصّحابة منذ ظهور الإسلام، وذلك ما تشير إليه سيرتهم الطيِّبة حينما تصدّق الخليفة عثمان بن عفان–رضـي الله عنه –ببئر رومة[3]، وهي بئر قديمة

---

[1] – فتاوى البرزلي، المصدر السابق، ج5، ص319.

[2] – حول تلك الآبار الموقوفة للمسافرين، كانت محل نزاعات في بعض الحالات، وهو ما يتضح من خلال سؤال ورد في حق مسافرين سافروا فسبق أحدهم إلى ماء البئر ليستبدّ بها، هل تكون لمن سبق إليها دون عامة الناس، وهل له أن يعطيها لبعض الناس دون البعض الآخر؟ فكان الجواب:" إن كانت هذه الآبار قد هيئت في هذه الأحباس الذي يديم بقاؤها وحولها من المياهما يظهره البحث القريب كما يصنع في سائر الأحباس لم يقصد من هيأ هذه المصانع إلا رفق من يضعف عن البحث فكيف يسارع إليها أهل الطاقة فيستبدون ويتركون ضعفاء الناس إلى البحث هذا مما لا يجب، وإن كان ليس في المواضع ما يبحث وليست إلاَّ هذه الآبار وبناؤها قليل، فوجه الصواب فيها أن تلمس حتى يصل الناس فيتساوون في مائها بشرب أنفسهم، فإن كان في فضله عن تزودهم منه لأنفسهم سقوا بالفضلة عن تزودهم لبلوغهم ما أخذ إبلهم من الفاضل عن ذلك، ويتساووا بين الابل كما يتساووا بين الناس، وهذا ما أخذ من السنة النبوية"، **ينظر**: الونشريسي، المصدر السابق، ج7، ص33.

[3] –"وهي بالمدينة المنورة، حيث رُوِيَ عن النبي ﷺ أنّه قال: نعم القليب قليب المزني؛ وهي التي اشتراها عثمان بن عفان فتصدَّق بها وروي عن موسى بن طلحة عن رسول الله ﷺ أنه قال: نعم الحفير حفير المزني، يعني رومة، فلما سمع عثمان ذلك ابتاع ذلك ابتاع نصفها بمائة بكرة وتصدق بها على المسلمين وجعل الناس يستقون منها"، **ينظر**: الحموي، معجم البلدان، المصدر السابق، ج1، ص299.

كانت موجودة قبل مجيء الإسلام، يملكها يهودي ويبيع للنّاس منها الماء[1]، وجعله حُبسا للمسلمين، وتعدّ الممتلكات المحبسة من الصدقات التي يُمنع أن تتحول إلى هبة أو أن تُورَّث والمشهور من مذهب مالك أنَّ الحبس لا يُباع[2].

يبدو أنّ طبيعة المياه المُحبسة، لم ترتكز على نوع مائي قائم بذاته كتوقيف مياه الآبار وحسب بل نجدها قد تنوّعت مصادرها، وهو ما يقف عنده الونشريسي، عندما أورد ظاهرة أخرى تمثلت في تحبيس صهاريج للشّرب، بشرط الابتعاد عن التّطهر بماء الصِّهريج الموقوف للشّرب وهو سؤال ورد بما نصّه: " هل يجوز التوضّؤ بماء الصّهاريج الّتي بنيت للسبيل، أم لا؟ وكان الجواب: فأمَّا التّطهر بماء الصِّهريج فإن وقُفت للشّرب لم يتوضّأ بمائها، أمَّا إذا بُنيت للانتفاع جاز الوضوء وغيره"[3].

وكان للمواجل أيضا نصيب من التّحبيس، وهي خزّانات مائية مكشوفة تُحفر لتتجمّع فيها مياه الأمطار وتُخزّن للاستغلال[4]، وليستفيد منها عابر السبيل، وحبس عليها مساقي أرض بيضاء[5].

وممّا يجدر بنا ذكره هو أنَّ مياه الوقف عرفت اهتماما كبيرا لدى الفقهاء، وذلك لقوّة الحاجة إليه من طرف العامّة[6]، كما جعل لها أصحابها تحديدا لاستعمالها حسب الحاجة وضرورة الالتزام بها.

---

[1] – السيد سابق، فقه السنة، المرجع السابق، ج3، ص109.

[2] – الونشريسي، المصدر السابق، ج7، ص185.

[3] – نفسه، ص99.

[4] – ابن الرامي (محمد بن إبراهيم اللخمي ت734هـ/1332م)، الإعلان بأحكام البنيان، قراءة وشرح عبد الستار عثمان، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1988م، ص212.

[5] – الونشريسي، المصدر السابق، ج7، ص235؛ البرزلي، المصدر السابق، ج5، ص407.

[6] – لا بدّ للإشارة أنَّ المال العام، ومنه المياه الموقوفة قد يبدو للمنتفع منها أنها ليست ملكا لأحد، وهو ما يؤدي إلى غصبها أحيانا عن طريق القوة أو تخريبها وهو ما جعل الفقهاء يحرسون على الفصل فيها وتحديد شرعية كل صنف من المياه الموقوفة وأن المحبس لها يحدد أيضا طبيعة استعمالها دون تجاوزها، وهو ما أشرنا إليه آنفا عن نازلة أوردها صاحب المعيار عن سؤال عدم إجازة مياه الصهريج الموقوف للوضوء، **ينظر**: الونشريسي، المصدر السابق، ج7، ص99.

*هي أراضي البور، ويمكن امتلاكها بعد احيائها، وعن هذه المسألة يجيب الفقيه السطي" بأن هناك رجل أحيا أرضا بمقربة من العباد (وهي بلدة قريبة من تلمسان) ومضت عليها سنون وهي دائرة لا يعلم لها مالك، وافتتحها وخدمها وغرسها منذ أزيد من خمسين عاما ثم باعها..."، الونشريسي، نفسه، ج5، ص117.

هـ-الماء المشاع:

الماء المشاع هو الّذي لا مالك له، وهذا ما تشير إليه النّوازل الفقهية، ففي ريف تلمسان كان هناك واديا كبيرا غير مملوك، دائم الجريان مياهه مستمرّة طوال السّنة، وممّا أفتى به الفقهاء في شأنه، أنّ النّظر في كيفية الاستفادة من مائه، فترجع إلى طبيعة الأرض المجاورة له، فإن كانت أرض موات* فماؤه ملك لمن سبق إليه بالاستغلال، وإذا كانت الأرض غير ذلك فأمره يعود الفصل فيه إلى إمام المنطقة، إذ يحقُّ له الفصل فيه ويقطعه لمن شاء[1]؛ والقصد هنا حسب ما يبدو في أن يقطعه الامام لمن يشاء، هو إعطاؤه لمن يستحقُّه.

لقد أورد الفرسطائي في مؤلّفه " القسمة وأصول الأراضين" بأنّ:" ماء المشاع فهو مثل الأرض المشاع، إمَّا أن يقسمون ماء المشاع على قسمتهم للأرض، إذا تشاحنوا في أمره، أمّا إن كان هناك اتِّفاق بينهم فلينتفعوا به حسب اتِّفاقهم"[2]، كما أجاز استغلال الماء المشاع لسقي أراضي غير المشاع[3] وما فضل من ماء المشاع واستغنى عنه أهل المشاع، فخرج ذلك الماء من حريم أرض المشاع وقضوا منه حاجتهم..."[4].

و-الملكية الفردية للماء:

أمَّا صاحب المدونة فيحدِّد ملكية الماء في أن يتصرّف صاحبه فيه كما يشاء، إذْ يجوز له مثلا أن يبيع منه شرب أو سقي ليوم في الشهر أو في الأسبوع مع أصله أو بدونه[5] وللونشريسي رأيه في ملكية الماء بأن يجوز لصاحبه أن يَكْرِيه إذا جرت عادة قومه بكرائه بينهم"[6] وغالبا ما تشهد ملكية الماء دعمها وِفق رسوم عدلية تفيد بالشِّراء أو الإرث، وبذلك تؤكِّد أحقِّية الفرد على الماء[7].

---

[1] – هناء شقطمي، الخطاب الفقهي والريف في المغرب الأوسط من خلال الدرر المكنونة في نوازل مازونة، مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في التاريخ، تخصص: تاريخ الريف والبادية، قسم التاريخ جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية 1434هـ/2013م، ص102.

[2] – الفرسطائي، المصدر السابق، ص601.

[3] – نفسه، ص601.

[4] – نفسه، ص601.

[5] – بن عميرة محمد، المرجع السابق، ص280.

[6] –المعيار، المصدر السابق، ج8، ص273.

[7] – نفسه، ج8، ص412.

وهناك إشارة تتحدّث عن ملكية رجل لِجنَّة بها أفراد ماء، والمقصود بأفراد الماء: هو التّقسيم الزّمني للماء وتوزيعه بين اللّيل والنّهار [1] ماء، كانت له في نصيبه من ماء المشترك بين أصحاب الجنّات الواقعة تحت جنّته، وقام هذا الرّجل بشراء جنّة مع أفرادها الماء ثمّ باع من أفراده لرجل فردين ونصف دون تحديد نوع الأفراد، وممّا يؤكِّد ملكية هذا الرّجل لأفراد الماء هو تصرّفه فيها بالبيع[2].

ومهما ظلّت الهيمنة الفردية على الماء فهذا لا يعني احتكاره بصفة مطلقة، وتظلّ منفعته قسمة بين النّاس وذلك امتثالا لما حدَّدَه الله تعالى في قوله:﴿ وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ ٱلْمَآءَ قِسْمَةٌۢ بَيْنَهُمْ ۖ كُلُّ شِرْبٍ مُّحْتَضَرٌ ﴾"[3]، وهناك من جعل حقّ الاستفادة من الماء المُتَملّك حقٌّ مشروع للغير، قد يُجبر صاحبه الاستجابة لذلك ولو بالقوّة[4]، كما يجوز للرجل أن يسوق ماءه إلى أرض رجل آخر بحيث يكون الزّرع بينهما، أي تكون الشُّركة بالماء مقابل الأرض[5].

وعن ملكية المياه، يذكر الونشريسي أنَّه جرت العادة في بلاد المغرب:" أنّ الماء الّذي يسقي به القوم أرضهم، إذا كان متملكا لهم فهو بينهم على الحظوظ الّتي يملكونها، لأنّ من تملّك حظّا من الماء فهو مال من أمواله كسائر الأموال، وإن كان غير ذلك؛ أي غير متملّك كمياه الأودية الّتي لا ملك أحد عليها فحكمه، هو أن يسقي به الأعلى فالأعلى، ولا يحقُّ للأسفل حتّى يسقي الأعلى"[6]، كما "سُئل عن ماء مشترك وقع بين قوم فيه نزاع ولم يثبت لواحد منهم حظّ معيّن، إلاّ أنَّ البعض منهم أعلى من بعض" فكان الجواب:" إن لم يثبت أنَّ الماء الّذي يسقي به القوم لا حقّ فيه للأسفل حتّى يسقي الأعلى"[7].

2 ـ كيفية استغلال الأراضي:

يرتكز نظام استغلال الأراضي الزِراعية وابرام عقود الشّراكة بين الأفراد والجماعات في

[1] – سهام دحماني، "المصطلحات الاقتصادية في كتب النوازل، نوازل مازونة نموذجا"، ضمن كتاب المغرب الأوسط في العصر الوسيط من خلال كتب النوازل، تنسيق، بوبة مجاني، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2011م، ص128.

[2] – المازوني، المصدر السابق، ج1، ص513، نقلا عن، هناء شقطمي، المرجع السابق، ص102.

[3] – سورة القمر، الآية:28.

[4] – سياب خيرة، المرجع السابق، ص146.

[5] – بن عميرة محمد، المرجع السابق، ص281.

[6] – الونشريسي، المصدر السابق، ج10، ص274.

[7] – نفسه، ج8، ص383.

بلاد المغرب الأوسط، من أجل الاستغلال الأمثل لمحصولها على وثائق تعاقدية، تتمّ بين مالك الأرض والعامل عليها، وذلك حتّى لا يحيد أيُّ طرف عن القواعد الّتي تضمّنتها وثيقة العقد المُبرمة، وهذا ما أشارت إليه جملة من النّوازل الفقهية، وكتب العقود، وكانت متعدِّدة فوردت بأسماء مختلفة، تخصُّ دراستنا هذه بأهمِّ نُظمها، والمتعلِّقة بنظام استغلال الأراضي ومنها: المزارعة، والمغارسة، والمساقاة[1].

أ – المزارعة[2]:

المزارعة هي شركة الحرث[3]، وذلك بأن يدفع رجل لآخر أرضا يزرعها على جزء معيّن مشاع فيها يتمّ تحديده مسبقا، وأن يكون الجزء المتّفق عليه معلوم القدر، كالنِّصف أو الثّلث أو الرّبع لمدّة معيّنة[4]، ومن أحكامها الشّرعية: –تحديد المدّة الزّمنية–وغالبا ما كانت مدّة الشّراكة تنعقد لعام واحدٍ وقد تتمدَّدُ فترتها لأعوام أخرى، ويتمّ العقد بين المتشاركين ويتشاهدا على ذلك وغالبا ما كانت تُفكُّ عقدة الشّراكة بين الطرفين قبل الشّروع في العمل.

وقد وردت مسألة في هذا الأمر ضمن نوازل الونشريسي، فكان لمن رغب في حلِّ الأمر ذلك، إلاّ أنّه يتجرّد من أيِّ فائدة، حتّى وإن كان قد باشر العمل لسنة كاملة، وهذا لأنَّ المزارعة

---

[1] – الونشريسي، المصدر السابق ، ج8، ص137.

[2] – وتعني لغة المفاعلة أي الانبات أو المعاملة على الأرض على جزء مما يخرج منها، **ينظر**: الزراعة في المغرب الأقصى في عصر الموحدين، المرجع السابق، ص37، ويشترط في الأرض المتفق عليها بالمزارعة أن تكون مبنية الحدود، نفسه، ص38، **وينظر**: الفيروز أبادي، القاموس المحيط، المصدر السابق، ج3، ص35. وهي الشركة في الزرع والإجارة على ذلك وشرطها السلامة من كراء الأرض بما لا يجوز كرائها به، فإن تساويا في كل ذلك إلا في الأرض وألغاها صاحبها لم يجز ذلك إلا في الأرض، وألغاها صاحبها لم يجز ذلك إلا أن تكون أرضا لا خطب لها على المنصوص عن مالك ولا كراء، وإن كانت البقر والآلة من عند أحدهما خاصة فهي جائزة على المشهور، وإن كانت من الأرض بينهما والبذر من عند أحدهما والعمل من الآخر، جازت أيضا خلافا لابن دينار وعلى قوله لا يجوز إن كانت الأرض لأحدهما والبذر بينهما لأنه طعام وأرض بطعام.. وإن كانت الأرض لأحدهما والبذر من عند الآخر أو الأرض لأحدهما والبذر والعمل من عند الآخر، فمنع ذلك مالك لأنه اكترى الأرض...". **ينظر**: الونشريسي المصدر السابق، ج8، ص ص، 149–150.

[3]–أبو الحسن علي بن عبد السلام التسولي، البهجة في شرح التحفة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط2 ،1951م ج2 ص203، حميد الفاتحي، مقال: **<u>الحرف والأنشطة الزراعية في الغرب الإسلامي</u>**، الحرف والصنائع_بالغرب الإسلامي مقاربات لأثر المجال والذهنيلت على الإنتاج، سلسلة شرفات، ج2، العدد، 76، تنسيق، سعيد بن حمادة ومحمد البركة، تقديم: عبدالاله بنمليح مطبعة بني ازناسن سلا، المغرب 2016م، ص207.

[4] – محمد فتحة، المرجع السابق، ص374.

انعقدت في أعوام[1]، ومن الواجب أن يكون البذر من صاحب الأرض، وتخضع القسمة بحسب الشّروط المتّفق عليها بين صاحب الأرض والعامل[2].

وممّا جرت العادة عليه، يجب أن تكون هناك عقود لشركة هذا النِّظام تتضمّن في طيّاتها الالتزام بكلِّ الشّروط المتّفق عليها، وهي بمثابة نموذج يتّبعه الشّهود العدول أثناء صياغة عقد التّوثيقات الخاصّة في هذه المعاملة بين النّاس[3].

ولا شكّ أنَّ الإصرار على عملية التّوثيق بالاعتماد على الشّهود العدول دلالة قاطعة على بروز العديد من التّجاوزات، وعدم الالتزام بما تحمله عقود العمل المتّفق عليها من طرف بعض المتشاركين، سواء من جانب العامل أو صاحب الأرض، في حين تختلف الأسباب والظّواهر الدّاعية إلى ذلك، ونغضّ الطّرف عن ذكرها في هذا المجال لأسباب منهجية.

ولا بدَّ للإشارة بأنَّ مسألة العودة للعدول بحجّة الحصول عل التّوثيق، لم تكن ظهيرا مفروضا بين شركات المزارعة وعليه، لم يلتزم الكثير من الشّركاء بهذا النِّظام[4]، وعن هذا النّوع من الشّراكة يبرز لنا صاحب المعيار في نازلة "سُئل فيها عن المزارعة، هل تنعقد بالعقد أم لا؟ فالإجابة جاءت صريحة وواضحة، وهي ضرورة الالتزام بالعقد المبرم فيها"[5].

ويمكن تجزئة نظام المزارعة إلى ثلاثة أقسام أساسية وهي: الاشتراك في الأرض، والآلة والبذور وبطريقة متساوية[6]، أمّا البذور فيكون بين المتشاركين على الكمِّية الّتي يتراضيان عليها ولا يجوز أن يكون البذر من أحدهما، والأرض من الآخر، لأنّ في هذه الحالة تتحوّل المزارعة إلى صفة كراء الأرض للطّعام[7]، إضافة إلى عملية التّشارك في العمل والحصاد والنّقل والدّرس إلى حين إتمام مشاركتهما، فتتمّ قسمة المنتوج وِفق أصول وقواعد الشّراكة المتّفق عليها[8]، فإنّ

---

1 – المعيار، المصدر السابق، ج8، ص158.

2 – أبوبكر جابر الجزائري، منهاج المسلم،1384هـ/1964م، ص، ص336–337.

3 – محمد فتحة، المرجع السابق، ص374.

4 – بلبشير عمر، المرجع السابق، ص186.

5 – الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص143.

6 – محمد فتحة، المرجع السابق، ص375.

7 – حميد الفاتحي، الحرف والصنائع، المرجع السابق، ج2، ص207.

8 – محمد فتحة، المرجع السابق، ص375.

تمّت القسمة مناصفة وإذا كان القائم عليها خمَّاسا[1]، كان حقّه خمس المحصول والحقوق الأربعة المتبقِّية فهي لصاحب الأرض، وكثيرا ما كان الخمّاسون لا يُؤمِّنُون حتّى قوتهم، خاصّة إذا قلَّ المحصول، ممّا يجعلهم يعانون من البؤس الشّديد في حياتهم.

وعلى الرّغم من اتِّفاق الشّركاء في المزارعة، وحرصهم على تحديد نصيب كل طرف منهم وبعقود موثّقة، وبحضور فقهاء يعملون على تأطير هذه العملية من جانبها الشّرعي، إلاَّ أنَّه كانت تحدث عدّة تجاوزات، من المؤكّد أنّها تحمل في طيّاتها أنواع من الطّمع، والجشع وحب الذّات كالرّغبة في زيادة حظِّ كل طرف عن الآخر، ومهما اختلفت طبيعة تلك النِّزاعات فإنّها كانت تؤدِّي إلى فضِّ الشّراكة بينهما[2]، أو المصالحة في بعض الأحيان[3]، وغالبا ما قد يفسد عقد المزارعة، إذا لم يلتزم كل طرف بالشّروط المتّفق عليها[4].

كما تختلف الحصص المُدرجة ضمن نظام المزارعة ولم تكن ثابتة، فتحديد معلومها يكون حسب طبيعة الأرض ومصاريفها، فاذا كانت أرض بعلية تعتمد على مياه الأمطار في سقيها فيكون النّصيب منها مختلفا عن الأراضي الّتي تحتاج مجهودات بدنية أو مادِّية، وكل ذلك يرتكز على بنود الاتِّفاق المبرمة بين الطرفين، فقد تحدّد بالنِّصف، الثّلث، الرّبع أو الخمس[5] ولهذا يسمّى خمّاسا[6].

---

[1] – طوهارة فؤاد، المقال السابق، ص77، أمّا الخماس فهو مجرد عامل لا يملك شيئا، يعمل بجهده العضلي مقابل قُوتِه أحيانا، وهو لا يملك أيَّ وسائل فلاحية، وبالتالي بينه وبين شريكه فوارق اجتماعية، وهو تعامل قريب من العبد إلى سيده والمزارعة بالخمس وهي أن يساهم الخمَّاس بعمله ويقدم الطرف الآخر الأرض والبذور، وكل المصاريف، **ينظر**: محمد فتحة المرجع السابق، ص380، ويشترط على الخمّاس أحيانا في البوادي، القيام بالبقر والاحتشاش لها، والحطب واستقاء الماء وهي إجارة خارجة عن الشركة **ينظر**: البرزلي، المصدر السابق، ج3، ص427، فبالرغم من تحمل الخمَّاس كل أعباء العملية الإنتاجية بينه وبين صاحب الأرض، فإنّه يأخذ خُمس الغلَّة، ونظرا للغُبن الذي كان يعيشه، نجد الكثير من النوازل الفقهية تحمل همّه، وتحاول تحديد مهامه من أجل انصافه من تسلط مالك الأرض، **ينظر**، بوتشيش إبراهيم القادري، اضاءات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي بيروت، دار الطليعة، مارس،2002م، ص81.

[2] – بوتشيش، نفسه، ص، ص376-377.

[3]– للمزيد من التفاصيل حول النزاعات المطروحة في هذه الشراكة، **ينظر**: الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص140 وما والاها.

[4] – عبد الحميد هلال عبد الحميد، المرجع السابق، ص37.

[5] – عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص551.

[6] – عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص187.

ومن الواجب أن تحدّد مدّة الكراء بين الطّرفين وبحضور الشّهود، لأنّه كثيرا ما يفسخ عقد الكراء، علما بأن عملية الإجار لم تكن موثّقة في أغلب الأحيان وذلك ما كان يطرح العديد من النِّزاعات المتكرِّرة، كما أنّ الزّروع الّتي كانت تزرع بأراضي الاجار كانت تحدّد وفقا للفترة المتّفق عليها، وأحيانا كان يختلف في مدّة الكراء، وذلك ما أورده صاحب المعيار في أنَّ رجلا اكترى أرضا سنة، إلا أن ادّعى بعد سنة أنّه اكتراها بثمن يختلف عن ثمن الكراء الحقيقي ليخفيه من غرم السّلطان، وأنكر الآخر وله جاه[1].

ب-المغارسة:

والمغارسة هي اتِّفاق وشراكة بين طرفين أو عقد يتكفّل بموجبه أحد الشّريكين بتقديم أرض للطّرف الآخر من أجل خدمتها، وغرسها بأنواع الأشجار المثمرة، وذلك وفق ابرام عقد بينهما على أن يأخذ صاحب الأرض حصته منها يوم حصاده، حسب النّصيب المتّفق عليه من قبل[2] وهي نوع من الشّركة والاجارة[3]، ويمارس العامل على هذه الأرض عمله عليها، كأجير لفترة زمنية معلومة لعام أو عامين أو قد يبلغ الأجل أعواما[4]، ومن الأعمال الّتي يجب عليه تأديتها الغرس والحفر والحرز والنّقش، إلى ظهور صلاحها وبدئ طيبها، ولا تجوز المغارسة في بَقْلٍ ولا زرع ولا بصل[5]، كما يُمنع على صاحب الأرض من زراعة الأرض المغروسة، لأنّه ضرر بالغرس إلا أن تكون هناك عادة[6].

وهنا يشير عمر موسى أنّ أنواع المغارسة، والمزارعة كلُّها تكون على حكم عادة أهل البلد[7]، وكثيرا ما كانت تُعرَّض شركة المغارسة إلى الفساد، وهذا ما يبدو من خلال ما واجهه العاملون بها، إمَّا بغياب العُرف أو العادة المتّفق عليها[8]، أو بسبب جهلهم لأحكام هذه الشّركة ومنها مثلا:عدم صلاحية أرض الأحباس للمغارسة، وعنها صدرت فتوى من شيوخ تلمسان عن

---

1 - الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص281.

2 - محمد فتحة، المرجع السابق، ص386.

3 - حميد الفاتحي، الحرف وصنائع، المرجع السابق، ج2، ص212.

4 - عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص186.

5 - طوهارة، المقال السابق، ص78.

6 - الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص174.

7 - النشاط الاقتصادي، المرجع السابق، ص187.

8 - محمد فتحة، المرجع السابق، ص386.

المحبسة على المدرسة اليعقوبية منها[1]، رغم أنَّ المغارسة لا تجوز على أرض الحبس وذلك أرض أم العلو[2]، من خلال ما أورده سؤال في نازلة وردت على ابن الحاج"عن الأرض المحبسة هل يجوز أن تعطى مغارسة أم لا؟"، وكان الجواب فيها:" الأرض المحبسة لا يجوز أن تعطي مغارسة لأنّه يؤدِّي ذلك إلى بيع بعضها "[3]، إلاَّ أنَّ المفتيين ضمن هذه النّازلة كانوا قد أمضوا شرعيتها[4]، ممّا يوحي بأنَّه كانت اختلافات تقع بين بعض رجال الفتوى، أو لعدم إلمامهم بشرعية أراضي الأحباس وطبيعة استعمالاتها وأنَّ بعض المعاملات لم يكن يجيزها العلماء، إلاَّ أنَّ بعض النّاس يتعمَّدون التّعامل بها[5].

لا شكَّ أنَّ شركات المغارسة والمساقاة خلال القرن الثّامن والتّاسع الهجريين/الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، قد شهدت تناقصا كبيرا نتيجة ما عرفته الفلاحة من توسّعات كبيرة وقلّة التِّقنيات المتطوِّرة في الرّي، وغيرها من الصِّعاب كطول مدّة الإنتاج وكثرة نفقاتها[6]، إلاَّ أنّها ظلّت شائعة ببلاد المغرب الأوسط، وتغلَّب العُرف فيها على الأحكام الشّرعية من جانب التسيير، ممّا اضطر الفقهاء للتّعامل مع الواقع كما هو، والبحث عن تخريجات لتجويز نظام المغارسة[7].

والجدير بالذِّكر أنَّ هذا النّوع من الشّراكة لم يسلم أيضا من أنواع التّحايل، فإذا جرت العادة أنّه من سنن المغارسة، أن تكون الغروس من عند مالك الأرض، فإنَّ البعض منهم قد يلجأ إلى التّلاعب بما نصّ عليه العقد المُبرم مع المغارس، خاصّة في شأن تحديد الحصص المتّفق عليها، وممَّا جاء في اختلاف المتغارسين، ما أورده الونشريسي عندما "سئل ابن مزين عن رجل أعطى لرجل أرضه مغارسة، فلمّا عمل العامل وتمَّ غرسه تناكرا حصة المغارسة وتقاررا في المغارسة، فقال العامل أخذتها على أن يكون لي الثّلثان ولك الثّلث، وقال ربُّ الأرض

---

[1] – الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص175.

[2] – يوجد قرية صغيرة بهذا الاسم" أم العلو" تقع في جبل من الجهة الشمالية الشرقية لمدينة تلمسان، وبمسافة تقدر بحوالي: 10كلم، بجانب الطريق المؤدية إلى دائرة بن سكران.

[3] – الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص، ص، 171–172، **وينظر أيضا:** البرزلي، المصدر السابق، ج3، ص380.

[4] – محمد فتحة، المرجع السابق، ص387.

[5] – القثامي، المقال السابق، ص87.

[6] – محمد حسن، المرجع السابق، ص117.

[7] – حميد الفاتحي، الحرف والصنائع، المرجع السابق، ج2، ص214.

بل أعطيتكما على أن لي النِّصف ولك النِّصف" وكان الفصل في الأمر بالجواب القاضي بقول العامل مع اليمين على ما قال"[1]، وهذا ما كان يدفع إلى فساد العقد[2]، وعادة ما تكون المغارسة على النِّصف، أمَّا طلب المغارس بالثُّلثين كما أوردته النّازلة السّالفة الذِّكر فإنَّها تمثِّل حالات استثنائية، ومنها تلك الّتي يبذل فيها مجهودات كبيرة، كأن يُحيي أرضَ بورٍ مهملة أو لكثرة المصاريف الّتي تحتاجها هذه الشّركة، وطول مدَّة اثمار الأشجار[3].

ومِمَّا يبدو أنَّ فسخ العقود المبرمة بين صاحب الأرض والامل، كان يتطلّب إعادة إبرامها من جديد، من أجل إحقاق حقوق الشّريكين، وابعادهما عن النِّزاعات الّتي قد تحدث بينهما بعد انتهاء المدّة الزّمنية المعلومة، وهذا ما كانت تسعى إليه فتاوى المغارسة لاهتمامها بتحديد أحكام هذه الشّركة[4].

ج: المساقاة:

هي عقد على تعهّد النّبات بمقابل الغلّة، ومعناها أن يدفع الرّجل كرمه أو حائط نخلة أو شجر تينه أو زيتونه أو سائر مثمر شجره لمن يكفيه القيام بما يحتاج إليه من السّقي والعمل على أن المحصول من الثِّمار يكون بينهما نصفين أو على جزءِ معلوم مسبقا[5]، ويُعرِّفُها آخرون على أنَّها:"...عمل الحائط على جزءِ من ثمرته، وهي مأخوذة من السّقي...وتنعقد وتلزم بالشّروع في العمل ويكون في النّخيل والأشجار شرط بلوغها الإطعام وأن يكون عقدها قبل أن يحل بيع ثمرتها (...) وفي الزّرع والقطاني كالفول والجلبان والقرع والبطيخ وقصب السكّر والفجل والجزر بشرط أن يعجز ربها عنها (...)، والعقد يكون بلفظ المساقاة وبجزءِ مشاع مقدّر..."[6].

وتعقد المساقاة لأجل معلوم قبل بدءِ صلاح الثِّمار، وتكره فيما طال من السِّنين[7]، ويرى البعض أن عقد المساقاة لا يكون تامًّا إلاّ بوضع مجموعة من الشّروط، ومن بينها: تحديد آجال الشّراكة بين الطّرفين، وأن تكون بالأعوام الشّمسية وليس القمرية، وألاَّ تقلّ المدَّة عن عام كامل

---

1 – المعيار، المصدر السابق، ص175.

2 – حميد الفاتحي، الحرف والصنائع، المرجع السابق، ج2، ص213.

3 – المازوني، المصدر السابق، ج2، ص22.

4 – محمد فتحة، المرجع السابق، ص386.

5 – حميد الفاتحي، الحرف والصنائع، المرجع السابق، ج2، ص214.

6 – محمد فتحة، المرجع السابق، ص388.

7 – حميد الفاتحي، الحرف والصنائع، المرجع السابق، ج2، ص214.

ومنها تسمية المساقين والمساقى فيه، ولا يشترط عليه عمل غير المساقاة إلا ما كان يسيرا[1]. أمَّا النّفقات الخاصّة بالدّواب والأجراء فهي على عاتق العامل، وعليه زريعة الأرض البيضاء[2] وعلى العامل أيضا تنقية الشّجر وزبرها، وتلقيح النّخل وإصلاح مسقط الماء من البئر، وتنقية العين من الأوحال وغيره من الأعمال، كما تعتبر عملية الرّي من أهمِ الشّروط المتّفق عليها بين الطرفان عند تحرير العقد، ونظامها كان يساهم في تحديد الملكيات الأرضية الّتي كانت مهملة[3].

أمّا المساقاة فتخُصُّ العمل في الأشجار الّتي هي بحاجة إلى سقي وما تحتاجه من رعاية وجرت العادة عند أهل المغرب الأوسط، بأن يأكل العامل وأسرته من ثمار المساقاة، وذلك بشرط المسامحة بين الطرفين، وأن يأكل كل واحد من نصيبه[4].

يعتبر نظام المساقاة من الأطر التنظيمية والقانونية التي يرتكز عليها نظام الري في البادية نظرا لحاجة الأشجار إلى كمّيات معتبرة من الماء للسّقي، ونُشير هنا إلى أنَّ شركة المساقاة كانت ترتكز في الحقول الكبرى والضِّياع وعليه، عَمد المُوثِّقون إلى وضع بيانات محدّدة ضمن العقود المُبرمة بين الطرفين، كتعيين الحقل وحدوده ونوعية الخدمة ومدّتها، وحصة كل طرف من المحصول ومعاينة الشّهود لشروع المساقي في العمل[5].

وبما أنَّ بلاد المغرب الإسلامي قاطبة قد شهدت تحوّلات سياسية وتاريخية مع نهاية العصر الوسيط، فكان من المؤكّد أن تؤثِّر على جوانب أخرى من الحياة، ومنها المجال الفلاحي الّذي نَجَمَ عنه التّخلي وبشكل كبير عن نظام المساقاة، وأصبح الاهتمام بزراعة الحبوب على حساب الأشجار المثمرة، والّتي تتطلّب جهد كبير وعناية خاصّة ومُكلِفة[6].

---

[1] – حميد الفاتحي، الحرف والصنائع، المرجع السابق ، ج2، ص214.

[2] – الأرض البيضاء، هي أرض غير مشجرة والتي تستغل في الغالب للمزروعات أو الخضر وبعض الفواكه، **ينظر**: بنميرة عمر المرجع السابق، ص154، أما عن المساقاة في الأرض البيضاء، فهو غير جائز، وهذا طبقا لما ذكره مالك بن أنس في موطئه قائلا:" لا ينبغي أن تساقي الأرض البيضاء لأن يحل لصاحبها كراؤها، ودفع أثمان معلومة عليها"، **ينظر**: مالك بن أنس، الموطأ توثيق وتخريج: صدقي جميل العطار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، 1422هـ/2002م، بيروت لبنان، ص431.

[3] – بنميرة عمر، المرجع السابق، ص155.

[4] – محمد فتحة، المرجع السابق، ص388.

[5] – سعيد بنحمادة، المرجع السابق، ص39.

[6] – نفسه، ص40.

وممَّا هو معلوم فإنّ شراكة المساقاة تكون محدّدة حسب نوع الزّرع أو الغرس، وهي أصناف ثلاثة:

ـ أوّلها صنف ثابت تنقطع ثمرته، وفي ذلك تجوز المساقاة في كل وقت ظهرت ثمرته أم لا "ولِرَبِّ المال نصف الثّمر من ذلك أو ثلثه أو ربعه أو أكثر من ذلك أو أقلّ[1]".

ـ وثانيها: إذا حدثت ثمرته لم يبق له أصل كالزّرع والمقثأة، أمّا المسقاة في ذلك جائزة عند الضّرورة أمّا الصِّنف الثّالث: فلا تجوز مساقاته إذا لم ينبت وكذلك، إذا نبت لأنّه لا أمد له كالبقول والموز والقضب، وكل ما يجذُ ويخلف[2].

لا شكّ أنّه كان لِقوّة الطّبيعة أثرها في علاقة الشّركة بين الطّرفين، فحدوث الجوائح المفاجئة كان من شأنه أن يُتلف الثِّمار والغلَّة، والعامل هو أكثر من يتعرّض إلى الأضرار فإذا أُتلف ثلث الغرس فالخيار للعامل في فسخ العقد، أمّا إذا أتلف الغرس كلّه، أدَّى ذلك إلى فسخ العقد مباشرة[3].

وحصيلة القول فإنّ الحاجة إلى توظيف الماء بالدّولة الزيّانية، والسّعي من أجل استغلاله استغلالا حسنا، ليعود على ساكنة المجال المدروس بالخير والبركة، ويقوِّي الاقتصاد العام للدَّولة عامّة، كان يفرض على الجميع اتِّخاذ تدابير مُحكمة في تسيير شؤون الرّي، من حيث الأساليب والتِّقنيات في جلبه والاستفادة منه، حيث شُيِّدت المنشآت المائية على مختلف أشكالها وأنواعها، من سواقي ونواعير، وقناطر وسدود وغيرها، ذلك ما أكسب الدّولة الزيّانية تجربة رائدة في حسن توزيع الثّروة المائية، وربطها بأرضيها، وتنوّع منتجاتها والعمل على تطويره، وتوفير الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذّاتي بكل أمصارها.

ومن خلال تتبّع الوسائل المستعملة من أجل التّحكم في الثّروة المائية، كان لا بدّ من التّركيز على أهمِّ الوسائل المستعملة في الاستفادة من الماء، سواء لجلبها من أماكنها، أو تخزينها قبل الاستعمال، ونظرا لارتباط الأرض بالماء، والعلاقة الوطيدة بينهما، كان علينا التّطرق إلى نظام الأراضي بالدولة الزيانية، ونوعية ملكياتها، حيث أنّ صبغة الأراضي وحيازتها ظلّ محل جدل ولا يزال لدى الكثير من الباحثين.

---

[1] – مالك بن أنس، المصدر السابق، ج3، ص536.

[2] – طوهارة فؤاد، المقال السابق، ص78، حول نظام المغارسة، **ينظر**: البرزلي، المصدر السابق، ج3، ص371 وما ولاها.

[3] – مالك بن أنس، المدونة الكبرى، المصدر السابق، ج3، ص558.

ولا بدّ للإشارة أيضا بأنَّ الفقهاء عامَّة كانوا حريصين على دراسة كل طرق الشَّراكات بين المالكين للأرض والعاملين بها، إمَّا بصيغة المشاركة أو الإيجار، من أجل حماية الحقوق العامّة إلاَّ أنَّ العرف السّائد بين النّاس، والعادة المُتعارف عليها في أوساطهم، كانت كافية في حلِّ العديد من النِّزاعات القائمة بينهم أحيانا.

وإذا كانت العقود المتّفق عليها بين المتشاركين عن طريق المغارسة، أو المزارعة أوالمساقاة ضمان لحقوق الطرفين، فإنَّ تجاوزها من أحدهما ظلَّ أمرا معهودا، ممّا كان يتسبّب في كثير من الأحيان إلى نشوب نزاعات بينهما قد تنهي طبيعة الشّركة بينهما، ومن الواضح أنّ أشكال الملكيات التي أشرنا إليها ضمن هذا الفصل، كان لها دور فعال في ربط وبناء علاقات استثمارية جيدة، في إطار الشراكة ونوعيتها بين مالكي الأراضي والعاملين بها، وهو ما أفردته النّوازل وكشفت عن حيثياته، في العديد من القضايا المطروحة، ومن خلالها تتّضح جملة الحصص المتفق عليها بين الطرفين.

الفصل الثالث

نظام الري وطرق توزيعه بالدولة الزيانية

أوّلا: الطُّرق المستعملة في استغلال المياه بالدّولة الزيّانية.

ثانيا: طرق التّوزيع المائي المعتمدة بالدولة الزيّانية بين المدينة والريف.

ثالثا: طرق استغلال وتنظيم المياه بالواحات.

رابعا: دور المهاجرين الأندلسيين في تطوير نظام الرّي بالدّولة الزيانية.

خامسا: أنواع النِّزاعات المائية.

أوّلاـ الطُّرق المستعملة في استغلال المياه بالدّولة الزيّانية:

يُعتبر تنظيم الرّي العنصر الأساسي في إنجاح المواسم الزّراعية، خاصّة في الأماكن الّتي تقِلُّ بها التَّساقطات، أو تكون بشكلٍ غير منتظمٍ، كما تتفاوت الحاجة إلى الماء حسب طبيعة الأراضي المزروعة، وعليه كان على ساكِنة بلاد المغرب الأوسط خِلال العهد الزياني أن تُؤسِّس طرقاً محكمةً للرّي خاصّة بكلِّ منطقة، ولضمانِ صيرورة الِاستغلال الحسن للمياه تطلَّب ذلك اِتّخاذ تدابير وتقنياتٍ متنوّعة، تمثَّلت في حفرِ القنوات الجديدة، وتصليح ما كان قائماً من قبل، وإقامة السُّدود وشقِ السَّواقي وغيرها من التِّقنيات الّتي سنتطرَّق إليها ضِمن هذا الفصل.

يمدُّنا المازوني[1] بعدَّةِ إشاراتٍ عن طرق نظامِ الرّي، ومنها ما ذكره لمَّا "سُئل سيّدي حمُّو الشَّريف عن مسألة رجلٍ بإزاء عين ماء جنَّةٍ تسقي كلَّها من هذا الماء، وتحت جنَّتِه جنَّاتٍ كثيرةٍ لقومٍ، لتسقي كلّها من هذا الماء، هو مِلْكٌ لهم ومشترك بينهم لأن شركتهم فيه مختلف، فمنهم من له أربعة أفراد ومنهم من له فرد، وللَّيلِ فرد والنَّهار أيضا مجزَّأ من الصُّبح للضُّحى ربع للزَّوال، ربع فرد، ومنه للعصر ربع فرد، وسقيُهم مختلف لا يسقون إلاَّ الأعلى فالأعلى، بل يسقي الأعلى مثلا اليوم فرد ومن الغد تدور الدَّالة، فيسقي الأعلى لأنَّ له دالتين مثلا، ثمَّ بعده بعض من في الوَسَط هكذا جرت عادتهم وآستمروا عليها.." .

ومنه يمكن الفهم بأنّ نِظام الرّي كان قد اِتَّخذ نظاماً سديداً مكَّن لكل أصحاب البساتين والجِنان السَّقي والحصول على حِصصهم المائية أوقاتَ الحاجةِ إليها، وإذَا كانت بعض القُرى بها عين واحدة فتُقْسَم مياهُها حسب الحاجة، للشُّرب أوّلاً ولسقي دوَابِّهم والباقي يوزَّع حسب النُّوبة المتَّفقِ عليها ولايزال هذا التَّنظيم قائماً حتّى اليوم في العديدِ من المناطقِ الرِّيفِيَّةِ.

من خلال تَتَبُّعِ الطُّرق والأساليب، الَّتي طالما اِتَّخذها ساكِنة بلاد المغرب الإسلامـي في اِستعمالاتهم اليومية، خاصّة في عملية الرّي وتوصيلِ المياه إلى الأراضي الزّراعية، فغالباً ما كانت ذات نمطٍ مشتركٍ بينها، وممَّا يمكنُ الإشارة إليه فيما يتعلَّق بطرقِ الرّي المستعملة بالدّولة الزيانية هو ما أوردَه الرَّحَّالة في وصفهم المشترك لِجُلِّ مناطق المغرب الإسلامي، وذلك للتَّشابه الجغرافي والجيولوجي الَّذي يجمع أقاليمه الثّلاثة، الأقصى، الأوسط والأدنى، حيث يعمدُ ساكنةُ

[1] – المازوني، المصدر السابق، ج1، ص127.

هذه الأقاليم إلى تَجمِيع مياهِ العيونِ والينابيعِ، ومياهِ الأمطار في منشآتٍ مائية حسب كل منطقةٍ وجغرافيتها ثمَّ يقومون بتوزِيعها، بطرقٍ دقيقة أقرَّها العُرف ليستفيد كلَّ واحدٍ منها بالتَّناوب، وعن ذلك يوضِّح لنا الونشريسي في قوله:" لكلِّ رجلٍ له بإزاء عينُ ماءٍ تسقى كلُّها من هذا الملك إن هو مِلْك لهم ومشترك بينهم، إلاَّ أنَّ شركتهم فيه مختلف وقسمتهم فيه حسب الحظوظ..."[1].

اِستطاع المُزارعون في بلادِ المغرب الأوسط توظيفَ المياه الجوفية ومياه الأنهار توظيفاً ذكياً واستنادا على كتب النَّوازل، اِتَّضح لنا أنَّه كانت هناك برامجَ سقيٍ حقيقيةٍ، تمَّ من خلالها تجميع المياه داخل سدودٍ مشيَّدةٍ من أجلِ تخزينِهِ في عاليَةِ المجاري، وهي أسدادٌ مدرَّجةٌ من الأعلى نحو الأسفل حسب اِنحدارِ الوادي ومجرَاه، ومن هناك تَوزِيع هذِه المِياه عن طريق قنواتٍ أو سواقِي في اِتِّجاه الأراضِي من أجلِ ريّها[2].

1-أساليب الرّي المُتَّبعة بالدّولة الزيّانية:

تعدَّدت أنظمة الرّي واختلفت من مكانٍ لآخر حسب الأراضي المغروسة من جهة، ووفرة المياه من جهة أخرى، إضافةً إلى طبيعة أدوات التّحكُّم في المياه[3]، كما يقوم توزيع الماء على ثلاثة أسسٍ وهي: التّشارك ونفي الضّرر والعُرف[4]، فالتّشارك في الماء أقرَّه الشّرع طِبقا لقوله تعالى: "ونبِّئهم أنَّ الماء قسمةٌ بينهم كلُّ شربٍ مُّحتضر"[5]، وأكّده النّبي ﷺ في قوله:" **لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلأ** "[6].

من الواضح أنَّ أرض بلاد المغرب الأوسط الزّراعية قد انقسمت إلى نوعين: منها الأرض البعلية، الّتي تعتمد في ريّها على مياه الأمطار، وكانت تمثِّل أغلب مساحاتها، وأرض مسقية بمياه الأنهار والوديان والعيون والآبار، وذلك ما كان يتطلّب ترشيدا سليما، ومحكما في استعمال المياه وإقامة وسائل مبتكرة للرّي، ولعلّ منها حفر القنوات وإقامة السّدود من أجل ضبط جريان الأنهاروهو ما دفع سكّان بلاد المغرب الأوسط إلى إقامة مشاريع الرّي لمواسم الجفاف، وقِلّة

[1] – المعيار، المصدر السابق، ج5، ص111.
[2] – محمد حبيدة، الماء في تاريخ المغرب، المرجع السابق، ص129.
[3] – عبد المالك بكاي، المرجع السابق، ص218.
[4] – سعيد بن حمادة، المرجع السابق، ص19.
[5] – سورة القمر، الآية: 28.
[6] – صحيح البخاري، المصدر السابق، ط1، 1423هـ/ 2002، ص567.

المياه فانتشرت الصّهاريج والجِباب[1]، وكانت تغرس الأشجار إلى جانب الصّهاريج، كأشجار اللّيمون وغيرها من أجل التّقليل والتّخفيف من درجة تبخُّر المياه الموجودة به[2].

يُعدُّ الماء من أهمِ العناصر الّتي كانت تنظم من خلالها الحياة الزِراعية للسّكان، وكان استغلال المصادرالمائية من أنهار وعيون وآبار، يختلف حسب اختلاف المناطق وطوبوغرافيتها فالأنهار مثلا: كانت تُستغلُّ من عاليتها إلى سافلتها، ومرورا بأساليب متعدِّدة منها: مَدُّ القنوات وإقامة السّدود، وتُقام هذه الوسيلة عن طريق تحويل جزء من مياه النّهر نحو قنواتٍ تحملها إلى الحقول وتجرفها عن طريق سدٍّ تقليديٍّ يُشيَّد باستعمال أغصان الأشجار والأحجار والحشائش والحصى لسدِّ الفجوات، حتّى لا يتسرّب منها الماء إلى أماكن فرعية[3].

إنَّ أساليب تحويل الماء من النّهر في اِتّجاه الأراضي المسقية عبر السّدود أو القنوات كانت تصاحبها تعقيدات جمّة خاصّة عند الاستغلال[4]، وغالبا ما كانت تفرز مشاكل بين الأعالي والأسافل يكون سببها إمّا في حالة إجراء بعض التّحوّلات في مضامين الرّي المعهودة، أو أثناء حدوث بعض التّغيرات المناخية كالجفاف مثلا، أو الفيضانات المفاجئة[5]، وعليه كان من الأجدر اِعتماد إطار قانوني يسهر على تنظيم اِستغلال المياه.

كثيرا ما كانت تُعتبر التِّقنية الخاصّة بإقامة السّدود، ومدِّ القنوات من الأساليب الأكثر اِستعمالا في استغلال مياه الأنهار، وربطها بالأراضي الزِراعية خاصّة، وربّما هذا الأسلوب عرفته منطقة شمال إفريقيا منذ العهد الرّوماني، وقد يوافق هذا الطّرح ما ذكره عزّ الدِّين عمر موسى في قوله:" بأنَّ المناطق الّتي كانت تسودها الحضارة الرّومانية عرفت تقدماً في وسائل الرّي أكثر من غيرها لكونها كانت زراعية قبل كلِّ شيء"[6]، ويبدو أنَّ مجتمع بلاد المغرب قد سبق وأن اِستعمله حتّى قبل تواجد الرّومـان بالمنطقة، وذلك بسبب ملاءمته مع العديد من المنـاطق الجبلية[7]، ويُعدُّ الرّي من السّبُل المهمّة في إنجاح العملية الفلاحية، بسبب الحاجة إلى

---

[1] – يحيى أبو المعاطي، المرجع السابق، ج2، ص433.

[2] – المقري، المصدر السابق، ج3، ص497.

[3] – بنميرة عمر، المرجع السابق، ص300.

[4] – نفسه، ص302.

[5] – نفسه، ص303.

[6] – النشاط الاقتصادي، المرجع السابق، ص61.

[7] – بنميرة عمر، المرجع السابق، ص300.

المياه خاصّة في المناطق ذات الأمطار القليلة، وبالأخصّ المناطق الصحراوية، الّتي تفنّن أهلها في ابتكار نظام جيّدٍ للرّي، ساعد على ضمان استقرارٍ زراعيٍّ مهمٍّ، أدّى إلى توفير حاجيات السّكان وتحقيق اِزدهارٍ اِقتصاديٍّ ساهم في بناء حضارة بلاد المغرب الأوسط.

ثانيا: طرق توزيع الماء عند الزيانيين:

ظلّ الإعتماد في توزيع الماء خلال الفترة الزّيانية يرتكز على بعض التِّقنيات العُرفية التي اِستُعملت فيه مختلف الآلات القياسية للماء منها: الآلات النّحاسية، وأخرى فخّارية، يتمُّ عن طريقها تقسيم المياه، وتكون تحت وصاية رجلين مأمونين يأخذان قِدْراً من الفخّار أو ما شابهه فيثقبان في أسفله بمثقب يمسكانه عندهما، ثمّ يعلِّقانه، ويجعلان تحته قصرية للماء فّي جدار فإذا اِنصدع الفجر صبّ الماء في القدر، فسال الماء من الثّقب، ومهما فرغ الماء صبّ حتّى يكون سيل الماء من الثّقب معتدلا، النَّهار كلُّه إلى اِنصداع الفجر، ثمّ ينحِّيانه ويقسمان ما اجتمع على أقلِّ المستفيدين سهمًا، كيلاً، ووزنا"[1].

كما اِستُعملت السّاعة المائية الّتي تتّخذ من أواني الكيل المستعملة لزكاة الفطر، ويعمل فيه ثقب من الأسفل، ويوضع في منبع الماء، ليحسب به توزيع الماء، للسّقي بين المستفيدين بوحدات، قُدِّرَ وقت كل واحد، ما يستغرقه امتلاء الاناء، وهذا المقياس يسمّى بالقادوس عند أهل الزاب[2].

وممّا كان مألوفاً في أوساط المجتمع الزيّاني، أنَّ تداول الماء بين مستعمليه قد شهد طرقا مختلفة في الاستعمال، فكان البعض يُسلف نصيبه من الماء، أو يكتريه إلى شريكه وجرت العادة أن يأخذ بعضهم ماء صاحبه دولة كاملة، تتمثّل في يوم كامل، أو طوال اللّيل على أن يرجع له الحصّة نفسها بعد أربعة أيام، أو خمسة على حسب الاتِّفاق المبرم بينهم، وهو أمر أجازه الفقهاء شريطة ألاَّ تتدخّل فيه المنفعة، كأن يستلف منه في زمن اليسر وكثرة المياه كفصل الشِّتاء، ليردّه وقت الحاجة إليه كفصل الصّيف، لأنّه سلف جر منفعة[3].

---

[1] – سعيد بن حمادة، الماء والانسان، المرجع السابق، ص68، عبد المالك بكاي، المرجع السابق، ص220.

[2]– الحسين أسكان، مقال بعنوان: "**تكنولوجيا التحكم في الماء بالجنوب المغربي خلال العصر الوسيط**"، مجلة أمل، عدد خاص بتاريخ الري في الجنوب المغربي أغادير، 27–28 أكتوبر ،2000م، العدد:24، السنة الثامنة، مطبعة النجاح الجدية الدار البيضاء 2001م، ص22.

[3] – الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص ص،394–395.

لقد كان للجفاف دور في فرض عدّة تقنيات لاستغلال الماء، حينما تتطلّب الأرض تحكّما إضافيا في الماء بسبب ندرته، كما تختلف تقنيات التّحكم في المـاء وتعبئتها على حسب نوعيتها من مياه الأمطار، والمياه السّطحية أو المياه الجوفية[1].

ومن المشهود له، أنّه كان للفقهاء عمل في مسايرة العادات والأعراف السّائدة ببلاد المغرب الأوسط، وذلك من أجل تقوية روابط الأخوّة، وتمتين قواعد الرِّضا أثناء الاستغلال الجماعي للمياه خاصَّة أثناء فترات ندرته، هنالك كان على الموزِّعين للحصص المائية إعادة النّظر في توزيعها وممّا جرت العادة عليه هو أنّه " إذا شحَّ الماء وتعارضت الحقوق ...لا يستوفي أهل ساقية ما كان يستوفيه عند كثرة المياه، بل يكون النّقص منقسما بينهم، فيقتسمون الماء على قدر الحاجة "[2].

ومن بين المسائل الّتي أوردها الونشريسي في توزيع المياه، " لمّا سئل ابن علاق عن أهل حصن شيروز، كانوا يملكون عين ماء يقتسمونه على خمس سواقي بينهم بالسّواء، وما تسقيه كل واحدة منها من الأرض، كان أهلها يأخذون الماء على وجوه غير منضبطة فيها، تعدّ على الضعيف واليتيم وغير المقتدر، فلمّا رجعوا الآن أمرهم، وما يلزمهم من متابعة الأمر المشروع فطلبوا ذلك فلمّا وقفوا عليه أشهدوا على أنفسهم بالموافقة، وأنَّهم التزموا أن يكون السّقي بكل ساقية منها على نوب معلومة يأخذ الأعلى، فالأعلى من كل ساقية، فإذا أخذ الأعلى على النّوبة المتّفق عليه بالسَّاعَات، فإنّهم قَسَّمُوا ماء كل ساقية، وأعطوا لكل واحد بقدر مُراجعه من الأرض، فإذا تمّ عدد تلك السّاعات بالسّقي أرسل الماء إلى جاره الأسفل، فيمسكه الآخر على قدر ما صار له من السّاعات فإذا تمّت أرسله، وهكذا تستمر العملية، والأعلى قبل الأسفل إلى أن تتمّ أرض السّاقية ثمّ يعود الدّور الأعلى على ذلك التّرتيب دائما في جميع تلك السّواقي الخمس، والسّؤال: هل يسوغ لهم أن يتملّكوا هذه النوب على هذا التّرتيب بهذا الاتّفاق، لكونهم مالكين لأصل العين ومشتركين فيها كما ذكر؟"[3]، وعليه أورد الجواب كالآتي:" إنْ كان الماء من عين مشتركة بينهم، لهم أن يقتسموه حسب القسمة المتفق عليها،..وإذا اتّفق الجميع على القسمة، ولم يكن فيها ضرر نُفِّذت، أمَّا إن كان الماء ينحدر من الجبل ومن المطر ليس بمملوك

---

[1] – عبد المالك بكاي، المرجع السابق، ص221.

[2] – سعيد بن حمادة، المرجع السابق، ص68.

[3] – المعيار، المصدر السابق، ج8، ص40.

الأصل، فالشّرع فيه أن يسقي الأعلى، فــإذا فرغ من سقيه تركه للأسفل على ما ثبت من السُنَّة في ذلك"[1].

1-التّوزيع المائي المعتمد بالدولة الزيانية بين المدينة والرِّيف والواحات.

من خلال البنية الجيولوجية لبلاد المغرب الأوسط، واحتوائها على سلاسل جبلية تمتدّ من الشرق إلى الغرب، وما كانت تستقبله من كميات هائلة من التّساقطات المطرية والثّلجية، الّتي كانت تساهم في تزويد مياه العيون، وكذا المياه الجوفية المُسْتَغلّة عن طريق حفر الآبار، فإنَّ طُرق التّوزيع للمياه بأراضي الدّولة الزيانية، قد شهدت تشعّبا في تقسيمه.

وما يجب الإشارة إليه هنا هو أنّ هذا التّنوّع في التّقسيم، كان قائما حسب ظروف كل منطقة، سواء من النّاحية الجغرافية أو حسب كمّيات الماء المتوفّرة.

وهنا يمدّنا الفرسطائي[2] ضمن مؤلّفه بباب خاص بقسمة الماء، إذْ يُجيزها في جميع المياه جارية كانت كمياه الأنهار والأودية، أو راكدة كالآبار والمواجل والأحواض، ويرى بأنّ القسمة بين الشّركاء تكون فيما اشتركوا فيه، وعلى قدر ما لهم فيه من منافع، وعليهم اتِّباع تقدير الحاكم أو الجماعة في التّقسيم، واحترام ذلك واجب[3].

وممّا جرت العادة عليه، أن قسمة ماء الشّركاء الجاري فتكون على السّاعات والأوقات واللّيالي والأيّام[4]، وإذا كان الماء المشترك بين قوم وأرادوا قسمته وكانت لهم قسمة من قبل فعليهم الاستمرار على العادة الّتي ألِفوها، سواء كانت حصة الماء فيها قليلة أو كثيرة، وإن لم تكن لهم قسمة، وأرادوا ابتداء قسمة جديدة، فعليهم اعتمادها ولا يجوز لأحد نقضها، وإذا وردت بينهم مشاحنة على القسمة كان لا بدّ من تدخّل القاضي أو جماعة من الوجهاء إلى فضِ النّزاع القائم بينهم، وأن تكون القسمة أصلح للجميع، وكذلك تكون القسمة للماء المشترك بالنِّسبة للعيون

---

[1] - المعيار، المصدر السابق، ج8، ص41؛ البخاري، المصدر السابق، الحديث، رقم:2361، ص568.

[2] - هو أبو العباس أحمد بن محمد بن بكر من علماء القرن الخامس بجنوب افريقية، عاش فيما بين 420 و504هـ، وقضى فترة هامة من حياته في تمولست وهي فترة شبابه ويشير الدرجيني أنه صنَّف فيها حوالي عشرين كتابا، ومن مشايخه، أبي الربيع سليمان بن يخلف المزا، وظل متنقلا بين واحات وارجلان إلى أن وافته المنية بها، **ينظر**: الدرجيني(ت670هـ/1272م) كتاب طبقات المشايخ بالمغرب، ج2، تح، وطبع، إبراهيم طلاي، (د، ط)، (د، ت)، ص446، محمد حسن، المدينة والبادية المرجع السابق، ص390، نفسه، الجغرافية التاريخية الافريقية، ص258-259.

[3] - الفرسطائي، المصدر السابق، ص108.

[4] - نفسه، ص109.

والآبار والغُدران، ولا تجوز قسمته بالأدِلاَّء ولا بالقلل، وإنَّما يجب أن تكون حسب النّوبة الّتي جرى الاتِّفاق عليها حسب العرف، وعلى قدر ما هو أصلح للجميع[1].

أوّلا: التّوزيع المائي بالمدينة:

من المعلوم أنَّ توزيع الماء بالمدينة، كان يختلف عنه في الأرياف أو في المناطق الصحراوية وذلك لطبيعة عمران المدينة واختلاف الحاجة إليه، حيث ارتكزت المدينة على جلب المياه إليها عبر القنوات والسّواقي الّتي ازدانت بها أزقتها، فاستمدّت مياهها من العيون المنتشرة بأحوازها، ومنها عين الفوارة الّتي جلب ماؤها تحت الأرض عبر قنوات على مسافة تنيف على ثلاثين فرسخا[2]، وربطها بالمراكز الّتي هي بحاجة إليها، كالبيوت والحمّامات والمساجد والمصانع وغيرها.

أ-الاستعمالات المائية بالمدينة:

ظلَّ سكّان المدن بالدّولة الزيّـانية ينعمون بِبَرَكة الميـاه، هذه النِّعمة الّتي شكّلت هاجسا عند العديـد من المناطق الريفية، خاصّة الدّاخلية منها والصّحراوية ولعلّ ذلك ما نلمسه من أوصاف الجغرافيين لأغلب أقاليـم بـلاد المغرب الأوسـط أنّها ذات ميـاه سائحة[3]، وإذا كـانت تلمسان تنصب إليها المياه من أعـالي الجبـال، لتنجذب عبر القنوات والسّواقـي ثمّ ترسلها نحو المساجد والمدارس والسِّقايات، ومنها إلـى القصور، والدّور والحمّامـات، وتُملأ بها الصّـهاريج والحيـاض[4] فهـي دلالة علـى توفّر الميـاه بصفة دائمة، ولضمان استمرارية وجوده علـى مدار الزمن، فقد جرت العـادة أن يحفر أهل تلمسـان آبارا في صحون منـازلهم، وفـي حدائقهم[5]حتّـى

---

[1] – الفرسطائي، المصدر السابق، ص، ص، 110-111.

[2]– مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج2، ص299. **الفرسخ:** هو السكون، وجمعه فراسخ، وتقول العرب فراسخ الليل والنهار أي ساعتهما وأوقاتهما، ينظر: ابن منظور، المصدر السابق، ج3، ص44، "ويذكر الزهري أنَّ الفرسخ ثلاثة أميال" كتاب الجغرافيا المصدر السابق، ص138، وتقدر وحدته بِـ 5544م؛ أي ما يعادل، 5,5 كلم، **ينظر:** محمد عمراني زريفي مقال بعنوان: "**المقاييس المستعملة في المجال الفلاحي في بلاد المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط**"، الحِرَف والصنائع بالغرب الاسلامي، المرجع السابق، ج2، ص279.

[3]– سبق وأن تطرقنا إلى العديد من المناطق، ومراكز تواجد الماء التي أشار إليها الجغرافيون عبر أراضي بلاد المغرب الأوسط خلال الفصل الثاني الخاص بالمصادر المائية.

[4] – يحيى بن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص122.

[5] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص150

صار فيها لكل منزل بئر من الماء[1].

إنَّ توفّر المياه بالمدن الزيّانية وعلى رأسها العاصمة تلمسان، دلالة على حسن اختيار موقعها وهو ما أشار إليه ابن خلدون في تحديده لشروط انتقاء موضعها، ومنها ضرورة تواجد المياه وعن ذلك يقول:" وأمَّا جلب المنافع والمرافق للبلد فيُراعى فيه أمور منها الماء بأن يكون البلد على نهر أو بإزائها عيون عذبة ثرَّة، فإنَّ وجود الماء قريباً من البلد يُسهِّلُ على السّاكن حاجة الماء"[2]، وهو ما يضمن له العيش الرّغيد وبناء الحضارة، نتيجة تطوّر الاقتصاد، إذْ يعدُّ عنصر الماء مصدرا أساسيا لكل القطاعات الأخرى.

ومن المعروف أيضا، أنّه قد جُلب إلى المدينة تلمسان عاصمة الزيّانيين الماء، من أماكن أخرى وأُنشئت عدَّة مشاريع من أجل إيصال المياه إلى أَحْيَاءٍ لم تكن بها قنوات مائية أو صهاريج من قبل ومنها درب منشر الجلد، وسويقة إسماعيل وغيرها، وكانت حينها بعض المنازل لا تصلها المياه عبر القنوات، وليس بها آبار ممّا جعل سكّانها يستأجرون من يجلب إليهم الماء من السقّائين الّذين كانوا يحملونه على ظهورهم أو على الدّواب، أمّا الفقراء فكانوا هم أنفسهم من يسهرون على هذا العمل[3].

ويمكن هنا أن نطرح تساؤلا كيف لتلمسان مياه جوفية وآبار، حتّى أنّه لا يكاد يخلو بيتا من الآبار، وهو ما أشار إليه العديد من الجغرافيين، كما سبق لنا ذكره، في حين أنّ بعض السَقَّائين كانوا يعملون على جلب الماء على الدّواب إلى بعض البيوت؟

ب-حاجة الحمّامات إلى الماء:

تُعتبر الحمّامات بالدّولة الزيانية جزء لا يتجزّأ من عمرانها، وكانت تتمركز بالمدن ومنها مدينة تلمسان التي عرفت أحياؤها عدد لا يُستهان به من الحمّامات الأنيقة، وهي متفاوتة القيمة[4]، إذْ يرى مارمول كاربخال، أنَّها ليست بنفس القدر من الماء مثل ما هي عليه حمّامات مدينة فاس[5]، وكان الماء يشكِّل المادّة الخام الرّئيسية لها، كما لم تكن وليدة عصر هذه الدّولة

---

[1] – ابن مرزوق، المسند، المصدر السابق، ص417.

[2] – المقدمة، المصدر السابق، ص434.

[3] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص150.

[4] – الحسن الوزان، المصدر السابق، ج1، ص20.

[5] – مارمول كاربخال، افريقيا، المصدر السابق، ج2، ص298.

بل تعتبر الحمّامات من المنجزات القديمة بمنطقة شمال افريقيا، ولعلّ آثار الحمّامات الرّومانية لا زال يشكِّل مصدرا مهما يرشدنا إلى أنّ الاهتمام بها له امتداد طويل في تاريخ بلاد المغرب منذ القديم، ثمّ عرفت الحمّامات انتشارا واسعا بعد الفتوحات الإسلامية في بلاد المغرب الإسلامي، وذلك لما يتضمّنه الإسلام من واجبات النّظافة والطّهارة، حتّى أن الفقهاء اعتبروها من الأماكن الدِّينية لكونها مرتبطة بأداء ركن من أركان الإسلام، وهو الصّلاة[1].

لقد ارتبطت الحمّامات بقنوات المياه، كما يُشِيدُ بها العديد من المؤرِّخين، فيذكرهاصاحب البغية[2] في قوله:"...وعليه الدّور والحمّامات"، ويُضيف الونشريسي في وصفه لتلمسان:"أنَّه بلد به حمّامات ومدارس يجري بها الماء"[3]، ويُنتفع به أصحاب الجنّات الواقعة من على أسفله بعد خروجه منها مع ما يُضاف إليه من ماء المطر، ويكون الانتفاع به متداولا[4]، أمَّا العبدري فيصف حمّاماتها بأنّها نظيفة، ويضرب لنا مثلا في نظافتها بقوله:"... ومن أحسنها، وأوسعها وأنظفها حمّام العالية وهو مشهور قلَّ أن يُرى له نظير"[5]، وكان متواجدا بالقرب من باب الحديد[6]، وظلّ قائما إلى عهد الاحتلال الفرنسي للجزائر، أين حُوِّل إلى مخزن عسكري[7]إضافة إلى حمّام الطبول، وحمّام سيدي بومدين بمنطقة العبّاد[8]، وحمّام الصبّاغين حمّام أغادير[9] وغيرهم . أمَّا الحمّامات الطّبيعية(المعدنية)، فهي كثيرة وقد نجدها منتشرة بين معظم البلاد الزيّانية.

ولعـلّ من أهمِّها حمّـام بوحنيفية[10]، حمّام بوحجر بعمـالة وهران[11]، حمّام ربي بسعيدة [12]

---

[1] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص139.

[2] – يحيى بن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص122.

[3] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص150.

[4] – بن عميرة محمد، المرجع السابق، ص155.

[5] – العبدري، المصدر السابق، ص49.

[6] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص140.

[7] – العبدري، المصدر السابق، ص49. (ضمن التهميش).

[8] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص140.

[9] – موساوي عربية سليمة، الحمامات الجزائرية من العصر الإسلامي إلى نهاية العهد العثماني دراسة أثارية معمارية، رسالة ماجستير في علم الآثار، جامعة الجزائر، معهد علم الآثار، 1990-1991م، ص96.

[10] – يعتبر من الحمامات القديمة في الجزائر وهي منطقة تابعة لولاية معسكر، وتعتبر من المناطق السياحية المهمة بالبلاد.

[11] – الميلي، المرجع السابق، ج1، ص52.

[12] – ومياهه كبريتية نافعة، محمد بن عبد العزيز بنعبد الله، المرجع السابق، ج3، ص425.

حمّام ريغة[1] حمّام ألوان بعمالة الجزائر، كما يوجد بعمالة قسنطينة حمّام أولاد زاير غرب ميلة وحمّام بني هارون بالجهة الشّمالية[2]، حمّام المسخوطين قرب قالمة بشرق الجزائر[3]، حمّام بسكرة والعجايز[4]، حمّام شيقر وحمّام بوغرارة بمغنية[5]، حمّام سيدي العبدلي[6] بنواحي تلمسان حمّام أبو سَلْفَانْ بسطيف[7] وغيرها من الحمّامات.

لقد شكّلت الحمَّامات المعدنية ببلاد المغرب الأوسط سواء خلال الفترة الزيّانية أو في الأزمنة الّتي سبقتها، مُعتقدا مهمّا في حياتهم الصحية خاصَّة، حيث اِتّخذه الزّوار قبلة أساسية يقصدها ساكنة البلاد الزيّانية، وكلُّ حمَّام حسب مجاله الجغرافي، وذلك اعتقادا منهم أنَّ مياهها السّاخنة مُزيلة لأمراض وآلام العظام، وعلاج الكِلى، كما استعملتها العديد من النِّساء خاصّة طلبا للنّسل والذّرية ومعالجة العُقم، وللإشارة فإنَّ هذه الظّاهرة كثيرا ما كانت توافقهن في العلاج حتّى أصبحت سُنَّة حميدة يجب على كل راغب في الذّرية أن يزورها ويشرب من مائها.

وإذا كانت طبيعة التّردُّد على الحمّامات المعدنية عادة ألفتها الكثيرات من النِّساء رغبة في تحقيق مطالبهن الخاصّة بالإنجاب فإن زيارة الرِّجال لهذه الحمّامات كان ضرورة حتمية للتّداوي من آلام المفاصل والظهر، خاصة وأنَّهم كانوا يتعرّضون للعديد من الحوادث جرّاء بذلهم جهودا مُضنية، وذلك ما تتطلّبه طبيعة عملهم.

ج-المصانع:

شهدت البلاد الزيّانية صناعات مختلفة تعدّدت أصنافها، وعنها يخبرنا يحيى ابن خلدون[8]

---

[1] – مياهه كلسية مكبرتة غنية بثاني أكسيد الكاربون، يعلج بها أمراض المفاصل والروماتيزم، والآلام العصبية، محمد بن عبد العزيز بنعبد الله، المرجع السابق ،ج3 ، ص425.

[2] –مبارك الميلي، المرجع السابق، ج1، ص52.

[3] – سمي بهذا الاسم لكثرة غليان مياهه، محمد بن عبد العزيز بنعبد الله، المرجع السابق، ص425.

[4] – مبارك الميلي، المرجع السابق، ج1، ص52.

[5] – محمد بن عبد العزيز بنعبد الله، المرجع السابق، ج3، ص425.

[6] – تعتبر من احدى البلديات (53) التابعة لولاية تلمسان، غنية بمواردها الاقتصادية منها الأراضي الفلاحية، المياه، بها أحد أكبر السدود بالجزائر (سد الازدهار) يزود ولاية سيدي بلعباس، ومدينة وهران بمياه الشرب، إضافة إلى كونها منطقة سياحية بامتياز، إلا أنها غير مستغلة حاليا، وتبعد عن مقر الولاية بحوالي 33كلم من الجهة الشمالية الشرقية.

[7] – محمد بن عبد العزيز بنعبد الله، المرجع السابق، ج3، ص425.

[8] – بغية الرواد، المصدر السابق، ج1، ص122.

في قوله:" واشتملت على المصانع الفائقة..."، ولعلَّ ما يهمُّنا من خلال هذه الدِّراسة هو تلك الصِّناعة الّتي كانت تحتاج إلى كمّيات من المياه، ومنها مصانع الفخّار والآجر ومصانع الجلود والّتي عرفت ازدهارا كبيرا ولا سيما العاصمة تلمسان، والّتي كانت تُعدّ مصنوعاتها الجلدية من أرقـى وأجـود الصِّناعات في تلك الفترة، ممّا جعلها من أهمِّ المصادر الاقتصادية بالدّولة نتيجة ازدياد الطّلب عليها.

وممّا لا شكّ فيه، هو أنَّ كُلَّما تضاعفت المطالب حول مادَّة الجلود، زادت كمِّيات المياه بمصانعها إضافة إلى المصانع الأخرى، وكلّها مُستقرَّة خارج المدينة، ممّا كان يُحتِّم على الدبَّاغين بالنّزول إلى أطراف المدينة إلى جانب الأودية، وذلك لحاجتهم إلى كمّيات كبيرة من المياه من أجل تنقية الجلود من الأوساخ وصرف روائحها الكريهة عن السّكان[1].

ثانيا: التّوزيع المائي بالريف:

من الواضح أنَّ الاستعمال المائي وطرق توزيعه يختلف بين المدينة والرِّيف، إذ يُعدّ الرِّيف أكثر حاجة للماء من المدينة، فبدونه لا يمكن العيش به، نظرا لأهمِّيته في الزِّراعة وسقي المواشي كما تتفاوت الحاجة إليه من إقليم لآخر، حيث أنَّ ريف الشّمال أقلّ استهلاكا للماء مقارنة بإقليم الجنوب أين تتقلّص المصادر المائية، ويتضاعف الطّلب عليه.

لقد اهتمّت المجموعات السّكنية الرِّيفية خاصّة منها ساكنة الجبال والواحات، بالاعتماد على نفسها في تنظيم شؤونها المائية، حيث كانت تسهر على توزيع حصصها المائية بِحُرِّية تامّة، دون متابعة من طرف المحتسب أو من المُفوّض من طرف السّلطة[2].

وهنا يمكن أن نُورِد ما وصفه الوزان في كيفية توزيع الماء بإحدى المناطق الرِّيفية القريبة من مدينة بسكرة[3]، حيث يقول: "إذ أنَّ أغلب الفلاّحين بها، ونظرا لقلّة الماء بها، فإنَّ كل فلاّح يجلب الماء على انفراد إلى حقله ساعة أو ساعتين من نهار حسب سعة أرضه، وذلك من القناة التّي تمدّ الحقول ولهؤلاء الفلاّحين ساعات مائية يملؤونها، وعندما تفرغ يكون وقت السّقي

[1] – الطوخي، المرجع السابق، ص307.

[2] – محمد حسن، المدينة والبادية، المرجع السابق، ص385.

[3] – ويقصد بها مدينة برج بوعريريج، ويحدد بعدها بـ:14 ميلا، غرب بسكرة، **ينظر**: الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2 ص139.

المخصّص لهم قد انتهى، ولا يحقّ للمستفيد من الماء أن يحتفظ به حينئذ، وكثيرا ما تهيج الخصومات بينهم بسبب ذلك ويسقط القتلى"[1].

تُعدّ الزِّراعة من الموارد الأساسية لسكان الأرياف، حيث نجد أغلبهم يمارسونها إلى جانب تربية الماشية، وكلاهما يعتمدان على توفّر الماء، وبدونه لا يُضمن استمرارهما، والفلاحة هي أساس العمران ومنها العيش كلّه والصّلاح جلهُّ، وإذا بَطُلت فسدت الأحوال، وانحلّ كل نظام[2].

من الواضح أنَّ كل الأرياف والقرى المنتشرة عبر المجال الجغرافي للدّولة الزيّانية كانت إلى جانب المصادر المائية الدّائمة، والمتمثِّلة خاصّة في الأودية والأنهار والعيون، إذْ تُشكِّل القلب النّابض الّذي يَمُدُّها بالحياة، ولعلَّنا لمسنا ذلك ممّا ذكرناه آنفا عن المصادر المائية الّتي أشادت بها كتب المسالك والرِّحلة، إذْ لم يمر رحّالة بقرية من قرى بلاد المغرب الأوسط عبر كل العصور، إلاَّ وأعطى صورة ولو وصفية عن مياهها، وبساتينها الوافرة.

ولا يمكن بأيِّ حال من الأحوال أن نفصل تربية الحيوانات عن عنصر الماء، إمَّا لاستخدامها في جلبه عبر مختلف الوسائل المستعملة في جرِّه، كالسّواني والدّواليب والأدِلَّة، أو في حاجتها للشّرب وإنبات الكلأ، وكثيرا ما شكّلت علاقة الماء بالحيوانات مشاكل عديدة بين الرّعاة وأصحاب البساتين ومشاركتهم في مياه السّقي، خاصّة في فصل الصيف.

أ-الاحتياجات المنزلية:

علـى عكس المدن بالدّولة الزيّـانية الّتي كـانت تتمتّع بالميـاه، وتصلها إلـى البيـوت دون

---

[1]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص139، ولعلّ هذه الظاهرة قد تبدي لنا جانب من الفوضى الّتي كانت تسود بالعديد من المناطق الريفية، في حالة غياب من يسهر على توزيع الماء بها، ممّا يدعو ربّما إلى تطبيق مبدأ البقاء للأقوى وقد تكون أيضا من المظاهر الثانوية، إذا اعتبرنا أنّ المناطق الريفية كان العرف بها والعادات المألوفة من الأسس الّتي يجب تطبيقها في عملية تنظيم توزيع الماء، والسهر على الابتعاد عن الصراعات التي قد تؤدي إلى سقوط الأرواح، كما أشرنا سابقا حسب الوزان، خاصة في مواسم الجفاف أو قلة المياه، ويمكن الإشارة إلى أنَّ الريف طيلة العصر الوسيط؛ ظلَّ مرادفا للعمل والكدِّ والجدِّ من جهة، والشّقاء والحرمان والحاجة من جهة أخرى، **ينظر**: محمد حسن، المرجع السابق، ص409، إذْ نجد أنَّ الفلاّح يعمل طول السنة لينتج ثمّ ينقل كل منتوجاته للتسويق نحو المدينة، وهناك التّجار والدلاّلون هم من يتحكّمون في وضع الأسعار، والّتي قد لاتتناسب مع الجهد المبذول للإنتاج، إذْ تُباع بأثمانٍ بَخْسةٍ.

[2]- ابن عبدون محمد بن محمد التجيبي، ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، دراسة وتح: ليفي بروفنسال مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1955م، مج 2، ص5.

عناء فإنّ أهل القرى، وبالرّغم من توفّر الميـاه بأغلب أحوازها، إلاّ أنّها ظلّت تعـاني من جلبها إلى البيوت من العيون والأودية القريبة منها، وكثيرا ما كانت النساء هُنَّ من يتحمّلن عناء هذه المهمّة الشّاقة، فكـانت تخـرج العجـائز بـرفقة الفتيـات الشّابـات، لجلب المـاء من العيـن علـى ظهورهن أو باستعمال الدّواب والبراميل مرَّة أو مرّتين في اليوم، وذلك حسب الحاجة إلى المـاء وباختلاف الفصول بين الحرِّ والقرِّ.

وهنا لا بدّ للإشارةِ على أن عملية جلب المياه للدُّورِ في المناطق الرّيفية، كانت تتمّ وفق أسس تحترم فيها المرأة ويُصَان عِرضها، فالمَواطِن الّتي كانت تَعْتَادُها المرأة الزيّانية بريف المغرب الأوسط بسبب جلب الماء، أو غسل حوائج البيت كانت تُمنع على الرِّجال، وهو موضع مستور عن النّاس، ويُنْهى النّاس والمُعَدِّين أن يتسوَّرُوا عليهنَّ في ذلك الموضع[1]، وربّما كانت هناك أوقات معلومة تُحدَّدُ للنِّساء من أجل أخذ راحتهن في تأدية هذا الجزء من العمل المنوط بهن، وقد يعتقد البعض أنَّ المرأة الرِّيفية كانت خاضعة للأعمال البيتية وحسب، وذلك كون مجتمع العصر الوسيط كانت فيه السّلطة الأبوية مُطْلقة[2]، إلاَّ أنّ ممارسة المرأة لكثير من الأشغال داخل وخارج البيت، كان له دور فعّال في بناء الحياة الاقتصادية إلى جانب الرّجل وهذا ما أشارت إليه العديد من المصادر الجغرافية.

وإذا كانت عوائد المجتمعات ببلاد المغرب الأوسط خلال فترة الدِّراسة تجبر المرأة عامّة للمكوث في البيت من أجل القيام بأعماله الدّاخلية وحسب، نزولا عند رغبة بعض الأزواج وتطبيقا لأوامرهم كما تُظهره بعض النّصوص، كقول أحدهم:"...وقال له: إنَّ الله قد حماك من طعام الحصَّادين فإنّه حرام وقد أمَرْتُ زوجتي أن تصنع لك مثله"[3].

وعليه يمكن القول أنّ هذا الطرح لا يستبعد بأنَّ المرأة كانت تمثِّل الطّرف الغالب في تأدية الكثير من المهام، داخل البيت وخارجه، وإذا لم يسمح المقام لنا وطبيعة الموضوع في الغوص

---

[1] – ابن عبدون، المصدر السابق، ص32.

[2] – كرارفة فوزية، دور المرأة في الغرب الإسلامي من القرن الخامس الهجري إلى منتصف القرن السابع الهجري (11–13م) دراسة في التاريخ الحضاري والاجتماعي للغرب الإسلامي، تقديم: غازي مهدي جاسم الشمري، دار الأديب للنشر والتوزيع وهران، 2006م ص97.

[3] – أبو يعقوب يوسف بن يحيى التادلي(ت627هـ/1230م)، المعروف (بابن الزيات)، التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، اعتنى به: عاصم إبراهيم الكيالي، الحسين الشاذلي الدرقاوي، ط1، لبنان، 1437–2016م، ص72.

ضمن أغوار المرأة وطبيعة عملها، فهذا لا يمنعنا بأن نشير إلى دورها الفعّال في تزويد البيت بالماء من أجل الشّرب أو لاستعمالات أخرى.

ولا بدّ للإشارة هنا أنَّ المرأة قد ساهمت في هذا العمل منذ قرون من الزّمن، وعن ذلك يُخبرنا تعالى في كتابه الكريم في قوله:"﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ ۞ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِۖ قَالَ مَا خَطْبُكُمَاۖ قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾"[1].

ثالثا: طرق استغلال وتنظيم المياه بالواحات[2]:

ظلّت النّدرة المائية تشمل مناطق عدّة من المعمورة وعبر كل العصور، وبالتّالي أصبح الانسان مسؤولا على ترشيد استعمالها، وهي سبل ليست وليدة زمن معين، بل يُعدُّ الماء سرُّ الحياة وضرورة الحفاظ عليه وحسن استعماله حتمية فرضتها الحياة، وأقرَّها الإسلام، ليس أثناء فترات قِلَّتِه وحسب وإنَّما حتّى وإن كان كافيا، فالاقتصاد فيه واجب، فعن أنس قال: كان النّبي يتوضّأ بالمُد ويغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد.."[3]، لأن الإكثار فيه يعتبر إسرافا، أي تبذيرا وعن ذلك ينهانا الله تعالى في قوله:"﴿إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِۖ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا ﴾"[4].

من البديهي أنَّ الحياة الصحراوية قد تعتمد على مصادر مائية محدودة، خاصّة بمناطق الواحات أين تتركّز الزّراعة وتكون إمّا المياه السّطحية كالأودية، أو المياه الباطنية كالعيون وإذا كانت معظم أوديتها تشهد انقطاعا شبه تام، فإنّ اعتماد الواحات الصحراوية في سقي بساتينهم يكون على مياه العيون[5]، والمياه الباطنية كالآبار، ويبدو أنَّ الأماكن الّتي كانت بها الأمــطار شحيحة، فكانت العيون هي المصدر المعتمد لري أراضيهم[6].

---

[1] – سورة: القصص، الآية: 22-23.

[2] – تعرف الواحة بأنها " مجال للاستقرار والزراعة وسط محيط قاحل " واسمها مرتبط بالماء، اعتبارا بأن الري، هو الشرط الأساسي لقيام زراعة منتظمة، تتخذ من مياه الأنهار والعيون والآبار مصدرا لها يجلب عن طريق استعمال الطاقة الحيوانية أو الخطارات **ينظر**: أمحمد مهدان، المرجع السابق، ص12.

[3] – محمد بن عبد العزيز بنعبد الله، المرجع السابق، ج2، ص69.

[4] – سورة، الاسراء، الآية:27.

[5]– أحمد مزيان، المقال: **استغلال الماء في الواحات، (نموذج فكيك)**، الماء في تاريخ المغرب، المرجع السابق، ص119.

[6] – الطوخي، المرجع السابق، ص293.

عادة ما يكون الماء متوفّرا في فصل الشّتاء، فينال كل فلاّح حصّته الّتي تكفيه من الماء أمّا فصل الصيف فيقلّ فيه منسوب الماء، ممّا يحتِّم على ساكنة الواحات تقسيمه بحصص متوازية حسب ما جرت العادة أو العرف عليه، وبقدر عدد المزارعين وأراضيهم[1].

ويمكن القول أنَّ استمرار الحياة بالواحات يظلّ مرتبطا بتواجد الماء، وكلّما زادت الحاجة إليه من جرّاء ندرته فإنَّ ضرورة التّحكم في توزيعه تستدعي بصفة دائمة، وجود حياة بشرية متماسكة وجِدُّ مُحكمة، تهدف إلى إقامة ما يسمّى بالحضارة المائية، وذلك من أجل إيجاد توازن بين الكمِّيات المائيّة المتوفّرة، وطرق استهلاكها، سواء للسّقي أو لشرب الإنسان أو الحيوان.

يُعدّ استعمال نظام الرّي عن طريق الفقّارات من التِّقنيات القديمة الّتي عرفها ساكنة الواحات[2]، ومن الواضح أنّ بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزيّاني، كانت تمتدّ إلى أجزاء من المناطق الجنوبية، وعليه من الواجب الإشارة إلى أسس الرّي بهذه المناطق، خاصّة لحاجتها الكبيرة للمياه وللتّذكير فإنّ المعلومات المصدرية حول طبيعة الرّي بالجنوب خلال الفترة المدروسة نادرة جدّا، إذ نجد بعض كتب الجغرافية والنّوازل الفقهية كمورد أساسي، يمكن الرّجوع إليها، والاستناد عليها لإبراز تقنيات الرّي بالمناطق الجنوبية.

لا شكّ أنَّ نظام الماء بالواحات يحتاج إلى مجهودات حثيثة لبناء منشآت السّقي منها السّواقي والقواديس، وحفر الآبار والفقّارات، إضافة إلى صيانتها، والسّهر على مراقبة توزيع المياه بها، وهذا ما جعل ساكنتها تخصِّص لها يد عاملة غير مُكَلِّفة، تتشكّل من الرّقيق والخمّاسين[3]. إنَّ ندرة الماء بالمناطق الصحراوية وخاصّة بالواحات، يستدعي ضرورة التّحكم في منسوبه إضافة إلى وجود حياة اجتماعية متماسكة، تُنشئها الحضارة المائية، الّتي تعمل على إيجاد توازن بين العناصر المكوِّنة للمجال، ومنها: المناخ والماء والتّربة والنّباتات والانسان والماشية.

وحسب Capot Rey.R نقلا عن بن عميرة، أنَّ الأودية الّتي تصبّ في الصحراء والآتية من الجبال المحيطة بها، تكون شديدة الانحدار، ومياهها سهلة الجر عبر السّواقي، كما يتمّ حبس مائها عن طريق استعمال الحواجز البسيطة وإقامتها بالأحجار وجذع النّخيل، وبعد

[1] – بن عميرة محمد، المرجع السابق، ص106.

[2] – أمحمد مهدان، المرجع السابق، ص13.

[3] – محمد حسن، المدينة والبادية، المرجع السابق، ص402.

تجميعها ترسل عبر قنوات طينية تسمّى السّاقية، (ترقة أو تاركة بالبربرية)، تكون قليلة الانحدار مقارنة بانحدار الوادي ومنه إلى الأراضي المُراد سقيها[1].

من الملاحظ أنَّ نظام السّدود والسّواقي، يعتبران من خصائص السّفوح الصحراوية بالجنوب[2] وغالبا ما تعرف أودية المناطق الصحراوية جفافا مستمرا، لا تجري فيها المياه إلاّ بعد سقوط الأمطار ولا توفّر الماء للرّي بها سوى لأيام معدودة طوال السّنة ولفصل واحد، وهذا ما يجعل الزِّراعة الدّائمة بها غير ممكنة[3]، وذلك نتيجة تذبذبه وقلّته.

لاشكّ في أنّ تنظيم الرّي وطرق توزيع الماء بواحات الشّمال الافريقي، تعرف تشابها كبيرا بأقاليمها، وقد تتعدّاه حتّى إلى مناطق من شبه الجزيرة العربية[4]، ولعلّ ما يمكن الاهتداء به في هذا الطّرح، هو وجود تقنيات مشتركة بين هذه الواحات، اِتّخذتها شعوبها وحافظت بها على مدى استقرارها وتماسكها، فما يشير إليه البكري في القرن الخامس الهجري حول طريقة توزيع الماء بواحة توزر بالجنوب التّونسي، وهو استعمال القيـاس الزّمني لتحديد نصيب كل مستفيد وهي طريقة ملأ اناء مثقوب بالماء يُعَلَّقُ ويسقـي به بستانه حتّى ينفذ منه الماء، ثمّ يُملأ ثانية وأنّ سقي اليوم الكامل هو مائة واثنان وتسعون قدسا[5]، ولعلّ فترتها الزّمنية كانت تقدر باللّيل والنّهار، وهي التّقنية نفسها المعتمدة بواحة فجيج بالمغرب الأقصى[6]، وكانت تعتمد على القياس الزّمني من أجل توزيع نوبات الحصص المائية على المزارعين.

وممّا هو معلوم أيضا، أنَّ تقسيم النّوبات المائية بكل الأراضي المسقيّة الزيّانية، كانت تتوزّع بين نوبات اللّيل، ونوبات النّهار، وكانت كل نوبة تقدر بـِ: اثني عشرة ساعة، وهي غير ثابتة لأنَّ الأيّام واللّيالي، يختلف طولها وقِصرها حسب اختلاف الفصول[7]، وعادة ما يرغب المزارعون في سقي اللّيل لكثرة الماء فيه، وسرعة جريه عبر السّواقي وقلّة تبخُّره[8]، أمَّا توزيع

---

[1] – الموارد المائية، المرجع السابق، ص106.

[2] – نفسه، ص106.

[3] – نفسه ص107.

[4] – أحمد مزيان، استغلال الماء في الواحات (نموذج فجيج)، الماء في تاريخ المغرب، المرجع السابق، ص119.

[5] – البكري المغرب، المصدر السابق، ص133.

[6] – أحمد مزيان، استغلال الماء في الواحات (نموذج فجيج)، الماء في تاريخ المغرب، المرجع السابق، ص119.

[7] – نفسه، ص120.

[8] – محمد حسن، المدينة والبادية، المرجع السابق، ص404.

الماء بواحة توات بالمغرب الأوسط، وواحات الأغواط بالجنوب الجزائري فكانت تسمّى آلة قياس نوبة الماء "بالمشكودة"، وهو عبارة عن إناء نحاسي مخروطي الشّكل، مثقوب في الأسفل، يملأ ويفرغ في مدّة قدرها 46دقيقة و26ثانية[1].

وتُقسّم النّوبات المائية بالمناطق الصحراوية إلى نوبتين: نوبة ليلية وأخرى نهارية وقد تعدل أيضا من فصل لآخر حسب طول اللّيل وقصره[2] وهو نفس التّقسيم الّذي أشار إليه الونشريسي[3] في مسألة قسمة المياه المشترك، الواردة من قبل قاضي الجماعة الفقيه أبي زكرياء يحي بن عبد الله بن أبي البركات(ت910هـ-1504م)[4].

وممّا يبدو أنّ الحاجة الكبيرة للماء خاصّة بالواحات، وقلّته خلال فصل الصّيف، هو ما يفسّر بأنّ استغلاله، يكون بطريقة النّوبة أو الدُولَة[5]، وكثيرا ما كانت تتَّحِد ساكنة الواحات في تشيّيد صهاريج لتجميع المياه بها والسّقي به نهارا، تفاديا لبرودة ليالي الشِّتاء الّتي يصعب فيها السّقي ليلا وهي طريقة مشتركة خاصّة بين ذوي الملكيّات المائية الكبيرة[6].

وعليه ظلّ الاهتمام بأنظمة توزيع المياه بالمناطق الواحية، يخضع إلى تدابير اجتماعية محكمة، وذلك من أجل تفادي الاختلالات الّتي قد تعرفها هذه الأنظمة، كتعبئة المياه أو نقلها إضافة إلى المؤسّسات الاجتماعية السّاهرة على توزيعها بين الأطراف المستحقّة لها[7].

ولا بدّ للإشارة هنا إلى أنّ توزيع الماء بين أصحاب الأراضي مهما عرف من دقّة في التّنظيم إلا أنَّه كان يعرف بعض التّجاوزات من طرف بعض الأسر النّافذة داخل الدّولة، وذلك بمضاعفة الحصص المائية أو الزِّيادة في النّصيب المائي، ومنهم بعض المشايخ وقد تكون الزِّيادة في حيازتهم للماء، إكرام وتقدير من الآخرين لهم.

---

[1]– DANIEL MOULIAS, L'eau dans les Oasis Sahariennes, Organisation hydraulique, thèse de doctorat, Université d'Alger, p,115.

[2] – أحمد مزيان، استغلال الماء في الواحات (نموذج فجيج)، الماء في تاريخ المغرب، المرجع السابق، ص120.

[3] – المعيار، المصدر السابق، ج5، ص111.

[4] – التنبكتي، المصدر السابق، ج2، ص638.

[5]– وتُعرف دولة الماء كونها قدْره في الليل والنهار حسب اتساع القلد وضيقه، والدولة هي التي تحدد المدة المخصصة لري أراضي كل واحد بالتناوب، **ينظر**: محمد حسن، المرجع السابق، ص404، ويعرفها ابن منظور: هي تداول الشيء مرة لهذا ومرة للآخر المصدر السابق، ج11، ص252.

[6] – أحمد مزيان، استغلال الماء في الواحات (نموذج فجيج)، الماء في تاريخ المغرب، المرجع السابق، ص120.

[7] – أمحمد مهدان، المرجع السابق، ص15

من المعلوم أنّ محدودية الموارد المائية في بعض المناطق، خاصّة الواحية منها، فرضت على سكانها ابتكار تقنيات مختلفة من أجل استغلالها، وتشكيل تنظيمات اجتماعية محكمة في مناطق مختلفة من بلاد المغرب الأوسط خلال الحكم الزيّاني، بحيث لا تزال معالمها قائمة وبارزة للعيان حتّى الآن[1]، وممّا تجدر الإشارة إليه هو أنّ اهتمام ساكنة بلاد المغرب عامّة والأوسط خاصّة بالماء، كان شغلهم الشّاغل، خصوصا ما يتعلّق بتدابير استنباطه وتخزينه سواء كان جوفيا، أو سطحيا وكذا البحث عن أحسن الطّرق لاستغلاله وتصريفه، عن طريق ابتكار تقنيات ومنشآت تتماشى وحاجيات السّكان له[2].

إنّ الضّرورة المُلحّة إلى وجود الماء بالمناطق الصحراوية، ونظرا لندرته جعلت من ساكنة هذه المناطق يَسعوْن من أجل البحث عن تدابير محكمة للاستفادة منها للشّرب أو سقي المزروعات والماشية والّتي تعتبر المورد الأساسي للحياة، هذا ما جعلهم يعتمدون تقنيات مختلفة في تعبئة المياه خاصّة السّطحية منها، كمياه الأمطار المخزّنة عبر صهاريج مغطاة لاستعمالها وقت الحاجة، والّتي تعرف بالمناطق الجنوبية بالنطاف[3]، هذه الخزّانات كانت تنشأ تحت المساجد والحصون لجمع مياه الأمطار ثمّ إعادة استعمالها في الفترات العسيرة، أو زمن الحاجة إليها وعنها يخبرنا ابن الخطيب في منتصف القرن (8هـ/14م)، "أنّه كان لكثير من القبائل المتعدّدة الدِّيار والأشجار، سقيه من نطاف عذبة تختزن بها بركات الأمطار، فيقع بها أمنهم والاجتزاء إلى زمن المطر"[4]، أو تكون تلك الخزّانات مكشوفة، وتسمّى المواجل، وهي وسيلة كانت تتركّز بشكل كبير في الأماكن القليلة المياه[5].

لم يعتمد ساكنة المناطق الجنوبية على تجميع مياه الأمطار وحسب، بل تعدّاه إلى أساليب أخرى خاصّة وأنّ انحباس المطر بالجنوب ظلّ من المميّزات السّائدة بها، وعليه كانت تدعو الضّرورة إلى الاعتماد وبشكل كبير على المياه الجوفية، والمتمثِّلة خاصّة في العيون والآبار وقد جلبت المياه في قنـاة كبيرة حتّـى الـواحة، فمُلئت بها الأحواض ليلاً لتُفرغ نهارا وتسقى بها

[1] – أمحمد مهدان، المرجع السابق، ص6.

[2] – عائشة الناجم، المرجع السابق، ص12.

[3] – إسكان الحسين، المقال السابق، ص18.

[4]– نفاضة الجراب في خلالة الاغتراب، تح: أحمد مختار العبادي، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، (دط)، (دت)، ص69.

[5] – إسكان حسين، المقال السابق، ص19.

بساتين النّخيل، أمَّا القنوات الّتي تكون مكشوفة على الأرض ومعرّضة لأشعّة الشّمس، فإنّها تفقد منسوبها المائي بسبب التّبخر، ممّا يؤدِّي إلى ضعف اندفاع جريانها نحو البساتين، وهذا ما يدعو إلى زيادة الحاجة إلى مياه السّقي[1]، وبعض مياه الأطلس الصحراوي تتجمّع تحت سطح التّربة، وتنفجر على شكل مياه جارية من العيون والآبار الارتوازية في الواحات الشّمالية وفي وادي ريغ وبلاد الجريد وورجلان وصحراء وهران وفي توات، أين يتميّز تنظيم الرّي بنظام دقيق متعارف عليه، حسب عُرف أهل البلاد[2].

كثيرا ما تقوم بالصحراء آبار بسوانيها حيث يتمّ نزح الماء، وجلبه بواسطة النّاعورة ودِلاء يُستعمل الحيوان في تدويرها كالحمار أو الجمل، وهي طريقة منتشرة في صحراء تافيلالت ومزاب وبلاد التّوارق، وغيرها من البلاد الصحراوية[3]. ومن التِّقنيات الّتي استعملت في رفع المياه من الآبار هي الدّواليب[4]، كما يتوفّر في جزء كبير من الصحراء آبار مجهزة بآلة سقي تسمّى بالخطاطير، وهي تحتوي على دلو كبير يسمّى الجنينة، وعملية جلب الماء به من الآبار تكون سريعة، وبكميات كبيرة خاصّة بالنِّسبة للآبار القليلة العمق، ويوجد بمنطقة الساورة ومنطقة توات، وورجلان، ومناطق كثيرة من صحراء بلاد المغرب الأوسط[5].

وللإشارة فإنّ المقري يعتبر الخطارة صنف من الدّواليب الخفيفة الّتي يستعملها أهل الأندلس وعنها يذكر في قوله:" إنَّ أهل الأندلس يسقون بها زرعهم من الأودية وإنّها كثيرة على وادي اشبيلية"[6]، ويبدو أنّها ليست شبيهة بالخطارات الّتي تعرفها المناطق الصحراوية، أمَّا الادريسي فيصف استعمالها ببلاد المغرب، بأنّها كانت تستعمل في نقل الماء من الآبار[7]، وهي تقنية عرفت بمدينة مراكش على يد المرابطين[8].

لا شكّ أنَّ المناطق الجنوبية قد اكتسبت تجارب كبيرة في مجال التّوزيع المائي، سواء

[1] – بن عميرة محمد، المرجع السابق، ص188.

[2] – سعد زغلول، تاريخ المغرب العربي، المرجع السابق، ج4، ص61.

[3] – محمد بن عبد العزيز بنعبد الله، المرجع السابق، ج2، ص122.

[4] – عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص63.

[5] – محمد بن عبد العزيز بنعبد الله، المرجع السابق، ص122.

[6] – نفح الطيب، المصدر السابق، ج3، ص454.

[7] – عز الدين عمر موسى، المرجع السابق، ص63.

[8] – الادريسي، المصدر السابق، ص233.

من الظّواهر التِّقنية المستعملة لنقله من مصادره المرتكزة أساسا على المياه الجوفية، أو طرق استنباطه والتّحكم في توزيعه على الأراضي الزِّراعية، ومن المؤكّد هو أنّ الشّواهد والحضارات الّتي عرفتها المناطق الصحراوية منذ العصور القديمة، تدلّ على قِدمها في ممارسة النّشاط الزِّراعي والرّعوي، وبالتّالي تكون قد أسّست تجربة كبيرة في مجال تسيير شؤون المياه، وإذا كانت القبائل المتنقِّلة تتخاصم حول الكلأ والمراعي، وسكّان الأرياف حول الأراضي، فإنّ ساكنة الواحات كانوا كثيرا ما يتصارعون على الماء[1].

رابعاـ نماذج من المصادر المائية المستغلة بمجال الدولة الزيانية:

لقد أفردت احدى النّوازل كيفية توزيع الماء المنتفع به من أصحاب الجنّات، ولكل واحد منهم نصيب يناله في الأسبوع، والدّورة تنقسم بدورها إلى خمسة أجزاء يومية، تكون بدايتها من الفجر إلى الضُّحى ومنه إلى الزّوال، ثمّ إلى العصر ومنه إلى المغرب ثمّ إلى اللّيل[2]، ويمكن للشّركاء اقتسام الماء الجاري على السّاعات والأوقات واللّيالي والأيّام، كل وقيمته على قدر تفاضلهم عندهم[3]، مع ضرورة تطبيق ما جرت عليه العادة أثناء القسمة[4]، وكان للمنتفع بالماء حقُّ التّصرف به سواء بالكراء أو السّلف، في حالة عدم الحاجة إلى سقي زرع أرضه[5].

ومن بعض نوازل ابن رشد في أهل قرية لهم عين مأمونة يقتسمون ماءها بينهم على دولة معلومة، فجرت عندهم العادة بالسّلف فيه بعضهم من بعض، وأخذ أحدهم يوما وصاحبه يوما كاملا وطول اللّيل على أن يعطيه مثل ما يأخذ بعد أربعة أيام أو خمس[6]، فقد أجاز هذا التّعامل على أن يردّه إليه في يوم من الأيّام، أمّا إذا كان السّلف من أجل مصلحة، كأن يسلف أحدهم في فصل الشِّتاء ليرجعه إليه في فصل الصّيف، فهو غير جائز[7]، وممّا هو معروف أن الحصص المـائية فـي فصـل الصّيف يكـون الطّلب عليـها أكثر حدّة، نظرا لشدّة الحرارة، ومـا تتطلّبه الأرض المسقية من ماء.

---

[1] – محمد حسن، المرجع السابق، ص402.

[2] – المازوني، المصدر السابق، ج4، ص61.

[3] – محمد حسن وآخرون، المرجع السابق، ص100.

[4] – نفسه، ص168.

[5] – الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص273.

[6] – نفسه، ج8، ص273.

[7] – نفسه، ج8، ص274.

1-نظام الرّي بمياه الأنهار:

تتميّز الأنهار بوفرة مياهها وكثرتها، وهذا ما يجعل ساكنة بلاد المغرب الأوسط على غرار الشّعوب الّتي سبقتها أو عايشتها أن تعتمد أساسا على مياهها، وبالتّالي كان المستفيدون منها كثيرا ما يتجنّبون الوقوع في المنازعات.

كان توزيع مياه الأنهار يقسّم حسب المساحات الأرضية لكل واحد منهم، عن طريق ما اتّفق عليه السّكان وما جرت العادة عليه، حسب العرف المعهود عند الحاجة إليه[1]، وإنّ لكل فرد من الوقت قدرا يناله، وإذا قلَّت مياه الأنهار، فالحقُّ للأوّل من أهل النّهر ليبتدئ بحبس مائه من أجل سقي أرضه حتّى تكتفي منه وترتوي، بعدها يجوز لمن يليه، وهكذا يتواصل توزيعه إلى آخرهم أرضا، وهو تقسيم أَثَارَتْهُ السُّنَّة النّبوية، إلاَّ أنّ الحكم فيه ليس شاملا بحسب الزّمان والمكان، ولأنَّه مُقَدَّرُ بالحاجة.

وقد يختلف هذا التّقسيم باختلاف الأرض، وحسب نوعية التّربة وخصائصها، فمنها ما تحتاج إلى كمِّيات كبيرة من الماء لترتوي، ومنها ما ترتوي بالقدر اليسير، كما تتفاوت كمية الماء بالنِّسبة لنوعية الزّروع، فلكلِّ نوع حاجته من الماء كي ينمو وينضج إضافة إلـى اختـلاف الفصـول السّنوية، وزمـن الـزّرع ونوعية المـاء من حيث جودتـه، عذوبته أو ملوحته[2]، أمّا عن النّهر الكثير المياه فيأخذ الأعلون نصيبهم وما يستحقُّون، ويُترك الباقي للغير[3].

لقد ظلّ الاهتمام بالماء من أولويات كل المجتمعات السّالفة عبر العصور الغابرة، ولأهمِّيته أيضا أولى الفقهاء اعتناء كبيرا لموضوع الماء، سواء فيما احتوته مؤلّفاتهم حول الطّهارة ضمن أقسام العبادات أو عبر القضايا المطروحة المُدرجة، والّتي ظلّت محلّ نزاع وجدل بين المزارعين.

يذكر الماوردي: "أنّه روى عُبَادة بن الصامت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في شرب النّخل من السّيل، أنَّ للأعلى أن يشرب قبل الأسفل، ثمّ يرسل الماء إلى الأسفل الّذي يليه كذلك حتّى ينقضي الأرضون"، ويضيف في موضع أخر" أنّه قد روي محمد بن إسحاق

---

[1] – الماوردي، المصدر السابق، ص236.

[2]– عمر جوده، مقال بعنوان:" **<u>المياه في الفقه الإسلامي</u>** "مجلة آفاق الثقافة والتراث الصادرة عن إدارة البحث العلمي والنشاط الثقافي بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، الامارة العربية المتحدة، السنة الخامسة، العدد :19، رجب 1418هـ/نوفمبر 1997م، ص6.

[3] – نفسه، ص7.

عن أبي مالك بن ثعلبة عن أبيه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في وادي مهزور أن يُحبس الماء في الأرض إلى الكعبين، فإذا بلغ إلى الكعبين أُرسل إلى الأخرى"[1].

ومياه الأنهار يجوز أن تكون قسمتها بالأيّام إنْ قلَّ مياهها، وبالسّاعات إذا كثر، ولهم إجراء القرعة في التّقسيم إذا حدث بينهم نزاع حول التّرتيب[2] حتّى يستقرّ لهم ذلك، ويكون فيه النّصيب للأوّل ثمّ لمن يليه ولكل نوبته لا أحد يشاركه فيها، ثمّ لمن بعده على ما تَرَتَّبُوا عليه[3].

ويشير بن عميرة إلى أنَّ هذه الطريقة في تقسيم مياه الأنهار لا تزال مُعتمدة ببلاد المغرب الإسلامي، وهو ما نقله عن Capot-Rey من خلال ملاحظته الّتي أدلى بها خلال نهاية النِّصف الأوّل من القرن العشرين، أنَّ طريقة توزيع المياه المذكورة كانت مرتكزة على أساس الزّمن دون اعتبار لحجم الماء المتوفّر عليه، إلا أنّها ليست عامّة[4].

وهنا يمكن الإشارة إلى أنّ ما أودعه الماوردي في مجال تقسيم المياه حسب أولوية الأعالي على الأسافل وبلوغ الماء إلى الكعبين، ثمّ فسح مجاله إلى من يليه، فهو ليس تقسيما مطلقا وإنّما يعود إلى عدّة أوجه، منها: كما أسلفنا الذِّكر، إمَّا بنوعية التّربة وحاجتها للماء، أو نوعية الزّروع وما يكفيها من ماء، إضافة إلى تنوُّع الفصول، وما يحتاجه كل فصل من كمِّيات مائية باختلاف الصّيف والشِّتاء، واختلاف وقت الزّرع ومقداره[5]، وبالرّغم ممّا يشتمل عليه قانون توزيع المياه بين مستحقِّيه فإنّه يبقى حبيس طرق الانتفاع به، فقد يكون للشّرب أو للسّقي، ولا تخلوا تلك الطّرق من النِّزاعات بين الأعالي والأسافل.

والظّاهر أنَّ قانون توزيع الماء لم يعد حبيسا لمصدر معين من المياه، وإنَّما كل المصادر المائية ظلّت خاضعة لمنهجية معينة في التّقسيم وقد نجدها متشابهة في كثير من مناطق المغرب الأوسط، إلاَّ أنّها تختلف حسب الحاجة إلى الماء والكمّيات الّتي يتوفّر عليها كل مجال جغرافي، وللإشارة فإنَّ الأراضي الزيّانية كانت تشهد عدَّة سبل في توزيع المياه، ولكل مصدر منها قانونه الخاصّ في طريقة الانتفاع به.

[1] - الماوردي، المصدر السابق، ص236.

[2] - بن عميرة محمد، المرجع السابق، ص153.

[3] - الماوردي، المصدر السابق، ص237.

[4] - بن عميرة محمد، المرجع السابق، ص154.

[5] - الماوردي، المصدر السابق، ص236.

2-نظام استغلال مياه الآبار وطرق الانتفاع بها:

لا يمكن لأي باحث أن يحصر تنظيم المياه، أو يحدّده في مجال معين، وإذا كانت مياه النّهر تخضع لنظام خاص بها يرتكز على أحقية الأعالي على الأسافل، فإنَّ للآبار أيضا أساليبها الخاصّة للانتفاع بمياهها وذلك لخصوصيتها وأهمِّيتها، وعنها يخبرنا صاحب الأحكام السّلطانية، أنّ لحافرها ثلاثة أحوال: فإمَّا أن تُحفر لسابلة فيكون ماؤها يشترك فيه الآدميون والبهائم، وإذا قلّ ماؤها وضاق فتقتصر أحقيته للنّاس قبل البهائم[1].

أمّـا الحالة الثانية: فيحتفرها أهـل البـوادي إذا انتجعوا أرضا من أجل شربهم وشرب مواشيـهم وإذا ارتحلوا صارت البئر سابلة، وإذا رجعوا إليها بعد الارتحال كانوا هم وغيرهم سواء فيها والأحقية فيه لمن سبق إليها[2].

والحالة الثالثة: أن يحتفرها وإذا استنبط ماؤها استقرّ ملكه لها، واستحقاقه لمائها فله سقي مواشيه وزرعه ونخيله وأشجاره، وإن لم يفضل عن كفايته فضل لم يلزمه بذل شيء منه[3].

3-مياه العيون ونظام استغلالها:

من المعلوم أنَّ مياه العيون تخضع أيضا لقوانين تُسيِّر طريقة الانتفاع بها، كما تعدّ من أهمِ المصادر المائية الّتي يستعملها الإنسان خاصّة في الشّرب والسّقي بالمناطق الرِّيفية، ونظرا لحاجة أصحاب البساتين والمساحات الضيِّقة إليها ظـلّ يشكِّل نقطة مهمّة في سقيها، وعليه فـإنّ أكثر النِّزاعات الّتي كانت تحدث من جرّاء توزيع المياه، كان سببها مياه العيون[4]، وهي أقسام ثلاثة: فتكون إحداها ممّا أنبع الله تعالى ماءها، ولا دخل للآدميين في استنباطها، ولمن أحيا أرضا بمائها فله قدر كفايته، فإن اختلفوا فيه لقلّته، روعي ما أحيا بمائها من الموات، فإنّ تقدّم فيه بعضهم على بعض كان لأسبقهم إحياء أن يستوفي منها شرب أرضه، ثمّ لمن يليه فإنّ قصر الشّرب عن بعضهم كان نقصانه في حقِ الأخير وإن اشتركوا في الإحياء على سواء

---

[1] – الماوردي، المصدر السابق، ص236.

[2] – نفسه، ص238.

[3] – نفسه، ص239.

[4] – ولعلّ من أهم تلك النزاعات التي أوردها صاحب المعيار، وهي من قبل قاضي تلمسان أبي زكرياء يحيى بن عبد الله بن أبي البركات في عين مشتركة بين النّـاس يسقون منها جنّاتهم لفترة قاربت الخمسين سنة، ولكل منهم حضه فيها، ممّا جعلهم يتيهون في تنظيم عملية القسمة لطول أمدها، وتداخل زمنها وبالتّـالي حلّ النِّـزاع بينهم عن تقسيم حقوقهم، **يُنظر**: الونشريسي المصدر السابق ج5، ص ص،111، وما ولاها.

ولم يسبق به بعضهم بعضا تحاصُوا فيه، إمّا بقسمة الماء أو بالمهايأة عليه[1]، وقد يمتلك أحدهم عينا بأرضه، وهي خلف أرض جاره، ولا يمكن الوصول إليها إلاّ بمروره في أرض جاره، حينها يتعذّر عليه المرور إليها، إذا كان ذلك يؤثِّر على زرع جاره[2].

والقسم الثّاني: أن يستنبطها الآدميون، فتكون ملكا لمن استنبطها ويملك معها حريمها[3]، وله الحقّ في حمايتها من كلِّ ما من شأنه إلحاق الضّرر بها، كحفر بئر أو عين إلى جانبها، ممّا قد يؤدِّي إلى ذهاب مائها ويتحوّل مجراها إلى وجهة ثانية وبالتّالي فقدان مائها.

أمّا القسم الثالث: هو أن يستنبطها الرّجل في ملكه فيكون له الحقّ في سقي أرضه بها، وإن كان له منها فقـط قدر كفايتها، فـلا حـقّ عليه فيه إلاّ لشـارب مضطرّ، وإن فضل عن كفـايته وأراد أن يُحيي بفضله أرضا مواتا فهو أحقّ به لشرب ما أحياه، وإن لم يرده لموات أحياه لزمه بذله لأرباب المواشي دون الزّرع[4].

وعن توزيع ماء العيون بين الشُّركاء، فله عِدّة نماذج ومنها مثلا: ما سُئِل عنه الفقيه المالكي ابن علاّق وما اشترك فيه أهل حصن شيروز، على أنّهم مشتركون في ملكية عين اِقتسموها على خمس سواق مناسبة لما تسقيه كل واحدة من أرض، وراحوا يستغلُّون تلك المياه بطريقة غير منضبطة ودون مراعاة حقوق الضُّعفاء واليتامى، وغير المستطيع، وبعد مراجعة الأمر أشهدوا على أنفسهم بالموافقة ثمّ التزموا أن يكون السَّقي بكل ساقية منها على نوب معلومة، ويأخذه الأعلى فالأعلى من كل ساقية، وإذا أخذ الأعلى النّوبة المتَّفق عليها بالسَّاعات فإنّهم قسموا ماء كل ساقية وأعطوا لكلِّ واحد بقدرِ مراجعة من الأرض، فإذا تمّ عدد السّاعات بالسّقي أرسل الماء إلى جاره الأسفل، فيمسكه الآخر أيضاً على قدر ما صار له من السّاعات وإذا تمّت أرسله، وتستمر العملية هكذا واحدا بعد واحد والأعلى قبل الأسفل إلى أن تتمّ أرض يقتسموه إذا اِتّفق الجميع، وبحضور ممثِّلين عن كل شخصٍ محجور[5]، يعيِّنهم القاضي[6].

---

[1] – الماوردي، المصدر السابق، ص241.

[2] – مالك بن أنس، المدونة الكبرى، المصدر السابق، ج4، ص549.

[3] – الفرسطائي، المصدر السابق، ص536.

[4] – الماوردي، المصدر السابق، ص241.

[5] – والحَجْرُ: هو المنع، وحجر على الشيء جعله محرم عليك، وحَجَرَ عليه القاضي، منعه من التصرف في ماله، خاصة على الصغير، أو على السفيه، **ينظر:** ابن منظور، المصدر السابق، ج4، ص167.

[6] – الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص40.

"وعمّن لهم عين مقسومة دُوَلاً معلومة، هل لهم أن يستلف بعضهم من بعض سقي ليلة أو يوم على أن يُرجعه بعد أيّام معلومة؟ وهي مسألة وردت على ابن رشد، فأجاز فيها السّلف شريطة ألا يكون السّلف في الشِّتاء ليردَّه في الصّيف، وهو زمن الحاجة إلى الماء[1].

وإذا كانت عين ماء مشتركة أيضا بمكان تسقي منها النّاس بقربهم دوابّهم، وليس فيهم من يدَّعي ملكيتها وكانت لبعضهم أرض وجنَّات تحتها، فلهم أن يستفيدوا من فضل مائها لسقي جنّاتهم وخضرهم ولا حقَّ لمن ليس لهم تحتها أرض ولا جنّـات في الدُّخول معهم في فضل ذلك المـاء لبيعه أو منحه لغيرهم، وسقـي المستفيدين منها يكون للأعلى فالأعلى"[2].

ويشير بن عميرة حسب ما جاء عن capot rey، بأنَّ مياه العيون هي من حقِّ صاحب الأرض الّذي تنبع منه والتّملك يكون خاصّ بالعيون الصغيرة، أمّا العيون الكبيرة، كعيون الزيبان وهي كافية لسقي واحة أو حي منها، فينبغي أن تُقسم عن طريق اِستعمال الزّمن، ولكلٍّ حصّته حسب الوقت وبطريقة منتظمة ويتمُّ تحديد الفترات الزَّمنية بطرق تقليدية، كطول انسان معيّن أو عمود أو زمن يستغرقه تفريغ إيناء[3].

خامسا ـ دور المهاجرين الأندلسيين في تطوير نظام الرّي بالدّولة الزيانية.

لقد ظلَّت أمصار بلاد المغرب الإسلامي عامّة موطنا آمنا تلجأ إليه الشُّعوب الأندلسية بحثا عن الاستقرار والهدوء، وذلك نتيجة للتَّقارب الفكري والرَّوابط الإسلامية والاقتصادية، وحتّى الاجتماعية الّتي كانت تجمع الشّعبين، كما عرفت تلك الهجرات تدافعا كبيرا نحو بـلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزيّاني تبعا للأحوال السياسية الدّاخلية الّتي ضربت البلاد الأندلسية من جهة وانتشار الخطر المسيحي مـن جهة أخرى، حيث ارتكزت وجهتهم نحو المدن الأساسية وظلّت هجراتهم مستمرّة إلى فترة متأخِّرة من العصر الوسيط.

لا شكّ في أنّ اليد العاملة الأندلسية الّتي استوطنت بلاد لمغرب الأوسط، كان لها دورها الفعّال في تنشيط الحركة الاقتصادية عامّة، وبصورة خاصّة في المجال الصِّناعي والعمراني والفلاحي حيث انفردوا بمهاراتهم واِتقانهم فيه، وفي ذلك يذكر صاحب نفح الطيب في قوله: "وأمَّا أهل الصنائع فإنّهم فاقوا أهل البلاد وقطعوا معاشهم، وأخملوا أعمالهم وصيَّروهم أتباعا لهم

---

[1] – البرزلي، المصدر السابق، ج4، ص421.

[2] – الونشريسي، المصدر السابق، ج5، ص ص152–153.

[3] – بن عميرة محمد، المرجع السابق، ص201.

ومتصرِّفين بين أيديهم ومتى دخلوا في شغل عملوه في أقرب مدّة، وأفرغوا فيه من أنواع الحِذْق والتّجويد ما يميلون به النُّفوس إليهم ويصير الذِّكر لهم"[1].

لقد كان للتّأثير الأندلسي دور كبير في جميع جوانب الحياة بالدّولة الزيّانية، منها على الخصوص الجانب الاقتصادي، وقد ظهر ذلك جليا من خلال البعثات الأندلسية، الّتي توافدت على البلاد الزيّانية وظلّ يتكرَّر هذا الأمر خاصّة، عندما قام السُّلطان الغرناطي أبو الوليد (713-725هـ /1313-1325م) بإرسال عددٍ من الصنَّاع والفنانين والمهندسين، للمساهمة في بناء الحضارة الزيّانية، نتيجة العلاقة الوطيدة الّتي كانت تجمع بين البلدين، وذلك في عهد السُّلطان أبي حمُّو الأوّل، وابنه أبي تاشفين (718-737هـ/1318-1337م)[2].

وهنا يشير عبد الحميد حاجيات إلى التّشابه الكبير الّذي كان يجمع مدينتي تلمسان وغرناطة وذلك ما ساهم في وجود ترابط كبير بينهما، وتبادل في المجال الاقتصادي، كان له أثره على نماء النّشاط الاقتصادي[3]، فكانت تلمسان ومدن أخرى من الأراضي الزيّانية قِبلة لأهل الأندلس، أين وجدوا ضالَّتهم وعُوِّضوا عن كل شيء ضاع منهم في بلادهم، وكان من نتائج ربط تلمسان بغرناطة هو تقوية عجلة التّطوُّر بينهما، في صيغة توأمة شملت كلّ الميادين منها: السِّياسية والحضارية تجلَّت معالمها بوضوح في عمرانها ومنه الخاصّ بوسائل الرّي[4]، وممّا دعَّم هذا الازدهار الاقتصادي بتلمسان، هو توافد الهجرات الأندلسية المتتالية[5]على أراضيها.

ظلّت دولة بني زيّان في عهودها الأولى تتّسم بصفات دولة حقيقية، لِما أصبح لها من استقلال سياسي واقتصادي، وعسكري، وبما كان لها من ارتباط مع عرب الأندلـس وملوكهم[6] وما لها من علاقات تتجاوز حدودها الجغرافية، وبالتّالي اِستطاعت الدّولة أن تعتمد نظاما شبه

[1] – المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج3، ص152.

[2]– بودالية تواتية، **مقال بعنوان: الحرفيون والبيئة بالغرب الإسلامي**، الحرف والصنائع بالغرب الإسلامي مقاربات لأثر المجال والذهنيات على الإنتاج، ج1، منشورات الزمن، تنسيق سعيد بن حمادة، محمد البركة، تقديم: عبد الاله بنمليح، مطبعة بني ازناسن سلا، المغرب، العدد:76، 2016م، ص224.

[3] – حاجيات، المقال السابق، مجلة عصور، ع11، ص39.

[4] – أحمد مختار العبادي، المرجع السابق، ص199.

[5] – حاجيات، المقال السابق، ص39.

[6] – حرز الله محمد العربي، تلمسان مهد حضارة وواحة وثقافة، دار السبيل، ط1، 2011م، ص163.

قار في تسيير الفلاحة والصِناعة وتطوير قطاعات العمران والرّي والتِجارة[1]، وممّا يبدو واضحا فإنّ السُلطة الزّمنية قامت بمعاينة الوسط المائي، وتنمية مجاله في عملية إنشاء المشاريع المائية الضّخمة، وللخبرة الأندلسية باعٌ في هذا المجال[2].

ولعلَّ ذلك ما يؤكِّده ابن خلدون في قوله:" واستدعى لها الُصنّاع والفعلة من الأندلس لحضارتها وبداوة دولتهم يومئذ بتلمسان، فبعث إليها السّلطان أبو الوليد بن الأحمر صاحب الأندلس، بالمهرة والحذَّاق من أهل صناعة بالأندلس، فاستجادوا لهم القصور والمنازل والبساتين بما أعيا على النّاس بعدهم أن يأتوا بمثله"[3]، هذا ما سهَّل وبشكل كبير تنشيط العمل الفلاحي بصفة شاملة، وبالتّالي ساعد على اقتباس عادات وطرق لم تكن مألوفة عند الزيّانيين، خاصّة المُزارعين منهم[4].

كما كان لبعض الهجرات الأندلسية نحو البلاد الزيّانية، دورهم الفعّال في تنمية وتطوير الجانب الفلاحي، ومنه الطّرق والفنون الخاصّة بنقل المياه وتقنياته، وتزويد ساكنتها بخبراتهم الفلاحية ممّا ساهم، وبشكل فعّال في اقتباس العديد من الطرق السّديدة في المجال الزِراعي عامّة، وفي أساليب الرّي خاصّة منها طرق استخراج المياه، وبناء الطّواحين الهوائية[5]، وتركيب النّواعير ومنها بوادي الوريط[6]، وذلك نتيجة لما تميّزت به العناصر المهاجرة من الأندلسيين حيث كان من بينهم الفلاّحين المتخصِّصين والحرفيّين والصّناع المهرة، الّذين حملوا معهم مهاراتهم إلـى بلاد المغرب الأوسط فأنشأوا المدن كمدينة تنس[7]، ووهران الّتي ساهم تجّار الأندلس ببنائها عام (290هـ/903م)[8] بالاتِفاق مع قبائل البربر[9]، ومنها إلى بني جليداسن وهي

---

[1] – حرز الله محمد العربيي، المرجع السابق، ص164.

[2] – بودالية تواتية، الحرف والصنائع، المرجع السابق، ج1، ص224.

[3] – ابن خلدون عبد الرحمن، المصدر السابق، ج7، ص190.

[4] – بودالية تواتية، الحرف والصنائع، المرجع السابق، ص225.

[5] – سعداني محمد، المرجع السابق، ص163.

[6] – محمد رزوق، الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16/ 17، افريقيا الشرق، ط3، 1998م، ص266.

[7] – البكري، المصدر السابق، ص146.

[8] - LABRE J.J.L.BARGES, TLEMCEN, Ancienne capitale du royaume de ce nom, sa topographie, son histoire, description de ses principaux monuments, anecdotes, L'égendes et récits, divers, souvenir d'un voyage, PARIS, 1859, p,9

[9] – مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص133.

إضافة إلى تأسيس محاكم[1]، خاصّة تنظر في كل نزاع قد ينشب بسبب الماء، وممّا هو معلوم فإنّهم كانوا أثناء فترات الجفاف، يدّخرون المياه لسقي زراعات دون أخرى كما يُغَيِّرون ساعات التّوزيع، الّتي كانت مقرّرة أيام وفرة المياه، وكانوا قد اتّخذوا هذه التّراتيب عن الرّومان سواء كان ذلك في اسبانيا أو شمال افريقيا.

والجدير بالذِّكر، هو أنّ العرب أين ما وجدوا أتقنوا فنّ توزيع المياه على الأراضي[2]، وفي ذلك يذكر المقرّي في قوله:" لمّا نفذ قضاء الله تعالى على أهل الأندلس، فخرجوا أكثرهم عنها في هذه الفتنة المُبِيرة، تفرّقوا ببلاد المغرب الأقصى من برِّ العدوة مع بلاد أفريقية، فأمّا أهل البادية فمـالوا في البوادي إلى ما اعتادوه، وداخلوا أهلها وشاركوهم فيها، فاستنبطوا المياه وغرسوا الأشجار، وأحدثوا الأرحيَّ الطّاحنة بالماء وغير ذلك، وعَلَّموهم أشياء لم يكونوا يعلموها ولا رأوها فشرفت بلادهم وصلحت أمورهم وكثرت مُسْتَغَلاَّتهم وعَمَّتهم الخيرات"[3].

لقد عُرِف تواجد الأندلسيون على عدَّة أماكن من أراضي الدّولة الزيّانية، فاختار أهل مرية مدينة تلمسان[4]، أمَّا العلماء فقد دخلوا المدينة، وكان انتشارهم حسب مكانتهم الاجتماعية وأمَّا الحرفيّين منهم خاصّة أولئك الّذين امتهنوا الزّراعة والحرف، فكانت وجهتهم بأحواز وادي الوريط شرق تلمسان أين استقرّوا وشيَّدوا مساكنهم[5]، والّتي لازالت آثارها قائمة إلى اليوم، إذ مُلئت شِعَابُه بالبساتين ذات الثِّمار المختلفة، والأزهار والرّياحين، الّتي استوقفت النظّاروحيَّرت الأبصار ودعتهم للاستقرار بضفاف وادي الصفصيف الغني بالمياه المتدفِّقة[6]، والأراضي الخصبة وعلـى أيديهم ازدهرت الفلاحة، وتنوّع الإنتاج وكثر، وقاموا بتأسيس القرى وعمّروها حتّى وصلت إلى

[1] – لعلّ من الإشارات التي وردت إلينا عن وكالة السقاية خلال عصر الخلافة، وذلك مع بداية القرن الخامس الهجري الحادي عشر الميلادي، ما أوردها صاحب البيان المغرب، التي تولاها الفتيان العامريان: مظفر ومبارك، **ينظر**، ابن عذاري، المصدر السابق، ج3، ص158.

[2] – فيصل ديدوب مقال بعنوان:"**بلنسية أنظمة الري ومحكمة المياه فيها ...القائمة إلى اليوم**"، مجلة العربي، العدد:157 شوال 1391هـ/1981م، ص128.

[3] – المقري، نفح الطيب، المصدر السابق، ج3، ص152.

[4] – الحسن السائح، الحضارة الإسلامية في المغرب، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، المغرب، 1406هـ/1986م، ص327-328.

[5] – حساني مختار، تاريخ الدولة الزيانية، المرجع السابق، ج3، ص79.

[6] – بودالية تواتية، الحرف والصنائع، المرجع السابق، ج1، ص225.

جبال بيدر[1]، حيث توجد زاوية الشيخ أحمد بن محمد المناوي الحسني (ت930هـ/1524م)[2] وأولاد سيدي الحاج، ومنطقة بني حماد، بني خلاد[3]، ومنطقة الشولي[4] وعين تالوت، ومداشر عين فزّة[5]. ولعلّ أكبر جالية أندلسية أقامت بتلمسان كانت في عهد الأميرين أبي عبد الله (814-827هـ/1411-1424م)، وأبي العبّاس أحمد الزيّاني(834-862هـ/1431-1462م)[6].

إنّ ملازمة الأندلسيين لساكنة بـلاد المغرب الأوسط جعلهم يقتدون بكثير من الطّرق الزِراعية الّتي لم تكن مألوفة لديهم، حيث اعتنوا بغرس أشجار الزّيتون، وأشجار الفواكه، فَعَمَّ الخير والعطاء وصارت بلادهم وأهلها يعيشون في عيشة راضية[7]، وكان لهذه الاسهامات أثرها الكبير في تدعيم وترسيخ القيم البيئية، الّتي تستوجب عملية التّعمير والاستثمار والبستنة وحماية الموارد المائية والحيوية وحسن استغلالها[8].

لقد عُرف أهل الأندلس بإتقانهم للعمل الزِّراعي منذزمن طويل[9]، وبعد سقوط غرناطة عام/897هـ 1492م[10]، كان الموريسكيون[11] دائبين في عملهم الزِّراعي، إذ لم يتركوا قطعة أرض إلاَّ وقاموا باستغلالها واستصلاحها، ونظرا لما تميّزوا به من إتقان في العمل ودقّة في إنجازه أصبحت لديهم الأولوية في طلب اليد العاملة بين أهل تلمسان، وباقي الأماكن الّتي كانوا يستقرّون بها، وهذا دلالـة علـى جهدهم وحُبِّهم للعمـل، وهو أمـر طبيعـي في نشر جـوِّ المنـافسة

---

[1] – وأَصْلُها يبدر، ولا تزال تحمل هذا الاسم، أما بيدر، فهي منطقة ساحلية، سياحية، قريبة من الحدود الجزائرية المغربية.

[2] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص176.

[3] –هي قرى تابعة لبلدية الشولي، تشتهر ببساتينها ومياهها، وتتميز بأشجار الكرز، وهي زراعة أندلسية جُلبت إلى المنطقة إضافة إلى أشجار الجوز واللوز، والسفرجل والرمان، وغيرها، ولا زال نظام السقي عن طريق النوبة، ولكل حصته منها.

[4] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص176.

[5] – وهي اليوم بلدية، تبعد عن المدينة تلمسان بِـ عشرِ كيلومترات، من جهتها الشرقية، وهي مشهورة بمياهها الجوفية القريبة من السطح وعيونها المتدفقة، كونها قريبة من الجبل، وتعد من المناطق السياحية الرائعة، وبها مغاور بني عاد الأثرية التي تستقطب العديد من السواح من كل ربوع الوطن.

[6] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص176.

[7] – بودالية تواتية، الحرف والصنائع، المرجع السابق، ج1، ص226.

[8] – نفسه، ص226.

[9] – الطوخي، المرجع السابق، ص 292.

[10]– حسين مؤنس، معالم تاريخ المغرب والأندلس، دار الرشاد، مكتبة الأسرة للأعمال الفكرية، 2004م، ص454.

[11] – للمزيد من معرفة أصولهم، **ينظر**: الحسن السائح، المرجع السابق، ص329 وما والاها.

بينهم وبين السّكان المحليّين وذلك ما انعكس بالإيجاب على السّاحة الاقتصادية العامّة للدّولة الزيّانية[1].

وعن الأندلسيّين، يصفهم ابن غالب بأنّهم مهتمّون بالزِّراعة منذ العصور القديمة ويجيدون التّحكم في مجالها وهذا ما يتجلّى في قوله:" يونانيون في استنباطهم للمياه، ومعاناتهم لضروب الغراسات، واختيارهم لأجناس الفواكه وتدبيرهم لتركيب الشّجر، وتحسينهم للبساتين بأنواع الخضر وصنوف الزّهر، فهم أحكم النّاس لأسباب الفلاحة"[2].

لقد عرفت بلاد المغرب الأوسط على غرار دول المغرب الإسلامي الأخرى، انتشارا كبيرا للأندلسيّين الوافدين من بلاد الأندلس، والّذين توزّعوا على كل نواحي حاضرة الدّولة الزيّانية ونظرا لبراعتهم وتشعُّبهم في فنون مختلفة الأشكال والألوان، وفي مجالات عدّة، شاركوا أهل مملكة بني زيّان أعمالهم فشملت تخصّصات متنوِّعة، كالعمـارة وصنـاعة النّسيج والحيـاكة والفلاحة وغيرها[3]، حيث كانت اليد العاملة الأندلسية هي المفضّلة في تلمسـان، بدل اليد المحلِّية وذلك لما تميّزت به من تقنيات جديدة[4].

من المؤكّد أنَّ أهل الأندلس الّذين توافدوا على بلاد المغرب الأوسط، لم يمارسوا الفلاحة كمهنة لهم وحسب، وإنّما كانوا يتفنّنون في معالمها، ويتّخذونها كَعِلم قائم بذاته، هذا ما جعلهم ينقلون خبراتهم في مجال البستنة، وتزيين الحدائق خاصّة السّلطانية منها، بتنوّع زروعها، كما نقلوا عدّة أنواع من الأشجار والنباتات الّتي لم تكن موجودة بالبلاد الزيّانية، وشقّوا السّواقي ونظّموا الرّي، حيث كان للمياه دورها في إزهار الحدائق، وتطوير الزِّراعة، كما قـام المهاجرون الأندلسيون بإنشـاء قرى عامرة، توسّعت شرقا وغربا للعاصمة الزيّانية تلمسان[5].

وإذا كانت مساهمة المهاجرين الأندلسيين المسلمين بارزة في تطوير أساليب الرّي وتقنيّاته وفي كثير من القطاعات الاقتصادية الأخـرى، فإنّـه لا يمكننا أن نتجـاهل أيضـا العناصر الأخـرى من المهاجرين الأندلسيين غير المسلمين، من قوط ويهود وصقالبة وأغـزاز

[1] – محمد سعداني، المرجع السابق، ص162.
[2] – المقري، المصدر السابق، ج3، ص152.
[3] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص177.
[4] – محمد سعداني، المرجع السابق، ص162.
[5] – نفسه، ص163.

وعبيد سودان[1]، ودورهم في المجال القروي لبلاد المغرب الأوسط، ونَسْج علاقات اجتماعية حول الأرض والماء، ممَّا جعل الشّؤون السّقوية، والغراسة تُطرح في إطار جماعي يقوم فيه الفرد بدور ثانوي.

كثيرا ما نجد الجغرافيين والرّحالة الّذين زاروا بلاد المغرب الأوسط، يمتدحون خصوبة تربتها ووفرة مياهها واعتدال مناخها، وغنى فحوصها بالقرى والحدائق الغنّاءة[2]، وكذا نشاط مُزَارعيها وذكائهم وخبرتهم في طرق الرّي وصرف المياه، باعتمادهم على النُّظم الرّومانية خاصّة من جانبه الفنّي[3]، حيث كان الماء يجلب من مصادره إلى مناطق استعماله، سواء لسقي الأراضي الزِّراعية، أو للمساكن والحمّامات، والجوامع، والمصانع وغيرها، وللآثار المتبقِّية دلالة على ذلك.

سادسا: الضّوابط الشّرعية والعرفية والسّلطوية، ودورها في تنظيم الرّي بالأراضي الزيّانية.

1-الضّوابط الشّرعية في تنظيم الرّي:

تختلف طرق الاستغلال المائي في بلاد المغرب الأوسط باختلاف مناطقها وجغرافيتها وكذا طبيعة مواردها المائية، وكثيرا ما كانت تحدث تجاوزات بين الفينة والأخرى، بالرّغم من أن الاستغلال المائي كان يبدو ظاهريا أنّه يخضع إلى تنظيم دقيق، وفق القواعد العرفية المتّفق عليها بين أهالي كل قبيلة من القبائل في توزيع الحصص المائية، إلاَّ أنّه بالرّجوع إلى النّوازل الفقهية والمتمثِّلة على شكل أسئلة موجّهة للفقهاء، أعطتنا صورة حقيقية حول النِّزاعات الّتي ظلّت قائمة رغم ما كان يحدِّده الشّرع أو العرف.

لقد اعتمد ساكنة بلاد المغرب الأوسط على الأعراف والعادات، في مجال توزيع المياه بين أصحاب الأراضي، إذْ تعدّ من الأسس الّتي أقرَّها الإسلام في الفصل بين النِّزاعات الواردة بين السّاكنة، بُغية صيانة الحقوق وتجزئتها بطريقة عادلة، قد ترضي جميع الأطراف المعنية بهذا التّقسيم. لا شكّ أنَّ حيازة الماء بالأراضي الزيّانية قد شهدت تنظيما حسنا، منح كل فرد أحقية الاستفادة منه ليبقى الانتفاع به منفعة عامّة ومشتركة[4].

[1] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص، ص183-184

[2] – مؤلف مجهول، الاستبصار، المصدر السابق، ص276 وما والاها.

[3] – الطوخي، المرجع السابق، ص292.

[4] –علوش وسيلة، المرجع السابق، ص135.

كما جرت العادة أن اتّخذ أهل المذهب المالكي ببلاد المغرب الأوسط الأحكام العرفية كقاعدة أصيلة في تطبيق بعض المسائل المائية وذلك ما يؤكِّده الفرسطائي ضمن مؤلّفه، حينما ذكر: بأنّ قسمة الماء المشترك بين النّاس تكون حسب عادتهم، إن كان لهم في ذلك عادة[1] وإذا لم يتّفقوا ونزلت بينهم مشاحنة على القسمة اعتمدوا على القاضي أو جماعة من المسلمين أو من له قدرا بينهم، فيقتسمون على قَدْرِ ما رأوا أنّه أصلح للخاصِّ والعامِّ وهم لهذه القسمة طائعون[2]، "ويجوز لمن دخل ماء المطر أرضه أن ينتفع به كيفما شاء، سواء أجاز قبله في أرض غيره أو لم يجز؛ وما يحذّر منه هو عدم صرفه من أرض النّاس إلى أرضه[3]... ومن كانت لهم أرض بجانب مساقي غيرهم، وأرض تلك المساقي لهم أو لغيرهم، فلا يعمر تلك المساقي إلاّ بإذن أصحاب ماء تلك المساقي، وسواء أكانت المساقي فحولا[4] أو أودية، صغيرة أو كبيرة، إلاَّ ما فضل عن أصحاب المساقي وخرج من أرضهم"[5].

أمّا عن ماء الوادي وطريقة الانتفاع به فيذكر الفرسطائي أنّه: " من صرف من الوادي شيئا فلينتفع به كيفما شاء، ولكن لا يصرف ما فضل من ذلك الماء إلى واد آخر أو أرض لم تكن عمارتها من ذلك الوادي، وإنّما يفعل مجرى لما فضل أن يردّه إلى الوادي الأوّل"[6].

أ-المياه بين التّوزيع والتّشريع:

تُعدّ كتب النّوازل من أهمِّ المصادر الدّالة على أحوال الرّي ببلاد المغرب الإسلامي، كما تبرز كل ما يحيط بنظـام السّقـي، من تقنيات ونزاعـات وتشريعـات، ولعلّ منها ما أوردته هذه الكتب من معلومات حول المنازعات والخصومات الّتي ظلّت قائمة بين الأفراد والجماعات بشأن الماء، سواء خصّت مياه السّقي أو مياه الشّرب، وذلك ما تطرّق إليه الفقهاء من خلال فتاويهم ضمن النّوازل الفقهية ذات الأصول الشّرعية.

---

[1] – القسمة وأصول الأرضين، المصدر السابق، ص110.

[2] – نفسه، ص111.

[3] – نفسه، ص285.

[4] – والفحل هو الذي يجري ماؤه إلى البحر أو السباخ أو أرض لا تعمر، ومنهم من يقول بأن الفحل: هو الوادي الكبير **ينظر**: الفرسطائي، نفسه، ص، ص286-287، ويعرف الوادي الفحل أيضا حسب حجمه أو طوله إذا تجاوز عشرة كيلومتر **ينظر**: محمد حسن، الجغرافية التاريخية، المرجع السابق، ص262.

[5] – الفرسطائي، المصدر السابق، ص285.

[6] – نفسه، ص286.

لقد ظلّت النّوازل تأتي على شكل منازعات مرتبطة بمشاكل السّقي وأحقية الماء[1]، وممّا يمكن ملاحظته، ما أوردته الكثير من النّوازل الفقهية، والّتي ظلّت مستمرّة خلال العهد الزيّاني بين المستفيدين من ماء الرّي، وهو ما أدّى إلى اعتماد العديد منهم على الزِّراعة المطرية، وهذا ما كان يبعث الفرحة العظيمة عند أهل البادية أثناء سقوط المطر، وهم ينظرون إلى السّحاب والمطر والرّعد والبرق، فينتابهم الشّعور بالنّشوة، والغبطة[2]، كَون الأمطار تشكِّل المصدر الرّئيسي للمياه، وباعتبار المجال الجغرافي المدروس والغني بالتّساقطات المطرية، معظمه قريب من بحر الرّوم[3].

وعن مياه الأمطار، يذكر ابن ليون التيّجيبي قائلا:".. وخيرها من السّماء.."[4]، أمَّا التّخلي عن الزِّراعة المروية فأغلبه كان تفاديا للنِّزاعات الّتي قد تُحدثها قلّة الماء.

إنَّ الحاجة إلى الماء، وقِلَّتِه في بعض المناطق من بلاد المغرب الأوسط، كثيرا ما كانت سببا في حدوث منازعـات بين المزارعين والفـلاّحين، وغالبا ما كانت تَرِدُ قضايـاهم على الفقهاء لإيجـاد حلول توافقية بينهم، قد تُرضي تلك الأطراف المتنازعة، وتحدِّد أحقِّية كل واحد منهم في الاستفادة من نصيبه الشّرعي من الماء.

ولعلّ من أهمِّ تلك النِّزاعات كانت بين الأعالي والأسافل ومنها على سبيل المثال لا الحصر، النِّزاع الّذي ورد عن نازلة حول قسمة الماء الهابط من الوادي، حيث سئل عن قوم وقع بينهم نزاع حول هذه القسمة فكان الجواب عنها:" أنَّ الماء الهابط إلى الوادي وترتفع ساقية منه تسقي أرض القرية المذكورة فهذا الماء في أصله غير متملّك لأحد، لكن القوم الّذين رفعوا السـاقية منه يسقون أرضهم منه الأوّل فالأوّل، ثمّ الّذي يليه كذلك إلى آخر أرضهم، وليس لغيرهم أن يدخل معهم ولا يسقي به أرضه، وإنّما له أن يسقي أرضه إذا احتاجت للسّقي، وإن استغنى عنه تركه لمن بعده، وأمّا بيعه فليس له ذلك لأنّه لا يملكه، إنّما يملك الانتفاع به وهو السّقي إذا احتاج إليه، وإنّما يملك الانسان الماء إذا كان له عين ماء في أرضه، فهو الّذي يبيعه ويتصرّف فيه تصرّف المالك في ملكه، وأمّا المسألة المسؤول عنها فلا، ولا يُورّث أيضا

---

[1] – محمد فتحة، المرجع السابق، ص357.

[2] – محمد بن عبد العزيز بنعبد الله، المرجع السابق، ج2، ص127.

[3] – القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص109.

[4] – ابن ليون التيجيبي، المصدر السابق، ص81.

الماء المذكور، لأنّه غير متملّك للميّت إنّما يُورّث الانتفاع به كما تقدّم"[1]، ولعلّ هذا النّوع من المشاكل قد أخذ حيّزا كبيرا من القضايا الخاصّة بالماء والّتي شغلت بال ساكنة بلاد المغرب عامّة والمغرب الأوسط خاصّة، سُكَّانًا وفقهاء[2].

لا شكّ أنَّ هذه النّازلة، قد تعكس لنا صورة واضحة عن حجم النِّزاعات المائية الّتي ظلّت تمِّيز بلاد المغرب الإسلامي عامّة، ومنه مجال أراضي المغرب الأوسط زمن الدِّراسة، وتعدّ سندا واضحا يجزم بأنَّ استعمال ماء الوادي للرّي من طرف الأعالي، ليس متملّكا لهم، ومالهم منه إلاَّ الانتفاع من حصَّتهم ثمّ تركه لمن هو أسفل منه لينال حصّته، وذلك عن طريق فترات معلومة يتقاسمها أهل الأراضي بطريقة تُرضي الجميع، وحصيلة القول، هو أنَّ ماء الواد لا يمكن لأحد تملّكه أو توريثه لتبقى منفعته عامّة لكلِّ الساكنة.

من المألوف أنّ كثيرا من السّاكنة ببلاد المغرب الأوسط، وعبر كل الفترات الزّمنية ومنها الحقبة الزيّانية كان اختيار تأسيس بيوتهم بالقرب من المصادر المائية، ومنها العيون حيث يعيشون على شكل قبائل متفرّقة ودواوير، وكانوا يفضِّلون المناطق الجبلية فيستفيدون من مياه تلك العيون في السّقي وفي مآرب أخرى، وكانت قسمتهم لماء العين حسب اتِّفاق أعيانهم من القرى والعرف المتّفق عليه.

إنَّ الحاجة إلى الماء خاصّة زمن ضعف منسوبه، كانت تؤدِّي في غالب الأحيان إلى نشوب خلافات حول أحقِّية الفائدة للماء، وهذا ما يجعلهم يستندون إلى أهل الفقه من المناطق القريبة منهم من أجل الفصل في قضايا النِّزاع القائم بينهم، لمن تكون الفائدة، فكان الأمر محسوم بأحقِّية المنفعة بالسّقي من الأعلى إلى الأسفل، أمّا الانتفاع به فهو للجميع[3]، ولا يجوز لأحد إمساكه أو منعه، وهذا ما أوردته السّنة النّبوية، وفي ذلك يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " **منْ مَنَعَ فَضْلَ المـاء لِيَمْنَعَ بِهِ فَضْلَ الكَلأَ مَنَعَهُ الله رَحْمَتَهُ يَوْمَ القِيـامَة**"[4]، إلاَ أنَّ السّـاكنة لبـلاد المــغرب الأوسط، لم يكن اتِّخاذهم للفقهاء سندا وحيدا في طرح انشغالاتهم ومشاكلهم المائية، وإنَّما لجوئهم إلى العُرف أيضا من أجل حلّها، كان سـائدا بين الكثير منهم

[1] – الونشريسي، المصدر السابق، ج5، ص12.

[2] – القثامي، المقال السابق، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، ص86.

[3] – الونشريسي، المصدر السابق، ج5، ص، ص171–172.

[4] – المدونة، المصدر السابق، ج4، ص469.

خاصّة في المنـاطق الرِّيفية وبوقع كبير.

كثيرا ما يعتقد الباحثون أن الاعتماد على المسائل الشّرعية الّتي تتضمّنها النّوازل الفقهية في مجال توزيع المياه أو ملكيّات الأراضي، كانت خاصّة بالمناطق الحضرية فحسب وأنَّ أهل البوادي كانوا يعتمدون بشكل مطلق على الأعراف، كقوانين تفصل في النِّزاعات القائمة بينهم نظرا لبعدهم عن الثّقافة الدِّينية إلاَّ أن هذا الطّرح قد يكون أمرا مجحفا فـي حقِّهم، وذلك مـا تبطله العديد من الفتاوى الّتي طالما اهتمت ببوادي بلاد المغرب، مؤكِّدة حضور الشّرع بها[1].

لا يمكن الجزم بأي صورة من الصّور، أنّ سكّان بلاد المغرب الإسلامي قاطبة، بما يشمله من المجال الجغرافي لبلاد المغرب الأوسط، وفي زمن الدِّراسة أن يكون الاعتماد فيه فقط على نصوص الشّريعة الإسلامية للنّظر في مسائل النِّزاعات المائية وحَلِّها، وفضِّ الخصومات الواردة بين السّاكنة المتنازعين، دون الاستناد على العرف والعادة السّائدة في كل منطقة، وهو ما نلاحظه من خلال تلك الاجتهادات المبذولة من طرف الفقهاء في البحث عن حلول توافقية من شأنها أن ترضي كل الأطراف وتحافظ على ديمومة واستقرار المجتمع خاصّة في ظلِّ الحاجة الدّائمة للثّروة المائية وما تشكِّله من بؤر للتّوتر عبر كلِّ الأزمنة.

بالرّغم من سيطرة العادة والعرف على مجتمع بلاد المغرب الأوسط، وفي العديد من ميادين حياته بصورة خاصّة، فإنَّ البعد التّشريعـي ظلّ مُهِمًّا في احتواء نصيب أكبر من النِّزاعـات القائمة وكيفما كان حجمها، إذْ لم يعمل على حصر الحلول في زاوية محدودة، وإنَّما درس أنماط المجتمع واطَّلع على أهمِّ خصائصه الثّقافية وعاداته وتقاليده، وربطها بما جاء به الشّرع الإسلامي، لصياغة فتاوى تجمع الشّمل وتُرضي كل الأطراف[2].

ب ـ صراع التّوزيع المائي بين المدينة والرِّيف:

وممّا لا يجب الاغفال عنه، ضمن هذه الدراسة هو أنّ النِّزاعات الّتي كانت قائمة وسببها عنصر الماء، لا يمكن حصرها في مجال الرِّيف أو المدينة كلٌّ على حدى، وإنّما كانت في غالب الأحيان، ما تتصادم فيها بين أهل الرِّيف وسكّان المدينة، وعنها يخبرنا صاحب المعيار في نازلة دارت وقائعها بين أهل تلمسان الحضريِّين، والمنتفعين بمجرى ماء يمرّ بدورهم

[1] – محمد فتحة، المرجع السابق، ص338.

[2] – سياب خيرة، المرجع السابق، ص163.

ومدارسهم وحمّاماتهم، مع مزارعين هم أيضا ينتفعون بنفس المجرى بعد خروجه من المدينة لسقي جنّاتهم؛ وكان سبب النّزاع هو مطالبة الحضريّين للمزارعين من سكّان الريف بضرورة المشاركة معهم في إصلاح ما هدمه مجرى الماء من جداراتِ الدُّورِ، بعد أن طالب صاحب الجدار الحضريّين بذلك، فرفض المزارعون المساهمة فـي الإصلاح بدعوى ما حدث للآخرين لا يعنيهم، وكان فيه الجواب لابن مرزوق بعدم إلزامية أرباب الجنّات، ولا بالتّضامن في الإصلاح[1].

من المؤكّد أنّ هذا التّعارض الّذي كان يحدث بين الحضريّين من أهل المدن، وسكّان البادية وما كانت تشكِّله النِّزاعات المائية بينهم، كان يعود لخلفيات اقتصادية أو حساسيات طالما شكّلت بؤر توتّر بين الطّرفين، ويبدو أنّه يشهد رواسب قديمة، يدفع كل طرف منهما بالنّفور من الآخر إمّا بخلفية الاستغلال، خاصّة سكّان المدينة للمزارعين الرِّيفيين أو بعقدة الفوارق الاجتماعية بينهما، ويلاحظ محمد فتحة، من خلال ظاهرة العصيان الواردة في عدم تقبّل العمل التّضامني بين عصبيتين مختلفتين، والرّجوع إلـى القضـاء للاحتكام في الأمر، فـإنّ للمسـاهمة في عملية التّضامن شـروط تدعو للانسجام بين الجماعات في مجال الذهنيات والعصبيات[2].

من الضّروري أن نشير هنا إلى أنَّ قضية الخصومات الّتي كثيرا ما كانت تنجم بين الحضريّين وأهل البوادي، لا يمكن حصرها ضمن تفسير وحيد، وإضافة لما أشرنا إليه كمصادر لتلك الصِّراعات يمكن ربطها بجوانب أخرى لها أهمِّيتها في بثِّ تلك النِّزاعات، وهو ما يتعلّق بملكيّة الماء وما يناط به من إقامة السّواقي وتنظيفها أو صيانتها، وهي عملية مشتركة في كثير من الأحيان بين المدينة والرِّيف.

ومن المظاهر السِّلبية الّتي كانت هي الأخرى تزعج أهل البوادي والمتمثِّلة في تراكم القاذورات بالأودية الّتي تمرّ بالمدينة ويطرحها أهلها، وغالبا ما كانت تعيق جريان المياه خاصّة فـي فصل الصّيف حينمـا تقلّ مياهه، وهو ما يؤثِّر سلبـا على المزارعيـن الرِّيفين، زِدْ علـى ذلك عدم رغبة الحضريِّين فـي الاستجابة إلـى المشـاركة في عمليات الكنس الّتـي قد يُدعـون

---

[1] – محمد فتحة، المرجع السابق، ص370.

[2] – نفسه، ص371.

إليها من طرف ساكنة البوادي[1].

ولا غرابة في أن نعتبر عنصر الماء، من القواسم المشتركة الرّئيسية الّتي تعمل على تحديد طبيعة العلاقة بين المدن وبواديها، سواء ما يتعلّق بالمصلحة النّفعية للماء الّتي تربط بينهما، وهي ذات خلفية اقتصادية، أو نتيجة تحكّم بعض القبائل الرِّيفية المسيطرة على منابع المياه الخارجية الّتي تتزوّد بها المدن، وبالخصوص أثناء فترات الجفاف أين يقلّ منسوب الماء وتتزايد الحاجة إليه وفي كل الأحوال، لا يمكن حصر الضّرر دائما في المدينة، أو في الرِّيف وحده، بل ظلّت الصِّراعات بين الطّرفين في مد وجزر حسب الظّروف السِّياسية من جهة، وقوّة السّلطة الحاكمة من جهة أخرى.

ج ـ دور السّلطة في تنظيم الرّي:

لا شكّ أنَّ كلّ السّلطات المتعاقبة على بلاد المغرب الأوسط، إلاّ وكان لها اهتمامها الخاصّ بطرق تنظيم المياه، وذلك لأهمِّيته الكبيرة في الحياة وضرورة استعمالاته، سواء في الشّرب أو السّقي وعليه شهدت الدّولة الزيّانية هي الأخرى، رعاية هامّة لقطاع الرّي، خاصّة وأنَّ جزءِ كبير من أراضيها يُعتبر زراعيا بامتياز، وهي أوصاف أكدَّها العديد من الجغرافيين والرّحالة، وكذا المؤرِّخيين والاخباريِّين، من خلال ما ذكروه عن منتجاتها المختلفة الأشكال والأذواق، وقد كان لنا مواقف لبعض المحطّات منها ضمن الفصول السّابقة.

من الواضح أنَّ بلاد المغرب الأوسط قد تعرّضت مدنها إلى انجازات هامّة من طرف الرّومان كونها تعتبر جزءا مُهمّا من شمال افريقيا، هذه المنطقة الّتي استوطنها الرّومان وترك بها حضارته ولعلّ منها ما يستوجب ذكره خلال هذه الدِّراسة، وهو ما يخصّ منجزات الرّي وأساليبه، حيث قامت بعدّة مشاريع استفادت منها السّلطة الزيّانية في تطوير منشآتها المائية ممّا جعلها توفّر جهدا لا بأس به فكان لها أن تعيد فقط صيانتها وإتِّباع هندستها، وتكيّيفها مع ظروفها الطّبيعية والمناخية خاصّة وأنّ الدّولة الزيّانية تَعرف صعوبة في جغرافيتها، وهذا ما كان يتطلّب جهودا مُضنية في إنجاز المشاريع المائية، وإيصالها إلى أماكن استغلالها، سواء للرّي أو للشّرب، ولمآرب أخرى.

وممّا يُذكر عن السّلطان أبي الحسن المريني أنّه كان مولعا بالإنجازات المائية، فأين ما

[1] – بنميرة عمر، المرجع السابق، ص334.

وطأت قدماه مكانا، إلاَّ ووضع فيها مشروعا مائيا، ومن دلائل ذلك ما ذكره ابن مرزوق في مسنده قائلا:" ما مررت في بـلاد المغرب بسقاية ولا مصنع من المصانع الّتـي يعسر فيها تناول المياه، للشّرب والوضوء، وسألت عنها، إلاّ وجدتها من إنشاء السّلطان أبي الحسن رحمه الله "[1] وكذلك فعل في تلمسان، فـي منشر الجلد وسويقة إسماعيل، وغيرها من المواضع الّتي لـم يعد فيها جري المـاء والانتفاع به[2]، كما أنشأ عدّة قناطر منها: قنطرة وادي سطفسيف بتلمسان وقنطرة باب الجياد، وسدّ سيرات، وقنطرة ميناء[3].

لا يمكننا أيضا إغفال المجهودات الموحدية في مجال منجزاتهم المائية، وإذا كان عمر موسى قد أورد بـأنَّ أبرز معـالم النّهضة العمرانية خـلال العهد الموحدي، تجلّت في عمليات جلـب الميـاه للمدن أو المؤسّسات أو المزارع[4]، فإنَّ ذلك يجعلنا نعتقد أنَّ هذه الإنجازات، شملت أيضا بلاد المغرب الأوسط وكانت هي الأخرى سندا لما وظَّفه الزيّانيون ضمن مشاريعهم الخاصّة بالرّي.

لقد كان نظام توزيع المياه وتصريفه بالدّولة الزيّانية، يتمتّع بتقنيات فريدة، ومثل هذا النِّظام كان بحاجة إلى رعاية مستمرّة، خاصّة صيانة القنوات القديمة، والّتي كانت منذ العهود السّابقة، حتّى تظلّ صالحة للاستعمال، وقد تُوَفِّرُ تكاليف مادِّية وجُهد بشريٍّ لا يُستهان به وهذا ما دفع بالسّلطة الزيّانية إلى إحياء العديد من القنوات الّتي شيَّدها الرّومان بتلمسان وأحوازها.

ومن أهمِّ الأعمال أيضا الّتي كانت تسهر السّلطة الزيّانية على القيام بها، والحِرص عليها في مجال الرّي، هو تنظيف القنوات المكشوفة، منها تلك النّاقلة للمياه من الأنهار والعيون مباشرة إلى أحياء المدينة، وكان لهذه العملية مواعيد معيّنة، خاصّة بعد سقوط الأمطار الغزيرة وحدوث الفيضانات الّتي تحمل معها الأوحال والأعشاب والأغصان وحتّى الحيوانات[5].

---

[1] – قد يكون ابن مرزوق مبالغا نوعا ما، وهذا ما يجعله ينفي كل جهود بني زيان فيما شيدوه من منشآت مائية، وكأنه يجعل القارئ يعتقد أنَّ تلمسان ظلت تفتقد إلى العمران المائي حتى حل بها بنو مرين، وهنا يمكن القول: أنَّ وجود المرينين كان لهم باع في بعض المنجزات المائية، إلاَّ أنَّها تبقى خارج المدينة كما سبق ذكره، خلال الفصل الثاني.

[2] – ابن مرزوق، المصدر السابق، ص417.

[3] – نفسه، ص418.

[4]ـ عز الدين عمر موسى، الموحدون في الغرب الإسلامي، تنظيماتهم ونظمهم، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1991م ص53.

[5] – روجيه لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، تر: نيقولا زيادة، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت، 1967م، ص72.

ومن الأسس التّنظيمية التي كانت قائمة في مجال توزيع المياه بالدّولة الزيّانية، هو ما كان يجري ضمن أحياء المدن، ولعلّ منها العاصمة تلمسان الّتي شهدت أحياءها تقسيما عادلاً حتّى أنّه كان لكلّ حيٍّ الحقّ في قدر مُعيّن من الماء، والّذي يتمّ التّحكم فيه عن طريق موزّعٍ خاصّ، ليصل النّصيب من الماء إلى صاحبه، وبِمُتابعة وفحص دقيق ومنظّم، وكانت المياه تأتي من المناطق العالية ويساعد الانحدار على دفعها بسرعة فائقة[1].

وغالبا ما كانت السّلطة الحاكمة ببلاد المغرب الأوسط خلال فترةِ الدِّراسة، هي من تسهر على تعيين خبراء في ميدان توزيع الحقوق المائية، وهم من ذوي النّزاهة والعدل، ولهم مهارات في تحديد عادات السّكان وكل أنواع التّجاوزات الّتي قد يُحدثها بعض المتحايلين.

وعلى الرّغم من توفّر الماء بشكل كبير ببلاد المغرب الأوسط، وتنظيم توزيعه تنظيما سديدا، إلاَّ أنَّ بعض المناطق خلال العهد الزيّاني، ظلّت بحاجة إلى المياه، ونذكر منها تلك القرى والمساكن الّتي كانت تتموقع في أماكن عالية، لا يمكن أن تصلها مياه العيون عبر القنوات، وهذا ما كان يدفع السّاكنة إلى البحث عن سُقَّاةٍ يعملون على جلب الماء إلى بيوتهم على ظهور الدّواب، مقابل أموال رمزية، كما شهدت الكثير من القرى الزيّانية وجود سقاة يحملون الماء على قِرَبٍ، مصنوعة من الجلد أو براميل خشبية تنقل على الدّواب إلى أماكن تواجد المزارعين، خاصّة في زمن الحرِ وفي فترات الحصاد لسقيهم.

ولعلّ من أنظمة الرّي الّتي كانت تتحكّم السّلطة الحاكمة في تسيير شؤونها، ما يُسمّى بالرّي الكبير، ومنشآته كثيرا ما كانت تخصّ الطّبقات الارستقراطية، ومنها الأسر الحاكمة والقبائل ذات النّفوذ الواسع، فإقامة الحدائق الغنّاء والتبّاهي بنافوراتها ذات الأشكال المتنوِّعة ومتنزّهاتها ذات الأشجـار المختلفة الثِّمـار، كلُّ ذلك كان من شأنه أن يُشكِّـل طبقات اجتماعية متفاوتة، نتـج عنها توتّر سياسي واجتماعـي أدّى إلى تخريب تلك المنشآت، ولم يكن للتّعاقب الدّوري للاعتمار والخراب دور في تراكم تقنيات الرّي وتطويرها، وإنَّما التّطوُّر كـان يتمُّ بشكل دوري يكرِّر نفسه، وكلّ شيء خاضع لدورة الموت والحياة[2].

كثيرا ما كـان يشكِّل بُعْدُ السّلطة عن التّحكم فـي عملية الـرّي توترا دائما، وهذا مـا دفـع

---

[1] – روجيه لوتورنو، المرجع السابق، ص72.

[2] – الحسين أسكان، <u>تكنولوجيا التحكم في الماء</u>، المقال السابق، ص ص، 25-26.

بالفقهاء إلى اصدار مجموعة من الفتاوى، للحدِّ من النِّزاعات القائمة حول توزيع الماء، تلك المشاكل الّتي كانت تؤدِّي إلى تذبذب المـوارد المائية، وتساهم في تقليص الحصص السّقوية وهي غير متناسبة وحاجة بعض المزروعات إلى الماء[1].

لا شكّ أنَّ الرّي الكبير يعتمد في أغلب الحالات في تسييره على وجود سلطة قويّة، تتوفّر على إمكانيات بشرية ومالية كالدّولة مثلا، أو وجود قبائل قويّة النّفوذ، أو سلطة دينية كالرِّباطات والزّوايا فبقدر قوّة السّلطة الحاكمة، والمسيطرة على مجالها الجغرافي، بقدر ما تتوفّر المنشآت الضّخمة ووسائل الرّي وتسهيلاته، وبالتَّالي يكون التّحكم في توزيع المياه بعيدا عن الصِّراعات والفتن، وليست الصّدفة هي المتحكِّمة في إقامة منشآت مائية كبيرة، وإنَّما قوّة الدّولة أو القبيلة هي الكفيلة بذلك وكثيرا ما نجد المصادر التّاريخية تربط بين مشاريع الرّي الكبرى، وبين قوّة الدّولة الحاكمة ونعني بذلك، أفراد البيت الحاكم[2].

وهنا يشير النميري إلى أنّ اهتمام سلاطين بلاد المغرب بالثّروة المائية كان كبيرا، إذْ ظلَّ سعيهم مستمرا من أجل توفير كل الوسائل والطّرق، وهو ما قام به صاحب ديوان الإنشاء بالدّولة المرينية في عهد السّلطان أبي عنان حينما قام بإنشاء احدى النّواعير، ذاكرا لأوصافها المأثورة وكل ذلك من أجل توفير المياه وتنظيمها[3].

ومن الملاحظ أيضا أنّ تملّك الماء، يرجع النّصيب الأوفر منه إلى المتغلِّب، كالدّولة أو القبيلة فمثلا مياه سجلماسة كان منها النّصيب الأكبر مُلْكًا للسّلطان، وهذا حسب شهادة ابن الخطيب في قوله: "سُقْيَهَا يَخُصُّ دَارَ المُلْكِ بِحَظٍّ معلوم، ويرجع إلى وَالٍ يكف كل مظلوم "[4].

إنّ أهمّية عنصر المـاء، جعلت سلطة بني زيّـان تُعيِّن محتسبين يسهرون علـى عملية تنظيمه كما قاموا بتحديد موضع السِّقاية، ولا يتُرك أحد يتسوَّر عليهم في ذلك الموضع ومن تعدّى سُجن أو أُدِّب ويكون ذلك بيد المحتسب[5]، كما يمنعهم من السّقي بين أرجـل الدّواب

[1] – بن حمادة، الماء والانسان، المرجع السابق، ص56.

[2] – البكري، المصدر السابق، 234.

[3]– النميري، المصدر السابق، ص، ص174–211–212.

[4]– معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار، تح: كمال شبانة، نشر اللجنة المغربية الاماراتية، مطبعة فضالة، المحمدية،1976م ص181.

[5]– هو منصب أخلاقي أساسه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومساعدة الفقراء وردّ حقوق المظلوم وانشاء الملاجئ وإصلاح المرافق الاقتصادية التي تترتب عنها سعادة الأمة، ويجب أن تتوفر فيه جملة من الشروط، أهمها: أن يكون رجلا=

على الحمأ والماء الكدر"[1] وفي ذلك استحدثت خطّة صاحب المياه[2].

تعمل الدّولة على استغلال ملكيتها للمياه بعدّة طرق إمّا بالطّرق المباشرة، أو عن طريق الكراء أو المشاركة مع الفلاّحين، بصيغة المزارعة أو المغارسة أو المساقاة[3]، وطريقة الرّي تكون إمّا طبيعية أو اصطناعية بالآلات، وهي من تفرض نوعية الشّركة وتتحكّم فيها ممّا يجعلها تحدِّد أيضا نصيب الفلاّح من المنتوج.

ولا بدّ للإشارة هنا أنّه كان لبعض الأفراد من الكتلة الحاكمة، استغلال ملكيّة المياه وتوجيهها إلى سبُل التّرف والبذخ على حساب الاستغلال الزّراعي، ممّا يساهم في هدر الثّروة المائية بين أوساط الجهات المتغلِّبة، سواء داخل السّلطة أو القبيلة، إذ تمثّلت في إنشاء متنزّهات خاصّة، ورياض ونافورات داخل حدائق غلاّبة، وصهاريج قصد التّنزه والتّرفيه، من أجل العيش الرّغيد والبذخ حتّى التّخمة، في حين تعيش طبقات الرّعية في رمق وحرمان مجحف، كثيرا ما وَلَّد حدوث شرخ اجتماعي بين الكتلتين، ومنه انعدام الاستقرار لا في الجانب الاجتماعي ولا السِّياسي وهو ما قد يؤدِّي بالطّبقة المتضرِّرة إلى السّعي لتخريب تلك المنشآت[4].

=عفيفا خيِّراً ورعا، عالما نبيلا عارفا بالأمور محنكا فطناً، لا يميل ولا يرتشي فتسقط هيبته، ويُستخفُ به، **ينظر**: عبد القادر ربوح، دور الأوقاف في المجتمع الأندلسي، من الفتح حتى سقوط غرناطة (92–898هـ/711–1492م)، دراسة من خلال النوازل الفقهية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الوسيط، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر 1432–2011/1433–2012م، ص165، **وينظر**: أيضا: عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص227، ومن الشروط التي كان من الواجب توفرها في المحتسب، أن يكون متضلعا في الأحكام الشرعية وينتمي إلى أسرة عريقة تتمتع بحسن الأخلاق والسمعة الطيبة إضافة إلى وجود معاونين له، وهم غير كُثُر في أداء واجبه، إلاَّ أنَّ مسؤولية المراقبة وطبيعة العمل تقع بِحِمْلِها كلية على كاهل المحتسب، كونه المسؤول الأول على أداء هذا الواجب، **ينظر**: روجيه لوتورنو، المرجع السابق، ص66.

[1]ـ ابن عبدون، ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، المصدر السابق، ص32، والحسبة: "هي نظام للرقابة على سير الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بطريقة تجعلها في إطار قواعد الشرع الإسلامي، وفي نطاق المصلحة العامة للمجتمع" **ينظر**: موسى لقبال، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي (نشأتها وتطورها)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ط1، 1971م، الجزائر ص21، ويستنتج موسى لقبال ضمن المرجع نفسه، بأنَّ الحسبة نهج إسلامي قويم، يجعل حياة المسلمين فاضلة ونظيفة ونظيمة والمحتسب في الشؤون الاجتماعية مراقب حازم ومرشد حاذق..."، ص78.

[2]– مزدور سمية، المجاعات والأوبئة في المغرب الأوسط(588–927هـ/1192–1520م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1429–1430هـ/2008–2009م، ص110.

[3] – الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص137.

[4] – ابن عذارى، البيان المغرب، المصدر السابق، ص455.

إنَّ الاهتمام بشؤون الرّي ومنشآته، يعود لعوامل عدّة، منها الإعمار أو الخراب، وقوّة الدّولة أو ضعفها، شأنه شأن الدّولة في عمرها، وهي كعمر الانسان كما وصف ذلك ابن خلدون[1]، وهذا ما ساهم أيضا في استصلاح الأراضي الموات وتوسيع مجالها، فقد وقع إحياء الأرض وغرس الأشجار بعد وضع نظام رَيٍّ، يعتمد على النّهرين أحدهما يقع في قبليها مارًّا بها وبالبطحاء أي أنّه يصبّ في وادي شلف واسمه مينة، ونهرا آخر يجري من عيون تجتمع تسمّى "تاتش" وقد كان لهذين النّهرين شأن في إحياء الزّراعة وازدهارها، اللَّذَيْن أُسِّست عليهما المدينة وهي مدينة تاهرت ومضاعفة عمرانها وبناء قُراها[2]، ويعدّ ذلك نموذجا لبقية مدن وقرى الدّولة الزيّانية.

بالرّغم من كل الشّهادات الّتي أقرّتها كتب النّوازل الفقهية في مجال تنظيم الرّي ببلاد المغرب الأوسط وما وَثَّقته مصادر الرِّحلة، وحتّى الدِّراسات اللاّحقة ضمن الجوانب الاقتصادية فيما يخصّ التّنظيم المُحكم الّذي عرفته أسس الرّي، إلاّ أنَّ هذا لا يمنع من الإشارة إلى تلك التّجاوزات الخطيرة الّتي كانت ناتجة عن مظاهر التّوزيع المائي، بمجال الدِّراسة، وهذا ما نودُّ الحديث عنه لاحقاً.

2 ـ النِّزاع حول توزيع النّوبات المائية وأسبابه:

تعدّ الزِّراعة من الرّكائز الأساسية في الحياة البشرية، حيث توفّر الغذاء والاستقرار، ولعلّها كانت من العوامل الّتي جعلت الانسان يستقرّ خلال العصور الحجرية، بعد ما كان يعيش متنقِّلا من مكان إلى آخر، ولا يمكن تحقيق ذلك الاستقرار دون توفّر عنصر الماء والأرض على حدٍّ سواء وبالتّالي ظلَّت منوطة بهما عبر العصور الغابرة ومنها العصر الوسيط، وعليه تعتبر الفترة الزيّانية جزء لا يتجزّأ من تلك الفترات، حيث اعتمد أهلها على استغلال مياه الأنهار و العيون والآبار في سقي أراضيهم، وهو ما تبرزه بعض النِّزاعات، الّتي كثيرا ما استمرّت من أجل تحديد أحقِّية الاستفادة من كمياتها، ولمن الأحقِّية في استغلاله، خاصّة بالنِّسبة للأراضي الزِّراعية المحاذية للمصادر المائية المذكورة.

---

[1] – المقدمة، المصدر السابق، ص376.

[2] – يحيى أبو المعاطي، المرجع السابق، ص439.

❖ـ أنواع النِّزاعات المائية:

من المصادر التّاريخية المهمّة الّتي أفردت لنا حيّزا لا بأس به لمعرفة نوعية النِّزاعات وتحديدها بل في كثير من الأحيان كانت تنقل لنا أحداث الواقعة بتفاصيلها، إضافة إلى ابراز الحلول الشّافية الّتــي من شأنها أن قلَّصت من حجم تلك النِّزاعـات، فأصبحت من أهـمِّ الأدوات لفكِّ الخلافات بين المستفيدين، حيث وضعت نظاما محكما، جعل لكلٍّ نصيبه من الماء بعيدا عن المشاحنات والضّغائن وحقن الدِّماء أحيانا بين المتخاصمين، وذلك استنادا على أسس فقهية وشرعية عادلة.

ظلّ الماء ولا يزال يشكِّل عصبا حسيا مهما ضمن الحياة البشرية، باعتباره موردا اقتصاديا حيويا لا يمكن الاستغناء عنه، فهو أساس الاستقرار البشري في أي مكان من هذه المعمورة وعبر كل الأزمنة، ونتيجة لشدّة ضرورته، أصبح يشكِّل أيضا بؤرة توتر بين السّاكنة، خاصّة في الأماكن الّتي تزيد الحاجة إليه ويقل منسوبه[1]، سواء كان هذا النِّزاع حول مياه الشّرب أو مياه السّقي، كما يعتبر العامل البشري من أهمِّ الأسباب الدّاعية إلى نشوب تلك الخصومات وفي الآن ذاته هو من يسعى لإزالته[2]، أمّا العدالة في توزيعه فظلَّت تحتاج إلى حِرص صاحب الماء وحضوره أثناء حلول نوبته[3].

أـ النِّزاع بين الأعالي والأسافل:

يعدّ النِّزاع في شأن الماء من أبرز القضايا ببلاد المغرب الأوسط عامَّة، وبدرجة أوسع بالمناطق الرِّيفية، خاصّة ما يتعلّق الأمر بمسألة الأولوية في السّقي، وذلك ما يبدو جليا في قضية النّزاع بين الأعالي والأسافل، هذه الإشكالية الّتي كثيرا ما كانت تتكرّر بين المستفيدين من مياه السّقي، إضافة إلى مسائل شائكة أخرى، والّتي سنحاول طرح البعض منها لأنَّها عديدة ومفصّلة، ولا يحقّ لنا الغوصُ في كل حيثياتها لطبيعة موضوعنا، ومن مسائل النِّزاع حول الماء الّتي أوردها الونشريسي حينما سُئل أبو سعيد بن لب، عن ماء وقع فيه النِّزاع بين النّاس أجاب:" إذا ثبت بالشّهادة تملك الماء على نسبة وجب الحكم بذلك، وإذا كان الماء غير متملك يسقي به

1– أحمد البوزيدي، مقال بعنوان:" **<u>قضايا توزيع الماء بواحة درعة (من خلال الوثائق المحلية)</u>**"، الماء في تاريخ المغرب المرجع السابق، ص79.

2 – عبد المالك بكاي، المرجع السابق، ص223.

3 – محمد حسن، المدينة والبادية، المرجع السابق، ص405.

الأعلى فالأعلى، وهذا ما يوجبه الشّرع، وقال في كلام آخر، إنْ ثبت أن الماء الّذي يسقي به القوم أملاكهم متملّك، فهو بينهم على الحظوظ الّتي يملكونها لأن من ملك حظًّا في ماء، فهو في ماله كسائر الأموال، وإن كان الماء المذكور غير متملّك وإنّما هو من الأودية الّتي لا ملك عليها لأحد أن يسقي به الأعلى، لا يحقّ فيه للأسفل حتّى يسقي الأعلى[1].

ويمكن الإشارة هنا إلى نّازلة وقعت بريف تلمسان، تنصّ على امتلاك أصحاب الجنّات لعين ماء مشتركة بينهم، فاقتسموها إلى أجزاء معلومة النّصيب، لكل جنّة، وكانت بين هذه الجنّات أرض غير مغروسة، فقام صاحبها بغرسها، وسقيها من حظِّ أحدهم، فقام هذا الأخير بمنعه، باعتبار أنّ صاحب الأرض المغروسة ليس له حقّ في الماء المشترك بين أرباب الجنات وكان جوابه على هذه النّازلة بأنَّ صاحب الأرض لا حقّ له في استغلال هذا الماء، إلاَّ ما كان زائداً على حاجة أصحابه[2].

وجرت العادة أنَّ أرباب الجنّات من أهالي ريف تلمسان يسقون من الماء المشترك بينهم وتتمُّ عملية السقي بداية من الأعلى في اليوم الأول، ثم يسقي من هو في الأسفل بداية من الغد، ثم تعود النوبة للأعلى مرة أخرى، لأنَّ نصيبه دولتين، ثم يسقي بعده بعض ممّن هم في الوسط، وهكذا تكون الدّائرة، وممّا يمكن استخلاصه من هذا التّقسيم، يمكن الملاحظة بأنَّ طريقة السّقي المعتمدة بهذه الكيفية، مُخالفة لما نصّت عليه السُنَّةُ النّبوية عن قوله صلى الله عليه وسلم:" وقضى أن يمسك الأعلى حتّى يبلغ إلى الكعبين ثمّ يرسله إلى الأسفل"[3].

ينظّم نشاط توزيع واستغلال المياه في البوادي من أراضي بلاد المغرب الأوسط، حسب القواعد الشّرعية المنصوص عليها، ضمن النّصوص الفقهية المالكيّة، خاصّة تلك الّتي وردت ضمن فتاواهم كما ظلّت بعض التّنظيمات الاروائية خاضعة لمبدأ العرف[4]، طبقا لقوله تعالى: "﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَامُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾"[5].

يعتبر الماء من القضايا التّاريخية الكبرى وهذا ما عكسته الأدبيـات الفقهية بكلِّ أنواعـها

1 – الونشريسي، المعيار، المصدر السابق، ج8، ص380.
2 – المازوني، المصدر السابق، ج4، ص157.
3 – الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص386.
4 – محمد حجي، نظرات في النوازل الفقهية، المرجع السابق، ص149.
5 – سورة الأعراف، الآية:199.

وهذا يعود إلى أهمّية الماء كمادّة حيّة، امتثالا لقوله تعالى:"﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُومِنُونَ ﴾"[1].

من المؤكّد أنَّ مشكل الماء له أبعاد شتّى، ويعود ذلك لعوامل متباينة من أهمّها: الارتباط العضوي بين الانسان وهذه المادّة، كما تتنوّع المشاكل الخاصّة بالماء حسب وفرته، وبقيت هذه الصِّبغة الّتي ميّزت قضايا الماء، منوطة بها في أغلب المراحل التّاريخية الّتي مرَّت بها منطقة المغرب الأوسط خاصّة في المناطق الأكثر شُحّا، وندرة لهذه المادّة أثناء فترات القحط والمجاعة والجفاف أو حسب الكثرة كالسّيول والفيضانات.[2]

ومن أجل تنظيم استغلال المياه بين الأعالي والأسافل، وبين الشّركاء في المصدر المائي وأيضا تفاديا للصِّراعات المحتملة خلال فترات الجفاف، تدخّلت جملة من الأحكام الفقهية والأعراف المحلِّية والخاصّة، وذلك من أجل فضِّ النِّزاعات بين النّاس، وتمييز الفقهاء بين أنواع المياه المستهلكة، ومنها الماء المتملّك والماء المباح، هذا الأخير الّذي تمّ استغلاله بعناية كبيرة ضمن كتب النّوازل، وبطرق شرعية تقضي بأحقِّية الاستفادة لمن هم أعلى، وحتّى يبلغ مستوى الكعبين ثمّ يرسل إلى من هم أسفل كما ذكرنا ذلك سالفا[3]، ويتمّ توزيعه حسب حصصهم المعلومة. وهنا يجب الإشارة إلى أنَّ مياه الأودية والأنهار الكبرى والسّيول، فهي أصلا ليست متملّكة[4].

أمّا مياه العيون والآبار قد تكون متمّلكة، وحينها يحقّ للجماعة الّتي تنتمي إلى أصل واحد كالأسرة أو القبيلة أن تستفيد منها بحكم ملكيّتها للأرض الّتي تحويها العين[5]، ويقتسمون ماءهم على قدر ملكهم بالقدر ولا يجب أن يقدّم أحد، ويأخذ كل واحد حصّته ليصنع بها مايشاء[6].

---

[1] – سورة الأنبياء، الآية:30.

[2] – محمد لمراني علوي، مقال، بعنوان: **قضايا الماء في بلاد المغرب**، الماء في تاريخ المغرب، المرجع السابق، ص47.

[3] – الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص386.

[4] – نفسه، ج5، ص ص12–13.

[5] – محمد فتحة، المرجع السابق، ص359.

[6] –غنية عطوي، الجواهر المختارة مما وقفت عليه من النوازل من جبال غمارة، ج2، (نوازل الجهاد، نوازل الصرف والقرض وبيع السلم، نوازل الأنهار والسواقي لأبي محمد عبد العزيز بن الحسن الزياتي، (ت1055هـ/1646م)، –دراسة وتح–، مذكرة ماجيستير جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ والآثار،1433–1434هـ/2012–2013م ص318.

أمّا النّوع الثّاني والخاصّ بالماء المتملّك، فهو خاصّ بصاحبه وله الحقّ الكامل في التّصرف فيه سواء كان ذلك بالمدينة أو بالرِّيف، بالبيع أو العطاء، أو الهبة أو السّلف أو الكراء، والاستفادة منه لم تكن تثير نزاعا أو شقاقا بين النّاس في أغلب الأحوال، لأنّ الحقّ فيه يعود لصاحبه وحسب[1].

وممّا يمكن قوله حول الماء، فإنّه يُعدُّ من أهمِ الثّروات الّتي لا يمكن للإنسان الاستغناء عنها وفي جميع جوانب حياته اليومية، وهذا ما جعله سببا مهمّا في بثِّ ونشوب الكثير من النّزاعات والصِّراعات بين القبائل، إذ يُعتبر الانسان من أهمِ العوامل المتسبِّبة في نشوب تلك الخصومات وهو نفسه من يجعل حدّاً لها[2]، وذلك ما يؤكِّده صاحب الاستبصار في قوله:" إذا رأيت قومًا يتخاصمون وقد علا الكلام بينهم، فاعلم أنّهم في أمر الماء"[3].

لا شكَّ أنَّ النِّزاعات المائية، قد تتجلّى في مظاهر شرعية وأخرى عرفية في الآن نفسه وذلك من خلال مراعاة الشّرع ومرونته في الحكم، طبقا لعوائد النّاس، ثمّ الحرص على تطبيق ما يقتضيه الشّرع واحترامه، خصوصا مسائل توزيع الماء بين الأعليين والأسفليين، أو قضايا سلف الماء، ودفع الأضرار النّاتجة عن الانتفاع بالمياه[4].

وممّا أوجده العرف عند أهل قرية يسقون من ساقية واحدة، فقاموا باقتسام مائها فيما بينهم أثناء فترة السّقي وتوزيعه على الأرض المزروعة فقط، بخلاف العادة في قسمة الماء المشترك يأخذ كل شريك نصيبه منه سواء زرع أم لم يزرع أرضه، إذْ لا يملك أحد التّصرف في ماء هذه السّاقية على أساس ملكيته، ولا حقّ له في استعماله إلاَّ إذا دعت الحاجة إليه، وهذا ما يوضِّح بأنَّ ماء السّواقي المأخوذة من الوادي ليس ملكا مشتركا، ويسمَّى هذا النّوع من الملكيّة بملكيّة الانتفاع، وهو السّقي إذا احتاج إليه حيث لا يجوز بيعه مثلا أو توريثه لأنّه غير متملّك للميّت. أمَّا أصحاب الجنّات فلهم الأولوية في السّقي من ماء الأنهار، على حساب أرباب الأرحية الّذين يكون حظّهم من السّقي، بعد استغناء أصحاب الجنّات عما هو زائد عن حاجتهم إليه.

وممّا يبدو أنَّ استعمال مياه الأنهار والأودية والعيون، ظلّت تشكِّل بؤرة توتر بين المستفدين

---

[1] – محمد القبلي، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، المرجع السابق، ص228.

[2] – سعيد بن حمادة، المرجع السابق، ص74.

[3] – مجهول، المصدر السابق، ص ص،152–153.

[4] – محمد فتحة، المرجع السابق، ص360.

من مياهها وذلك ما يُدعى بمشكلة الأعالي والأسافل رغم أنّ جلَّ كتب الفقه، وكتب النّوازل قد عالجت الكثير من هذه المسائل والقضايا الخاصّة بأحقّية الماء وأولويته، ويكاد يكون الإجماع فيها على أنَّ الرّي من الأودية والأنهار من حقِّ الأعلى فالأعلى، ولكلِ واحد حظّه من الماء وحول هذا النِّزاع وردت نازلة عن ماء وقع فيه نزاع بين النّاس، وكان الجواب عنها:" أنّه إذا كان الماء متملّكا وثبتت الشّهادة على تملّكه، وجبت القسمة بينهم على الحظوظ التّي يتملّكونها لأنّه يُعدُّ ملك كبقية الأملاك ، أماَّ إذا لم يكن متملّكا كالأودية مثلا، فالسّقي تكون أحقّيته بها من الأعلى إلى الأسفل ولا حقَّ فيه للأسفل حتّى يسقي الأعلى"[1]، وللإشارة فإنَّ الفقهاء كانوا يستندون على الحجج المقدّمة لهم من كل طرف، للفصل في قضاياهم[2].

والظّاهرُ أنّ أغلب النِّزاعات النّاجمة عن توزيع الماء، كانت تنشب بين الأعالي والأسافل رغم أنّ المُ شرِّع قد حسم في هذا الأمر وحدّد أحقِّية كل فرد منهما، وعن ذلك أرشدنا النّبي صلى الله عليه وسلم "حينما قضى في شرب النّخل من السّيل، أنَّ للأعلى أن يشرب قبل الأسفل، ثمّ يرسل الماء إلى الأسفل الّذي يليه كذلك حتّى ينقضي الأرضون"[3]، وإذا كان الأعلى يحظى بالأسبقية في استغلال ماء الرّي، فهذا ليس معناه حرمان الأسفل من حقّه، وإنّما له كامل الصّلاحيات في الانتفاع بنصيبه من الماء، والانتفاع به ليس ذلك فحسب، بل الحرص على منع أي ضرر قد يلحق به من الأعلى[4].

تزخر مجاميع النّوازل بالغرب الإسلامي، بالكثير من المسائل المتعلّقة بالماء، والّتي ظلّت محل نزاع بين ساكنة بلاد المغرب الإسلامي عامَّة، وسواء تعلّق الأمر بمجالات وفرة المياه أو قِلّتها زمن الجفاف فظلَّت النِّزاعات حول الماء، قائمة وبدرجة كبيرة، لِمَا له من أهمّية في الحياة العامَّة للإنسان تعكس وجود مشاكل متنوّعة، سواء من النّاحية الشّرعية والعرفية، أو من النّاحية المنهجية. ومن المؤكّد أنّ تلك النِّزاعات كانت تجد حلولا لها في إطار عرفي يستمدّ فتواه من كتب النّوازل إلاَّ أنَّ تلك النّوازل لم تكن كفيلة لحلِّ كل ما كان يُطرح من مشاكل وخصومات حول الماء وتوزيعه.

---

[1] – الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص380.

[2] – محمد فتحة، المرجع السابق، ص360.

[3] – الماوردي، المصدر السابق، ص201.

[4] – محمد حسن، الجغرافية التاريخية، المرجع السابق، ص266.

تنوّعت مصادر النِّزاعات المائية في وسط أهل بلاد المغرب الأوسط، سواء بين سكّان الأرياف أو المدن، بحيث لم تقتصر على التّوزيع المائي بين المزارعين، بل شمل أيضا القضايا الصِّحية ومنه ما ورد في احدى نوازل الونشريسي، حول الماء الجاري بجنّات عليها أرحى، ويتمّ سقي ثمارهم منها إلا أنَّ بعضهم جعل منه ممرّا لقذورات حَدَثِه، ممّا يتسبّب في تلويث مياهه وقد تبقى مترسِّبة في قاعه[1]، وكان الجواب قطعيا في ذلك، بعدم جوازه[2].

من المؤكّد أنَّ كتب النّوازل تمثِّل مصدرا أساسيا للتّعرف على مسائل المياه وأحوال الرّي ببلاد المغرب الأوسط، وبالغرب الإسلامي بشكل عام، سواء تعلّق الأمر فيما يخصّ التِّقنيات والتّشريعات أو الأعراف، فكُلُّ النِّزاعات الّتي ظلَّت قائمة بسبب الماء، كانت بشأن الشّرب أو الرّي[3]، وكُلّما قلَّ الماء، إلاَّ وحاول الأعلون الاحتفاظ به لأنفسهم[4].

وممّا هو معلوم أيضا في قسمة وتوزيع الحصص المائية، أنّه كان بصفة دورية وحسب حظوظ كل مستفيد، وكلّما استفاد شخص من حصّته، كان له أن يرسل الماء إلى أرض غيره[5] وفي هذا الشّأن يمكن القول: بأن تحديد الفترة الزّمنية الّتي يستغرقها الرّي بسبب الاختلاف في الحظوظ وعدد المستفيدين، ظلّ أمرا شديد الصّعوبة، وهذا ما تشير إليه العديد من النّصوص الفقهية، الدالّة على اختلاف وتيرة التّوزيع، والّتي تُحدِّدها إمَّا بالنّوبات اليومية أو الأسبوعية وحتّى الشّهرية أحيانا[6].

لقد جاءت النّوازل المائية على شكل خصومات مرتبطة بمشاكل الاستفادة من الماء والحقوق عليه وهي قضايا تتعلّق بالملكيّة الفردية والجماعية للماء في آن واحد، كما تبرز الأضرار الّتي تلحق بالمُتملِّكين للمـاء، بِغَضِ النّظر عن طريقة التملّك، وتعكس الحقوق على المـاء، سواء كـانت عن طريق البيع والشِّراء، أو السّلف والكراء، والسّؤال الممكن طرحه هنا هل كل عناصر المجتمعات الّتي كانت تعيش خلال الفترة الزيّانية كانت تستجيب لتلك الفتاوى الّتي

[1] – الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص395.
[2] – نفسه، ص396.
[3] – محمد فتحة، المرجع السابق، ص357.
[4] – الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص ص392-393-402-403.
[5] – نفسه، ج5، ص153.
[6] – محمد فتحة، المرجع السابق، ص363.

من شأنها أن تُنظِّم الرّي ببلاد المغرب عامّة والأوسط خاصّة، وبطرق سلمية بعيدا عن الخصومات؟ وما مصير السكّان البعيدين عن المدن وعن الفقهاء؟ وهنا ربّما يكون العُرف السّائد بين القبائل، أو ساكنة كل منطقة هو السَيِّد في تسيير شؤون الرّي بينهم.

من البديهي أنَّ التّوزيع المائي بين السكّان لم يكن دائما يسير وفق أسس ثابتة، وإنَّما كان يخضع لعوامل عِدَّة تتعلّق بنظام جريان المياه، وتأرجحه بين الوفرة والقِلَّة أو الأساليب المُنتهجة في طريقة الاستغلال، كإدخال أنواع خاصّة من المزروعات تكون حاجتها أكثر للماء[1].

لقد كان توزيع المياه وصرفه إلى الحقول، وممتلكات الغير، أو بإحداث مجرى ماء أو ساقية ضررا بالطريق، أو جذب مياه إلى أرض معينة مع ما يمكن جلبه من أضرار للمنتفعين الأصليين أو إحداث مراحيض على مجرى الماء المستعمل للشّرب أو السّقي أو الطّحن[2]، كل ذلك كان من أسباب قيام النّزاعات بين مستعملي الماء، والمستفيدين منه، وفي كل الأحوال جاءت فتاوى الفقهاء بضرورة رفع الضّرر، إذا تأكّد حصوله بِبَيِّنَة كشهادة الشّهود، أو شهادة العارفين[3].

ب ـ نزاعات أصحاب الرّحى:

لقد عرفت بلاد المغرب الأوسط بناء العديد من الطّواحين على جوانب أنْهُرِها، وكانت تستعمل في طحن الحبوب، وهي بحاجة إلى نصيبها من المياه من أجل تدويرها وتشغيلها، وهو ما أورده العديد من الجغرافيين والرحّالة في مصادرهم، إذ يذكرها الحميري، أنّه بمنطقة متيجة أرحاء على نهر كبير[4]، ويضيف البكري بأنَّه كان لمستغانم طواحين ماء، ولتلمسان طواحين أقيمت على أنهارها[5]، وهوما يؤكِّده الوزان في قوله: "وبِشرق مدينة تلمسان تَرى عدّة أرحية لطحن القمح على نهر يدعى سفسف وترى أخرى قريبة من المدينة، على منحدرات رأس القلعة إلى جهة الجنوب"[6].

---

[1] – محمد فتحة، المرجع السابق، ص362.

[2] – الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص395.

[3] – نفسه، ج9، ص62.

[4] – الروض المعطار، المصدر السابق، 523.

[5] – المُغرب، المصدر السابق، ص164.

[6] – وصف افريقيا، المصدر السابق، ج2، ص20.

ومِمَّا يمكن توضيحه هنا، هو أن أصحاب الأرحي، كان لهم نصيبهم من الماء يستعملونه في تدوير رحاهم، إلاَّ أنَّ استفادتهم منه كانت تأتي بعد أن تسقى الثِّمار والزّرع، لأن الرّحى لا تُهلك إذا ما انقطع عنها الماء[1]، ولأصحاب الأرحـــاء نفسهم خلافات مستمرّة، كان سببها دوما ناتج حول استحداث أرحـاء جديدة محلّ القديمة، أو تغيير مجرى الماء أو رفع السّواقـي والسّدود الّتـي تسقيها إلى أعلى، وهو ما قد يتسبّب في إحداث أضرار، إلاَّ أنّ هذه الخلافات سرعان ما كانت تتمّ معالجتها بمراعاة الأقدمية في الحيازة والاستغلال للماء[2].

من المُؤكّد أنّه لا يمكن حصر تلك الخصومات، الّتي ظلّت قائمة بين سّكان دولة بني زيّان حول التّوزيع المائي بالمزارعين وحسب، بل كانت تمسّ أيضا أصحاب الأرحاء، هذا ما يمكننا استخلاصه ممّا أشار إليه صاحب المعيار في عشرة أسئلة، سئل عنها القاضي عياض[3] في شأن أرحى وسقي جنّات وخضر، وهي دليل على حجم النِّزاعات الواردة عن أصحاب الرّحى خلال فترة الدِّراسة[4].

لقد شهدت النِّزاعات القائمة حول توزيع الماء سبلا عديدة في اخمادها، ومهما تعدّدت فغايتها ظلّت واحدة، وهي تحديد حلول ترضي جميع الأطراف، وممّا يمكن أيضا اعتباره حَلاًّ مناسبا للنِّزاع حول توزيع الحصص المائية بين الفلاّحين، خاصّة مياه الأودية وهو استعمال بعض المكاييل لتقسيطه بكميات عادلة، وهو ما يخبرنا عنه ياقوت الحموي في قوله:" وقد قُسِّم ذلك الماء على البساتين[5]، وممّا يمكن ملاحظته من خلال هذه النِّزاعات، هو أنَّ أغلب الخُصومات الّتي كان يتسبّب فيها أصحاب الأرحي، فكانت ناتجة عن مواجهتهم مع أصحاب

---

[1] – الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص389.

[2] – نفسه، ج8، ص، ص381–382.

[3]– هو أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرون بن موسى بن عياض بن محمد بن عبد الله بن موسى بن عياض اليحصبي، وكنيته أبا الفضل، سبتي الدار والميلاد، أندلسي الأصل، كان مولده سنة 496هـ/1083م، انتقل أجداده إلى فاس ثم استقروا بالقيروان، ص270، كان إمام زمانه، متضلعا في الحديث وعلومه، عالما مفسرا، فقيها أصوليا، عالما بالنحو واللغة نسابا حكيما، حافظا لمذهب مالك، خطيبا بليغا، وشاعرا فذا، ومن شيوخه ابن رشد، وغيرهم كثير، وتوفي سنة(544هـ/1133م) بمراكش ودُفن بباب إيلان داخل المدينة، **ينظر**: ابن فرحون المالكي(ت799هـ–1397م)، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، دراسة وتح: مأمون بن محي الدين الجنّان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص، ص 270–271–273.

[4] – الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص، ص385، 389.

[5] – ياقوت الحموي، المصدر السابق، مج4، ص382.

البساتين، ومن الواضح أيضا أنَّ مجمل الفتاوى في مثل هذه المسائل كانت تعود لصالح أصحاب البساتين لأن فائدة الزّروع تسبق الرّحى.

أمّا مياه الأودية والأنهار، فكان للجميع الحقّ في الاستفادة منها، حتّى أصحاب الأرحاء إلاَّ أنَّ القديمة منها والمُعطّلة فتبطل حقوقهم المائية الّتي كانوا يستفيدون منها في حالة إنشاء أرحاء جديدة وغيـاب أصحاب الأرحـاء القديمة لفترة زمنية تفوق العام، دون الرّجوع إليها بمكيـال توزن بمقادير شربها معمولة بحكمة لا يدركها النّاظر ولا يفضل الماء عنها، ولا يعوزها تشرب في كل خمسة عشر يوما شربا"[1].

وقبيل فترة الدِّراسة بقرن ونيِّف، نجد البكري(ت487هـ/1094م) أيضا ينقل لنا طريقة أخرى تخصّ توزيع المياه ببلاد قسطيلية، ومن مدنها توزر والحمّة ونفطة، إذ يقول:" على واد الجمال تتجمّع مياه ثلاثة أنهار، ثمّ ينقسم كل نهر منها على ستّة سواقي وُضِعت ليستفيد منها المزارعون شيئا، وعن ذلك يضيف قائلا: "هو أن يعمد الّذي يكون له دولة السّقي إلى قَدُس في أسفله ثقبة بمقدار ما يسدّها...، فيملؤها بالماء ويعلّقه ويسقي حائطه أو بستانه من تلك الجداول حتّى ينفذ ماء القدس، ثمّ يملؤه ثانية، وهم قد عَلِمُوا أنَّ سقي اليوم الكامل هو مائة واثنان وتسعون قدسا"[2].

ج-نظام السّقي بالسّاقية ونزاعاته:

وممّا يُذكر في توزيع الماء، وجرت العادة عليه عند أهل قرية يسقون من ساقية واحدة ثم قاموا باقتسام مائها فيما بينهم أثناء فترة السّقي، وتوزيعه على الأراضي المزروعة فقط، خلافا ما تعوَّد عليه أصحاب الماء المشترك في اعتمـاد قسمتهم، اذْ كان يأخذ كل شريـك نصيبه من الماء سواء كان من الزّارعين لأرضه أم لا[3]، ولا يملك أي أحد التّصرف في ماء هذه السّاقية بحجّة ملكيّته له وليس له الحقّ في استعماله إلاّ إذا دعت الضّرورة إليه[4]؛ هذه دلالة على أنّ ماء السّاقية المأخوذ من الوادي هو ليس ملكا لأحد، فيُأخذ منه ما هم بحاجة إليه من أجل سقي مزروعاتهم فحسب، وما دون ذلك فهو غير جـائز، لأنّه ليـس له عليها زرع، وأمّا مـاء الـوادي

[1] – ياقوت الحموي، المصدر السابق، مج 4، ص383.
[2] – البكري، المصدر السابق، ص133.
[3] – الونشريسي، المصدر السابق، ج5، ص12.
[4] – محمد بن عميرة، المرجع السابق، ص156-157.

فلا ملك لأحد فيه، وإنَّما يسقي به الأوّل فالأوّل على ما أحكمته السّنة وجرت عليه العادة[1].

وممّا أوجده العرف عند أهل قرية يسقون من ساقية واحدة، فقاموا باقتسام مائها فيما بينهم أثناء فترة السّقي وتوزيعه على الأرض المزروعة فقط، بخلاف العادة في قسمة الماء المشترك يأخذ كل شريك نصيبه منه سواء زرع أم لم يزرع أرضه، إذْ لا يملك أحد التّصرف في ماء هذه السّاقية على أساس ملكيّته، ولا حقّ له في استعماله إلاَّ إذا دعت الحاجة إليه، وهذا ما يوضِّح بأنَّ ماء السّواقي المأخوذة من الوادي ليس ملكا مشتركا، ويسمَّى هذا النّوع من الملكيّة، بملكية الانتفاع وهو السّقي إذا احتاج إليه، حيث لا يجوز بيعه مثلا أو توريثه لأنّه غير متملّك للميّت أمَّا أصحاب الجنّات فلهم الأولوية في السّقي من ماء الأنهار، على حساب أرباب الأرحية الّذين يكون حظّهم من السّقي بعد استغناء أصحاب الجنّات عمّا هو زائد عن حاجتهم إليه[2].

د-**النِّزاعات بين أهل المدينة وساكنة الرِّيف حول عملية الكنس:**

لا شكّ أنَّ الحياة بالمدينة تختلف عن البوادي والأرياف، إلاَّ أنَّ بينهما علاقة أبدية، إذ لا يمكن الفصل بينهما بأي حال من الأحوال، ولعلّ الرّوابط الاقتصادية تبقى من الأسس الهامّة الجامعة بينهما، هذا ما دفع بالكثير من الباحثين إلى رصد طبيعة العلاقة بين المدينة والرِّيف من أجل إدراك أوجه التّكامل والتّعارض الموجود بينهما.

ليس المهم هنا في هذه الدِّراسة أن نخوض في رصد لُبِّ العلاقات بين المدينة والرِّيف وحيثياتها وإنّما بودِّنا البحث عن الجوانب الخاصّة بالماء، ومنها تلك النِّزاعات الّتي تبدو غير ظاهرة بين أهل المدينة والرِّيف، إلاَّ أنَّ النّوازل الفقهية أشارت إليها، وعنها حَدَّثنا الونشريسي في نزاع حدث بين أهل تلمسان وبعض المزارعين، حول مطالبة الحضريّين للمزارعين بمشاركتهم في إصلاح دور هدمها مجرى الماء، كونهم يتشاركون معهم في الانتفاع به بعد خروجه من المدينة[3].

وما يقابل مدينة تلمسان، نجد أيضا نازلة أخرى بفاس تحمل نفس صفة النِّزاع، وهو دعوة أهل وادي مصمودة إلى تناقص المياه في مجراها بعد خروجها من المدينة، وهذا ما يدعو إلى ضرورة كنسه لتقوية جريانه، وبالتّالي وصول المياه إلى المزروعات وسقيها، وعليه طلب

[1] - الونشريسي، المصدر السابق، ج5، ص12.

[2] - نفسه، ج5، ص12.

[3] - محمد فتحة، المرجع السابق، ص370.

أصحاب البساتين من أهل المدينة مشاركتهم في العمل والنّفقات، بحكم انتفاعهم بالماء عند اختراقه المدينة، على ستّة أصناف ومنها: الصِّنف الأوّل لغسل رحاضة، أو لملئ صهريج في داره، والثّاني أصحاب الآبار الّتي تسري إليها الرّشوحات، والثّالث لأصحاب القنوات والمراحيض الّتي تصبّ في النّهر، والرّابع المجاورون له والسّاكنون عليه، والخامس الّذين يطرحون الزبل والتّراب في أزقتهم وشوارعهم فتحمله السّيول والأمطار فتُلقيه في النّهر، والصِّنف السّادس يسقون منه دوابّهم وما أشبه، ذلك[1].

وعلى الرّغم من الانتفاع العام بينهم، سواء أهل المدينة أو الرِّيف، إلاَّ أنَّ عملية الكنس لم تكن واجبة علـى أي صنف منهم، ورفض المطالبون المساهمة في ذلك بدعوى أنَّ ما حدث للآخرين لا يعنيهم إلاَّ أنّ الونشريسي، قام بتعديل حُكْمه في مسألة طرح قاذورات المراحيض والكراسي في النّهر خاصّة تلك الّتي تدخل إلى غاية ميضات جامع الأندلس مراعاة لطهارة المياه، فذكر أنَّ قَطْعَه لاَزِمُ وتغييره واجب[2].

والملاحظ أنَّ الفتاوى الصّادرة عن الفقهاء، كثيرا ما كانت تُكرّسُ ما أقرَّته الجماعة شريطة ألاَّ تتعارض مع النّصوص الشّرعية، وتعمل على تفعيل ذهنية العمل التّضامني لما يخدم المصلحة العامّة، ونبذ مصلحة الفرد، في ظلِّ بِنْيةٍ اجتماعية فعّالة، تحت سلطة الجماعة السَّاهرة على ضبط السّير الحسن لعمليات التّوزيع المائي، والبثِّ في مُجمل قضايا النِّزاعات الواردة بين عامّة المزارعين[3].

وإذا كان الطابع الفقهي المالكي جاء كحتمية لتأطير الماء وتقسيمه بإحكام بين الجماعات والأفراد، وتحقيق الأُلفة والتَّعاون في زمن المسغبة، فإنَّه أيضا حلّ ليقطع دابر الخصومات والنزاعات الناتجة عن تقسيم الماء بين مستحقيه[4].

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل تقديم بعض النظم المعتمدة بالدولة الزيانية، ولعل مجملها أوردته النّـوازل الفقهية من دلائل واضحة ومتجذرة في أوساط ساكنة الدولة الزيـانية، ونخصّ

---

[1] – الونشريسي، المصدر السابق، ج8، ص، ص20-21.

[2] – نفسه، ج8، ص27.

[3] – محمد حسن، الجغرافية التاريخية، المرجع السابق، ص266.

[4]- لخضر العربي، واقع الفلاحة في المغرب الأوسط على العهد الزياني (633هـ/1235م-962هـ/1554م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الوسيط، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران،1438-1439هـ/ 2017-2018م.

بالذِّكر فئة الفلاّحين، وهو ما يقوم على "النوبة"، أو "الدُولة" وتحديد أزمنتها، حسب العرف القائم، أو الشّرع.

وحصيلة القول، فإنَّ تتبّعنا لحيثيات نظام الرّي بالدّولة الزيّانية خلال هذا الفصل، وطرق الاستفادة من الماء، وذلك من خلال ما ورد ضمن النّوازل الفقهية الّتي عايشت الفترة ونقلت الأحداث كما تجلَّت، فإنّها أثبتت حُسن توزيعه على مستحقِّيه ضمن أسس سليمة، يكفلها الشرع القائم على المذهب المالكي، والعرف السّائد بين السّاكنة، وكذا ما جرت العادة عليه، ومِمّا ينبغي الإشارة إليه أيضا؛ هو أنَّ طرق توزيع الماء بالمنطقة خلال فترة الدِّراسة، لم يكن وِفق قوانين ومراسيم مضبوطة في أرجاء البلاد الزيّانية، وإنَّما كان يتماشى حسب كل منطقة وطبيعتها، سواء من الجانب الجغرافي أو الاجتماعي، ولم يسلم أيضا من النِّزاعات الّتي كانت محلّ جدل في أوساط البلاد، سواء بالمدن أو الأرياف، في حين يبدو أنَّ نظام السقي المفروض على المستفيدين منه، ظل يسير وفق إطار جماعي تضامني، من أجل تعميم فائدته بين الناس.

الفصل الرّابع

نظام الري ودوره في الحياة الاجتماعية والاقتصادية الزيانية

أوّلا: نُظم الرّي وعلاقته ببناء النّسيج الإجتماعي الزيّاني.

ثانيا: الجوائح وانعكاساتها على نظم الري بالدولة الزيانية.

ثالثا: طرق الاستمطار المعتمدة ببلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني.

رابعا: احتياطات الدولة الإنتاجية ودورها في مواجهة الأزمات

أوّلا- نُظم الرّي وعلاقته ببناء النّسيج الإجتماعي الزيّاني.

لا شكّ أنّ تلك القوانين الفاعِلة والّتي كانت مُنظِّمةً لتوزيع الماء ببلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزيّاني، خاصّة المياه السّطحية منها، فإنّها ظلّت منوطة ببنيةٍ إجتماعيةٍ متينةٍ والمتمثِّلة في الجماعة ذات السُّلطة السَّاهرة على حُسن سير تلك العمليات، والعمل على فضِّ كلِّ النِّزاعات القائمة بين المستفيدين من المزارعين والعاملين في الأرض[1].

إنَّ بناء المؤسَّسات الجماعية لتسيير نُظم الرّي بالدّولة الزيّانية، والتّعاون بين أفرادها من أجل صيانة القنوات النّاقلة لمياه الأودية والخطّارات، يُعدُّ نموذجا لتحقيق أواصر الأخوّة، وتحقيق الوحدة الإجتماعية، الّتي كان يعيشها سكّان الواحات ويضبطون من خلالها اِستعمال الماء في حياتهم اليومية[2]، ومنه سنحاول إدراج بعض الجوانب الّتي كان للماء دور كبير في تفعيلها ضمن حياة السّاكنة ببلاد المغرب الأوسط، خلال الفترة الزيانية.

1 -دور الماء في بناء الرَّوابط الإجتماعية:

أ-التّعاون في عمليات الكنس:

لا بُدَّ أنّ مكانة الماء ببلاد المغرب الإسلامي عامّة، والمغرب الأوسط خاصّة خلال العهد الزيّاني كانت تتجاوز مكانة الأرض أحيانا[3]، هذا ما عزَّز تنظيم استغلاله بين مستحقِّيه وأقام روابط إجتماعية متينة بين الأفراد والجماعات، حسب ما تقتضيه الضّرورة والمصلحة العامّة في بناء التّجهيزات الخاصّة باستغلال الماء، كبناء السُّدود، وشقِّ السّواقي وتنظيفها من الحشائش والتَّرسُبات الطِّينية وحفر الآبار، ومدِّ القواديس، وتشييد الصَّهاريج، وغير ذلك من الأعمال الّتي يستوجبها العمل التّضامني بين الجماعة الواحدة، أو الجماعات المتجاورة، والسّعي لتقوية وتمتين هذه الرّوابط وديمومتها.[4]

كثيرا ما كانت الأشغال الخاصّة بالإستعمالات المائية وطرق الاِستفادة منها، كجرِّ السّواقـي التّوزيـع، والحرص أن تكون هذه العملية عادلة للابتعـاد عن كلِّ نزاع قد يحدث، كلُّ ذلك كان منوطاً بالعمل الجماعي الّذي ظلَّ سائدا بين أوساط ساكنة بلاد المغرب الأوسط، في

---

[1] – محمد حسن، الجغرافية التاريخية، المرجع السابق، ص266.

[2] – أمحمد مهدان، المرجع السابق، ص6.

[3] – بنميرة عمر، المرجع السابق، ص305.

[4] – نفسه، ص306.

حين لم يكن باستطاعة الفرد وحده القيام بجميع تلك الأعمال، لما تتطلّبه من مجهوداتٍ بشرية.

وعن سؤال ورد على أبي العبّاس أحمد بن يحيى الونشريسي: حول" بليدة يجلب إليها الماء في قادوس كبير ينتفع به أهل البلد كلّها، حتّى مساجِدها وسِقاياتها وحمّاماتها، وشرب جميع أهلها وأصيب بعطبٍ استوجب إصلاحه وتعذَّر إصلاحه من بيت المال، فهل يجب الاشتراك لكل أهل البلدة في إصلاحه إن امتنعوا، أم يقتصر على فئة معيَّنة؟ "، فكان الجواب: أنّهم غير مجبَرِين على إصلاحه جميعا من الجانب الشّرعي[1]، وإنّما يُستحبُّ ويُندب لهم ذلك مدعِّما إجابته بقوله تعالى:﴿... فَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ﴾"[2]، ولمن ساهم في إصلاحه الحقُّ في منعِ مَنْ اِمتنع عن المشاركة في الإصلاح[3]، وهذه صورة واضحة تحثُّ على ضرورة العمل الجماعي في أعمال الخير خاصّة ذات المنفِعة العامّة.

لم يكن الماء دوره في الشُّرب والسَّقي وحسب في حياة الإنسان، كما لم يقتصر على توفير الحياة الإقتصادية فقط، وإنّما تجسَّد دوره أيضا في بناء النّسيج الإجتماعي ومن جوانب مختلفة وهذا يعني تجنيد طاقات بشرية وتقنية هامّة، كما يخصُّ أيضا تنظيما إجتماعيا محكماً[4] وهذا ما يدفعنا للإعتقاد بأنَّه كثيرا ما نجد مكانة الماء ببلاد المغرب الأوسط، وفي العديد من المناطق تتعدّى مكانة الأرض نفسها[5].

ب-الصِّيانة والبناء:

من الواضح أنّ العمل الجماعي في استغلال مياه الأنهار والوديان والعيون، كان أمرا ضروريا خاصّة بالمناطق الرِّيفية، البعيدة عن تدخُّل مصالح الدّولة في إنجازها للمشاريع المائية ويبدو أنّ مثل هذا النّوع من التّآزر بالمناطق القروية، كان يعدُّ حَجَرَ الزّاوية في تشييد المشاريع المائية، دون الإعتماد على الدَّولة، زيادة على عمليات الكنس والصِّيانة، وشقِّ السّواقي، وكل ما تتطلّبه عمليات التَّزوُّد بالماء، وسواء تعلّق الأمر بسكّان الحواضر أو سكّان البوادي، فإنّ الكلَّ قام بأعمال ومنجزات، إمّا لتزويد المدن أو لسقي الأراضي من أجل تطوير الإنـــتـاج

1 – المعيار، المصدر السابق، ج7، ص11.
2 – سورة البقرة، الآية:184.
3 – الونشريسي، المصدر السابق، ج7، ص12.
4 – محمد حبيدة، الماء في تاريخ المغرب، المرجع السابق، ص127.
5 – بنميرة عمر، المرجع السابق، ص305.

الفلاحيّ[1].

كثيرا ما استندت الجماعة في تسيير شؤونها المائية، إلى جانب العديد من الأعمال الأخرى على العرف السّائد بالمنطقة، وما يمليه عليها من قوانين، وهذا ما يؤكد لنا أنَّ للعرف دوره الأساسي في ضمان استقرار العلاقات بين الأفراد والجماعات على حدٍّ سواء، وهو ما جعل مجال الرّي باختلاف تجهيزاته وتنظيماته، يفرض على المنتفعين به سلوكات، تهدف إلى تحقيق التضامن والانضباط[2]، وهو ما يدفع أهل المغرب الأوسط للاهتمام بتطهير أنهارهم وعيونهم بشكلٍ مستمر، من أجل ضمان سيرها والحفاظ على مياهها وحمايتها من الضياع والتبذير وذلك لما تؤدِّيه هذه المصادر المائية من دورٍ مهمٍ في حياة أهل بلاد المغرب، خاصّة منها الإقتصادية[3].

ج ـ بناء الرّوابط الأسرية:

ومما يبدو أنّ الغوص في مجال الدِّراسة حول الماء، قد نجدُهُ منوطاً بِشتَّى الجوانب ومنها الجانب الإجتماعي، وهو ما تُبرزه الكثير من المظاهر الّتي تبدو سطحية، إلاَّ أنّها ذات أهمِّية بالغة في ربط وتمتِين العديد من الدّعائم الإجتماعية، ومنها تكوين الأسر، وهذا ما يمكن الإشارة إليه من خلال بعض الأحداث الّتي كان للماء دور في نسجها.

لقد شكّلت الموارد المائية نقطة اِتصال مهمّة داخل المجتمعات القديمة، وظلّت مركزا أساسيا لتجمُّع النِّساء بها، وكانت المرأة في العصر الوسيط ومنه فترة الدِّراسة، كثيرا ما تخرج للأودية والعيون والأنهار قصد السّقي، أو غسل الحبوب والملابس والصُّوف[4]، وللإشارة فإنّ عملية الغسيل وطرح الأوساخ كانت تتمُّ بتطبيق شروط صحية دقيقة، حفاظا على طهارة المياه ونقائها، وذلك بتخصيص أماكن بعيدة عن مجرى الماء، وفي أماكن تضمن للمرأة عِفَّتها واحترامها، بحيث تبقى تلك الأماكن بعيدة عن عيون الرِّجال، وهو بِأمر من المحتسب الّذي يسهر على نظام الحياة العامّة وحسن استمراريتها، وعنه يخبرنا ابن عبدون في قوله: "وكان للنِّساء أن تُمنعن من غسل ملابسهن بالقرب من موضع السِّقاية، بل يحدُّ لهنَّ أن يغسِلن

---

[1] – عبد العزيز بل الفايدة، "**الماء بين المقدس والمنفعة العامة**"، المقال السابق، الماء في تاريخ المغرب، ص38.

[2] – محمد فتحة، النوازل الفقهية، المرجع السابق، ص372.

[3] – عبد الحميد هلال، المرجع السابق، ص50.

[4] – كرارفة فوزية، المرجع السابق، ص105.

أقذارهن في موضع مستور عن أعين الرِّجال ويُنهـى النّـاس أن يتسوَّروا عليهن في ذلـك الموضـع ومـن تعـدّى سُجـن أو أُدِب، ويكـون ذلـك بيـد المحتسب ، كما لا يحقُّ للنِّساء أن يجلسن على ضفـة الـوادي، إلاَّ إذا كُنَّ في موضع لا يجلس فيه الرِّجال"[1].

كما يخبرنا الكاتب نفسه عن منع تجمُّع النِّساء بالقرب من أماكن المياه في حضرة الرِّجال في كثيرٍ من المواضع، إذ يقول:" يجب أن يُمنع النِّساء أن يجلسن على ضفّة الوادي في فصل الصّيف إذا ظهر الرِّجال فيه"[2]، ويضيفُ حول نفس الموضوع:" يُمنع النِّساء عن الغسل في الأجنة فإنّهـا أوكار للزِّنـا"[3]، وللفقهـاء أيضاً مواقف رافضة لهذه الظّواهر، لما تحمله من فتنٍ وأخطـارٍ على المجتمع.

وفي مثل هذه الأماكن أيضا، كان يتمُّ التَّعرُّف على بعض الفتيات، وتكون أماكن العيون والأودية والآبار، مركزا لاختيار الزِّيجات لأبنائهن، إذْ كان العُرف السّائد يَمنع على الرَّجل لقاء شريكة حياته والتّعرّف عليها، كما كان للعُرف دورٌ فعَّال في تنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات أو الجماعات المتجاورة مع بعضها البعض، ويتجلّى ذلك من خلال العلاقات التّضامنية الخاصّة بعمليات التويزة*، في الكنس أو التّشييد كبناء السُّدود وحفر القنوات، وإقامة السّواقي وبناء الصّهاريج والسَّهر على تنظيم الإستفادة من الحِصص المائية كلٌّ حسب دولته[4].

د-مدلولات الماء في الحياة الإجتماعية:

إنّ اِهتمام ساكنة بلاد المغرب الأوسط بالماء، يظهر جليًّا من خلال تلك الأمثال الشّعبية المتداولة ومنها:"خسارة الماء ولاخسارة الشّمس"[5]، وأيضا:" الصّيف ضيف والشِّتاء مولات الدار"[6]

---

[1] – ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، المصدر السابق، ص32.

[2] – نفسه، ص46

[3] – نفسه، ص45.

*–وهي عملية تضامنية عرفتها بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني، واستمرت إلى فترات قريبة كانت تشمل المناطق الريفية بصفة جلية، ومن خلالها يجتمع ساكنة منطقة ما أيام الحصاد مثلا أو قص صوف الماشية، أو عملية كنس وتنظيف السّدود والسّواقي كما نجد هذه العملية عند النساء أيضا في عملية غسل الصوف وغزلها، وفتل الطعام في المناسبات وغيرها من الأعمال الجماعية وكلها أعمال ذات دلالات اجتماعية، تؤدي إلى قوة الروابط بين أفراد وجماعات المجتمع الزياني.

[4] – بنميرة عمر، المرجع السابق، ص306.

[5] – عائشة الناجم، المرجع السابق، ص12.

[6] – نفسه، ص12.

كما نجد أنّ سكّان بلاد المغرب الأوسط، لا يقتصرون في تسجيل حوادثهم التّاريخية بالأشهر الشّمسية والقمرية، بل يستعملون أيضا تواريخ الأحداث المتزامنة مع سقوط الأمطار وانحباسها.

يعتبر الماء عنصراً مهمّاً في تنظيم العلاقات الإجتماعية، وفي ذلك يذكر بيدوشا نقلاً عن لبنى زبير:" أنَّ المـاء هو الّـذي يتحدَّث أحسن عن المجتمع، فالمجتمع يحكـي أوّلاً وقبل كلِّ شـيء عن الماء كما أنّه يتحدّث عن نفسه عن طريق الماء"[1]؛ ومعناه أنّ هناك علاقة وطيدة، وروابطَ متينة بين الإنسان والماء.

ونظراً لأهمية الماء في حياة الإنسان، فقد حضِيَ المُنقِّبون عن الماء، بمكانة إجتماعية عالية كما كان لهم تكريم خاصٌّ بين ذويهم، وممّا نستدلُّ به في ذلك ما جاء به البكري، حينما ذكر في حقِّ أحد المنقِّبين عن المياه، أنّه قد حَضِيَ بتبجيلِ سكّان مرسى بادس وقال عنه: "وأخبرني غير واحد أنّه رأى بمرسى بادس رجلاً قصير القامة مصفرَّ اللّون يُكرِمُه أهل ذلك الموضع، ويقدِّمونه ويذكُرون أنّه يُنبِطُ المياه في المواضع الّتي لم يُعهد فيها ماء عيونٍ وآبارٍ وأنّه يُخبر بقرب الماء وبُعده، وأنَّه إنَّما يُستدلُّ على ذلك باستنشاق هواء ذلك الموضع لا غير"[2].

وللحفاظ على العلاقات الإجتماعية، والرَّوابط المتينة الّتي كانت قائمة بين سكّان بلاد المغرب الأوسط، وَجَب توظيف الشّرع والعُرف بينهم في العديد من المعاملات، ولعلَّ من أهمِّها منعُ تحويل حيازة الماء إلى الملكيّة الخاصّة، وذلك للحيلولة دون تدمير التّضامن الإجتماعي القائم، ولهذا تمّ تحريك نظام الشُّفعة لسدِّ الطّريق أمام أولئك الأجانب، الّذين يرغبون في التّطاول على استغلال مياه الجماعة[3].

هـ-الماء وأثره في الحروب:

لقد كان للماء دوراً استراتيجياً في المعارك والحروب، والّتي شكّلت منعطفاً بارزا يُؤثِّر تأثيرا كبيراً على التَّحوُّل الّذي حدث في تاريخ شعوب الأمّة الإسلامية[4].

---

[1]- لوبني زوبير، الماء والحرب بالمغرب زمن السعديين (916-1069هـ/1510-1659م)، دار الأمان، ط1، مطبعة الكرامة الرباط، المغرب، 2016م، ص6، امحمد مهدان، المرجع السابق، ص7.

[2] - البكري، المصدر السابق، ص186.

[3] - عبد المالك بكاي، المرجع السابق، ص222، سعيد بن حمادة، المرجع السابق، ص69.

[4] - محمد بن عبد العزيز بنعبد الله، المرجع السابق، ج2، ص38.

فمعركة بدر الكبرى[1]، كانت تعتبر من المعارك الحاسمة في عهد النّبي ﷺ، في يوم السّابع عشر من شهر رمضان الكريم ضدَّ الكفّار حيث كان الماء من أهمِ العوامل المساعدة في هذا الانتصار[2]، أين حَوَّل المسلمون مختلف القُلُب والموارد الّتي خرّبوها من الماء بعد التّزوّد منها، وحجبوا مصادرها عن عدوِّهم، ممّا ساهم في خُسرانهم[3]، وليلة بدر سقى الله المسلمين مطرا حتّى سالت أودية، فطهّرهم بها وفي ذلك قال تعالى: "﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ ٱلشَّيْطَٰنِ وَلِيَرْبِطَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ ٱلْأَقْدَامَ﴾[4].

عرف المسلمون انتصارات كثيرة خلال فتوحاتهم، اِتّخذوا فيها عنصر الماء كسند اِستراتيجي في خوض معاركهم، كمعركة ذات السّلاسل[5]، والحروب الصليبية الّتي اندلعت ببلاد الشام (ما بين 1099م و1187م)، ومن خلالها عمد الصّليبيون إلى البحث عن مصادر المياه العذبة، كالأنهار والعيون، والآبار للاِستحواذ عليها وحرمان المسلمين من اِستغلالها[6].

كثيرة هي النّماذج الّتي أوردتها كتب التّاريخ، الخاصّة باستعمال الماء كوسيلة حربية في وجه الأعداء[7]، ممّا كان يدعو إلى اِتّخاذ عدّة تدابير احترازية من أجل ضمان الماء للسّاكنة في حالات الحروب أو الحصار، ونظرا لأهمّية الماء وعلاقته الوطيدة بمختلف مناحي الحياة البشرية

---

[1] – تعتبر هذه الغزوة من أعظم ما أيد به الله تعالى عباده المسلمون ضد الكفار مع بزوغ فجر الإسلام، إذ كانوا ضعفاء وأعدادهم قليلة ولا حول لهم ولا قوة أمام جبروت قريش، إلاّ أنهم حققوا الانتصار عليهم، ويخبرنا تعالى بذلك في قوله:﴿ وَاذْكُرُوٓاْ إِذَ اَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِے اِ۬لَارْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَّتَخَطَّفَكُمُ اُ۬لنَّاسُ فَـَٔاوِيٰكُمْ وَأَيَّدَكُم بِنَصْرِهِۦ وَرَزَقَكُم مِّنَ اَ۬لطَّيِّبَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَۖ ﴾ سورة الأنفال، الآية: 26. وللمزيد من التفاصيل حول غزوة بدر، **ينظر:** صفي الدين المباركفوري، الرحيق المختوم، دار بن حزم للطباعة والنشر، ط1 بيروت، لبنان، 1423هـ/2003م، من ص196إلى 223.

[2] – محمد بن عبد العزيز بنعبد الله، المرجع السابق، ص39.

[3] – نفسه، ص39.

[4]– سورة الانفال، الآية: 11.

[5] – وهي معركة ضد الفرس، حدثت في السنة الثانية للهجرة، **ينظر:** محمد بن عبد العزيز، المرجع السابق، ص44.

[6]– محمد مؤنس عوض، الحروب الصليبية السياسة المياه العقيدة، عين للدراسات والبحوث، ط1، مصر،2001م، ص ص69-70.

[7] – يذكر حسن الوزان خلال رحلته إلى القاهرة قد صادفته أخطار عدة، ومنها: أنه كان يجد العدو قد احتل أمامه الممرّات المؤدية إلى الماء، فكان يضطر خلالها، إلى التقشف في الماء بادخاره ليكفيهم مدة أطول، **ينظر:** وصف افريقيا، المصدر السابق، ج1 ص77.

منها: الاقتصاديـة، الاجتماعيـة والذِّهنية وغيرها، حتّى اعتبـره البعض الـواجهة الخلفية لتاريخ العالم الإسلامي[1] .

وهناك من الباحثين من جعل الماء ضمن المفاتيح الثّلاثة الأساسية لقراءة تاريخ بلاد المغرب والأندلس، وذلك إلى جانب العصبية والدِّين بالنسبة للمغرب، والشّرع والحرب بالنسبة للأندلس[2]، وزيادة على تفنُّن ساكنة بلاد المغرب الأوسط في التّعامل مع الثّروة المائية وتسخيرها في جانبها الحضاري، وذلك من حيث تجميعها وتوزيعها واِستغلالها اِستغلالاً حكيما، فإنّه اِتّخذها أيضا وسيلة دفاعية عن مدنه وحواضره، من الأخطار المحدقة بها.

تُعدّ مدينة تلمسان نموذجا حيًّا للطبيعة ببلاد المغرب الأوسط، فهي غنية بمواردها المائية منها المُخَزَّنة بأغوار أراضيها، وسطحية سائحة تصب بالأودية والأنهار، كانت تشكل مطمعا للأعداء وكثيرا ما اعتمدت الدول خلال العصور الماضية في حروبها على عنصر الماء ومصادره المختلفة كسلاح، واستراتيجية في مجابهة الأعداء، واستخدمته ضمن وسائلها الحربية من أجل تحقيق أهدافها العسكرية، ولعلّ من أهمِّها: استعمال الماء كأداة للتّحصين والدِّفاع واِتّخاذ الماء كسندٍ في المواجهات العسكرية[3].

ونظرا لاعتبار الماء هو الحياة، ولا يمكن لكلِّ الكائنات الحية الاستغناء عنه لفترة طويلة وكان نقصه أو انقطاعه يؤدِّي حتما إلى حدوث اضطراب عام داخل المجتمعات، وكان الماء كثيرا ما يستعمل كسلاح يمكن لمالكه أن يستعمله كورقة رابحة يضغط بها على عدوه، ليُرغمه على الاستسلام، هذا ما جعل ملوك تلمسان، دائما يأمرون بالتستر على منابع العيون والتّشديد على عدم كشف قنواتها، خوفا من تحويلها إذا ما حوصرت المدينة[4]، واِتّخاذها من أسرار الدولة حتّى لا يتفطن لها الغزاة المحاصرون للمدينة[5]، وغالبا ما كان العدو يعمل على البحث عن منابع المياه لتُقطع على المدن وأهلها، وحتّى تُضَيق الخِناق عليها، وقد تدفع بالمُحاصرين إلى

---

[1] - Madani (Tariq) ,L’eau dans le monde musulman médiévale :L’exemple de Fès (Maroc) et de sa région, thèse pour obtenir le grade de docteur de l’Université Iyon ll en histoire, 2003 ,introduction, sans numéros de pages .

[2] – سعيد بن حمادة، المرجع السابق، ص ص90–91.

[3]– استيتو محمد، مقال بعنوان: **الماء والحرب في تاريخ المغرب: أية علاقة؟**، الماء في تاريخ المغرب، المرجع السابق ص180.

[4] – مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج2، ص299.

[5] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص150.

الاستسلام دون زهق الأرواح، وللبكري إشارة في ذلك بقوله:" أنّ قبائل كثيرة زحفت إلى وهران يطالبون أهلها بتسليم أنفسهم، فأبوا ذلك فنصبوا عليهم الحرب وحاصروهم ومنعوهم من الماء"[1].

كما يذكر ابن قنفد القسنطيني: " أنَّ بني غنية لما حاصروا مدينة قسنطينة، وقطعوا عنها الماء، كاد أهلها أن يهلكوا لو لا لطف الله"[2]، وأنّهم لم يمتلكوا قسنطينة وإنّما كان أخذها بقطع الماء عنها[3]، وهي الطريقة نفسها الّتي اِتّخذها بنو مرين عندما حاصروا تلمسان، فبحثوا عن مصادر مياهها ونتيجة إخفاء أهلها لقنوات المياه، ودفنها بإحكام تحت الأرض على مسافة تنيف عن ثلاثين فرسخا[4]، واِتّخاذهم سرية تامّة في ذلك، ممّا صَعَّب أمر كشفه على المرينيين[5].

ونظرا للأهمِّية الكبيرة الّتي ينالها الماء في حياة كلِّ الكائنات الحية، وعلى رأسها الإنسان الّذي جعله سندا له في كل مناحي الحياة، حيث استعمله كأداة في خوض الحروب، وذلك بالبحث عن مصادره والسيطرة عليها، ومن خلال الحاجة إليه تجبر العدو على الاستسلام الطوعي بدون إراقة الدِّماء، ولعلّ تلك الأحداث الّتي توالت على الأمم السّابقة، والخاصّة باتِّخاذ الماء كسلاح في الحروب، ما جعل بنو زيان يتفطنون لحماية مصادرهم المائية عن طريق إخفاء السِّقايات، والقنوات النّاقلة للمياه إلى المدينة والّتي كانت أغلبها تأتي من خارج المدينة[6].

ويرى عبد العزيز فيلالي، أنّ قطع بني مرين للماء عن مدينة تلمسان، من العوامل الّتي استعملها بنو مرين أثناء ضرب الحصار الطويل على الزيّانيين في محاولة دفعهم إلى الاستسلام بعد اكتشاف مصدر سقايتهم[7]،"وممّا حدث هو أنّ أعرابيا كان مضطجعا في إحدى الطّاحونات

---

[1] – المُغرب في ذكر بلاد أفريقية والمغرب، المصدر السابق، ص156.

[2] – الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تقديم وتح: محمد الشاذلي النيفر وعبد المجيد الراكي، الدار التونسية للنشر، 1968م تونس، ص103.

[3] – المصدر نفسه، ص103.

[4] – مارمول، المصدر السابق، ج2، ص299.

[5] – ولا بد أن نشير هنا إلى أنه رغم الوسائل التي اتخذها المرينيون في التضييق والتشديد على سكان تلمسان أثناء حصارهم الطويل لها، من خلال تتبع كل مصادر السقايات القادمة لها من الخارج، إلاَّ أنها لم تفلح في ذلك، وما هو إلاَّ دلالة واضحة في إبراز قوة الطاقة المائية الكامنة بباطن هذه المدينة وأحوازها.

[6] – الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص20.

[7] – تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص28، وهنا يمكن الإشارة فقط، إلى أنه ربما يكون ذلك من أسباب الاستسلام ولكنه لا يخفى بأن الآبار كانت موجودة حتى داخل البيوت وبالقصر نفسه، إذ لا يمكن أن يكون المصدر الأوحد الذي كان السكان يتزودون منه هو العين التي اكتشفها المرينيون وعملوا على قطعها.

الموجودة وراء جبل قرب المدينة في ناحية الجنوب، وقال للطّحان وهو يشرب الماء إنّه يعرف جيِّدا من أين يأتي، وأنّه يميزه بطعمه، وبعد أن وصل هذا الخبر إلى السّلطان المريني أمر بقذف جرّة زيت في العين، وشوهدت وهي تخرج من الطّاحونات في المكان الّذي كان يظن أنّه العين، ممّا أكّد تكهّن الأعرابي[1]، وبالتّالي استطاعوا الوصول إليها، فقطعوا الماء عنها وخلت المدينة من سكانها[2] بعد صمود دامت فترته أكثر من ثلاثين شهرا، لأنّها في غاية المنعة وأرضها محصنة البناء[3].

إلاَّ أنّ صاحب مسالك الأبصار له رأي آخر، فمن جانب وجود العين الّتي كانت تتزوّد من مياهها المدينة، أنّها كانت خارجة عن البلد ومخفية بطريقة محكمة، أمَّا اكتشافها وقطعها فيذكر أنّه كان من طرف أحد البنّائين المختصِّين، فتمّ صرفها إلى وجهة أخرى، إلاّ أنّ ذلك لم يؤثِّر على السّاكنة المحاصرين" فقنعوا بالعين الّتي هي في داخل بلدهم، ولم يظهر منهم وهن ولا خور لانقطاع الميرة"[4]. ومهما اختلفت الآراء حول طريقة وصول بني مرين إلى مصدر العين المخبأة الّتي كانت تزوِّد المدينة بالماء، وتحويل مجراها عنهم، فلم يكن لِيُحققوا مبتغاهم وهو استسلام المدينة.

وممّا هو شائع عن تلمسان أن أغلب بيوتاتها، تتوسّطها نافورات تأتيها المياه من خارج أسوارها وبها آبار كثيرة، وهذا ما يؤكِّده العمري بقوله: "لو لا كثرة مياهها لهلك أهلها"[5]، وكانت القبائل أثناء الحروب تسعى للاستيلاء على الموارد والمنابع المائية[6]، وكان صاحب" وصف افريقيا" قد أشار إلى الأخطار المحدقة بالمدينة حال تعرّضها للحصار أو الحرب حينما ذكر بأنّ:" في المدينة عدّة سقايات، لكن العيون توجد خارج المدينة، بحيث أن العدوّ يمكنه أن يقطع الماء عنها بدون صعوبة"[7].

بالإضـافة إلى استراتيجية تدمير المحاصيل الزِّراعية المحاذية للمدن المحاصرة، كالّتي

---

1 – مارمول كربخال، المصدر السابق، ج2، ص299.

2 – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص28.

3 – القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص150.

4 – العمري، المصدر السابق، ج4، ص، ص125-126.

5 – نفسه، ص126.

6 – محمد بن عبد العزيز بنعبد الله، المرجع السابق، ج2، ص123.

7 – الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص20؛ مارمول كربخال، المصدر السابق، ج2، 299.

اِتّخذها المرينيون زمن حصارهم الطّويل لتلمسان، وقاموا أيضا بقطع جلِّ السّواقي والقنوات الّتي كانت تمدُّهم بالمياه الصّالحة للشُّرب، رغبة منهم في الاستسلام الطّوعي كما تعرَّضت كل المنشآت المائية الموجودة خارج أسوار المدينة، من صهاريج وأحواض ومواجل إلى الهدم والتّخريب أو إلى تحويل مجراها إلى وِجهةٍ أخرى وتغويرها، ومنعها بشتّى الطّرق للوصول إلى داخل المدينة وحرمان أهل تلمسان منها، إلاّ أن الزيّانيين ظلّوا صامدين لكلِّ ذلك التّخريب الّذي أصاب منشآتهم المائية الخارجية.

ومِمَّا يجب ذكره عن المدينة تلمسان، أنّها ظلّت محصنة داخل أسوار متينة، يصعب اختراقها والّتي وصفها العبدري بقوله: "هي من أوثق الأسوار وأصحّها"[1]، وهو ما يؤكِّده القلقشندي قائلا:" لقد بلغ عن شدَّة حصانتها أنَّ أبا يعقوب المريني حاصرها قرابة عشر سنين، وبنى عليها مدينة سمَّاها فاس الجديدة، وعجز عن فتحها لحصانة أسوارها الثلاثة، أمّا من جهة القلعة فكان لها ستّة أسوار "[2].

ويضيف بعدهم في القرن العاشر الهجري حسن الوزان أثناء زيارته لتلمسان[3]، عن أسوارها " بِأنَّها في غاية الارتفاع والقوّة، فتحت بها خمسة أبواب واسعة جدّا مصاريعها مصفّحة بالحديد والقصر الملكي الواقع جنوب المدينة محاط بأسوار مرتفعة إلى حدٍّ كبير، على شكل قلعة ويضمّ قصورا أخرى صغيرة ببساتينها وسقاياتها "[4]، فكانت أملا لهم في حفظ حياتهم من خطر العطش، وسندا لهم في استعمالها لسقي بعض الزّروع القليلة على تلك المساحات الضيّقة المتواجدة بين السُورَيْن والاستفادة من منتوجها ولو بالقدر القليل[5].

وممّا تجدر الإشارة إليه هو أن عملية بناء الأسوار والعناية بتحصينها[6]، الّتي شهدتها مدن المغرب عامّة، ومنها مدن بلاد المغرب الأوسط، كانت تعتبر من دعائم بناء المدن لضمان

---

1 – العبدري، المصدر السابق، ص49.

2 – القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص150.

3 – قام بزيارة تلمسان أثناء القيام برحلته نحو بلاد الحجاز، في أواخر عام 921هـ/1516م، أين سلك الطريق الشمالية عبر مدن تازا، ثم دبدو فتلمسان ومنها في اتجاه تونس، رفقة قافلة الحجاج الفاسيين، **ينظر:** وصف افريقيا، المصدر السابق، ج1 ص10.

4 – نفسه، ج2، ص20.

5 – بن رمضان شاوش محمد، المرجع السابق، ص86.

6 – العمري، المصدر السابق، ج4، ص125.

حمايتها من الأعداء، إضافة إلى تقنيات أخرى فريدة، استعملت فيها المياه أيضا كسلاح حربي وعنه يخبرنا صاحب الاستبصار:" أن مدينة تهودة، وهي مدينة قريبة من بسكرة، كانت لها أسوار من الحجر ولها نهر كبير ينصب إليها من جبل الأوراس، وكانت مياهه تستعمل كسلاح خلال حروبهم، فإذا نشب حرب بينهم وبين عدو اقترب منهم، وخافوا منازلته، أجروا ماء ذلك النّهر في خندق محيط ببلدتهم، وبالتّالي يمنع عدوّهم من الاقتراب"[1].

لقد كان للأنهار دورها الاستراتيجي أثناء الحروب ببلاد المغرب عامّة، حيث استعملتها أغلب الجيوش كسلاح ضدّ بعضها البعض[2]، ومن تلك القواعد الحربية الّتي كانت تُتّبع في بلاد المغرب الأوسط، نذكر الحصار الّذي قام به الخليفة الموحدي ضدّ الجيش المرابطي بمنطقة وهران، وقطع عنهم الماء، حتّى مات أكثرهم عطشا ثمّ حمل بالسّيف على من بقي منهم وكان ذلك سنة (539هـ/1144م)[3]، وبلغه كاملة، ثمّ اتّجه نحو مدينة فاس، فحاصرها، وأمر جنوده" أن يُسوِّرُوا الحطب والخشب ويرفعوا التّراب على ذلك سدّا بعد الآخر، حتّى احتبس الماء وحصر الوادي، فصار الفحص كلّه بحرا .."[4]، وهو الأسلوب نفسه الّذي طبّقه عبد المؤمن بن علي لما أراد اقتحام مدينة فاس، سنة (540هـ/ 1145م)، حيث قام بمحاصرتها، ثمّ قطع عنها ماء النّهر الدّاخل إليها وسَدَّه بالبناء والخشب، حتّى انحبس الماء فوق أرض منبسطة وبعدها امتلأ السّد الّذي كان يعلو المدينة فخرقه وانبجذت المياه على المدينة دفعة واحدة فتحطّمت بناياتها، فيما يزيد عن ألفي دار بالثنية وهلك قوم كثيرون، ثمّ دخلها عبد المؤمن وهدم سورها، وقال كلمته المشهورة :" نحن لا نحتاج إلى سور، وإنّما أسوارنا سيوفنا وعدلنا"[5].

لا شكّ أن اِستعمال الماء في إبعاد الأعداء ظلّ أسلوبا منتهجا ببلاد المغرب الأوسط منذ زمن بعيد ونتيجة اختلاف وتنوّع تضاريسه، قد جعل تحصين كل منطقة يتماشى وظروفه الجغرافية كما هو الحال في مدينة المسيلة الّتي يتحدّث عنها البكري قائلا:" وهي مدينة في

---

1 – مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص174.

2 – بن عميرة محمد، المرجع السابق، ص160.

3– مؤلف مجهول، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تح: سهيل زكار وعبد القادر زمامة، مطبعة الدار البيضاء (دت)، ص134.

4 – نفسه، ص136.

5 – الناصري، الاستقصا، المرجع السابق، ج 2، ص96.

بساط من الأرض عليها سوران بينهما جدول ماء جار يستدير بالمدينة"[1]، والّتي كانت تحفر بين أسوارها لتفصل بينها وهذه الوسيلة كانت تستعمل بصفة خاصّة بالمناطق التلّية المنبسطة كمدينة وارجلان[2] حيث أحيطت بخندق ملازم لسورها[3]، ومناطق ذات الطّابع الهضبي والجبلي وقد كان حول "مدينة تاهوذا خندق استدار بالمدينة...ونهر ينصبّ في جوفيتها من جبل أوراس سكّانها العرب وقوم من قريش وإن كانت بينهم وبين من يجاورهم حرب أرسلوا ماء النّهر في الخندق المحيط بمدينتهم فشربوا منه وامتنعوا من عدوّهم به"[4].

ثانيا: نظم الرّي ودوره في بناء الأسس الاقتصادية:

1-الأراضي المسقية ومنتجاتها بالدّولة الزيّانيةّ:

تتميّز بلاد المغرب الأوسط بطابعها الفلاحي، وذلك لتوفّرها على أجود الأراضي، منها الساحلية والداخلية، وتُربتها الغنية بالمواد العضوية، وهي صالحة لكلِّ المنتوجات الزِّراعية، طيّبة المنبت وفيرة المياه[5]، إضافة إلى اِهتمام السّلاطين بالجانب الزراعي من أجل ضمان الاكتفاء الذّاتي وتوفير مصادر العيش للرّعية، وتفاديا للأزمات التي قد تحدث بين الفينة والأخرى.

لا شكّ أنَّ الأراضي الزيّانية عرفت نوعين من الزِّراعة، بعلية تعتمد على التّساقطات المطرية وأخرى مروية يستعمل فيها الفلاّح مجهودا كبيرا في توفير المياه لإنجاح نموِّها، ومن الملاحظ أنّ الزِّراعة المروية، كانت ترتكز على المساحات المحدودة، كالفحوص الدّائرة بالمدن أو داخل أسوارها.

فتلمسان كانت تأتيها المياه عبر السِّقايات، والقنوات من نهر الصفصيف أو من الينابيع الموجودة بخارجها، فتجمع في الصِّهريج الكبير، ومنه توزّع لري البساتين والحقول، أمّا خارجها فكانت بالأرياف القريبة من الأنهار والوديان والعيون المنتشرة بكل أحوازها، وعلى نهرها[6] أرحاء ويصبّ هذا الأخير في بركة عظيمة من آثار الأوّل، كما يسمع لوقعه خرير على مسافة ثمّ

---

1 – المُغرب، المصدر السابق، ص144.

2 – نفسه، ص272.

3 – نفسه، ص159.

4 – نفسه، ص159.

5 – القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص150.

6 – وهو نهر سطفسيف، **ينظر**: الحميري، المصدر السابق، ص136.

يصبّ في نهر آخر [1] بعدما يَمُرُّ على بساتين ويستدير بقبليها وشرقيها وتدخل فيه السّفن اللِّطاف حيث يصبّ في البحر [2].

لقد عُرفت الزِراعة المروية بالمنتوج الوافر، فتنوّعت محاصيلها لخصوبة أراضيها وتنظيم الرّي بها، وكانت تفيض الأودية والأنهار خلال السّنوات الممطرة، فتساهم في كثرة المحاصيل الزِراعية وتنوّعها، وهذا ما يمكن لنا ملاحظته في الزّمن الحاضر [3].

غالبا ما اهتم سلاطين بني زيّان باستغلال المنابع المائية الموجودة بأحوازها، فعملوا على غرس الرياض والبساتين، وأجروا خلالها المياه[4]، أمّا عن المدينة تلمسان، فيصف خيراتها الادريسي بقوله: "وما جاورها من المزارع كلها مسقي، وغلاّتها ومزارعها كثيرة وفواكهها جمّة وخيراتها شاملة"[5].

إنَّ كل من زار تلمسان خاصّة، والبلاد الزيّانية عامّة، من الجغرافيين والرحّالة إلا وأُعجبوا بخيراتها وتنوّع منتجاتها من فواكه وغـلاّت وحسن طيبتها، ولعـلّ هنـاك العديد من العوامـل الّتـي ساهمت في هذا الانتاج، ومنها: وفرة الأراضـي الخصبة المتاخمة للأودية، والعيون وجودة تربتها والمناخ الملائم لكلِّ الزّروع، وبها مزارع وبساتين وجنان، فوصفها العبدري بعد أن زارها سنة (688هـ/1290م)، فقال عنها: "والدّائر بالبلد كلّه مغروس بالكرم وأنواع الثّمار"[6]، وعن بعض منتوجاتها أيضا، يذكر يحي بن خلدون في قوله:" وتَحفُّ بخارجها... الحدائق الغلب بما تشتهيه الأنفس وتلذّ الأعين من الفواكه والرّمان والتّين والزّيتون...وتنصبّ من عل أنهار من ماء غير آسن...فيفعمّ الصّهارج ويفهق الحياض، ويسقي ريعه خارجها مغارس الشّجر ومنابت الحبِّ."[7]

ويضيف حسن الوزان، في وصفه لخيرات تلمسان في قوله:" وفي خارج تلمسان ممتلكات هائلة ...حيث الكروم المعروشة الممتازة، تنتج أعنابا من كل لون، طيِّبة المذاق جدّا، وأنواع

[1] – وهو نهر تافنا، المصدر نفسه، ص136.

[2] – العمري، مسالك الأبصار، المصدر السابق، ج4، ص203.

[3] – برونشيف، المرجع السابق، ج1، ص214.

[4] – مبارك الميلي، المرجع السابق، ج2، ص446.

[5] – الادريسي، المصدر السابق، ص248.

[6] – العبدري، المصدر السابق، ص49.

[7] – بغية الرواد، المصدر السابق، ج1، ص، ص 122-123.

الكرز الكثيرة الّتي لم أر لها مثيلا في جهة أخرى، والتِّين الشّديد الحلاوة،...والخوخ والجوز واللّوز والبطِّيخ والخيار وغيرها من الفواكه المختلفة"[1]، ولمدينة هنين عدة ممتلكات لها منتجات وافرة من الثمار، كالكرز والمشمش والتّفاح والاجاص والخوخ، وما لا يحصى من التِّين والزّيتون وعلى ضفة نهرها طواحين تديرها مياهه[2].

وإذا أردنا الوقوف عند بناء اقتصاد أي أمّة من الأمم السّالفة أو اللاّحقة، لا بدّ من دراسة طبيعة أقاليمها من أرض ومناخ، وذلك لأن للطّبيعة أثرها الكبير في تقويم وتحديد ثرواتها وتكوين سماتها وعاداتها وانتاجها ...أو في فقرها وغناها[3]، ولعلّ من يبرز لنا مواطن تأسيس المدن، هو نفسه من يحدِّد أماكن تواجد المياه، وعليه يمكن الجزم في القول، بأنّ كلّما توفّر الماء توسّعت مساحات التّجمعات السكّانية وتضاعف استقرارها، والعكس إذا تناقص الماء هجرها أهلها وعمّ الخراب بها.

وممّا يجب تأكيده هو أنّ كل الفحوص والأراضي التّابعة للدّولة الزيّانية، كان لها شأنها من حيث الإنتاج الزّراعي، فكانت كلّها منتجة، وعنها يصف ابن حوقل مدينة برشك بقوله: "ولها مياه جارية وأبار معين، وبها فواكه حسنة غزيرة وسفرجل معنق كالقرع الصغار وهو طريف وأعناب"[4].

ويؤكِّد ذلك القلقشندي بقوله:" وبها أنهار وأشجار، وشجر الجوز على كثرة، ومشمشها يقارب في الحسن مشمش دمشق، وهي زكية الزّرع والضرع"[5] ويصف خيرات البلاد الزيّانية وبساتينها قائلا: " وبها البساتين الكثيرة المونقة والفواكه الحسنة، والسّفرجل الّذي ليس له نظير طعمًا وشمًّا"[6]، ومنها نذكر مدينة تاهرت[7]، الّتي كانت زراعاتها كثيرة، ولها واد عذب به غلاّت ومزارع، ويكثر بأراضيها انتاج الحنطة، ومياهها متدفِّقة من عيون جارية تدخل بيوتهم وعادة ما يقيمون عليه البساتين المختلفة الأنواع، من أشجار الفواكه الحسنة المذاق، وهي بقعة

---

[1] – الحسن الوزان، وصف افريقيا، المصدر السابق، ج2، ص20.

[2] – نفسه، ص، ص، 15-16.

[3] – سياب خيرة، المرجع السابق، ص24.

[4] – ابن حوقل، المصدر السابق، ص78.

[5] – القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص150.

[6] – نفسه، ص111.

[7] –الحميري، المصدر السابق، ص126.

حسنة[1] ومن تاهرت إلى المعَسْكر وهي قرية عظيمة لها أنهار وثمار، ولمدينة يلل مياه كثيرة وفواكه وزروع وبلادها جيدة للفلاحة، وزروعها نامية[2]، ومدينة باجة مشهورة أقاليمها بشجر التِّين[3].

ومن أنواع الخضر الّتي أشاد بها الجغرافيون أيضا، الجزر واللوبياء والكرنب والبصل والخيار والقثاء واللّفت والباذنجان، والقرع وقصب السكر، والقنبيط والخس والهليون[4]، أمّا الفواكه فهي كثيرة ومتعدّدِة، ومنها العنب والتِّين والسّفرجل والتّفاح والكمثري والزعرور والخوخ والمشمش والتوت والليمون والجوز[5]، الّذي كان كثير متوفّرا بمدينة شرشال بكمِّيات كبيرة، حتّى أنّه كان لا يُشترى ولا يُقتطف[6] والنّخيل المنتج للتّمور الكثيرة ببسكرة[7]، وغيرها من الفواكه.

ومن الملاحظ هو أن أرض بلاد المغرب الأوسط والّتي تمثِّل الجزائر حاليا، لا تزال الخيرات الّتي ذكرها الرحّـالة والجغرافيون الّذيـن زاروها عبر القرون الماضية، والّتي زَيَّنت بسـاتينها وجنـانها وحقولها لا زالت قائمة إلى اليوم، وبكل أنواعها، يستمتع بها أهلها، وهذا دلالة على صدق وصفهم لها.

لقد تعدّدت مصادر الرّي كما سبقت الإشارة إليها ببلاد المغرب الأوسط، وذلك ما أكّدته كلّ المصادر الجغرافية الّتي تطرّقنا إليها، وكذا التّاريخية منها، وهذا ما جعل أرضها صالحة لكلِّ الزّروع، نتيجة خصوبة تربتها وغناها بالمواد العضوية، وتنوّع أساليب الرّي بها، زد إلى ذلك اعتناء أهل تلمسان بالنّشاط الفلاحي، واهتمامهم به واتقانهم له[8].

أمَّا المساحات الممتدّة ما بين مدينة تنس والمسيلة، فكانت تنتج كل ما لذَّ وطاب من خضر وفواكه وتوابل وبذلك يصفها الادريسي في قوله:" ومن مدينة تنس إلى المسيلة قرى كثيرة عبر مراحل...لها كروم سوان، يزرعون عليها البصل والسهدانج والحناء والكمّون، ولها كروم

---

1 – الادريسي، نزهة المشتاق، المصدر السابق، ص256.

2 – نفسه، ص251.

3 – الادريسي، المغرب وأرض السودان ومصر وأرض الأندلس، المصدر السابق، ص83.

4 – الادريسي، نزهة المشتاق، المصدر السابق، ج1، ص250، 255

5 – القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص176.

6 – الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص35.

7 – البكري، المصدر السابق، ص136.

8 – الونشريسي، المصدر السابق، ج5، ص111.

كثيرة ومعظمها على نهر الشلف، ومن التنس إلى الشلف مرحلتان"[1]. هذه نماذج من المنتوجات الزِراعية الّتي تقوم على الرّي، وتستهلك كميات مائية حسب نوعيتها، أمّا الأنواع الأخرى من المزروعات فكثيرا ما كانت تعتمد على التّساقطات المطرية، وتتنوّع حسب كل منطقة وخصائصها، المناخية والتّرابية.

2-الأراضي البورية ودورها في التّنمية الاقتصادية الزيّانية:

لقد تنوّعت المحاصيل الزِراعية بأراضي الدّولة الزيّـانية، وتباينت كميـاتها من منطقة لأخـرى كما تعدّدت طرق استغلالها، وحَرس الفلاّحون على اهتمامهم الكبير بخدمتها، والسّهر على رعايتها واعتبارها من أهمِ مصادرها الاقتصادية، كما يغلب على مجال الدِراسة الطّابع الزِراعي، إذ نجده يمتدّ من الأراضي السّاحلية شمالا إلى حدود الصحراء جنوبا، إضافة إلى التّنوّع في تضاريسها، وتربتها وأقاليمها المناخية، وهو ما يمكن تفسيره اعتمادا على عدّة عوامل مهمّة منها: أنَّ منطقة تلمسان على سبيل الذِّكر، وما جاورها عرفت تنوّعا في منتوجاتها[2].

ولعلّ ما شهد به الرحّالة والجغرافيون كـان دليلا كافيا، إذ ينوّه أغلبهم أنّها بـلاد زرع وضرع، وبنزول الأمطار يزيد المحصول الزِّراعي ويكثر الخير الكثير، وترخص الأسعار، وعن منافعها يشيد ابـن عذارى[3] قائـلا:" نزلت الأمطار فـي تلـك الأقطـار، وظهرت الخيرات في كـل الجهـات وحرثت البلاد وأفاض الله على عباده خيره المعتاد، وذهب ما كان من بقايا الجوع ومن المروع، ورخصت الأسعار...وبنيت الدِّيار".

وممّا يجدر بنا ذكره، هو أنّ المزارعين كانوا يعملون على تحويل مياه الأودية والأنهار نحو أراضيهم واستعمالها للرّي، دون الاستغناء عن مياه الأمطار، خصوصا في الزِّراعات البورية، حيث كان موسم الحرث، يبتدئ من آخر شهر أكتوبر، ويستمر إلى منتصف شهر فبراير، ومع دخول شهر نونمبر تبدأ عملية الزّرع بالسهول، أمّا سكّان المناطق الجبلية فتبدأ عملية البذر عندهم مع بداية شهر أكتوبر[4].

تعدّ التّساقطات المطرية من أهمِ الأسس الّتـي تعمل على دفع عجلة التّطور الاقتصادي

---

[1] – الادريسي، نزهة المشتاق، المصدر السابق، ص، ص،252-253.

[2] – طوهارة، المقال السابق، ص79.

[3] – البَيان المُغرب في أخبار الأندلس والمغرب، المصدر السابق، ص357.

[4] – مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج1، ص31.

ببلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزيّاني، وذلك لارتباطها ارتباطا وثيقا بكلِّ المجالات الإنتاجية، إذْ لا يمكن لأي قطاع اقتصادي، أن ينفصل عن الآخر، وأهمّها النّشاط الزِّراعي الّذي يمكن اعتباره القلب الّذي يمدّ الحياة لجميع القطاعات الأخرى، التِّجارية والصِّناعية وغيرها.

وأمَّا إذا انحبس المطر، عَمَّ الجفاف، فيتأخّر المجال الفلاحي، ومنه يؤثِّر على جميع الجوانب الاقتصادية الأخرى المكمِّلة له، فَيَقِلُّ الإنتاج وينتشر الجوع وتتأثّر الأرجاء بقلّة الماء وذلك بنقص المحصول من جهة، ونقص المياه الّتي تمدُّها بطاقة الدّفع من جهة أخرى.

لقد اعتمد كثير من ساكنة أقاليم الدّولة الزيّانية على مياه الأمطار في ري مزارعهم خاصّة منها الرِّيفية، ممّا جعلهم يحتفظون بها، ويعملون على تخزينها في صهاريج، لتستعمل في وقت الحاجة كفترات الجفاف، وقلّة التّساقطات[1].

ومن المشاكل الّتي كانت تُكابدها منطقة المغرب الأوسط في المجال الزراعي خاصّة التّذبذب في تساقط الأمطار وعدم انتظامها، ممّا يجعل الفلاّحين لا يعتمدون عليها، وكثيرا ما تتناقص أو تكاد تنعدم في الأوقات الّتي هم بحاجة ماسَّة إليها، كما قد تنحبس لفترات طويلة مُحْدِثة جفافا قاهرا، تكون انعكاساته سلبية على المحاصيل الزِّراعية والماشية، وحتّى الإنسان ويقلّ منسوب المياه الجوفية، باعتبار أنَّ مياه الأمطار تُعدّ المصدر الرّئيسي لكلِّ المياه[2]، زد على ذلك طول الجفاف الّذي تشهده المنطقة مع امتداد فصل الصيف، من ثلاثة أشهر إلى خمسة أشهر أحيانا، وهي الفترة الممتدّة من شهر ماي إلى شهر سبتمبر، والّتي تمثِّل زمن التّبخر للمياه[3].

من المعتاد أنّ أصول الفلاحة لبلاد المغرب الأوسط، تعوِّلُ بشكل كبير على تساقط الأمطار خاصّة زراعة الحبوب بأنواعها، وذلك رغبة منهم في توفير الجهد الكبير الّذي تتطلّبه عملية الرّي، إضافة إلى شساعة سهولها وبعدها عن المصادر المائية الجارية.

لا شّك أن طريقة الاعتماد على مياه الأمطار في المجال الزِّراعي، كانت ذات انتاج وفير ومربح خاصّة خلال السّنوات الماطرة والمُنتظِمة السّقوط، أمّا في حالات ندرته أو انقطاعه وعدم انتظامه، فكان يشكِّل عبئا كبيرا للفلاّح، وبذلك يعيش الفلاّح الّذي يعتمد على الزِّراعة

[1] – سامية مصطفى، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم غرناطة، المرجع السابق، ص104.

[2] – بن عميرة محمد، المرجع السابق، ص95.

[3] – نفسه، ص95.

البعلية في ندم دائم، فإذا قلَّ زرعه وكان العام ماطرا، فنجده يتأسّف على عدم إكثاره من الزّرع طمعا في المحصول الكثير، أمّا إذا كثر زرعه، وحلَّ الجفاف فيندم على ذلك نتيجة نقص انتاجه.

وممّا يمكن التّركيز عليه في الزّراعة البورية، هو انتظام التّوزيع في التّساقطات، على فصول السّنة الزّراعية الممتدّة من شهر أكتوبر إلى شهر ماي، وبّما أنَّ أراضي بلاد المغرب الأوسط جُلُّها ذات تُرْبة صالحة للزِراعة، ومنها السّاحلية والدّاخلية، فإنّ الكمِّية الّتي تحتاجها تربتها لضمان محصول كاف، لا تتعدّى 400 مم سنويا، بشرط أن تكون موزعة توزيعا منتظما خاصّة في زمن الإثمار، وقد تفوق كمّيات تساقطها المنسوب السّنوي المعهود، لكنّه إذا انحصر تساقطها في أشهر معلومة دون انتظام، فقد تعطي نتائج رديئة[1].

من الضّروري أنّ التّغيرات الجوِية كانت تفرض على ساكنة بلاد المغرب الأوسط تطبيق تقنيات مختلفة للتّأقلم والظروف المحيطة بهم، من أجل الاستخدام الأمثل للمياه، والسّهر على تعزيز الوعـي التّـام بأهمّية هذه المـادّة الحيّة، خاصّة في المجال الزّراعي بالنِّسبة للأراضي الّتــي تعتمد في ريِّها على مياه الأمطار، ولازالت تيهرت أرض معطاءة ذات فحوص زراعية وغلاّتها كثيرة وهي مناطق لإنتاج كل أنواع الدّواب، خاصّة الأغنام والأبقار والخيول العربية[2] ولمدينة وهران مزارع بها فواكه وحنطة كثيرة وشعير[3].

تعتبر الفلاحة بهذه المملكة من أهمِ منابع الثّروة، وكانت فلاحة القمح تحتلّ المرتبة الأولـى في الإنتاج، حيث كانت تصدِّر منه كمِّيات كبيرة نحو البلاد الأوروبية عبر ميناء وهران نحو مرسيليا وميناء هنين في اتِّجاه المرية[4]، ثمّ يليها غراسة أشجار الزّيتون[5]، وذلك لكونهما يشكّلان أهمِّ المصادر الغذائية لساكنة الدّولة الزيّانية، وتتغيّر المحاصيل الزّراعية حسب نوعية الأراضي واختلاف المناطق وتضاريسها، وكذا تقلّب التّساقطات المطرية وتوزيعها[6].

---

[1] – بن عميرة محمد، المرجع السابق، ص96.

[2] – الحميري، المصدر السابق، ص126.

[3] – الادريسي، نزهة المشتاق، المصدر السابق، ص258.

[4] – مكي زيان، المرجع السابق، ص98.

[5] – مبارك الميلي، المرجع السابق، ج2، ص483.

[6] – برونشفيك، المرجع السابق، ج2، ص214.

تتميّز بلاد المغرب الأوسط بالطّابع الفلاحي، كما يُعدّ ممارسة هذا النّشـاط من الأسس الهامّة في بناء الاقتصاد الزيّاني، وممّا يساعد على ذلك هو امتداد أراضيها من حدود البحر الأبيض المتوسِّط شمالا، إلى الصحراء الكبرى جنوبا، وتنوّع أقاليمها المناخية، وتربتها الغنية بالمواد العضوية والصّالحة لكل أنواع الزِّراعات[1].

لا شكّ أنّ كل من زار أراضي الدّولة الزيّانية، مقيما كان بها أو عابر سبيل خلال العصور الوسطى، إلاّ وذكر خيراتها وعدَّد زروعها الغزيرة ومنتجاتها المتنوِّعة الكثيرة ومياهها الدّافقة[2] ولعلّ ذلك كان اعترافا منهم بالعناية الكبيرة الّتي شهدتها أراضيها، واهتمام أهلها بالنّشاط الزِّراعي.

وتتوفّر تلمسان على سهول فسيحة وذات خصوبة عالية، وبها بساتين خضراء تَسُرُّ النّاظرين ومحاصيل زراعية مختلفة الأصناف، تَسُدُّ حاجيات المدينة وأحوازها، وهذا لكثرة مياهها الموجودة على شكل عيون، وأودية عديدة ومصدرها الجبال المحيطة بها الّتي تُعدّ خزّانا مائيا طبيعيا[3].

لقد كانت تيهرت وتنس موطنا لإنتاج كل أنواع الحبوب، ومنها القمح والشّعير والحنطة[4] وهي كثيرة الزّرع رخيصة الأسعار، ومنها يُحمل الطّعام إلى الأندلس وإلى البلاد الافريقية والمغرب[5] وغيرها، أمّا شرشال ومازونة ومليانة والبطحاء[6]، فبِها سهل فسيح يشتهر بإنتاج القمح بكثرة[7]، وهو سهل سينا[8]، ووهران وغيرها، فكانت مدن لا تختلف في عطائها عن تلمسان وتخرج تلك المنتجات نحو كل الآفاق عبر المرور لحوض الشلف وما يحيط به من أراضي

---

1 – أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956م، ص13.

2 – عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ج2، ص233.

3 – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص88.

4 – الادريسي، المصدر السابق، ص252؛ الحميري، المصدر السابق، ص138.

5 – الحميري، المصدر السابق، ص138.

6– أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492–1792، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر (دت)، ص184، مختار حساني، المرجع السابق، ج2، ص26.

7 – الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص27.

8 – وهو سهل عُرف باسم صاحبه الشيخ سيدي سينا، **ينظر**: الحسن الوزان، نفسه، ج2، ص29، وكان هذا السهل يحقق دخلا وافرا لملك تلمسان يقدر بعشرين ألف مثقال، إلا أنها تعرضت للاعتداء وخُرِّبت من طرف بعض سكان جبل الونشريس أثناء الوجود المريني، المصدر نفسه، ج2، ص28.

خصبة، كسهول مليانة وبرشك، فتُنتج القمح والشّعير والحنطة والكتان[1]، وإلى جانب ذلك المناطق الجبلية كجبل مغراوة القريب من مستغانم[2]، وولهاصة[3] وبني يزناسن ومطغرة، الّتي لا تنتج إلاّ الشّعير[4]، وليس بعيدا عن تلمسان المدينة، أين تنتشر مزارع القطن بمناطق عديدة ومنها مدينة ندرومة[5] الّتي تميّزت بهذه المنتوجات، وممّا يؤكِّد ذلك ما يذكره حسن الوزان عن نوعية ألبستهم أنّها كانت مصنوعة من القطن فيقول:" وينتجون على الخصوص أقمشة القطن لأنّه ينبت بكثرة في النّاحية"[6].

أمّا العمري الّذي عاش في القرن الثّامن الهجري، الرابع عشر الميلادي، فيصف قماش تلمسان بقوله:" وقماشها كان ذو جودة عالية يلبسه الملوك وأكابر الأشياخ، ويدعونه بالقماش التِّلمساني لميزته المتفرِّدة، ينتج بتلمسان وهو نوعان: مختم وغير مختم، منها صوف خالص ومنها صوف وحرير"[7]، ونظرا للإنتاج الوفير الّذي كانت تتميّز به المنطقة، فيمكننا اعتبار أن جزء كبير منه كان يصدّر نحو أوربا وذلك لقرب مركز الإنتاج من ميناء هنين.

هذا ما يؤكِّده ابن سعيد في وصفه لمدينة هنين، أنّـها تميّزت بكثرة صنـائعها، ومنها تحمل ثيـاب الصّوف ذات الجودة العالية، وهي المفضّلة بسائر بلاد المغرب[8]، وكان سكّانها كلّهم تقريبا يعملون في انتاج القطن والمنسوجات[9]، ومن جهة أخرى للحاجة الكبيرة لهذه المادّة النّسيجية المـلائمة للمنـاطق البـاردة كأوروبا، وبمدينة تِسَلة[10] سـهل كبير يمتدّ على مسـافة نحو

---

[1] – الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص33.

[2] – نفسه، ص44.

[3] – وهي قرية ساحلية تقع في الجهة الشمالية الشرقية لمدينة بني صاف، ينبت فيها قليل من القمح، **ينظر**: الحسن الوزان نفسه ج2، ص44.

[4] – نفسه، ج2، ص43.

[5] - Atallah DHINA, Op cit ,p29.

[6] – وصف افريقيا، المصدر السابق، ج2، ص13.

[7] – العمري، المصدر السابق، ج4، ص98.

[8] – كتاب الجغرافيا، المصدر السابق، ص140.

[9] – الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص15.

[10] – أو ما تسمى بقرية تسالة، ولازالت تحمل هذا الاسم، وهي متواجدة على بُعد مائة وعشرين كلم على تلمسان، وكانت خلال العهد الزياني ذات أهمية كبيرة كونها كانت تمد تلمسان وتزودها بالحبوب ذات الجودة العالية، **ينظر**: مختار حساني، المرجع السابق، ج2 ص26، أو بجانب عين تموشنت من الناحية الجنوبية، **ينظر**: ابن خلدون عبد الرحمن، الرحلة، المصدر السابق ص63، (ضمن التهميش).

عشرين ميلا، وبه ينتج القمح الجيِّد الجميل اللّون غليظ الحبِّ[1].

حيث يقدِّر يحيى بن خلدون كمية انتاجه بقوله:" ربّما بلغت إصابة الزّوج الواحدة كما في سنة(758هـ/1357م) أربعمائة مُدّ كبير من القمح سوى الشّعير والباقلاء والمُدُّ ستون برشالة ووزنة البرشالة ثلاثة عشر رطلا "[2]، وبإقليم بني راشد من الجهة الجنوبية سهول، وحتّى مرتفعاتها هي صالحة للزِّراعة ويزرعون بها الحقول والكروم[3] وبمستغانم "سقايات عديدة، يخترقها جدول ماء يحرِّك الطّاحونات، وبخارجها بساتين جميلة ... وجميع الأراضي المحيطة بها جيِّدة للفلاحة وخصبة"[4].

تعدّ أقاليم المغرب الأوسط ذات خصائص اقتصادية مميّزة، أشادت بها جلّ المصادر الجغرافية الّتي عايشت العصر الوسيط ومنها ذُكرت مياهها الجارية، وبساتينها اليانعة وعن وصفها يذكـر المقدسي قائلا:"يجري خلالها الأنهار، ويملأ غيطانها الأشجار"[5]، أمّا مدينة بْريشْك فتكثر بها الخيرات كثيرا[6]، ولمدينة المدية سهل خصيب جدّا، وتحيط بها جداول ماء كثيرة وبساتين[7]، وبأحواز الجزائر [8] عدّة بساتين، وأراضي مغروسة بأشجار الفواكه[9]، وبها تكثر زراعة قصب السكّر [10]، كما يمرّ بالجهة الشّرقية منها نهر يُزوِّد السكّان بالمياه، وفي ضواحيها

---

1 – الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص25.

2 – البغية، المصدر السابق، ج1، ص129، مبارك الميلي، المرجع السابق، ج2، ص384، ويذكر مختار حساني، أنَّ البرشالة تساوي اثنا عشرة أوقية، المرجع السابق، ج2، ص25، والمُدُّ: هو مكيال ومقداره رطلان أو رطل وثلث أو ملء كف الانسان المعتدل وهو إناء مكعب طول حرفه: 9.2 سنتمترا تقريبا، وكان يتوضأ به الرسول ﷺ، طبقا لما جاء في الحديث رقم: 198، ضمن باب الوضوء: " حدثنا أبو نُعيم قال: حدثنا مِسعر قال: حدثني ابن جَبر قال: سمعت أنساً يقول: كان النبي ﷺ يغسل، أو كان يغتسل بالصاع إلى خمسة أمدادٍ، و يتوضأُ بالمُدِّ" **يُنظر**: البخاري، صحيح البخاري، نشر مشترك، موفم للنشر– الجزائر، ودار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، ج1، 1992م، ص84.

3 – الحسن الوزان المصدر السابق، ج2، ص26.

4 – نفسه، ج2، ص32.

5 – أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، المصدر السابق، ص216.

6 – الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص33.

7 – نفسه، ج2، ص33.

8 – كانت تسمى اكوسيوم، ومعناها الجزر، سميت باسم الجزر الصخرية أين كانت تقيم قبيلة بني مزغنة، حيث حملت اسم هذه القبيلة، **ينظر**: الحسن الوزان، نفسه، ج2، ص37.

9 – نفسه، ج2، ص37.

10 – العمري، المصدر السابق، ج4، ص120.

سهول جميلة وأهمّها سهل متيجة[1] الّذي ينتج القمح الجيِّد بكثرة[2]، وكان الاهتمام بالقطاع الفلاحي للدّولة الزيّانية كبير، حيث عملت على ترقيتها وحرصت على استخراج المياه واستجلابها إلى مختلف أمصارها[3].

إنَّ الثّروة المائية وما ينتج عنها، كانت في تاريخ المغرب الإسلامي عامَّة، وما تزال عاملا مؤثِّرا في الحياة الاقتصادية، حيث عملت على تحفيز السكّان على تنويع أنشطتهم الفلاحية والحرفية وتكثيف الحياة القروية، والرّفع من الحياة الاقتصادية، سواء من جانب تحقيق الاكتفاء الذّاتي للبلاد وتأمين الغذاء للسّاكنة، في ظلِّ الظروف الصعبة الّتي طالما عاشتها المنطقة، وبوجه أخصّ بلاد المغرب الأوسط الّتـي ظلّت مُعرضة لكثير من الفتن خـــلال فترة الدِّراسة أو للمساهمة في الزيـــادة من الدّخل لخزينة الدّولة الزيّانية.

ثالثا: الجوائح وانعكاساتها على نظم الرّي بالدولة الزيّانية.

لا يمكن لأي دراسة عن النّظم الاقتصادية والزِّراعية منها على الخصوص، أن يعالجها أي باحث دون الرّجوع إلى طبيعة الجوائح الّتي سايرت المجال الجغرافي لها، وكذا الفترة الزّمنية المحدّدة، وعليه كان لزاما علينا التّطرّق لمختلف مظاهر الجوائح الّتي تكون قد اجتاحت بلاد المغرب الأوسط خلال فترة الدّولة الزيّانية، ولعلّ من أهمِّ أسبابها هو عدم الاستقرار في المناخ السّائد بالمنطقة، والّذي ينقسم إلى ثلاثة أقاليم رئيسية، كما سبقت الإشارة إليه ضمن الفصل التمهيدي.

1-أنواع الجوائح:

بالرّغم من الحياة الرّغيدة الّتي ألِفَها ساكنة بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزيّاني خاصّة بعد انقضاء فترات الحصار المريني وإعادة احيائها، ونتيجة ما تَمْتَلكه الدّولة من خيرات وأراضي خصبة ومياه وافرة، إذ أن أغلب تكسّب سكّان دولة بني عبد الواد كانت تعتمد على الفلاحة وحوك الصّوف"[4]، إلاّ أنّها عاشت فترات عصيبة، تعرّضت فيها لأزمات اقتصادية كانت

[1]- هذا السهل الذي لا يزال يعد من أجود السهول بالأراضي الجزائرية وربما في العالم، لخصوبة تربته، ونجده اليوم مع الأسف يتعرض للإتلاف من طرف مافيا العقارات، بحيث غزته كل أنواع الاسمنت مما يستدعي إعادة النظر فيه، ومن أجل الحدِّ من نهب أراضيه التي تُعد كنزا ثمينا للجزائر.

[2] – الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص37.

[3] – مبارك الميلي، المرجع السابق، ج2، ص483.

[4] – يحيى بن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص92.

نتيجة لجوائح قد عصفت بها، ومنها الجفاف الّذي حلّ بها عبر فترات زمنية مختلفة كما، ضرب بلاد المغرب عامّة وحدثت بها المجاعة والأوبئة[1]، والقحط والأعاصير والزلازل والجراد[2] وغلاء الأسعار[3]، وكان تأثيرها بالغا، حتّى تحوّلت إلى كوارث طبيعية حصدت العديد من أرواح ساكنة بلاد المغرب الأوسط.

أ-الجفاف*:

إنَّ ظاهرة الجفاف العامة بالمناطق الصحراوية ليست حكرا على أقاليمها فحسب، بل نجدها تجتاح أيضا المناطق الرطبة من بلاد المغرب الأوسط بين الحين والآخر، ولو لفترة معلومة من السنة، وذلك نتيجة الاختلالات المناخية غير المستقرة والمتدرجة من حيث الارتفاع أو الانخفاض غير العادي للحرارة، أو قوّة الرياح وتركز هطول الأمطار وشدّتها، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى استفحال نقص التّساقطات، وعليه يكون الجفاف نذير شؤم مستمرّ بالمنطقة[4] وهو ما ظل يستدعي البحث عن تدابير لمواجهة مثل هذه الظواهر الطبيعية.

يعدّ المناخ السّائد في أي إقليم من المعمورة من الأسس الضّرورية المؤثّرة في صيرورة الحضارات، وعن ذلك أشار ابن خلدون في جزء من مقدّمته، عن أثر المناخ على طبائع النّاس وعاداتهم، ودوره أيضا بالنِّسبة لحالتي الجوع والعطش والتّحكم في صيرورتهما، وله تأثيره أيضا في تحقيق الرّخاء، فإذا نظرنا إلى الأقاليم المعتدلة، ليس بالضّرورة أن تعيش كل مناطق الإقليم المعتدل في الرّخاء وهوما يؤكده ابن خلدون في قوله:" اعلم أنّ هذه الأقاليم المعتدلة ليس كلها يوجد بها الخصب ولا كل سكّانها في رغد من العيش"[5]، والخاصّة بالإقليم الرّابع والثّالث والخامس فنجدها من الأقاليم الّتـي تحظى بالجزء الأكبر من التّحضّر، لما يتوفّر فيها من العلوم والصنائع والمباني ومختلف الأقوات والفواكه والحيوانات، وأمّا أغلب سكانها فيتعاملون بالنّقدين العزيزين[6].

---

[1] – محمد المجدوب، الماء في تاريخ المغرب، المرجع السابق، ص21.

[2] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص253.

[3] – ابن أبي زرع، المصدر السابق، ص273.

*–هو ما جفَّ من الشيء الذي تجففه، أي تعزل جفافه عن رطبه، ويقال: جفَّ الشيء، أي يبس وزالت عنه ندواته، **ينظر**: ابن منظور، المصدر السابق، ج9، ص28.

[4] – جان فررنسوا تراون، المرجع السابق، ص 53.

[5] – ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، دار الفكر للطباعة، المصدر السابق، ص109.

[6] – نفسه، المقدمة، ص 104، (والمقصود بالنقدين العزيزين، الذهب والفضة).

أمّا الأقاليم غير المعتدلة، والخاصّة بالإقليم الأوّل والثّاني والسّادس والسّابع، فسكّانها هم أقلّ تحضرا ويعيشون في خصاصة، وأمّا غذاؤهم فيقتصر على الذرة والعشب، ومساكنهم بسيطة جدّا تصنع من الطِّين والقصب، وعملتهم النّحاس أو الحديد أو الجلود[1].

يعدّ الجفاف من الجوائح المائية[2]، وهو ظاهرة تجعل كل من الانسان، والحيوان والنّبات في حاجة ماسة إلى الماء، وإذا اجتاح اقليما من الأقاليم فقد يهلك الحرث والنّسل والنّبات[3] ولبلاد المغرب عامّة نصيب من فترات الجفاف تداولت عليها عبر كل القرون الماضية، فأحدثت مجاعات وأوبئة كما تطرّقت إلى عدم التّوازن في نظام تساقطاتها من فترة لأخرى[4]، فتارة تكون قليلة وأطوار أخرى تكون غزيرة، وفي كلتا الحالتين تشكِّل نقمة على السّاكنة، أمَّا المناطق الّتي عرفت جفافا متواترا لقلّة الاستمطار بها، فكانت معرضة للمجاعة وبالتّالي انتشار عمليات الثّورات والنّهب[5].

وفي عام(617هـ/1220م)، اجتاحت بلاد المغرب والأندلس مجاعة كبيرة كان أثرها عسيرا على السكّان، فانتشر الغلاء الفاحش[6]،وارتفعت أسعار الحبوب والمواد الغذائية، وقد يُعدّ ذلك مقياسا لحجم الكوارث وشدّة القحوط والمجاعات[7]، وحلّت الفوضى والسّرقة، حتّى وصفت بالمجاعة العظمى[8]، وقد أشار عبد الرحمن بن خلدون إلى أثر الظواهر الطبيعية على الانسان وعلى حياته الاقتصادية، وذلك ما يظهر جليا في تحديده لشروط اختيار مواقع المدن[9]، من أجل ضمان حياة أكثر أمانا، كما يبدو أنّ ساكنة بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزيّاني ونخص بالذِّكر هنا الفلاّحين بها لم يستسلموا لقساوة الظروف الطبيعية الّتي كانت تجتاح

---

1 – ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، المصدر السابق، ص104.

2 – سعيد بن حمادة، المرجع السابق، ص154.

3 – بلمداني نوال، الرعي في المغرب الأوسط، المرجع السابق، ص48.

4 – محمد المجدوب، الماء في تاريخ المغرب، المرجع السابق، ص21.

5 – بروشنيف، المرجع السابق، ج2، ص214.

6 – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص253.

7 – عبد الهادي البياض، الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الانسان في المغرب والأندلس (ق6-8هـ /12-14م) دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 2008م، ص101.

8 – الاستقصا، المرجع السابق، ج2، ص264.

9 – المقدمة، المصدر السابق، ص، ص 432-433.

أراضيهم، بل استخدموا طرائق وأساليب مختلفة للقضاء على مشكِلة النّدرة في المياه الصّالحة للرّي، وبالتّالي مواجهة ضرر الجوائح من جهة، وتوفير كمّيات من الماء لإنقاذ المزروعات من التّلف والجدب.

كثيرا ما كان يتحتّم على الفلاّحين أثناء سنوات الجفاف والجدب إلى انشاء سواقي جديدة من الأودية، ومدِ القنوات منها في اتجاه حقولهم[1]، واستعمال الأحواض، وعن حجمها يحدِّثنا ابن بصال في مؤلّفه: "كتاب الفلاحة" قائلا:" أن يكون طول الحوض اثني عشر ذراعا[2]، وفي عرضه أربعة أذرع، ويجعل بين حوض وآخر ثمانية أذرع، وهذا إذا كانت الأرض حرشة جذبة لا رطوبة فيها،...أمّا الأرض الكريمة السّمينة فيجعل بين حوض وآخر ستة عشر ذراعا"[3]، إلاّ أنَّ هذه الأحجام لم تعد مناسبة أيّام الجوائح بالأندلس، ممّا أجبر مستعملي الأحواض أن يعملوا على تقليص أحجامها من أجل الاقتصاد في كمِّيات مياه السّقي[4]، وليس ببعيد أن تكون هذه التِّقنية قد جرى تطبيقها بالدّولة الزيّانية، خصوصا في ظلِّ ممارسة الأندلسيين لمختلف تجاربهم الفلاحية بالدّولة أيّام هجرتهم إليها.

لا شكّ أنَّ ظاهرة الجفاف تعدّ من أكثر الأخطار الطّبيعية، مقارنة مع بقية الآفات وحدوثه يؤدِّي حتما إلى تضرّر المنتوج الزّراعي، وبالتّالي تحلُّ المجاعة، إذْ مثَّل المطر حدثا هامًّا في حياة النّاس حتّى أرَّخُوا بها فقالوا مثلا" سنة النوة "، وكثيرا ما تسبّب الجفاف في كوارث حقيقية[5] وقد أخبرنا تعالى بهذه الظّاهرة في القرآن الكريم في قوله:"﴿ ثُمَّ يَاتِے مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٞ شِدَادٞ يَاكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلاٗ مِّمَّا تُحْصِنُونَۖ ۞ ثُمَّ يَاتِے مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٞ فِيهِ يُغَاثُ اُ۬لنَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَۖ"[6].

---

[1] – عائشة الناجم، المرجع السابق، ص11.

[2] – والذراع هو المسافة من المرفق إلى أطراف الأصابع، ويعبر به عن المذروع والمسموح من الأشياء، **ينظر**: الزمخشري محمود بن عمر، الفائق في غريب الحديث، تحق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط2 (د ت)، ج2 ص8؛ الماوردي، الاحكام السلطانية، المصدر السابق، ص174. ويساوي الذراع: 46.2م، وهي الوحدة التي كانت أكثر استعمالا في ميدان الفلاحة، **ينظر**: محمد عمراني زريفي،" الحرف والصنائع، المرجع السابق، ج2، ص278.

[3] – ابن بصال، المصدر السابق، ص132.

[4] – بودالية تواتية، الحرف والصنائع، المرجع السابق، ج1، ص229.

[5] – محمد حسن، المدينة والبادية، المرجع السابق، ص615.

[6] – سورة يوسف، الآية: 48-49.

إنَّ الجفاف الّذي ضرب كل بلاد المغرب الإسلامي سنة(926هـ/1520م)، ووصل صداه إلى شبه الجزيرة الايبيرية، كان كارثة حقيقية، وممّا زاد من ضراوته، المجاعة الّتي حلّت بالمنطقة بعد عامين قد خلت[1]، وممّا يضاعف ويزيد من آثاره وعواقبه، هو الاعتماد الشّامل تقريبا لساكنة بلاد المغرب الإسلامي على المنتوج الزِّراعي في حياتهم، سواء كانت الأراضي بعلية، أو مروية.

ولأنّ الماء هو المعيار الأساسي الّذي من خلاله يتمّ تحديد كميات الإنتاج، فكلّما كانت نسبة التّساقطات المطرية السّنوية منتظمة، وكافية لنمو الزّروع، كان المردود الفلاحي مناسبا والإنتاج الغذائي وفيرا وعليه فإنّ ظاهرة الجوائح المائية[2]، سواء انحباس المطر لفترة زمنية طويلة، والمؤدِّية إلى ظهور القحط، وكثيرا ما كان يحدث عبر مَرِّ السنين، ففي سنة(380هـ /990م) ، ظهر قحط شديد ببلاد المغرب والأندلس وأفريقية، جفَّت من أجله المياه جفوفا كثيرا[3] أو كثرة التّساقطات، وبدورها قد تتسبّب في حدوث فيضانات، من شأنها أن تؤدِّي إلى تضرّر المحاصيل الزِّراعية.

وعن ذلك يشير ابن خلدون قائلا:" فطبيعة العالم في كثرة الأمطار وقلّتها مختلفة، والمطر يقوى ويضعف ويقلّ ويكثر الزّرع والثِّمار والضرع على نسبته إلاّ أنّ النّاس واثقون في أقواتهم بالاحتكار[4]، فإذا فقد الاحتكار عَظُمَ توقع النّاس للمجاعات"[5]، وكل ذلك سببه التّذبذب المناخي وعدم انتظامه، وهو كثيرا ما يميِّز أراضي، بلاد المغرب الإسلامي الّتي شهدت سنوات كَثُر فيها المطر إلى حدِّ الفياضان وأخرى أصابها الجفاف، فأدى إلى حدوث القحط الذي انعكست نتائجه سلبا، ليس على غذاء الانسان ونقصه، أو انتشار الجدب في المراعي وقلّة العشب للحيوان

---

[1] – لوبنى زوبير، المرجع السابق، ص43.

[2] – وهي من الجوائح التي تنتج عن قلة الماء أو مده، **ينظر**: سعيد بن حمادة، المرجع السابق، ص154.

[3] – ابن أبي زرع، المصدر السابق، ص114.

[4] – هذا ما يؤكِّد لنا فرضية الادخار والتّخزين التي تعود عليها ساكنة الدولة الزيانية، من أجل مقاومة الأزمات، ولعلّ التكرار المستمر للحصارات المرينية على تلمسان خلال فترة الدِّراسة، أكسب ساكنتها خبرة كبيرة في تدبير شؤونهم، من حيث عمليات التّخزين ومجابهة الجوائح والمحن، وهذا ما جعلها تكابد الحصار الطويل الذي عصف بالبلاد، وأشرنا إليه في العديد من الصفحات من هذه الدِّراسة وكلمة الاحتكار هنا؛ لا تعني التّخزين للمضاربة في الأسعار أثناء الأوقات العسيرة، وإنّما هو عملية تخطيط مستقبلي ودراسة اقتصادية حكيمة من أجل تجاوز زمن الحاجة.

[5] – المقدمة، المصدر السابق، ص376.

فحسب، وإنّما هدّدت كل القطاعات الاقتصادية الأخرى، كالصناعية والتِّجارة، أمّا تقلّصه أو تذبذبه، فقد يؤدِّي إلى حدوث مجاعات، وبالتّالي انتشار الأمراض والأوبئة، وبدورها تؤدّي إلى تراجع في النّمو السكاني، وكثيرا ما كانت تلك المجاعات متوالية من جراء استمرار فترات الجفاف[1].

وهنا يمكن الإشارة، إلى أنّه إذا حدث تراجعا في المحصول الزّراعي خلال سنة واحدة من جراء الجفاف وتناقص الأمطار، فهذا ليس معناه حدوث مجاعة عامّة، فقد يكون له تأثير وبصورة أكبر على المواشي أكثر منه على الانسان، وذلك لتخزين المؤن داخل المطامير[2] لمثل السّنوات العجاف، كما فعل أهل فاس أيّام المرابطين، حينما اشتدّ بهم الجوع، فاتّخذوا المطامير في بيوتهم وديارهم للخزن والطّحن[3]، وهي صورة اعتمدها ساكنة بلاد المغرب الأوسط كتدابير وقائية.

ويذكر أحد الباحثين[4]، أنَّ هذه المخازن كانت تُهيَّأُ من أجل حفظ مؤنهم، فكانت تُصمَّم بإحكامٍ، مع مراعاة كل الظّروف والعوامل الطّبيعية الّتي تقيها من التّلف والضّياع نتيجة التّغيرات المناخية، كلُّ ذلك من أجل البقاء وابعاد شبح الجوع، وهي طريقة قديمة أخبرنا بها القرآن الكريم في قوله تعالى:"﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ ۖ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِى فِى رُءْيَٰىَ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[5]، ويضيف جلّ شأنه في هذا الصّدد قائلا:"﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِى سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ﴾[6].

إذا كان الماء هو الحياة، فمن المؤكّد أنّ الجفاف كان يعتبر من الآفات المريعة والخطيرة على السّاكنة ومواشيهم وزراعتهم، فحتميته كانت تؤدّي إلى حدوث مجاعات قد تتسبّب في هـلاك العديد من الأفراد والحيوانـات، إضافة إلى ظهور ثورات شعبية ينتج عنها الكثير من

---

[1] – لوبنى زوبير، المرجع السابق، ص44

[2] – ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، المصدر السابق، ص511.

[3] – ابن أبي زرع، المصدر السابق، ص114.

[4] – عبد الهادي البياض، الكوارث الطبيعية، المرجع السابق، ص218.

[5] – سورة يوسف، الآية: 43.

[6] – سورة يوسف، الآية 47.

عمليات النّهب والسّلب وتفكّك الثّوابت الأخلاقية، وغيرها من المصائب.

ب– الجراد:

يعتبر الجراد من الجوائح الضارّة الّتي ينتج عنها فساد كبير للزّرع، حيث يأتي على كل أخضر وعلى ذكر هذه الآفة، فإنَّ بلاد المغرب الأوسط ظلّت مطية لقدوم هذه الحشرة، خاصّة أثناء قدوم موسم الحصاد، حينما تهبّ الرياح الجنوبية الدّافئة الّتي تحمله نحو المناطق الشّمالية وبسرعة كبيرة وإذا كانت المصادر الّتي توثق لِمِثل هذا النّوع من الجوائح قليلة، فيمكن استخلاص ذلك ممّا ذكره ابن أبي زرع، أنّه اجتاح الجراد بلاد المغرب الأوسط في عام (406هـ/1078م) وهلك ما فيها من زروع ومحاصيل، وهو ما يكون سببا في حدوث المجاعة في كل البلاد الّتي يجتاحها ريفا ومدينة، نظرا للتّكامل الاقتصادي بينهما، وتصنّف هذه الجائحة في المرتّبة الثّانية من حيث خطورتها بعد الجوائح المائية، ويبدو أنَّ طول الجفاف كثيرا ما يمهِّد اجتياح الجراد على البلاد من الجهة الجنوبية[1].

أمّا مع بداية القرن السابع الهجري، الثالث عشر الميلادي، فقد اجتاح الجراد بلاد المغرب سنة (617هـ/1220م)[2]، ثمّ تكرّر سنة(624هـ/1228م)، فأتى على كل ما هو أخضر، ممّا أدّى إلى ارتفاع الأسعار، ثمّ حلّ بها سنة(630هـ/1232م)[3] فعمّت المجاعة وانتشر الوباء والغلاء حتّى أكل النّاس بعضهم بعضا، وكان يُدفن النّاس في مقابر جماعية، تعدَّت المائة جثّة في الحفرة الواحدة[4]، وللإشارة فإنّ جائحة الجراد هي شديدة الانتشار، فبلاد المغرب الإسلامي عامّة، ظلّت مُعرضة لاجتياحه، فمثلا عندما عَمَّ بلاد المغرب الأقصى، من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب فإنّ بلاد المغرب الأوسط لم تسلم من تأثيره[5].

ويعدّ انتشاره تهديدا للأمن الغذائي بالنِّسبة للإنسان والحيوان، كما تتضاعف خطورته في

[1] – برونشفيك، المرجع السابق، ج2، ص214.

[2] – الناصري، الاستقصا، المرجع السابق، ج2، ص236.

[3] – نفسه، ص، ص،236–237.

[4] – نفسه، ص237.

[5] – كثيرا ما كانت آثار القحوط والمجاعات الشديدة، والجفاف حينما يضرب بلاد المغرب الإسلامي يكون عامًّا لأمصارها وهي نفس الفكرة الّتي يبرزها **عبد الهادي البياض**، عندما يتحدّث عن الكوارث الطبيعية ببلاد المغرب الأقصى والأندلس فيقول: " أنّ تلك الكوارث الّتي أصابت العدوتين المغرب والأندلس، فإنها قد ألمَّت أيضاً بكل الحوض المتوسطي، ومنها الطاعون الّذي ضرب مدن الأندلس، لينتقل إلى بلاد المغرب مباشرة"، **ينظر**: المرجع السابق، ص35.

سرعة تكاثره، خاصّة مع استمرار فترات الجفاف، ومن أشهر أنواع الجراد المدمِّرة وأخطرها على الزِّراعة هو الجراد الصحراوي[1]، وهو نوع يقفز على الأرض دون طيران، ممّا يُصعب معاينته والتّخلص منه، ويذكرنا البرزلي عن مسألة الجـراد، أنَّه "إذا حدث أن اكتـرى أحدهم أرضا ليزرعها وحلّ الجراد على زرعها فأكله، ثـمّ تزايد وكثـر وخـاف أن يزرع مـا تبقىّ منها أن يأكله الجـراد فلا شـيء عليه مـن الكراء"[2].

إضافة إلى جائحة الجراد وما خلّفه من مضار على الاقتصاد ببلاد المغرب الأوسط زمن الدِّراسة، فقد كـانت أنواع أخـرى لم تذكرها المصادر التّاريخية، كَجائحة الفراشة الّتي أخبرنـا عنهـا الونشريسي من خلال مسألة وردت إليه عن مُكتري لأرض أصيب بهذه الجائحة حيث اكترى أرضا وزرعها كتّانا فهاجمها الفراش وهلكت غلّتها، فهل يسقط عنه الكراء؟[3]، وهذا ما يُهدينا إلى أنَّ ظاهرة انتشار الفراش كان لها وقعها وتأثيرها على المنتوجات الزِّراعية، ومنه اعتبارها من الجوائح الضّارّة.

وعن تأثير الطّيور والخنازير البرِّية ونحوها، يضيف الونشريسي أنَّها أيضا من الجوائح الّتي كانت تعتبر محلّ جدلٍ بين المُكتري للأرض وصاحبها، في حالة هلاكها من طرف ما ذُكر من حيوانات، فهل تسقط عنه قيمة الكراء؟ فجوابه عن ذلك، هو أنّها مصيبة ربانية حلّت به ولا شيء عليه من الكراء لأجلها[4].

حتّى وإن لم يتحتّم علينا الغوص في أغوار الحديث عن كل الجوائح، والّتي تطرّق إليها بعض الباحثين[5] بعمق أكثر، كان من الواجب علينا الإحاطة ببعضها لما لها من تأثير على الجوانب الزِّراعية، وهذا ما يجعلنا نُقِرُّ من خلال هذه الدِّراسة، على أنَّ الجوائح المائية قد تكون الأساسية في حدوث المجاعات وتدهور الاقتصاد بصورة عامّة، إلاّ أنّه لا يمكننا إغفال بعض الظّواهر الطبيعية الأخرى.

---

[1] – مزدور سمية، المرجع السابق، ص117.

[2] – البرزلي، المصدر السابق، ج3، ص390.

[3] – المعيار، المصدر السابق، ج5، ص234.

[4] – نفسه، ج5، ص237.

[5] – ومنهم الباحثة، مزدور سمية، (المجاعات والأوبئة في المغرب الأوسط)، المرجع السابق، حيث تطرقت من خلال هذه الرِّسالة إلى سرد بعض الجوائح التي اجتاحت بلاد المغرب الأوسط، منذ نهاية القرن السادس الهجري، الثاني عشر الميلادي إلى القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي، وهو مواكب لمجال الدراسة وزمنها.

ج-الأعاصير والفيضانات:

تختلف الظّواهر الطّبيعية من منطقة لأخـرى، كما قد تحدث حسب التّغيّرات المنـاخية ومنها هبوب الرِّياح المظلمة الصّفراء[1] أو ما يسمّيها ابن أبـي زرع، بالرِّيـح السّوداء[2] القويّـة والمصحوبـة أحيانا بأمطار غزيرة غير منتظمة في هطولها، تؤدِّي إلى خسائر مادية، وقد تتسبّب أيضا في هلاك العديد من الأرواح، وقد حدثت بالمغرب وافريقية عام (307هـ/919م) وطال أمدها أيّاما، حتّى سدّت الأفق وكان الرجل لا يكاد يرى جليسه من شدّة قوّتها، ثمّ أتبعها الوباء[3].

والملاحظ أن الرِّياح الآتية من الشّرق تكون أكثر برودة في الشِّتاء، وعنها يخبرنا صاحب روض القرطاس أنّه قد هبّت ريح شرقية بالمغرب سنة (379هـ/989م)، ودامت ستّة أشهر فأعقبها الوباء العظيم والأمراض الكثيرة[4]، أمّا الرِّياح الدّافئة السيروكو الآتية من الصحراء فكانت تساعد على نقل الجراد من الجنوب إلى الشّمال.

وبالرّغم من بُعد هذه الأحداث والكوارث عن فترة الدِّراسة وعن مجالها الجغرافي، إلاَّ أنّها لا محالة، تُعدّ امتدادا للعديد من الكوارث المماثلة لها أو أشدّ منها، تكون قد تجاوزت عن ذكرها المصادر المتزامنة للإطار الزّمني المدروس، وإذا كان انحباس المطر قد يؤدِّي إلى حدوث الجفاف وحلول القحط والجوع، ممّا يدعو النّاس إلى طلب المطر لانفراج أزمتهم وانقضاء محنهم، إلاّ أنّه سرعان ما يتبعه في غالب الأحيان سيل من الأمطار الطّوفانية، الّتي تتلف الزّرع وتقتلع الأشجار الكبيرة وتحطِّم البيوت، وقد حدث هذا سنة (485هـ/1092م) بمدينة تلمسان[5]، والجسور وتجرف الماشية وحتّى الانسان، خاصّة إذا حلّت بهم على حين غفلة من الزّمن.

لا شكّ أنَّ الرِّياح تعتبر ظاهرة مناخية عامَّة، إذْ لا يمكن لبلاد المغرب أن تكون بمنأى عن تأثيراتها، وهي أنواع: فمنها العادية الّتي جعلها الله تعالى لواقح للنّباتات إذ يقول في مُحكم

---

[1] - ابن عذارى المراكشي، البيان المغرب، المصدر السابق، ج1، ص182.

[2] - روض القرطاس، المصدر السابق، ص98.

[3] - ابن عذارِى، المصدر السابق، ص182.

[4] - نفسه، ص102.

[5] - نفسه، ص100.

تنزيله: ﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَسْقَيْنَٰكُمُوهُ وَمَآ أَنتُمْ لَهُۥ بِخَٰزِنِينَ ﴾[1]، ومنها ما تدفع بالغيوم من مكان لآخر وتساهم في جلب الغيث للزّروع من أجل إحيائها، وعن حركتها يذكر حسن الوزان" أنّها تهبّ بقوّة من جهة الغرب والشّمال في شهر مارس فتخصب الأرض وتزهر الأشجار"[2] .

وأمَّا الرِّياح الشّرقية والجنوبية الشّرقية، وكذا الرِّياح الآتية من الجنوب، فهي كثيرا مـا تكون ضارّة لكونها تتسبّب في فساد كل الغلاّت وإتلافها، ولا سيما تلك الّتي تهبّ في شهري ماي وجوان[3]، ومنها الرِّياح العاتية القويّة الّتي تتلف الزّرع والضرع وتحطّم المباني وعنها يذكر المؤرِّخون[4]:"أنَّ ريحا عاتية وعاصفة هوجاء ضربت بلاد المغرب الأوسط سنة(776هـ/1375م) فأهلكت الحرث والنّسل واجتثّت كلّ شيء، وعَمَّت المجاعة حتّى أكل النّاس بعضهم بعضا"[5] "ويومئذ تصدّق السّلطان بنصف جباية خزينة الدّولة على الرّعية، وفتح أبواب خزائنه الخاصّة للمحاويج[6] وأمر بجمع الفقراء والمساكين ومن لا مأوى لهم من النّاس بالبيماريستانات والمحلاّت العمومية وقدر لهم في أرزاقهم حتّى انفرج عنهم الكرب وارتفعت المسغبة"[7].

وهذا ما يؤكِّده يحيى بن خلدون بقوله: "فافتقر النّاس إلى ما عند الخليفة فتصدّق بنصف جباية حضرته الكريمة كل يوم على ضُعفائها تجمع آلافه العديدة لآخر سبع، ثمّ يحشرون بمشوار ايمي...وغيره من الرِّحاب الفسيحة الجنبات...فيقسِّم ذلك عدلا بينهم...ثمّ اقتضى نظره الكريم أن ضمّهم أجمعين بمارستانات يأتيهم فيها رزقهم بكرة وعشيا، شتاء السّنة وربيعها، إلى أن دعاهم خصب البادية ودرور وضروعِ ماشيتها إلى الإصحار إليها، فكان ذلك عملا في البرِّ راجحًا، وأثرا في الصّالحات خالدًا"[8].

---

[1] – سورة الحجر، الآية:22.

[2] – وصف افريقيا، المصدر السابق، ج1، ص78.

[3] – نفسه، ج1، ص81.

[4] – يذكر ابن أبي زرع أن ريح قوية شديدة بفاس سنة(391هـ/1001م)، حتى رأى الناس فيها البهائم تمر بين السّماء والأرض **ينظر**: الأنيس المطرب، المصدر السابق، ص100.

[5] – يحيى بن خلدون، المصدر السابق، ج2، ص298.

[6] – فُتِحت أبواب الخزينة السلطانية ليتم توزيع المؤن الموجودة بها على كل الفئات المحتاجة من المجتمع، وبلا تمييز.

[7] –عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ج2، ص 172.

[8] – يحيى بن خلدون، المصدر السابق، ج2، ص298.

وممّا لا يدعو إلى الشكِّ، فإنّه كلّما كانت قوّة الدّولة الحاكمة، وعظمة السّلطة السياسية كانت لها القدرة على مواجهة الأزمات الّتي تعصف بها[1]، وقد تؤدِّي الجوائح إلى قيام ثورات شعبية وانتفاضات وحروب، قد تتسبّب في إضعاف هذه السّلطة على توفير حاجيات السكّان والمتضرِّرين منهم، ممّا يفتح الشهية لأطماع خارجية وبروز تمرّدات، تؤثّر سلبا على النِّظام العام والتّسيِّير المُحكم، وهو ما جعل السّلطان أبو حمّو موسى الثّاني الزيّاني، يفرد مخطوطا خاصًّا بأسس تسيير نظام الدّولة، سمَّاه "واسطة السّلوك في سياسة الملوك"، وممّا جاء فيه دعوته إلى العدل والتحلِّي بالفضل، وأن تكون قاعدة سياسته في الملك قائمة على حسن التّدبير وسداد الرّأي[2].

د-البَرَدُ*:

وأمّا عن جائحة البرد الّتي تعتبر من الجوائح المائية أيضا، فقد كان لها أثر في تدمير العديد من الحقول والمنتجات الزِّراعية، حيث أصاب بلاد المغرب البرد فوصل حجمه إلى رطل أو يزيد عنه قليلا، حتّى هلك الطّير والوحوش والبهائم والنّاس أيضا، كما أدّى سقوطه إلى تدمير ثمار الأشجار وكسر أغصانها، وتسبّب في قحط شديد وغلاء فاحش هذا كان سنة (339هـ /950م)[3].

أمّا في سنة (342هـ/953م) نزل أيضا برد عظيم ببلاد المغرب، لم تعهده المنطقة من قبل، فقتل المواشي وأهلك الثِّمار وضاقت على العباد الأرض بما رحبت، فاستسقى النّاس خلال هذه السّنة وحلَّت بهم سيول رابية عمّت جميع أنحاء بلاد المغرب، وصاحبتها رعود قاصفة وبُروق شديدة ورياح عاتية، ودام ذلك أيّام وليالي كثيرة، تهدّمت فيها الدِّيار، وتحطّمت الأشجار[4].

أمّا صاحب كتاب "وصف افريقيا"، فيُعْلِمُنا "بأنّ نهاية فصل الخريف وأثناء الِّشتاء وبعضُ

---

[1] – لبنى زوبير، المرجع السابق، ص49.

[2]– للمزيد عن هذه الوصايا خاصة في جانب العدل والسياسة، **ينظر**: أبو حمو موسى الثاني الزياني(ت791هـ/1389م) واسطة السلوك في سياسة الملوك، تح وتعليق، محمود بوترعة، دار الشيماء، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2012م ص ص50-92.

*–ويسمه البرزلي بالصَّرّ، الفتاوى، المصدر السابق، ج3، ص391.

[3] – ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، المصدر السابق، ص100.

[4] – نفسه، ص100.

من الصّيف، تحدث عواصف مصحوبة بالبرد والصّواعق والبرق، وينـزل الثّلج"[1]، في أماكن مختلفة من بلاد المغرب الإسلامي ومهما يكن فإنّ البرزلي نجده قد أسقط دفع الكراء عن مُكتري أصاب زرعه بَرَدُ فأفسده في مسألة وردت على ابن رشد عن زرع أصابه صَرّ[2].

هـ ـ تأثير الأعراب على الاقتصاد الزيّاني:

لقد كان للهجرات العربية لبلاد المغرب الإسلامي ومنه المغرب الأوسط أثر كبير، جعلهم يساهمون في تغيير جانب كبير من التّراث السكّاني لهذا الفضاء الجغرافي، وبعد أن استقروا أوّلا بالمناطق الصحراوية، كما حدث لعرب المعقل في صحراء تلمسان، ثمّ نزحوا إلى أحوازها واستولوا على أراضيها، وعاثوا في الأرض فسادا، فأصبح وجودهم يشكِّل خطرا على استقرار الدّولة الزيـّانية، هذا ما جعل السّلطان الـزيّاني يرميهم بعرب بني عامر[3]، الّذين كانوا يقيمون بتخوم مملكتي وهران وتلمسان، ثمّ يرحلون إلى صحراء تيكورارين[4]، وهم من أشرس الفرسان وأشجعهم[5]، فاستأجرهم من أجل صدِّهم عن أراضيه.

إضافة إلى أفواج أخرى من بني يزيد[6] وسكن عرب آخرون يسمّون الهدج في صحراء أنكاد وهي منطقة مجاورة لتلمسان، كانوا ممّن استعملهم ملوك تلمسان مقابل إعانات مالية ووصفوا بجرائم القتل والنّهب[7].

وممّا لا شكّ فيه، فإنَّ انتشار العرب بالمجال الجغرافي للدّولة الزيّانية، ظلّ يشكِّل زعزعة دائمة لاستقرارها، وهذا ما أشارت إليه المصادر الّتي عايش أصحابها الفترة الزيّانية، ولعلّ من

---

[1]– الحسن الوزان، المصدر السابق، ج1، ص80، وعن ذكر الثلج، فإنه من الجوائح المائية، فنزل على تلمسان في القرن 9هـ/15م، وأدى إلى سقوط منازل وأحدث خسائر في العمران والزروع وموت الحيوانات، وقطع المسالك، وتعطيل الأسواق **ينظر**: ابن مريم، البستان، المصدر السابق، ص40، إلاّ أن المصادر لم تتحدث عن حدوث المجاعات على إثر سقوطه.

[2] – البرزلي، المصدر السابق، ج3، ص391.

[3] – ابن خلدون عبد الرحمن، العبر، المصدر السابق، ج6، ص68.

[4] – وهي جمع للكلمة البربرية تاجرارت، تقع في الجزء الشمالي الشرقي لواحات توات، ويحدد ابن خلدون عبد الرحمن موضعها بقوله:" إنها في شرق تلمسان على عشر مراحل منها؛ وهي قصور كثيرة تقارب المائة في وادِ منحدر من المغرب إلى الشرق وكانت مركزا تجاريا مهما، تنزله القوافل التي تأتي من السودان إلى المغرب، والتي تذهب من المغرب إلى السودان"، **ينظر**: ابن خلدون عبد الرحمن، رحلة ابن خلدون، المصدر السابق، ص180.

[5] – الحسن الوزان، المصدر السابق، ج1، ص51.

[6] – ابن خلدون عبد الرحمن، المصدر السابق، ج6، ص55.

[7]– الحسن الوزان، المصدر السابق، ص56.

أهمِّها: الأخوين: عبد الرحمن ابن خلدون[1]، ويحيى بن خلدون[2]، وحسن الوزان[3]، وإذا كان موضع دراسة القبائل العربية ليس بالأهمِّية المطلوبة ضمن هذه الدِّراسة، ممّا يحتِّم علينا عدم الغوص في جذورها وتفاصيلها بإسهاب، وما حديثنا عنهم سوى لأنّ هناك من يصنِّفهم من الجوائح البشرية، إذ نجد حسن الوزان يصفهم بالرّهط[4]، أمّا برونشفيك فيقول عنهم: "إنَّ آفة الأعراب الّذين كانوا يشكِّلون للسّاكنة المستقرِّين جائحة مفزعة بسبب التّخريب خاصّة في عملية إفساد الزّروع والسّرقة"[5].

ونتيجة تلك الأعمال عاش أهل البوادي والقرى، وعابري الصحراء خاصّة التّجّار في وجل دائم من هؤلاء الأعراب، وهذا ما أكّده ابن خلدون ضمن ما تعرّض له منهم من نهب من طرف عرب المعقل في عودته إلى المغرب الأقصى، وأثنا مروره بصحراء المغرب الأوسط في قوله: "وارتحلنا جميعا إلى المغرب على طريق الصحراء...، فاعترضونا هنالك...وانتهبوا جميع ما كان معنا، وأرجلوا الكثير من الفرسان وكنت فيهم، وبقيت يومين في قفره ضاحيا، عاريا إلى أن خلصت إلى العمران...ووقع في خلال ذلك من الألطاف ما لا يعبِّرُ عنه، ولا يسع الوفاء بِشُكْرِهِ"[6]، كما تعرّض لمهاجمتهم السّلطان أبو حمّو، حيث أغاروا على مخيمه، ونهبوا رحائله وأمواله، ونجا من قبضتهم في جُنَح اللّيل بأعجوبة[7].

ونظرا لما كان يحدث من أهوال ناتجة عن هؤلاء العرب، فإنّهم قد مَسُّوا استقرار بلاد المغرب الأوسط وكان لها أثر سلبي على النّاس كافة، إذ لم يَسْلم منهم حتّى العلماء والفقهاء ممّا جعلهم يهتمّون بأمرهم، ولذا ورد في احدى النّوازل عن الونشريسي فتوى في قتال المغيرين

---

[1]– وعن دخول عرب بني هلال وسليم بلاد المغرب، **ينظر:** ابن خلدون عبد الرحمن، المصدر السابق، ج6، ص17 وما ولاها.

[2]– كثيرا ما نجده كلما ذُكِر العرب، وصفهم بصفات العداوة والفساد، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، في قوله:" ...وانخزل العرب أجمعون عنهم وظاهروا العدوَّ.."، البغية، المصدر السابق، ج2، ص140، وقوله:" وظهور الفساد في أرضه بكلب عربها.."، نفسه، ص179، ويضيف بموضع آخر، قائلا:" وأرسلت إليه زغبة خداعا.."، نفسه، ص242، وللمزيد من ذكر هذه الصفات، **ينظر:** بغية الرواد، المصدر السابق، ج2، ضمن أغلب صفحاته.

[3] – وصف افريقيا، المصدر السابق، ج1، ص50 وما والاها.

[4] – نفسه، ج1، ص51.

[5] – تاريخ افريقية، المرجع السابق، ج2، ص214.

[6] – رحلة ابن خلدون، المصدر السابق، ص، ص،180-181.

[7] – نفسه، ص123.

وقطّاع الطّرق من عرب المغرب الأوسط سنة(796هـ/1393م)، حيث سُئل فيها الامام ابن عرفة[1] فقيه تونس عن قضية قتال أمراء عرب المغرب الأوسط، وكان السّائل له الفقيه أبو العبّاس أحمد المريض، وذلك لكثرة غاراتهم وإفسادهم للبلاد والعباد، واستحلالهم دماء النّاس وأعراضهم، زمن ضعف السّلاطين وعدم القدرة على ردعهم، بل كانوا يغدقون عليهم المال والأعطيات، حتّى يأمنوا بطشهم ويحافظوا على أنفسهم وبقاء سلطتهم، هذا ما زادهم تمرّدا وجورا، الأمر الّذي جعل الفقهاء يجيزون مقاتلتهم معتبرين ذلك عملا جهاديا يُثابون على فعله وهو نصّ صريح يشجّع ويدعو على إعلان حرب ضدَّ هؤلاء المتمرِّدين، وكان استنادهم على ما اشتملت عليه نصوص وردت بالمدوّنة[2].

والغريب من أمر هذه القبائل وسادتها، أنَّها كانت تأخذ إتاوات تدفعها القوافل إلى أمرائهم وغالبا ما تكون عبارة عن قطعة قماش تساوي دينارا عن كل حِمل جمل[3]، إلا أنَّ عمليات السّطو والتّعدي على القوافل التِّجارية خاصّة، ظلّت عملية روتينية لا بدّ من القيام بها للاستزادة من الثّروة وهذا ما جعل العرب المقيمين بالصّحاري المجاورة لمملكتي تلمسان وتونس يعيشون مثل سادتهم، فكلّ أمير يتوصّل من الملك بإعانات مالية ضخمة، يوزِّعها على قبيلته اتِّقاءاً للفتن، وليعيش معهم في سلم وعلاقة ودِّية"[4].

ومن خلال سردنا لهذه الوقفات الّتي ذكرناها عن بعض القبائل العربيّة والأعمال التّخريبية الّتي قامت بها ببلاد المغرب الأوسط أثناء فترة الدِّراسة، لا بدّ أن نشير إلى طبيعة تأثيرها على المسار الاقتصادي بالدّولة الزيّانية، ومنه إفقار وتجويع النّاس، ولا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نصف ما قامت به تلك القبائل العربيّة بمجال الدّولة الزيّانية، من تخريب وتشويش على اقتصاد البلاد أنّه سببا رئيسيا، وإنّما يعدّ عاملا مهما في عرقلة مسار التّنمية بالدّولة الزيّانية

---

[1] – هو فقيه تونس وإمامها وعالمها وخطيبها، متبحر في العلوم وأصول الكلام، وعالم في الفقه والنحو والتفسير، لقب بالورغمي نسبة إلى قرية بتونس تسمى "ورغمة"، تولى إمامة الجامع الأعظم سنة 750هـ/1349م، وعُيِّن خطيبا عام 772هـ/1371م ثم مُفتيا سنة 773هـ،1372م، وتوفي سنة، 803هـ/1401م بتونس، **يُنظر:** ابن قنفد القسنطيني، الوفيات، معجم زمني للصحابة وأعلام المحدثين والفقهاء والمؤلفين من سنة 11–807هـ تح: عادل نويهض، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط4 بيروت، 1403هـ–1983م.، ص379.

[2] – الونشريسي، المصدر السابق، ج6، ص، ص153 –154–155–156.

[3] – الحسن الوزان، المصدر السابق، ج1، ص60.

[4] – نفسه، ج1، ص63.

إضافة إلى العوامل السياسية والطّبيعية، وكثيرا ما كانت تطال العمليات التّخريبية[1] مزارع الدّولة الزيّانية من طرف بعض القبائل المتمرِّدة[2] مشكِّلة أزمة في الغذاء، إلاّ أن كثرة المنتوجات بها وحسن التّدبير في عملية تخزينه كانت تمكِّن الدّولة من تجاوزها، والتّخلص من أزماتها.

رابعا: أثر الجوائح على نظم الري بالدولة الزيانية.

على الرّغم من الجوائح والأضرار الّتي ظلّ يعيشها إنسان العصر الوسيط ببلاد المغرب الأوسط خلال الفترة الزيّانية، والظروف العامّة النّاتجة عنها، إلاّ أنّه تميّز بالقدرة على مجابهة تلك الظّروف الطّبيعية، ولم يقف مستسلما لها كظاهرة الجفاف والعطش، وكثرة التّساقطات والفيضانات شتاءًا فقام بابتكار عدّة طرق وتدابير من أجل تخزين تلك المياه، للانتفاع منها وقت الحاجة[3].

لقد كانت التّغيّرات الجوِية، تفرض تنفيذ تقنيّات خاصّة من أجل التّأقلم مع كل الظّروف المحيطة بالمنطقة، كما تراعي الاستخدام الأمثل للمياه، وتعزيز الوعي الكبير بأهمِّية المياه في الحياة عامّة ولدى المُزارعين بصورة أدقّ، خصوصا بالأراضي البورية الّتي ترتكز في ريِّها على التّساقطات المطرية[4]، إذ يعدّ الماء أساس الحياة وقِوام الوجود، وعمارة المياه تظلّ شاهدة على علو كعب ساكنة بلاد المغرب والمشرق الإسلاميين عامّة، والأوسط خاصّة وكلّما توفّر الماء ازدهرت الحياة، في حين كلّما نقص تواجده، يقود لا محالة إلى نشوب الصِراعات والحروب، وهو محلّها منذ الأزل والأقوى لمن يظفر بسلطة القوّة في امتلاك الماء وحسن تدبيره والقدرة على التّحكم في أساليبه.

لقد ظلّت الكوارث الطّبيعية من أهمِ العوامل المؤثِّرة في الاقتصاد والدِّيموغرافية للدّولة الزيّانية، ومن أهمِها قلّة التّساقطات الّتي كانت تؤثِّر سلبا على كل الأوضاع العامّة لبلاد المغرب الإسلامي، والأوسط خاصّة، فقلّة التّساقطات واستمرار سنوات الجفاف، قد يؤدِّي إلى تقلّص الإنتاج الزِّراعي، والّذي يمثِّل بدوره العمود الفقري للاقتصاد الزيّاني طيلة فترة حكمهم، ومنه تقلّ

---

[1]– والملاحظ أنّ العديد منهم لا يزالون على تلك العادات، وحسب ما هو معلوم حتى بالنسبة للفترة الآنية يتميّزون بالتّعدي على ممتلكات الغير وتدمير الزراعة عن طريق الرعي العشوائي، خاصة في موسم الصيف، أين ينتقلون نحو بعض المناطق الشمالية بحثا عن الكلأ والماء...

[2] - Atallah DHINA,Ibid ,p150.

[3] – محمد حسن، الجغرافية التاريخية، المرجع السابق، ص251.

[4] – بودالية تواتية، الحرف والصنائع، المرجع السابق، ج1، ص227.

الجبايات أو تنعدم وتنتشر المجاعة الّتي تؤدّي بدورها إلى حدوث الأمراض والأوبئة وتفشّيها فيرتفع عدد الهالكين من جرّائها[1].

والظّاهر أنّ جائحة القحط وقِلّة المياه، لم تعد تهديدا لمعاش الإنسان وكسبه فقط، ولأنّ الضّرر النّاتج عنه؛ لم يطأ المُزارع وحده كونه منوط بالأرض وخدمتها، وإنّما شكّلت خطرا اقتصاديا عامًّا كان انعكاسه سلبيا على معظم شرائح المجتمع، ومنهم أصحاب الحرف الّذين أدّت بهم للتّوقف عن ممارسة مهنهم وتعطيلها بسبب الحاجة إلى الماء، ومنهم الدّبّاغين والصّبّاغين وأصحاب الأرحية والحدّادين، وغيرها من الحرف المرتبطة بتوفّر الماء، وهذا ما قد يعرقل المسار الاقتصادي بِرُمَّته.

والملاحظ هو أنّ الحياة الاقتصادية عامّة متكاملة فيما بينها، وللماء دور محوري في صيرورتها واستمراريتها، فإذا تقلّصت كمِّياته أو انعدمت فحتمِّية تدهوره كائنة لا محالة، ويبقى الجفاف من الأزمات الطّبيعية الأكثر سلبية على المسار الاقتصادي، ومنه على المجتمع خاصّة إذا كان سببا في حدوث كوارث أخرى، كالمجاعة والأوبئة والحروب ممّا يؤدِّي حتما إلى نشوب أزمات سياسية، وانعدام الأمن والاستقرار، كلّ ذلك سَيجُرُّ إلى حالة من الضّعف والعجز وعدم القدرة على مواجهة تلك الأزمات، ممّا يجلب الضّرر على الدّولة ويفتح الشّهية أمام الأطماع الخارجيّة، ولعلّ ذلك كان من الأسباب الّتي زعزعت الاستقرار الزيّاني في العديد من الفترات خاصّة أمام القبائل العربية المنتشرة في أحوازها، أو الأطراف الأخرى الطّامعة في السّلطة[2].

ونظرا لاهتمام أغلبية ساكنة بلاد المغرب الأوسط على الإنتاج الزِّراعي، فإنّ وقع الجفاف ظلّ يزيد من حجم تأثيره على المحصول الزِّراعي، سواء على الأراضي الزِّراعية البعلية أو المروية، لأنّ الماء هو المعيار الأساسي المحدّد لكمّيات الإنتاج، وعليه فإنّ قلّة التّساقطات قد تُضعف من المصادر المائية ممّا يتسبّب حتما في تقليص الإنتاج الغذائي[3].

كثيرة هي تلك الأزمات المناخية الّتي تولَّد عنها تلاحق في الكوارث الطّبيعية لسنوات متتالية، كان سببها انحباس المطر، منها نذكر سنة(926هـ/1520م)، نتج عنها حدوث المجاعة

---

[1] – لوبني زوبير، المرجع السابق، ص32.

[2] – نفسه، ص39.

[3] – نفسه، ص44.

في السّنة الموالية (927هـ/1421م)، ثمّ انتشار الوباء سنة (928هـ/1522م)، ونفسها تكرّرت سنة (931هـ /1524م) هذه الجوائح أصابت كلّ بلاد المغرب[1]، وكان تأثيرها جدّ سلبيا على البلاد والعباد.

1ـ طرق الاستمطار المعتمدة ببلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزيّاني.

لا سبيل إلى الشكِ، في أنّ حاجة الانسان إلى الماء عبر العصور، ظلّت تدفعه باللّجوء إلى أي طريقة من شأنها أن تجلب إليه هذه المادّة الحيوية، والّتي تعدّ عنصر الحياة، وهذا ما اتّخذه الزيّانيون في أوقات الحاجة إلى الماء، خاصّة في فترات الجفاف، ومنها الصّلاة والصِيام والتّقرب إلى الله بالصّدقة، أو العودة إلى الأولياء وكراماتهم وتطبيق الطّقوس أو حتّى بعض الخرافات[2] الموروثة الّتي يعتقدون أنّها تكون سببا في نزول المطر، وهذا ما سنودّ التّطرق إليه.

◈-الجذور التّاريخية لطقوس الاستمطار ببلاد المغرب الأوسط:

أ-تعريف الطقوس:

تشتقّ" لفظة طقس من الكلمة اللاتنية "**Ritus**"، ويقصد بها العبادات والاحتفالات الدِّينية أو العادات والتّقاليد والأعراف، وتتواجد هذه المعلومات داخل اللّهجات المتداولةالمألوفة"[3] فالطّقوس تشمل كل الشّعائر والاحتفالات الدِّينية، ولا يمكن أن نحدِّد مفهوما واحدا لمصطلح الطّقس، إذْ نجده متداول في كل الحقول المعرفية الخاصّة بالعلوم الإنسانية، فهو حاضر عند الأنثولوجيين وعلماء الاجتماع وعلماء النّفس وعلماء التّحليل النفسي، وغيرهم[4].

وقد ورد تعريفا آخر للطّقوس في قاموس الأنثروبولوجيا يصفها بأنّها:" فعّاليات وأعمال تقليدية لها علاقة بالدِّين والسِّحر، يحدِّد العُرف أسبابها وأغراضها، والطّقوس دائما مشتقّة من حياة الشّعب الّذي يمارسها كما يعتقد البدائيون أنَّ أداءها يرضي الآلهة والقوى فوق الطّبيعة والمعبودات وعدمه يسبّب غضبهم، ويجلب نقمتهم، وتجري في الطّقوس فعّاليات مختلفة

---

1 – لوبني زوبير، المرجع السابق، ص48.

2 – والخُرَافَةُ هي الحديث من الكذب المُسْتَمْلَحُ، وهي كلمة تلقى على كل ما يكذبونه من أحاديث، وكل ما يُتعجب منه، **ينظر**: ابن منظور، المصدر السابق، ج9، ص، ص65-66.

3 – Jean Maisonneuve,Les Rituels,1erédition Universitaires de France, Paris,France ,1988,p03

4– شهيرة بوخنوف، أساطير وطقوس الاستسقاء واستقبال الربيع في منطقة خراطة (بجاية) –مقاربة انثولوجية–مذكرة لنيل درجة الماجستير، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012م، ص35.

كالرّقص، وتقريب القرابين ونحر الأضاحي وأداء الصّلوات وترديد التّراتيل"[1]، وهذا ما يفسِّر أنَّ الطّقوس تقام أساسا لقيمتها الرّمزية، وقد يحدّد تلك الطّقوس أو المراسيم تراث الجماعة المشتركة بما في ذلك المجتمعات الدِّينية، ويشير المصطلح عامّة إلى مجموعة الأفعال الثّابتة والمرتّبة ويستثنى منها الأفعال الّتي يقوم بها المؤدّون للطّقوس اعتباطا.

إنَّ الطّقوس عند الأنثروبولوجيين الاجتماعيين، هي تلك الحركات المتكرِّرة والمُتَّفق عليها من طرف أفراد المجتمع، وهذا ما يشير إليه صاحب كتاب "الطّقوس" "**Les Retuels**"، في قوله:" إنَّ الطّقوس عند علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية هي مجموعة حركات سلوكية متكرِّرة يتّفق عليها أبناء المجتمع، وتكون على أنواع وأشكال مختلفة، تتناسب والغاية الّتي دفعت الفاعل الاجتماعي أو الجماعي للقيام بها"[2]، وهذا ما يبدو جليا من خلال أداء طقوس الاستمطار بمختلف المناطق، سواء من حيث أنماط الاحتفال، من أفعال وترتيل الكلمات والتّعاويذ، أو طريقة تقديم القرابين.

ب-الأصول التّاريخية لطقوس الاستمطار:

عرفت حياة الأمم عبر التّاريخ فترات جفافٍ، دفعت بهم للبحث عن سُبلٍ تقِيهم شرَّ هذه الظّاهرة، وكثيرا ما كانـوا يربطونها بمعتقدات دينية، ومنه اتّخذت مظـاهر العبادات المائية أشكـالا مختلفة في بلاد المغرب عامّة، والمغرب الأوسط خاصّة، خلال فترة الدِّراسة، وذلك نتيجة التّلاقح الثّقافي مع الأمم التي استوطنته.

إنَّ أهمية الماء في حياة الانسان جعلته يكتسي طابعا متميزا، ويتجلّى ذلك في ضرورة توفُّره والبحث عنه مَهْمَا كلّف الأمر، لأنّه يمثِّل الحياة لكل الكائنات الحيّة، ويظهر ذلك من خلال الممارسات الطّقوسية الّتي يقوم بها سكان مناطق المغرب الأوسط باختلاف مجالاتها أو في بعض المعتقدات الدينية كظاهرة التبرّك بالأولياء، الأحياء منهم والأموات وتقديس أضرحتهم، ويبدو ذلك من خلال الأمثلة والحِكم والحكايات الشّعبية السّائدة بينهم.

تعتبر ظاهرة الاستمطار من الطّقوس القديمة في الحياة الإنسانية، حيث كان النّاس يلجؤون إلى معابدهم وآلهتهم، ويقيمون فيها صلواتهم وطقوسهم ويقدِّمون قرابينهم راجين سقوط المطر، ونتيجة للفترات العصيبة الّتي شهدتها البـلاد مجال الدِّراسة، ومنها ظاهرة الجفاف الّتي

---

1 – شاكر مصطفى سليم، قاموس الأنثروبولوجيا، انجليزي-عربي، ط1، جامعة الكويت، 1981م، ص814.

2 - Jean Maisonneuve, Ibid, p,p,6-7.

أصابت الحرث والنّسل، مما فرض على سكّان المنطقة إلى البحث عن أساليب مختلفة من أجل طلب المطر لتحي أراضيهم، وتستمر حياتهم وتأكل بهائمهم.

أمّا عن الطّقوس الخاصّة لاستجلاب المطر عند سكان بلاد المغرب الأوسط فيما يذكره "ادموند دوتي" في مؤلفه[1]، فإنّها كانت شفوية قديما، إلاّ أنّها تحوّلت إلى ابتهالات ودعوات مع دخول الإسلام، وهذا ما أوجد حسب رأيه تمازجا بين الطّابع السِّحري والدِّين الإسلامي الّذي حدَّ من قوّة تأثيرها بين أوساط المسلمين ببلاد المغرب عامّة، كونها عقائد خرافية لا مجال للاعتماد عليها في طلب المطر، لأنّها قد تدفع بمن يمارسها للولوج في مجال الشِّرك باللّه، إلاَّ أنّها ظلّت موجودة، ويبدو استمرارها جليا في الأوساط الرِّيفية أو بعض المدن ذات الطّابع القروي"[2].

هناك مجموعة من الممارسات الرّمزية، الّتي يتمّ إحياؤها لطلب الغيث، وإخصاب الأرض وتحقيق الارتواء، واستنادا على تلك الرّموز المعتمدة في طلب الاستمطار والغيث ببلاد المغرب الأوسط، حيث بقيت جذورها عالقة في أعماق نفوس الشّعوب كُلِّها عبر التّاريخ، فيمكن اعتبارها من الآليات الّتي تُترجَم بواسطتها صور المقدّس، وتحمل أيضا دلائل الخصب، وهو مرتبط ارتباطا وثيقا بالطّبيعة وسقوط الأمطار[3]، في المناطق الأكثر تأثرا بتلك التّقاليد الخاصّة بطلب المطر.

وممّا يمكن استنتاجه من ظاهرة انتشار طقوس الاستمطار ببلاد المغرب بشكل عامٍ، وهو أنَّها ممارسات طقوسية ومعبودات مرتبطة بخصوصية الماء وضرورته في الحياة، ولم تكن ظاهرة طارئة أو دخيلة بل كانت لها جذور تاريخية، فامتدت استمراريتها إلى فترة الدِّراسة وما بعدها، ولها مواطن للتّشابه بين المعتقدات المائية القديمة والحديثة، وهذا ما أشار إليه ستيفان قزال، في قوله:" لا زال الكثير من البربر حتّى اليوم يتعاطون ممارسات ذات أصل سحري، هي عبارة عن طقوس آلية، وهم يقلِّدونها أو يثيرونها لتعطي النّتائج المرجوّة.

أمَّا رجوع أكثرها إلى عهد بالغ في القدم؛ فذلك ما لا شكّ فيه، وعلاقة القرابة الّتي تربطها بالّتي نجدها في بلدان كثيرة مختلفة، تشهد بوجود أصل مشترك بالغ في القدم"[4].

---

[1] –"السحر والدين في افريقيا الشمالية، ص401"، نقلا عن، ألفرد بل، بعض طقوس الاستمطار، المرجع السابق، ص9.

[2] – نفسه، ص9.

[3] – محمد بن عبد العزيز بنعبد الله، المرجع السابق، ج2، ص447.

[4] – ستيفان قزال، تاريخ شمال افريقيا القديم، المرجع السابق، ج6، ص110.

على الرّغـم من التّجذّر التّاريخي الّذي شهدته ممارسة طقوس الاستمطار بمنطقة شمال افريقيا قاطبة ولقرون عديدة، فإنَّ الطّقوس الخاصّة بطلب المطر، والّتي لا تزال تمارسها بعض المجتمعات اليوم، فإنّها لم تعد كما كانت من قبل، وأصبحت شكلية تسير نحو الانكماش والاندثار نتيجة التّطوّر الّذي تعيشه الأمّة.

ج-مواعيد سقوط المطر ببلاد المغرب الأوسط خلال الفترة الزيّانية.

لا شكَّ أنّه ممّا كان يُؤرِّق سكّان بلاد المغرب الأوسط، هو تأخّر سقوط الأمطار عن موعدها بحيث اعتاد سكّان بلاد المغرب عامّة انتظار شهر أكتوبر، لأنَّه موعد الحرث بالنِّسبة إليهم، وفيه تبدأ التّساقطات[1]، وهذا ما يؤكِّده مارمول كاربخال، حينما يذكر:" أنَّ الأمطار ببلاد البربر تبتدئ في آخر شهر أكتوبر"[2].

أمّا حسن الوزان، فيعتبر تأخّر سقوط الأمطار في شهر أكتوبر عن إقليم ما، يكون وَبَالا على أهله حيث لا يُرجى الحصاد فيه تلك السّنة[3]، ويبدو أن القصد في قوله: "لا يرجى الحصاد في العام الّذي يتأخّر فيه تساقط الأمطار في شهر أكتوبر"، لأنَّ الفلاّح خلال هذه الفترة كان لا يتأخّر في مرحلة البذر عن موسمها المعهود؛ وبدايتها تكون مع شهر أكتوبر، وإذا لم يسقط المطر فيؤدِّي ذلك إلى موت البذور تحت الأرض، وقد لا تنبت بسبب تعرّقها وتَعَفُّنِها، وعليه كان تساقط الأمطار ضروري خاصّة مع بداية الموسم الفلاحي عند البذر، وأيضا عند تشكّل السّنابل، هذا ما كان يدفع سكّان بلاد المغرب الأوسط إلى التّعجيل بأداء الطّقوس، خاصّة اقامة "الوَعْدَة" والّتي كانت تُحَدَّدُ زمنيا بحسب المناطق الرِّيفية، وقرار أدائها يتمّ من طرف شيوخ القبيلة وأكابرها.

على ما أورده كل من مارمول كاربخال، وحسن الوزان، فيبدو أنَّ بداية السّنة الفلاحية تكون مع شهر أكتوبر، وسقوط الأمطار تحديدا به ليس بالضّرورة أن يكون معيارا جازما لنجاح العام الفلاحي أو ضياعه، وممّا نستدلّ به ما نعيشه اليوم، من حالات مناخية مختلفة تبرز لنا وبصورة واضحة بأنّ ضمان السّنة الفلاحية، يكون رهن التّساقطات المنتظمة خلال طول السّنة ويكون في شهري فبراير ومارس، ومن أهمِ الشّهور الّتي تكون الأرض فيها بحاجة كبيرة إلى

[1] – ابن العوام، المصدر السابق، ج1، ص522.

[2] – مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج1، ص30.

[3] – وصف افريقيا، المصدر السابق، ج1، ص81.

مياه الأمطار خاصّة الأراضي البعلية منها، والّتي تروى بماء المطر[1]، وفيها تكون النّباتات على وشك النّضج.

د ــ بعض طقوس الاستمطار المعروفة بالدولة الزيّانية:

تختلف الطّقوس الخاصّة بالاستمطار ببلاد المغرب الأوسط من منطقة لأخرى، وهي بعيدة كلّ البعد عن الشّعائر الإسلامية السّنِّية، بل مستمدّة من الطّقوس الوثنية القديمة[2]، وعادة ما تمثِّل الطّقوس والمعتقدات الدِّينية وممارستها ببلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزيّاني، جزء لا يتجّزأ من ثقافته الشّعبية، وأبعادها الاجتماعية والدِّينية وحتّى الاقتصادية، خاصّة في البوادي والمناطق الرِّيفية.

فعلى الرّغم من وجود العلماء، وانتشار المذهب المالكي ببلاد المغرب الأوسط خلال العصور الوسطى إلاّ أنّ المجتمع به، ظلّ يَتَّبِعُ العديد من العادات والتّقاليد، وفي مختلف جوانب الحياة ولعلّ من تلك العادات والاحتفالات، الّتي ميّزت ساكنة بلاد المغرب الإسلامي عامَّة والأوسط خاصّة، والّتي كانت تخصُّ طلب الاستمطار أثناء فترات انحباسه، نذكر منها بعض النّماذج.

◈-طقس غُنجة:

من الطّقوس المعهودة لدى شعوب شمال افريقيا عامّة، طقس"غُنجة" وهي عبارة عن ملعقة كبيرة خشبية تصنعها النِّساء على شكل دمية وتُزَيَّنُ في حُلَّة عروس، وتختلف تسمِّيتها حسب اختلاف مناطق بلاد المغرب، وتسمّى أيضا:"تاغنجة"، وتمثِّل إلهة فعليّة للمطر[3] و" أم الغيث"[4] كما اتّخذت اسم"تاسليت أونزار"، وهي أسطورة قديمة تُجَسِّدُ أونزار كإله للمطر و"تاسليت" هي الأرض، وهو تشخيص لهما بالرّجل والعروس، فتمّ الزّواج بينهما بعد علاقة حب عميقة ومنذ ذلك الحين أصبح أونزار هو صاحب القدرة على اخصاب العروس، والمتمثِّلة في الأرض بماء السّماء وهو المطر[5]، ويُعدُّ ممارسة هذا الطّقس من أقدم طقوس الاستمطار بالمنطقة، ففي

[1] – كمال أبو مصطفى، المرجع السابق، 62.
[2] – ألفرد بل، المرجع السابق، ص65.
[3] – نفسه، ص93.
[4] – بن عبد العزيز بنعبد الله، المرجع السابق، ص447.
[5] – ألفرد بل، المرجع السابق، ص17.

قصور الجنوب الوهراني[1]، وعندما يحلّ بها الجفاف وتتضرّر المحاصيل، تتجمّع النِّساء المسنّات والأطفال الصِّغار، ويقمن بجمع الدّقيق، ويوضع في أطباق خشبية، ويقومون بصنع دمية في حلّة عروس مستعملين ملعقة كبيرة خشبية تسمّى"غُنجة"، فيحملونها ثمّ يطوفون بها حول أضرحة الصّلحاء مُرَدِّدِين شعارات منها:

غُنْجَة حَلَّتْ رَاسْهَا ❖ يا رَبِي تْبَلْ خْرَاصْهَا

السْبُولَة عَطْشَانَة ❖ رَوّيهَا يَا مَـــــوْلاَنَا

وبعد الوصول إلى الضّريح يقومون بإحراق البخور ورشّه بالحنّاء ثم توزيع أُكلة "الرْوِينَة" على كلِّ الحاضرين[2]؛ وإذا لم تمطر بعد هذا الاحتفال، يقوم الرِّجال بزيارة بقيّة الأضرحة للأولياء الصّالحين المتواجدين بالقرب من قراهم، وهم حفاة عراة الرّؤوس يقودون ثوراً أسوَدًا وهم ينشدون:

"يـــا رجـــال الله حَنُّـــوا وجُـــودُوا ❖ وارْغْبُـوا المَوْلَـى يَسْقِـي عِبَـادَه

جِينَا لله قاصدين نَمْشُوا على الأقدام ❖ وأنتما يا أهل الوْفَا بالجُودْ والكْرَام

ومع إنهاء طقوسهم يذبحون الثّور ويوزِّعون اللّحم على كلِّ البيوت لإعداد الطّعام، وإقامة الوَعْدَة وهو حِلٌّ لكل الحاضرين، سواء أهل المنطقة أو الغرباء الوافدين بدون تميّيز ولا تفضيل[3] وكثيرا ما كان سكّان بلاد المغرب الأوسط، يتبرّكون بالثّور الأسود أو البقرة السّوداء، ويتّخذونها مصدرا لجلب المطر، فكانت تلك عوائد أهل بني شقران أيضا، ومن الشِّعارات الاستمطارية الّتي كانوا يُرَدِّدُونَهَا في إقامة طقوسهم ما يلي:

"يَا البَقْرَة الكَحْلاَء سَيِّدة البَقَر ❖ أُطْلُبْ المَوْلى يَعْطِينَا لَمْطَرْ"[4]

ومنها أيضا:

"يا ربي النّو ❖ يا ربي النّـــــو"[5]

ومن الملاحظ أنَّ معظم طقوس الاستمطار المعروفة بمختلف مناطق البلاد الزيّانية تتّخذ الأولياء والأضرحة سندا لها في طلب "المطر"، والتّقرّب بالثّور الأسود كقربان لها أو تيس أو

---

[1] – ألفرد بل، المرجع السابق ، ص67.

[2] – نفسه، ص68.

[3] – نفسه، ص69.

[4] – نفسه، ص70.

[5] – نفسه ، ص71.

كبش أسود؛ واستعمال رمز الكبش كأداة يتبرّكون بها في إنزال المطر، يشكِّل محورا أساسيا في الفضاء الدِّيني والعقائدي للبربر، وأنَّ أهمِّيته في مجال اتّسم مناخه بطابع شبه جاف جعله يتّخذ في الذِّهنية البربرية مكانا متميّزا، ركّزت حوله العديد من الطّقوس الدِّينية الّتي سعت إلى جعل هذا العنصر الحيوي أكثر ثراءً، حتّى يساهم في خصوبة الأرض والانسان الّذي يعيش عليها[1] أمّا اتِّخاذ اللّون الأسود للقربان، فقد كان يمثِّل شعارا طقوسيًّا قديما، وعن التّبرك بالحيوان وعلاقته بالماء فيذكر بن عميرة:" أنَّ سكّان وادي ريغ ينسبون أصل آبارهم الارتوازية إلى ذي القرنين الاسكندر الأكبر، الّذي يعتبر تجسيدا لأمون وهو الإله المجسّد في رأس الكبش"[2].

◈-طقس رمي الحجر بالقناطر:

ومن الطّقوس أيضا الّتي كان يقوم بها أهل تلمسان لطلب الاستمطار، كانوا يجمعون الحجارة من جبل البعل[3] المُطِلّ على قرية العُبَّاد[4]، مُرَدِّدين كلمة "يَا لَطِيفْ"، ثمّ يضعونها في سلّة من الحلفاء وإذا امتلأت يتوجّهون بها نحو نهر الصفصيف[5]، فيطوفون به ثمّ يغمرون تلك السلَّة بجسر"مسكرة" الّذي يبعد عن تلمسان بخمس كلومترات في الطّريق المؤدِّية إلى عين تموشنت، وإذا جادت السّماء عليهم بالمطر تُسحبُ تلك السلّة من قعر النّهر[6].

ولعلّ ظاهرة جمع الحصى وغسلها ثمّ رميها في القناطر، من الطّقوس الاستمطارية الخاصّة بأهل تلمسان، وهذا ما ينقله لنا أحد العلماء في قوله" أنَّ أهل فاس كانوا إذا تأخّر نزول المطر عندهم اجتمع لديهم مهاجروا مدينة تلمسان في ضريح أبي الحسن بن حرزهم[7] ويقومون

---

[1] – عبد العزيز بلفايدة، مقال "**الماء بين المقدس والمنفعة العامة في شمال افريقيا ما قبل الإسلامية على ضوء النقائش**" ضمن كتاب"الماء في تاريخ المغرب"، ص34.

[2] – بن عميرة محمد، المرجع السابق، ص221.

[3] – البكري، المصر السابق، ص165.

[4] – مبارك الميلي، المرجع السابق، ج2، ص445.

[5] – النميري، المصدر السابق، ص487.

[6] – ألفرد بل، المرجع السابق، ص74.

[7] –هو الشيخ القطب أبو الحسن سيدي علي بن إسماعيل بن محمد بن عبد الله ان حرزهم زيان بن يوسف بن سومران بن حفص بن الحسن بن سيدي محمد عبد الله بن عمر بن سيدنا ومولانا عثمان بن عفان صاحب مولانا رسول الله ﷺ وخليفته كما أثبت نسبه السلطان أحمد الوطاسي وكتبه على ضريحه، وهو مولود بفاس ونشأبها، وكان من كبار الفقهاء، زاهدا فيالدنيا متصوفا، وكان أبوه متصوفا صالحا، توفي ودفن خارج باب الفتوح، ومزاره لا يزال مشهور، **ينظر:** موسوعة أعلام المغرب تنسيق وتح، محمد حجي ج1، من (1هـ إلى 700هـ)، دار الغرب الإسلامي، 1980م، ص559.

بجمع سبعين ألف من الحصى ويغسلونها بالماء، ثمّ يتلون قوله تعالى:﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُواْ وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُۥۚ وَهُوَ ٱلْوَلِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾[1]، وتكون التِّلاوة على عدد الحُصيّات الّتي جمعوها وكلّما أنهو مائة دعوا دعاءًا خاصّا...ثمّ يجمعون الحُصَيَّات في قِفَفٍ، ويخرجون بها حفاة إلى" قنطرة سبو"...ويرمونها بالقنطرة مُهلِّلين بالدُّعاء والاستغفار[2].

لقد كان أهل تلمسان، يشيرون إلى طلب المطر باسم " اللّطيف "، وهي دلالة على توجيه الطّلب لله وكانت تأديتها عن طريق إقامة احتفالات غير منتظمة زمن الجفاف، طلبا للاستمطار وكان يشار إلى هذا الجفاف باسم " الوكفة " أو "الوقفة[3]"، ويمكن انقاذ المحاصيل الزِّراعية إذا ما سقطت الأمطار بعدها أو" اليبسة "، والّتي لا يمكن إحياء المحصول بعد تساقطها[4].

كثيرة هي العوامل والأسباب الّتي جعلت من الماء مركزا لاهتمامات سكّان بلاد المغرب الدِّينية فهي مرتبطة بالظّروف المناخية السّائدة، ونتيجة لحاجتهم الكبيرة بالماء، كان من الطّبيعي أن يضفي السكّان قداسة على الماء، خاصّة بالمناطق الجافّة[5].

لم تقتصر طقوس الاستمطار في تلمسان عاصمة بني زيّان بالمسلمين فقط، بل كان لليهود أيضا اهتماماتهم بها، رغم أنَّ أغلبهم لم يهتمّوا بممارسة الزِّراعة، لكنّهم كانوا يدركون أن أساس الاقتصاد وتكامله مع جميع القطاعات الأخرى هو سقوط الأمطار، هذا ما جعل شيوخهم يجتمعون بشكل دائري حول قبر رِبِّي صالح (رجل دين)، ويبقى الشّباب بعيدين قليلا، أمّا الأطفال فمكانهم يكون بمعزل عن الجميع ويقرؤون بشكل جماعي آيات من التّلمود[6]، ثمّ يردِّدون دعاءهم بالعربيّة: "يا ربي اعطنا الشتى وحنّ علينا، ما تقبضها شي في ذنوبنا " ويعملون بتكرار هذا الدعاء وهم يتضرّعون ويبكون، ويظلّون كذلك لأيّام عديد وهم صائمون، حتّى ينزل المطر فتقام حينها الذّبائح ويتناولون لحومها، ويستبشرون خيرا بهذا المطر[7].

---

[1] – سورة الشورى، الآية: 26.

[2] – محمد بن العزيز بنعبد الله، الماء في الفكر الإسلامي، المرجع السابق، ج2، ص، ص443-444.

[3] – وللإشارة فانَّ ما ذُكر عن الوقفة، معناه توقف المطر عن السقوط في زمن الحاجة إليه، وإذا ما أمطرت فيمكن للمحاصيل الزراعية أن تُنقذ، أما إذا تواصلت إلى حد اليبوس، وهو ما سمي باليبسة، فيكون عام جفاف، ولا يمكن إنقاذه.

[4] – ألفرد بل، المرجع السابق، ص65.

[5] – عبد العزيز بلفايدة، الماء في تاريخ المغرب، المرجع السابق، ص34.

[6] – ألفرد بل، المرجع السابق، ص63.

[7] – نفسه، ص64.

❖ ـ **طقوس التّبرّك بالأولياء والصّلحاء واقامة الوعدة:**

1–طقس التّبرّك بالأولياء والصّلحاء:

من الواضح أن أهل تلمسان هم أيضا ممّن يتخذون أولياءهم مرجعا لهم في طلب المطر فإذا هدّدهم الجفاف لجأوا إلى أوليائهم وتجمّعوا بأحوازها على شكل مواكب، وكان أهمّها سيدي الدّاودي[1]، وهم ينشدون:

يا مولانا يا سميـع الدّعاء ❖ نــزّل لنا الغيث من السّمــاء

أنت المغيث يا ربنا غيثنا ❖ ولا تحـــــــــاسبنا بما فعلنا

ثمّ يواصلون طوافّهم عبر العديد من الأضرحة الأخرى والصّلحاء وهم يردِّدون:

يا رجال الله حنّوا وجودوا❖ وارغبوا المولى يسقي عبيده❖ يا ربي استقبل لدعواتنا ❖

بجاه فاطمة بنت المختار نبينا❖ يا ربي غيثنا بنعمتك❖ بجاه محمّد رسول❖

وبوبكر وعثمان وعمر وعلي سيدنا❖ يا ربي تسقينا ❖ وتسقي المومنين والعباد❖

❖أجمعين بجاه محمد❖

وإلى جانب هذه الأناشيد، يقوم الطُلبة باستظهار الحزب باختيارهم سورة الفتح من القرآن الكريم ويطلبون من الولي الصّالح التّشفّع لهم عند الله لصالحهم[2].

وعن ذلك تحدّث أهل تلمسان أنّهم قَحَطوا وقَلَّت أمطارهم، فاستسقوا بالولي الصّالح الشيخ أبو زكرياء بن يوغان الصّنهاجي (ت537 هـ/1143م)[3] فسقوا، وممّا كان يسلِّم به في بلاد المغرب عامّة ومنها بلاد المغرب الأوسط على وجه الخصوص؛ هو الاعتقاد بأن اللّجوء إلى الصّلحاء ومنهم أصحاب النّسب الشّريـف خاصّة[4] في طلب الاستمطار والوقوف علـى قبورهم ضمانا لسقوط المطر وتحقيـق خصوبة المنطقة، وهذا مـا يشير إليه الشّـاعر ابن خميـس حول سيدي بومدين[5]، قائلا:

---

[1] – ابن فرحون، المصدر السابق، صفحة 94.

[2] – ألفرد بل، المرجع السابق، ص73.

[3] – ابن الزيات، المصدر السابق، ص 84–85.

[4] – ألفرد بل، المرجع السابق، ص13.

[5]–"هو شعيب بن الحسن الأندلسي، شيخ المشايخ سيدي أبو مدين(ت594هـ/1198م)، وسيد العارفين وقدوتهم، وهو من صدور الأولياء، جمع بين الشريعة والحقيقة، كان داعيا للحق، وقيل أنه تخرج به ألف شيخ من الأولياء، أولي الكرامات، كان زاهدا فاضلا عارفا بالله تعالى خاض بحار الأحوال ونال أسرار المعارف، خصوصا مقام التوكل لا يشق غباره، ولا تجهل=

وجاد الغيث تاج المعارف ديمة ❖ تغضّ بها تلك الربى والأباطح[1]

وهم حُفاة عُراة الرؤوس، ومعهم ثورا أسودا، وهم يردّدون:

يا رجال الله حنّوا وجودوا ❖ وارغبوا المولى يسقي عباده

جينا لله قاصدين نمشوا على الأقدام ❖ وأنتما يا أهل الوفا بالجود والكرام

وبعد طوافِهم حول ضريح الولي، يقومون بذبح الثّور المرافق لهم، ويوزِّعون لحمه على كلِّ سكّان القرية ثمّ يُعِدُّون الطّعام، بالقرب من ضريح الولي الأكبر الشيخ السّنوسي[2]، غير بعيد عن قرية العبّاد ويدعون كل الفقراء وعابري السّبيل[3]، وطلبة المساجد للأكل[4]، وعند الانتهاء يجتمع طلبة المسجد رفقة الإمام وكل حفظة القرآن الكريم، ويتلون ما تيسّر منه ويتضرّعون إلى الله تعالى بالدّعاء ثمّ يتفرّقون[5]، وكثيرا ما كانت هذه النّوايا صادقة، ولا يكاد الجمع يتفرّق حتّى تتلبّد السّماء بالغيوم وتمطر غيثا نافعا يستبشر النّاس بقدومه خيرا، وتنفرج كربهم.

ومن بركة أولياء تلمسـان يروى أنَّ ابن قنفد القسنطيني[6]، قد زار قبر الشيخ أبا مدين في عام776هـ/1374م، وكانت قد ضربت بلاد المغرب الإسلامي قاطبة مجاعة عظيمة، وصلى به ركعتين كما صلى أيضا على الرسول الكريم، ثم نادى قائلا:" يا سيدي أبا مدين نحن أضيافك وقد نزلنا بجوارك، ولنا معك وسيلة عهد وسند متّصل قريب غير منفصل، والغرض تيسير الانتقال والحفظ في كل الأحوال، اللّهمّ إنَّا نتوسل إليك بأنبيائك وأوليائك، يسِّر لنا في ذلك يا قريب، يا سميع الدّعاء يا حيّ يا قيّوم يا ذا الجلال والإكرام" فيسَّر الله طلبه وحلّ الخير وذهب عنهم كل شرٍّ[7].

=آثاره"، **ينظر**:التنبكتي المصدر السابق، ص193إلى 198، وضريحه موجود بمنطقة العباد، بتلمسان، وله عدة ترجمات منها: عند ابن قنفذ القسنطيني أنس الفقير وعز الحقير، اعتنى بنشره وتصحيحه: محمد الفاسي وأدولف فور، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، مطبعة أكدال، 1965م، الرباط، ص27 وما ولاها، **وينظر**: ابن قنفد القسنطيني، الوفيات، المصدر السابق، ص297-298؛ المقري المصدر السابق، ج7، ص136 وما والاها؛ ابن الزيات، التشوف، المصدر السابق،ص213.

[1] - يحيى بن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص123.

[2] - عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج2، ص152.

[3] - ألفرد بل، المرجع السابق، ص75.

[4] - نفسه، ص69.

[5] - نفسه، ص70.

[6] - التنبكتي، المصدر السابق، ص، ص 109-110.

[7] - ابن قنفذ القسنطيني، المصدر السابق، ص105.

إنَّ قِلَّة المياه ببعض المناطق ببلاد المغرب الأوسط، ومنها الصحراوية جعلت منه موضوعا للخوارق ومادة للكرامات، وذلك باتخاذ بعض الشخصيات أبطالا تجسدت فيهم قوة تفجير الماء وانقاذ العباد من العطش، أو قدرة رجل من إرواء جمع من تابعيه بإناء ماء واحد بفضل بركته ولم ينتقص منه شيئا[1].

كثيرا ما تعمل الطّقوس المائية على إحياء صور المقدّسات لدى شعوب المنطقة، ومنها تبجيل الأضرحة والصّالحين، واعتبارهما من آليات ورموز التّواصل بينهم وبين الله في تحقيق مطالبهم الخاصّة بالمطر.

وكانت أضرحة الأولياء والصّالحين ملجأ أيضا لساكنة بلاد المغرب الأوسط لطلب الغيث ومنها قبر الشّيخ أبو مدين الّذي عظّمه أهل تلمسان، وممّن جاوروهم من السكّان والوقوف عنده والاستغاثة به، والتّصدّق لوجه الله[2] وطلبه للتّقرب إلى الله، لينزل غيثه لإنقاذ الشّيوخ الركّع والصِّبية الرضّع والبهائم الرتّع، ومن الأمور الشّائعة في بلاد المغرب عامّة ومنها المجال قيد الدِّراسة أنّه كان التّبرك بالأولياء كثيرا، وكان بجوار كل عين ماء وليًّا صالحا وكثيرا ما يربطون تواجد الماء بهذا الوليّ أو ذاك[3].

وعن دور ماء العين في الاحتفالات الطّقوسية والدِّينية، المرتبطة بالوليّ، كانت هناك عين وانزونة خارج باب الجياد[4]، بالقرب من مقبرة سيدي السّنوسي[5]، بتلمسان في الطريق المؤدِّية إلى العبّاد[6]، وهي محلّ تقديس لأهل تلمسان، كما يوجد بمنطقة قباسة حاليا بمقبرة

---

[1] –خليفي عبد القادر، المأثور الشعبي لحركة الشيخ بوعمامة، رسالة دكتوراه دولة نوقشت بقسم اللغة العربية وآدابها، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة وهران، 2000/2001م، ص263.(غير منشورة).

[2] – الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص24.

[3] – ألفرد بل، المرجع السابق، ص49.

[4] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج2، ص152.

[5] – عادل نويهض، المرجع السابق، ص، ص 180-181.

[6]– هي مدينة صغيرة شبه ربض، تقع في مرتفع الجبل خارج مدينة تلمسان، **ينظر**: ابن خلدون عبد الرحمن، الرحلة، المصدر السابق، ص50، وهي على بعد نحو ميل (وحدته تساوي:1848م، **ينظر**: الحرف والصنائع، المرجع السابق ج2، ص279 والميل سبقت الإشارة إليه في الفصل التمهيدي، كما حُدِّدَ، عند الحسن الوزان بـ:1852م، **ينظر**: المصدر السابق، ج2، ص8) جنوب تلمسان، وهي كثيرة الازدهار وافرة السكان والصناع، ومعظمهم من الصباغين، وبها ضريح سيدي أبو مدين شعيب بن حسن الغوث(ت594هـ/1198م)، **ينظر**، الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص24، وتعتبر أيضا مدفن الأولياء والصلحاء والعلماء وهناك موضعان عرفا باسم "العبادة"، أحدهما يسمى العباد الفوقي، وهو بعيد قليلا عن المدينة، والثاني العباد السفلي=

اليهود عين ماء عذبة مقدسة بالقرب من قبر الربّي عنقاوة وهي منسوبة إليه[1]، وله ارتباط وثيق بالماء الموجود بها لدى ذهنيات الشّعوب وفي معتقداتهم، ويعتبرون في الغالب أنّ هذا الوليّ هو من قام باستخراج هذا الماء بطريقة إعجازية، كما فعل سيّدنا موسى حينما يخبرنا تعالى في قوله:﴿ وَإِذِ إِسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا اَضْرِب بِّعَصَاكَ اَلْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اُثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ كُلُواْ وَاشْرَبُواْ مِن رِّزْقِ اِللَّهِ وَلَا تَعْثَوْاْ فِے اِ۬لَارْضِ مُفْسِدِينَ﴾[2].

ومن الطّرق أيضا الّتي عهدها المغاربة في طلب الغيث هو التّبرّك بالأولياء والرِّجال الصّالحين وطلبهم بالتّقرب إليهم من الله بالدّعاء حتّى ينزِّل المطر. ومن الدِّلالات على ذلك لما لجأت جماعة من النّاس إلى الوليّ يعزى[3]، فالتقته واشتكت إليه احتباس المطر عنهم فرمى شاشيته عن رأسه وبقي رأسه أبيض كأنّه ثغامة وتجرّد من برنوسه وأرسل عينيه بالبكاء وقال: "يا مولاي، هؤلاء السّادات يرغبون من هذا العبد أن يستسقي لهم وما قدري أنا حتّى يطلب منّي هذا؟ وأخذ في البكاء والتّضرّع إلى أن غيمت السّماء، وهملت بالأمطار حتّى نزعت نعلي من رجلي ومشيت حافيا من كثرة المطر وقد أجاب الله دعوته"[4].

وفي غالب الأحيان كان الاعتقاد بحلول الجفاف يعود سببه لكثرة الذّنوب والمعاصي الّتي يرتكبها البشر امتثالا لقوله تعالى:﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ بِمَا كَسَبَتَ اَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾[5]، ممّا يدفع بالسّكان إلى التّوبة إلى الله، والاكثار من أفعال الخير، والإسراع إلى طلب المغفرة من الله وإقامة الصّلوات والصِّيام، وزيارة الصّلحاء الأحياء منهم والأموات، حتّى يكرمهم الغيث وتُحيى أرضهم[6].

ويذكر ابن الزيات التادلي فيما حدث لأهل تلمسان،" أنّهم قحطوا فاستنجدوا بأبي زكرياء

= وموضعه بباب الجياد وهم باب من أبواب تلمسان، **ينظر**:خالد بن عيسى البلوي، تاج المفرق في تحلية علماء المشرق،ج1 تقديم وتح، الحسن السائح، صندوق احياء التراث الاسلامي المشترك بين المغرب والامارات المتحدة، (دط)،(د ت)، ص149.

[1] – ألفرد بل، المرجع السابق، ص49.

[2] – سورة البقرة، الآية: 59.

[3] – التنبكتي، المصدر السابق، 109.

[4] – التادلي، المصدر السابق، ص145؛ ابن قنفد القسنطيني، أنس الفقير، المصدر السابق، ص ص، 22–23.

[5] – سورة الشورى، الآية: 28.

[6] – ألفرد بل، المرجع السابق، ص13.

بن يوغان الصنهاجي، فاستسقوا به فسقوا"[1]، أمّا فيما يتعلّق بالمعتقدات والتّصورات الّتي تمثِّل الخوارق والعجائب في سقوط المطر، فقد تعدّدت مظاهرها لدى ساكنة بلاد المغرب الأوسط في العهد الزيّاني.

2 ـ صلاة الاستسقاء[2]:

لقد عرفت حياة الأمم عبر التّاريخ، فترات جفاف دفعت بهم للبحث عن سبل تقيهم شرَّ هذه الظّواهر، وكثيرا ما كانوا يربطونها بمعتقدات دينية، ومنه اتّخذت مظاهر العبادات المائية أشكالا مختلفة في بلاد الغرب الإسلامي عامّة، والمغرب الوسيط خاصّة، خلال العصر الوسيط فمنهم من اعتمدوا الشّعوذة والسِحر في طلب الغيث، ومنهم من رجعوا إلى تطبيق شرع الله تعالى، فقاموا بالتّضرّع إليه، استجابة لأوامره جلّ شأنه، إذْ يقول:"﴿ فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّاراً ۞ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَاراً ۞ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّٰتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَٰراً ﴾[3].

من المعلوم أنَّ ساكنة بلاد المغرب الأوسط كان ايمانهم باللّه ملازما لهم في السّراء والضرّاء فكان من الواجب عليهم التّوسل إلى بارئهم بالتّضرّع والصّلوات، وتطبيق شرع الله تعالى في هذا الشّأن بعيدا عن الخرافات والشِّرك، وتَيَمُّنًا بسُنَّة النّبي محمدﷺ طلبا للمطر، من أجل شربهم وسقي دوابِّهم ومنها الخروج لأداء صلاة الاستسقاء، والدّعاء إلى الله طلبا للسُّقيا[4]، وراغبين منه تعالى أن ينزِّل عليهم الغيث، تطبيقا لقوله جلَّ شأنه:"﴿ وَهُوَ ٱلَّذِے يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُواْ وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُۥۚ وَهُوَ ٱلْوَلِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾[5]، خاصّة زمن القحط والجدب، وفي حالة انحباس المطر.

---

[1] – التادلي، المصدر السابق، ص85.

[2]– والاستسقاء طلب السقيا من الله، وتكون هذه الصلاة عندما يحل الجدب، ويحتاج الناس إلى المطر، لزروعهم وشرب ماشيتهم حينها يخرج النّاس متضرِّعين إلى بارئهم بالدّعاء والاستغفار وطلب الغيث، **ينظر**: بن عبد العزيز بنعبد الله، المرجع السابق، ج2 ص418.

[3] – سورة، نوح، الآية: 10–11–12.

[4] –"عن أنس رضي الله عنه، قال: أنَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه: كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب فقال: اللهمَّ إنَّا كُنَّا نتوسل إليك بنبيِّنا فتسقينا، وإنَّا نتوسل إليك بعمِّ نبيِّنا فاسقينا، قال: فيُسقون."، **ينظر**: البخاري، صحيح البخاري، المصدر السابق، ج1، ص ص، 342–343.

[5] – سورة الشورى، الآية: 26.

أ-الاستسقاء لغة:

وهـو استفعـال من السُّقـيا، والسُّقيـا بضمِ السِّيـن: أي إنـزال الغيـث على البلاد والعبـاد[1] أمّا السّقْـيُ والسُّقيـا: هو أن تعطيه مـا يشرب[2]، والاسقـاء: أن تجعل له ذلك حتّـى يتناوله كيف يشاء، والاستسقاء: طلب السّقي أو الاسقاء[3]، وسقي: السّقي والسّقيا: أن تعطيه ما يشرب والاسقاء: أن تجعل له ذلك حتّى يتناوله كيف يشاء، والاستسقاء: هو طلب السّقي أو الاسقاء[4].

ب-الاستسقاء شرعا:

أمَّا من الجانب الشّرعي، فهو طلب السّقي من الله عند الحاجة إليه ويكون بإقامة صلاة وخطبة واستغفار وحمد وثناء، وحين ينحبس المطر وتزيد الحاجة إليه، من أجل السّقي والشّرب للإنسان والحيوان[5]، وعلى العباد أن يستغفروا ربّهم لينزِّل عليهم المطر وتكون هذه الصّلاة عندما يحلُّ الجدب[6] ويحتاج النّاس إلى المطر لزروعهم وشرب ماشيتهم، حينها يخرجون متضرِّعين إلى بارئهم بالدّعاء والاستغفار وطلب الغيث[7].

ج-كيفية أدائها:

كثيرا ما يلجأ أهل السُنَّة زمن القحط والجدب إلى صلاة الاستسقاء، وهي سُنّة مؤكّدة أقرّها الإسلام، تقام بحضور الامام والمصلِّين، وهي ركعتان تصلىّ جهرا، يقرأ في الرّكعة الأولى بسورة الفاتحة والأعلى، والرّكعة الثّانية بالغاشية بعد الفاتحة، وإن شاء الإمام يكبِّر في الأولى سبعا، وفي الثّانية خمسا[8]، ثمّ تُلقى الخطبة بعد الصّلاة، ويمكن أن تكون في البداية، كما يتمّ قلب ثيابهم ويجعلوا ما بأيمانهم على شمائلهم، وما على شمائلهم على أيمانهم مستقبلين بذلك

---

[1] – ابن منظور، المصدر السابق، ج 14، ص393.

[2] – نفسه، ج14، ص391.

[3] – نفسه، ج14، ص392.

[4]– عبد العزيز العبادسة فتحي، الماء في القرآن الكريم، بحث تكميلي لنيل شهادة الماجستير، كلية أصول الدِّين الجامعة الإسلامية غزة 1422هـ/ 2002 م، ص20.

[5] – نفسه، ص20.

[6]–أبو بكر جابر الجزائري، منهاج المسلم، كتاب عقائد وآداب وأخلاق وعبادات ومعاملات، دار الفكر، ط8، بيروت 1384هـ/1964م، ص231.

[7] – بن عبد العزيز بنعبد الله، المرجع السابق، ص 418.

[8] – ابو بكر الجزائري، المرجع السابق، ص232.

القبلة، رافعين أيديهم إلى السّماء[1] وداعين الله أن ينزِّل عليهم الغيث وأن تكون سقيا رحمة، لا سقيا عذاب، أمّا وقت صلاتها فيستحب أن يكون وقت صلاة العيد[2]، وهي جائزة في كلِّ وقت ما عدا الأوقات الّتي نُهي عن الصلاة فيها[3].

لقد بيَّن لنا الإسلام أنّ للإنسان ابتلاءات في الدّنيا، ومنها القحط والنّقص في الأمطار وكثيرا ما كانت سنوات الجفاف تأتي متتالية، وعن ذلك يخبرنا تعالى في قوله:"﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَاكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِے فِے رُءْيَٰيَ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيٰا تَعْبُرُونَ﴾"[4]، ويضيف جلّ شأنه قائلا:"﴿ثُمَّ يَاتِے مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَاكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلاً مِّمَّا تُحْصِنُونَ ۞ثُمَّ يَاتِے مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ اُ۬لنَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾"[5]، وهي إشارة واضحة للعباد، لتأمين معاش حياتهم، وهذا ما كان يدفع بالسّاكنة إلى ادِّخار جزء من مؤنهم لزمن الحاجة، وهناك صور كثيرة للقحط والجفاف، تناقلتها المصادر التّاريخية، سواء قبل فترة الدِّراسة أو تزامنا معها كانت سببا في حدوث مجاعات شديدة، أكل النّاس فيها بعضهم البعض، وتفشّت بينهم الأوبئة والأمراض حتّى هلك منهم عدد لا يحصى فدفن في القبر الواحد أعداد من الموتى بلا غسل ولا صلاة[6]، ولكن الله وسعت رحمته كل شيء فأمر عباده بكثرة الاستغفار ليرسل عليهم الماء من السّماء ويفكّ أزمتهم، وينزِّل رحمته بعد قنوط أصابهم، وفي ذلك يقول تعالى:"﴿ فَقُلْتُ إِسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمُۥٓ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّاراً يُرْسِلِ اِ۬لسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَاراً وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّٰتٍ وَيَجْعَل لَّكُمُۥٓ أَنْهَٰراً ﴾"[7].

لم تكن فترات الجفاف خاصّة بِأُمَّةٍ من الأمم، أو بزمن معيّن، وإنّما هي ظاهرة كونية ستظلّ قائمة إلى يوم الدِّين، فقد ورد عن عائشة رضي الله عنها قالت:" شكا النّاس إلى رسول الله ﷺ قحوط، المطر ... فقال:" إنّكم شكوتم جدب دياركم، وقد أمركم الله أن تدعوه ووعدكم أن يستجيب لكم" ثمّ حمد الله وقال: " اللّهم لا إله إلا أنت، أنت الغني ونحن الفقراء أنزل علينا

---

[1] – السيد سابق، فقه السنة، مج: 1، دار الكتاب العربي، (د ط)، (دت)، بيروت، ص215.

[2] – ومعنى ذلك أنَّ تأديتها تكون في نفس الزمن التي تؤدى فيه صلاة العيد.

[3] – أبو بكر جابر، المرجع السابق، ص232.

[4] – سورة يوسف، الآية: 43.

[5] – سورة يوسف، الآيتان: 48-49.

[6] – ابن أبي زرع، المصدر السابق، ص83.

[7] – سورة نوح، الآيات: 10-11-12.

الغيث واجعل ما أنزلت علينا قوّة وبلاغا إلى حين"، ثمّ رفع يديه فلم يزل يدعو، حتّى رؤي بياض إبطيه، ثمّ حوَّل إلى النّاس ظهره وقلب رداءه وهو رافع يديه، ثمّ أقبل على النّاس ونزل فصلّى ركعتين فأنشأ الله تعالى سحابة فرعدت وبرقت، ثمّ أمطرت بإذن الله تعالى، فلم يأت مسجده حتّى سالت السّيول"[1].

وكان الرّسولﷺ، إذا اشتدَّ الحال بالمؤمنين وانحبس المطر عنهم، وأُصِيبُوا بالجفاف يخرج إلى المصلّى فيقيم صلاة الاستسقاء رفقة المسلمين، ويدعو الله أن يسقيهم، ولمواجهة الجفاف ظلَّت هذه الشعائر الدِينية، متواترة عند ساكنة بلاد المغرب الأوسط في العهد الزيّاني، كونهم يعتمدون المذهب المالكي، ويستندون على الكتاب والسّنة النّبوية في تطبيق أحكامهم، وكثيرا ما يحرسون على أداء صلاة الاستسقاء اقتداء بسنّته الطّاهرة، وكان يُسمح حتّى إلى الصِّبيان بتأديتها مُردّدِين بعض الأدعية لطلب المطر منها:"مولانا نسعاو رضاك وعلى بابك واقفين، لا من يرحمنا سواك، يا أرحم الراحمين"، وقولهم أيضا:"غيثك غيثك يا أللَّه، ارحم عبيدك يا أللَّه"[2]. وكان لا بدّ على المقيمين لصلاة الاستسقاء؛ أن يخصّص دعاؤهم على أن تكون أمطار رحمة ولا سقيا عذاب، ولا بلاء ولا هدم ولا غرق[3]، ويجب الإشارة إلى أنَّ طلب المطر لا ينبغي أن يكون إلاَّ إذا بلغ الجفاف أوجَّه، لأنّ كثرته أيضا قد تشكِّل طوفانا يفتك بالأمّة ويتحوّل من نعمة إلى نقمة.

أمّا عن تطبيق طقوس الاستمطار لم يكن لها زمن محدّد، فإذا كانت صلاة الاستسقاء من الشّعائر الدِّينية الّتي لا تُقام إلاَّ في حالة الجدب والجفاف، فإنّ ممارسة طقوس طلب المطر كانت هي الأخرى مرتبطة بانحباس المطر، وهذا ما يفسِّر الاعتقاد الّذي ينصّ على امتزاج العادات والتّقاليد المحلّية، المنتشرة بين سكّان بلاد المغرب الأوسط، وتعاليم الدِّين الإسلامي[4] ويبدو أنَّ ممارسة طقوس المطر، لم تتمكّن الأديان السّماوية من القضاء عليها[5]، طبقا لدلالاته الاقتصادية المؤثِّرة في نفوس سكّان البلاد بالمجال قيد الدِّراسة.

---

[1] – السيد سابق، المرجع السابق، مج1، ص216.

[2] – بكاي عبد المالك، المرجع السابق، ص60.

[3] – السيد سابق، المرجع السابق، مج1، ص219.

[4] – ألفرد بل، المرجع السابق، ص10.

[5] – بن عبد العزيز بنعبد الله، المرجع السابق، 447.

سادساـ احتياطات الدّولة الإنتاجية ودورها في مواجهة الأزمات:

◈ طرق وتقنيات مجابهة الجوائح:

على الرّغم من الصّعوبات الطّبيعية الّتي مرّت ببلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزيّاني إلاّ أنَّهم ظلّوا في تحدٍّ لها، وكثيرا ما كان الإنسان في المجال الّذي يعيش فيه، يُجابه نزوات الطّبيعة ولا يكاد يستسلم لقوّتها الفتّاكة، وخصوصا ظاهرة الجفاف والعطش صيفا، أو الأمطار والفيضانات شتاءًا[1]، ولعلّ من الحلول الّتي كان يمارسها لتجنّب تلك الأضرار، أنّه حاول ترويضها كلّما وجد القدرة على ذلك، فقام بتخزين مياه الأمطار في مواجل وصهاريج ليُعيد استعمالها زمن الحاجة، كما كان يختار المواضع للاستقرار وطرق البناء، للاحتماء من الأمطار والزّوابع[2].

من المعلوم أنَّ الزيّانيين قد عُرِفوا بشغفهم الكبير في مجال العمران ومنها تشييد القصور والمباني خاصّة ذات الطِّراز الأندلسي، إضافة إلى ذلك، كان اهتمامهم أيضا بالمنشآت المائية منها الخاصّة الّتي شملت قصورهم ودورهم من أجل تزيينها كالنّافورات، أو العامّة الّتي يستغلّها كلّ النّاس كالأبار والصّهاريج والمواجل وغيرها، وممّا ساعد على تنوّع هذه المنشآت وكثرتها بأراضي الدّولة الزيّانية هو كثرة مياهها، وتعدّد أنهارها وآبارها وينابيعها.

لقد برع الزيّانيون في استغلال كلِّ المصادر المائية الّتي جادت بها أراضيهم، فقاموا بإنشاء شبكة مائية محكمة البناء لنقل المياه وتوصيلها إلى أماكن الحاجة إليها، منها الدّور والقصور والمساجد والحمّامات والبساتين وغيرها، ويصفها لسان الدين بن الخطيب في الإحاطة قائلا:" هي خزانة زرع ومسرح ضرع، فواكها عديدة الأنواع...وهي أرض مُنجبة للنّبات والحيوان كريمة الفلاحة[3]، وكانت الدّولة الزيّانية تشجِّع المزارعين على الإنتاج عن طريق شراء محاصيلهم لتخزينها بالمطامير لأوقات المحن، فأنشأت لهذا الغرض عدّة مطامير مخبّأة تحت الأرض بإحكام، وهي كثيرة العدد.

كما ظلّت هذه التِّقنية من المرافق المهمّة الّتي اعتمدتها الكثير من الأسر ببلاد المغرب الأوسط سواء بمدنها أو بأريافها، واتّخذت مركزا لتخزين الفائض من الزّرع لأوقات الشّدائد

---

[1] – محمد حسن، الجغرافية التاريخية الافريقية، المرجع السابق، ص251.

[2] – نفسه، ص251.

[3] – المقري، المصدر السابق، ج7، ص135.

وفترات البرد والثّلج[1]، الّتي كانت تعصف بأراضي الدّولة الزيّانية زمن الشِّتاء ولسنوات طويلة وللعلم أن آثار تلك المطامير، لازالت شاهدة على ذلك تحت اسم حي المطمر أو(المتمر)[2] غرب مدينة تلمسان[3]، وكانت هذه الطّريقة قد أنجدت الدّولة من مجاعات محتملة، كان سببها تلك الحصارات الّتي توالت عليها ولفترات متكرِّرة.

لا عجب في أنّ حنكة القيادة الزيّانية وما ألفوه من مواجهة الصِّعاب، جعلهم يتدبّرون أمورهم زمن الحرب كما في زمن السِّلم، فتولّدت لديهم هِمم من جرّاء الأزمـات الّتي مرَّت ببـلادهم إذ لـم يتّخذوا تلك السِّلع المُخزّنة كطريقة للاحتكار[4]، وإنَّما كانت توفّر لتباع في زمن الجوائح الّتي كانت تصيب البلاد والعباد، كما حدث عام(776هـ/1374م)، حينما أخرج الزّرع الموجود بالمخازن وعرض للبيع بأثمان مناسبة للسّاكنة[5]، فتمّ تجاوز تلك المجاعة بسلام ولم يتضرّر منها حتّى الفقراء وميسوري الحال.

ومن المعلوم أنَّ ظاهرة استعمال المطامير في تخزين المُؤن وخاصّة منه الحبوب، كانت من التِّقنيات الّتي عرفها كل ساكنة بلاد المغرب الإسلامي، وهذا ما يشير إليه حسن الوزان بقوله:" أنّ القسم الشّمالي لمدينة فاس به مطامير كثيرة تُحفظ فيها الحبوب سنين عديدة"[6]، ومن العوائد المألوف خلال العصر الوسيط، فإنَّ عملية تخزين الطّعام هي من الطّرق الأساسية من أجل تأمين الغذاء حال حدوث المجاعات أو الحروب والحصارات، ولعلّ ما أورده السّلطان الزيّاني أبي حمّو ضمن وصاياه لابنه، لدليل على قيمة الادِّخار في بناء سياسة الدّولة الاقتصادية، وفيها يقول:" اعلم يا بني: أنّه ينبغي لك ألاَّ تفارق ذخيرة من الذّخائر تجدها في

---

[1] – ابن مرزوق، المناقب المرزوقية، المصدر السابق، ص160.

[2]– وكانت به عدة مخازن تحت الأرض تُخزن فيها المؤونة من الحبوب وغيرها من المواد الغذائية القابلة للحفظ، والتي تكون أثمانها غالية أيام الحصارات والجوائح، **ينظر**: عطاء الله دهينة، الجزائر في التاريخ (3) من الفتح إلى بداية العهد العثماني وزارة الثقافة والسياحة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص370.

[3] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص122.

[4]– وكان المحتكر إذا احتكر الطعام وكان ذلك مُضرا بالناس في الأسواق، فيباع ما يحتكرون ويكون لهم رأس مالهم، ويتصدقون بالربح منه، وهو أدب لهم وينهوا عن ذلك، ومن عاد لهذا العمل ضُرب وطيف به وسجن، **ينظر**: الونشريسي، المصدر السابق ج6، ص425.

[5] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص255.

[6] – وصف افريقيا، المصدر السابق، ج1، ص248.

زمن المناكد والمناكر ممّا غلا ثمنها وخفّ محملها، كالياقوت والجواهر الثّمينة العظيمة، الّتي لها نفاسة وخطر وقيمة، لأنّها ربّما اعتراك أمر من أمور دنياك، فتجد تلك الذّخيرة تدافع بها ما أهمّك واعتراك، وتصادم بها أعدائك، وتقيم بها أودك وتصلح بها أمرك، فإن اقتناء الذّخائر معونة على الشّدائد والضّرائر"[1].

ومن الطّرق الّتي اعتمدها بنو زيّان في عملية تخزين معاشهم، فكان يُحفظ القمح والشّعير بمطامير عميقة لسنين عديدة[2]، وهو من أجود الأنواع ليعاد زرعه في السّنوات الموالية، وينبت وينمو وإن طال زمن تخزينه، وهو ما يؤكّدِه القلقشندي في قوله:" يخزّن في مخازنها مدّة ست سنين ثمّ يزرع وينبت"[3]، أمَّا الحبوب فكانت تخزّن على شكل سنابل حتّى لا تتعفّن، عملا بقوله تعالى:"﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْباً فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِے سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلاٗ مِّمَّا تَاكُلُونَۖ ﴾"[4].

وممّا يذكره ابن العوّام الاشبيلي حول مدّة تخزين الحبوب:" أنَّ فترة تخزينه فاقت المائة سنة ويجعل فيه ورق الرّمّان أو جصّ أو رماد حطب البلّوط ليسلم من الآفات[5].

أمّا عطا الله دهينة فيحدِّدها بمدّة زمنية قدرها ستّون سنة أحيانا [6]، وأنَّ العنب كانت تلوى عيدان عناقيده حتّى تنفسخ ولا تتغذّى بشجرتها، فلمّا ينقبض حب العنب فيقطف ويعلّق في الظلِّ حتّى إذا يبس يخزّن في بيت بارد"[7]، كما كانت تستعمل المطامير لتخزين مختلف المُؤن وزيادة على القمح والشّعير كـان يخزّن الملح واللّحم المملّح [8](القدِّيد أو الخليع كان يملّح ويجفّف حتّى لا يتعفّن) والشّحوم المُذابة [9]، والسَّمن والزّبدة وزيت الزيتون، وكلّ ما هو قابل للتّخزين[10]

---

[1] – أبو حمو موسى الثاني الزياني، واسطة السلوك في سياسة الملوك، المصدر السابق، ص171.

[2] – الوزان، المصدر السابق، ج1، ص248.

[3] – القلقشندي، المصدر السابق، ج5، ص150.

[4] – سورة يوسف، الآية:47.

[5] – كتاب الفلاحة، المصدر السابق، ج1، ص679.

[6] – Atallah DHINA,Op,Cit,p150.

[7] – ابن العوام، المصدر السابق، ج1، ص698.

[8] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص122.

[9] – Atallah Dhina,Op, Cit, p,150.

[10] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص122.

ولا يتغيّر ولا يُسوس ثمّ يخرج بعد سنوات، خاصّة القمح والشّعير الّذي يبقى في بعض الأماكن أكثر من ستّين سنة[1].

والأكثر من ذلك أن فكرة التّخزين بالمطامير الّتي انتهجها الزيّانيون، كانت سندا حتّى لدول مجاورة أيّام الجوائح والأزمات، وهذا ما أورده يحيى بن خلدون عن لجوء حكومة الأندلس إلى تلمسان للاستنجاد بها يوم أن جار عليها عدو الله ورسوله عام(761هـ/1360م) كما حَدَّدَ حجم تلك المساعدة الّتي بعث بها الأمير أبو حمّو موسى الثّاني إلى الأندلس، رفقة رسولها الفقيه الكاتب أبو سالم إبراهيم بن الحاج قائلا:" فوجّه معه بخمسين قدح من الزّرع وثلاث آلاف من الذّهب"[2]، ولم يعتبر ذلك من الجهاد في سبيل الله من أجل تحرير أرض الأندلس من الصلبيين[3].

لا غرابة في أنّ الأزمات الّتي عصفت بالدّولة الزيّانية من حروب وحصار مستمر وظروف طبيعية قاسية، قد ألهمت سكّانها شحذ هممهم لمجابهتها، وعليه كانوا يحرسون على أخذ كلِّ احتياطاتهم للحفاظ على حياتهم[4].

ويذكر صاحب البغية في هذا الشّأن قائلا: "وأقعر الخنادق وملأ المطامير والصّناديق"[5] وكان كلّ من السّلطان عثمان بن يغمراسن، وأبي حمّو الأوّل، وأبي تاشفين الأوّل يحرصون على تعبئة هذه المخازن بكلِّ أنواع التّغذية القابلة للتّخزين ومُلئت أبراج المدينة بالملح والفحم والحطب، واختزنت الأرض كلّها بالزّرع[6]، وهو ما ساعدهم للصّمود أمام كلِّ أنواع الحصار المضروب عليهم، ولم يظهر منهم وَهَنُ ولا ضُعف ولا استسلام لِمَا توفّر عندهم من مخزون حتّى من قدائد اللّحوم ومسليات الشّحوم الّتي لم يتغيّر طعمها ولو بعد حين[7].

وكانت الحبوب تُخزّن أيضا في مطمورات جماعية مخبّأة تحت الأرض[8]، وممّا يخبرنا به

---

[1] – العمري، المصدر السابق، ج4، ص205.
[2] – بغية الرواد، المصدر السابق، ج2، ص107.
[3] –عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ج2، ص172.
[4] – عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج1، ص122.
[5] – يحيى بن خلدون، المصدر السابق، ج1، ص235.
[6] – العمري، المصدر السابق، ج4، ص204.
[7] – نفسه، ج4، ص205.
[8] – برونشفيك، المرجع السابق، ج2، ص215.

الادريسي خلال فترة القرن السّادس الهجري/الثّاني عشر الميلادي، أنّ العرب أيضا كانوا يُخزّنون محاصيلهم الزِراعية في مطامير ببعض القرى، وقد تصل فترة تخزينها إلى المائة سنة ولا تفسد[1] وهنا قد نلاحظ أنّ هناك نوع من المبالغة بالنِسبة لطول فترة الادّخار.

ومن الملفت للنّظر أنَّ تخزين الطّعام كان أمرا ضروريا لدى سكّان الدّولة الزيّانية، وذلك تحسّبا لما قد يحدث من مجاعات وفتن وحروب، خاصّة وأنَّها ظلّت منطقة مستهدفة من طرف الأعداء وسبق أن تعرّضت للعديد من الحصارات، إلاَّ أنّهم ظلّوا في غاية الامتناع رغم كلّ تشديد لحصانة بلدهم وكثرة ما بها من الماء والأقوات[2]، وإلى جانب ذلك كان أهل بني زيّان شغوفون بتناول الطّعام والفاكهة في غير موسمها، فكانت المطامير والمخازن من المنجزات الأساسية في أغلب البيوت أو المزارع[3].

وحوصلة القول ضمن ما ورد خلال هذا الفصل، فإنه قد تبين لنا أنَّ أهمية الماء لم تعد تقتصرعلى مجالات خاصة من حياة الإنسان فحسب، كضمان اقتصاده وتوفير القوت له، وإنّما اتخذت سُبلا كثيرة، مسّت الجوانب الاجتماعية، كتأثيرها في تقوية الروابط بين الأفراد والجماعات والأسر، وهو ما نقلته لنا الكتب الفقهية، إثر معالجتها للعديد من المواضيع، أهمّها التّعاون وتحقيق التّضامن واحترام النوبات المائية، وضبطها بطرق شرعية، ومن زاوية أخرى، ظلّ الماء يشكِّل أهمّ بؤر التّوتر بين المجتمعات الوسيطية، ومنها ساكنة بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزيّاني، حيث نشوب العديد من النّزاعات بين الأسر والجماعات، ومنه تشتّتها وابعادها عن بعضها البعض، خصوصا في ظلِّ طبيعة الحياة الجماعية والقبلية الّتي ميّزت المجتمع الزيّاني والّتي كانت أساس قوّتها.

ومن الظّواهر الّتي كان لابدّ من توضيحها في هذا الشّأن، طبيعة التّعامل مع الأزمات المائية وهو ما حتَّم علينا وجوبا، وعلى الرّغم من قلّة المادّة المصدرية للخوض في مضامينها إذ تشكِّل هي الأخرى امتدادا لسلوكيات الانسان، سواء خلال فترة الدّراسة، قبلها أو بعدها، وذلك بالحديث عن الطّقوس والعادات الّتي ظلّ يمارسها الزيّانيون في ظلِّ الشّحِ المائي، أو خلال

[1] – الادريسي، نزهة المشتاق، المصدر السابق، ص265.
[2] – العمري، المصدر السابق، ج4، ص204.
[3] – سامية مصطفى، المرجع السابق، ص108.

فترات الجفاف سواء كانت شرعية كإقامة صلاة الاستسقاء، أو طقوسية كما ألفها ممن سبقوه من الأقوام، ومنه إبراز السّبل الّتي ابتكرها السّاكنة من أجل الصِّراع على البقاء ومجابهة الأزمات، وهو ما أعطانا صورا واضحة عن قوّة العزيمة والصّمود عند الشّدائد لدى بني زيّان وكيفية التّعامل معها، خاصّة أنّها تعتبر من الدول الأكثر تعرّضا للمصائب والجوائح، سواء بشرية كانت أو طبيعية.

خاتمة

على الرغم من أهمِّية الماء في حياة البشرية وما يرتبط به من مواضيع اجتماعية، سياسية وخصوصا منها الاقتصادية، فإنَّ الحديث عنه والبحث في أغواره لازال في بدايته، ولم ينل حقّه من الاهتمام الكامل من طرف الباحثين، ولعلّ مما يشغل أهل الاختصاص في هذا المجال من الدِّراسات والرؤية الثّاقبة في مستقبل الماء، قد تجعله هَمَّ الشّعوب مُستقبلا، وإذا كانت الأمم الماضية كثيرا ما تناحرت على عنصر الماء، فإنَّ بوادر الحروب مستقبلا سيكون مصدرها الماء أيضا، وليس الطاقة كما يعتقد الكثير، وذلك نتيجة الظواهر الطبيعية، ومنها بصورة خاصة الجفاف الذي بات يهدد العالم.

لا يخفى بأي حال من الأحوال، وعلى أي فرد من هذا العالم، أنَّ موضوع الماء لم يعد مقتصرا على الماضي وحسب، بل هو جزء لا يتجزأ من الحاضر، وسيظل الشغل الشاغل للمستقبل، وهذا بحكم أنَّ الحياة البشرية منوطة بالتقلبات المناخية السائدة في العالم، ولها ارتباط وثيق بالتساقطات المطرية، وهو ما يحتم علينا الرجوع إلى البحث المعمق في تاريخ الماء عبر العصور الماضية، لنسلك الطريق الأمثل من أجل التعامل مع ندرة هذه المادة الحيوية في زمن قِلَّتها.

وحصيلة القول أنَّ موضوع الثروة المائية وعلاقته باستمرارية الحياة خلال فترة الدِّراسة كان يشكِّل عاملا مؤثِّرا في جميع جوانبها، ومنها الاقتصادية على وجه الخصوص، إذْ حفَّزت ساكنة بلاد المغرب الأوسط للعمل على تنويع أنشطتهم الفلاحية، وتنوير حياتهم الاقتصادية وتطورها، خاصّة وسط الأرياف والمجتمعات القروية، وربطها بالمدن لتنتج بينهما علاقة اقتصادية تكاملية كان لها شأنها، وبرز ذلك جليا سواء أيَّام عِزِّها أين شهد لها كل من زارها بأنها بلد عامر بالخيرات أو أيام مِحَنِها، حيث قاومت أزماتها وخرجت منها منتصرة، ومن أهمِّ ما خلصنا إليه من نتائج، وِفق هذه الدراسة ما يلي:

لا تزال الدِّراسات الاقتصادية الخاصة ببلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني، لم تنل حظها الأوفر من العناية الدراسية من طرف الباحثين، ولعلّ قلة المصادر في هذا المجال هي الحجرة العثرة في ذلك، إلا أننا حاولنا إماطة اللثام عن بعض الجوانب منها، اعتمادا على ما تقدمت بذكره كتب الرحلة وكتب الجغرافية، أو كتب الفقه التي أصبحت موردا هامًّا لكل باحث دخل مجال البحث في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي، وما حملته من مضامين وأبعاد تاريخية واستخلاصها كالآتي.

إنّ الطبيعة الجغرافية لبلاد المغرب الأوسط لها خصوصياتها المتمثلة في التّباين الواضح من حيث أقاليمها الممتدّة من الشمال نحو الجنوب مرورا بالسّهوب، وذلك ما ينعكس على توزيع الشّبكة المائية بمجال الدولة الزيّانية، إذْ أنّ التركيبة الجيولوجية للأراضي الزيّانية الشّمالية هي غنية بمياهها الجوفية وبوجود سلسلة جبلية قريبة من الساحل، تعدّ خزّانا مائيا يُحيي أرضها ويزيد من منسوب مياهها، ويعد حاجزا مهما أمام التيارات الهوائية خاصة منها الرياح الموسمية والملاحظ أن كميات المياه بها تتناقص كلما اتّجهنا نحو مناطق الهضاب، وتقلّ بالصحراء.

تبرز هذه الدِّراسة أنَّ الشّبكة الهيدروغرافية لبلاد المغرب الأوسط، ظلَّت مستقرة على العموم لقرون عدّة، وهي خاضعة للتقلّبات المناخية، فكلما كانت السنة الفلاحية ماطرة، كلما ارتفع منسوب الماء، وقلَّت نزاعاته، خاصة في المناطق الشمالية، كما تعتبر بلاد المغرب الأوسط امتدادا لبقية أراضي المغرب الإسلامي، وهو ما يتضح من خلال طبيعة المناخ السائدة على أغلب مناطقها.

كان لزاماً علينا قبل الخوض في الحديث عن تنظيم الري بالدولة الزيّانية، البحث عن مصادرها المائية، وهو ما تطرقنا إليه ضمن الوقوف عند أهمِ المصادر المائية بالمجال الجغرافي المدروس وتحديدها بصورة جلية، وإبراز كمياتها وأماكن تواجدها وأهميتها بصورة شاملة وعامّة ومنه الوقوف عند أهمِ الوسائل والتِّقنيات المعتمدة للاستفادة من هذه الثّروة الثّمينة، والمهمّة في بناء اقتصاد البلاد والعباد، وهي تقنيات تختلف حسب نوعية الماء والمكان المتواجد به، ومنها وسائل التّجميع والتّوزيع.

لقد كشفت لنا هذه الدِّراسة وبعد التّبحّر في العديد من المصادر التّاريخية، الجغرافية أو الفقهية المستعملة، أنّه لا يمكن الفصل بين عنصر الماء والأرض، إذ يعدان عنصران متكاملان كلٌّ منهما يكمل الآخر، ومساهمة نظام الرّي في تحديد الملكيات الأرضية، خاصة الأراضي البورية، وهذا ما يهدينا إلى طبيعة العلاقة الوطيدة بين الأرض والماء، وهو ما فتح أمامنا سبيل الخوض في مجال نظام الأراضي بالدولة الزيانية وطرق امتلاكها، وذلك حسب الطبقات والفئات الاجتماعية المُشَكِّلة للدولة، وعليه سيطرة رجال الدولة على أجْوَدها، وتمكنهم من توظيفها وإعادة توزيعها حسب ما يخدم مصلحة استقرارها، ويحفظ أمنها العام.

عرف الزيّانيون نظاما محكما في مجال الري، وذلك من خلال اعتمادهم على العديد من المنشآت المائية المتواجدة ببلاد المغرب الأوسط منذ الأزمنة الغابرة، خاصّة المنجزات الرومانية

والموحدية وإعادة استعمالها، كما كان للأندلسيين دورهم في تزويدهم بالعديد من التِّقنيات الّتي نقلوها إلى المنطقة، وكثيرا ما نجد المصادر التّاريخية تربط بين مشاريع الرّي الكبرى، وبين قوّة الدّولة الحاكمة أو القبيلة ونعني بذلك أفراد البيت الحاكم، وكلّما كانت الدّولة قويّة كلّما كانت إنجازاتها المائية أقوى.

لم تغفل الدِّراسة على إبراز بعض المنجزات والمشاريع المائية الّتي تمّ تشييدها بالدّولة الزيّانية سواء تعلّق الأمر منها الخاصّة بالمدن أو الأرياف، فالكُلُّ قام بأعمال ومنجزات، إمَّا لتزويد المدن بالماء وتوصيلها إلى البيوت، أو لري الأراضي بالأرياف، رغبة منهم في تطوير الإنتاج الزراعي.

كثيرا ما نجد إقامة القنوات في المدن القديمة كتلمسان عاصمة الزيّانيين مرتبطة في مجملها بالحمامات والبساتين، ونخصّ بالذِّكر هنا الرومانية، إذ تعدّ امتدادا للمسالك المائية الزيّانية(بوماريا) في حين كانت الآبار والعيون والخزّانات المائية تستعمل في تزويد السّاكنة بالمياه الصالحة للشّرب.

إنَّ عملية مدِّ القنوات المائية سواء كانت من انجاز الدّولة أو السّاكنة، أو من أموال الأحباس، ظلّت تشكِّل بؤر توتّر، وتطرح جملة من الإشكاليات، قد تكون على الصّعيد القانوني أو العرفي أو التِّقني أو المالي.

وممّا يجب ذكره أيضا في هذا الجانب، فإنّ شقّ القنوات المائية وبنائها، كثيرا ما كان يتسبّب في إحداث مشاكل ونزاعات، خاصّة فيما يتعلّق بملكيّة الأراضي فمرور القناة عبر أراضي خاصّة بأصحابها من أجل تزويد العامّة أو الخاصّة بالماء، كان يترتّب عنها خصومات من طرف مُلاَّك الأراضي، وعنها وردت عدّة إشارات ضمن النّوازل الفقهية، كما لم تُخْف الدِّراسة تلك المشاحنات والنِّزاعات الّتي أبدت بعض السّلوكات الغير لائقة والمتمثِّلة في التّعدي على ممتلكات الغير، وهذا ما يهدينا إلى جذور التّجاوزات الّتي عرفتها بلاد المغرب الأوسط، سواء قبل فترة الدِّراسة أو بعدها.

وممّا يبدو أنَّ ظاهرة التملّك الجماعي للماء، ظلّت مصدرا للاضطرابات على مرِّ السّنوات وذلك من خلال المشاركة الجماعية في استغلاله، وهذا ما قد يؤدِّي إلى انعدام التّفاهم أو التّعدي على نوبات الآخرين، خاصّة مياه الأودية الّتي كان يتمّ توزيعها من الأعلى إلى الأسفل وهذا

ما كان يُحتِّم على السّاكنة التّدخل من أجل تطبيق الشرع أو الأعراف المحلية على عملية التّوزيع المائي.

تعتبر النِّزاعات حول توزيع المياه في بلاد المغرب الأوسط خلال الحكم الزيّاني من بديهيات الحياة وذلك نتيجة تناقص المياه وقلّته زمن الصيف وفي فترات الجفاف، إلاَّ أنّها سرعان ما كانت تُعالج وفق الشَّرع أو بتدخل القاضي أو جماعة من أهل الإقليم، (ويمكن التّنويه هنا إلى ملاحظة هامّة لم ترد ضمن المتن، وهو أنّنا لا يمكن تعميم ظاهرة النّزاعات والخصومات في كل المناطق بل شهدت أراضي الدّولة الزيّانية بعض الأرياف، أين كان لأصحابها القدرة العالية في توزيع الحصص المائية والالتزام بها، وإذا حدث خطأ في الانتفاع بماء الغير وبدون قصد، فسُرعان ما تُصلَّح أمورهم بإعادة النوبة لصاحبها، وهذا ما استنتجناه على إثر القيام ببعض الزيارات الميدانية، ومشافهة أصحاب الأراضي بها، حيث لا يزالون ملتزمين بتطبيق نفس الطُّرق الموروثة من قبل، في توزيع النوبات المائية).

إنَّ الصِّبغة الّتي عرفتها قضايا الماء، ظلَّت متلازمة مع معظم المراحل التّاريخية المعروفة ببلاد المغرب عامّة والأوسط خاصّة، ومنها بوجه أدقّ تلك المناطق الّتي عرفت شُحًّا وندرة في الماء، ومن البديهي أنَّ المشاكل المتعلِّقة بالماء هي ذات أبعاد مختلفة ومتعدِّدة، نظرا لقوّة الارتباط الإنساني به كما ظلّت النِّزاعات القائمة حوله تتفاوت حسب ظروف ندرته ودرجة الحاجة إليه، ولم تنحصر قضايا الماء والخلافات النّاتجة عنه في أسلوب محدّد، بل شملت العديد من أسباب النِّزاع حول الماء.

إنَّ تطبيق الإطار التشريعي للماء، يهدف إلى تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية في استغلال المياه بأساليب تشاركية، تؤدِّي إلى المساواة في طريقة الانتفاع به، وفي الإطار الدِّراسي نفسه، تبين أنَّه بالرّغم من الثّورات والخصومات النّاجمة عن توزيع المياه ببلاد المغرب الأوسط خلال فترة الدِّراسة إلاَّ أنَّ المنطق الفقهي، غالبا ما كان يُرجِّح مبدأ أسبقية المنفعة العامَّة على الخاصَّة.

لقد تبين من خلال هذه الدِّراسة أنَّ التّأكيد على أهمِّية الأعراف والعادات في التّشريع المائي للدّولة الزيّانية، خاصّة بالمناطق الرِّيفية والبيئة الصحراوية، ومساهمة المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ترسيخها ضمن أوساط المجتمع، والاعتماد على النّصوص

الشّرعية والأعراف والعادات والتّقاليد السّائدة في كل إقليم من أجل توزيع المياه وعقلنته، هو دلالة على قيمة الماء وأهمِّيته في حياة السّكان.

وفيما يخص طُرق التّوزيع المائي بين ساكنة بلاد المغرب الأوسط لم تعهد نظاما محددا وعامًّا، بل عرفت اختلافا متباينا من منطقة لأخرى وذلك حسب طبيعة كل أرض وطوبوغرافيتها.

ومن خلال رصد بعض السّلوكات الاجتماعية، تبيّن لنا أنَّ العلاقات الاجتماعية الخاصّة بالمسائل المائية على الأراضي الزيّانية، نجدها متباينة بين التّضامن الاجتماعي حول النوبات المائية والتّعاون في عمليات الكنس، وبناء الجسور والسدود وحفر الآبار، وغيرها من الأعمال الجماعية وفي الجانب الآخر، نجدها لم تسلم من بعض الخصومات الّتي ظلّت تحدث بين الفينة والأخرى.

وتعرضت الدِّراسة أيضا إلى الكشف عن طرق الاستفادة من الموارد المائية؛ على أنَّها كانت تخضع للضوابط الشرعية والعرفية، وهو نظام كثيراً ما كان يطلق عليه اسم "الري التّوافقي" وهو قائم على أساس توطيد انتهاج ثقافة النِّظام التّعاقدي، الخاص بالنوبات المائية المُدرجة لكلِّ مستفيد وتطبيقا لشرعية العامل الزّمني، وحجم الماء المتوفّر والّتي تقوم عليه النوبة، وعدد المستفيدين منه إضافة إلى مساحة الأراضي المسقية.

واتضح من خلال تتبعنا لما حوته كتب النوازل من قضايا مائية، كانت أغلبها قريبة من أماكن تواجد الفقهاء، وهو ما يهدينا إلى أنّ ضعف التأطير الفقهي في مجال توزيع الماء بمجال الدولة الزيانية، ظلَّ قائما في البوادي والأرياف، مما يحتم الركون إلى العرف والعادة في تقنين وتوزيع الماء، ودوره في ضبط قواعد الاستقرار بين الأفراد والجماعات في عملية توزيع الماء ببلاد المغرب الأوسط.

تعرضت الدِّراسة أيضا إلى أنّه، كان للجوائح الّتي ضربت بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزيّاني أثر كبير على عملية الرّي وأنظمته، وهو ما جعل ساكنتها يجتهدون في مواجهتها والعمل بمبدأ: "الأزمة تلد الهمّة"، (وهنا كان لزاما علينا الإشارة على أنَّه على الرّغم من الجوائح الّتي ضربت بلاد المغرب الأوسط أثناء فترة الدِّراسة، إلاّ أنّ قلّة المصادر الإحصائية لحجم الكوارث المائية حالت دون توظيف منهج احصائي دقيق ضمن هذه الدِّراسة، لإحصاء شؤون الرّي ببلاد المغرب عامّة والأوسط خاصّة).

وإذا كانت تلك الجوائح الّتي عصفت ببلاد المغرب الإسلامي ومنه المجال الزيّاني قد شكّلت نقمة على ساكنتها وهلكت الزّرع والضرع والانسان على حدِّ سواء، وباختلاف أنواعها وأحجامها طبيعية كـانت أو بشرية، إلا أنَّ المجتمع الزيّـاني أكسبته حنكة قوية، وقدرة عظيمة في طبيعة التّعامل معها ومجابهتها، ليس في ردِّ مُصابها، لأنّه قدر محتوم، وإنَّما التّخفيف من شدَّة وطأتها على العباد وتقوية صبرهم من أجل البقاء.

إنَّ الارتباط الرّوحي بالماء جعل سكّان بلاد المغرب الأوسط، يتمسّكون بوفرته، وكلّما حلّ الجفاف مارسوا كلّ الطّقوس الّتي من شأنها أن ترسل السّماء عليهم مدرارها، حتّى أنّهم وصلوا إلى بعض الطّقوس الاستمطارية الّتي تتنافى أصولها مع الشّريعة، خاصّة في البوادي ولعلّ الإشارة إلى تقديس عنصر الماء في حياة الانسان له ما يبرّره، خاصّة في المناطق الجافّة وذلك لأهمّيته في الحياة اليومية لساكنة بلاد المغرب الأوسط، من خلال تشعّب خاصِّياته فمنها: الاقتصادية، الطِّبِّية الدينية الاجتماعية، وغيرها من الخصائص المتكاملة الّتي لا يمكن الفصل بينها.

ومن نافلة القول، فإنّ الدّارس لتاريخ الماء ببلاد المغرب الإسلامي عامّة، والأوسط خاصّة لا يمكنه الاعتقاد أنّه استوفى كلّ ما يشمله نظام الماء وما يتعلّق به، وذلك لأنَّ الدّولة الزيّانية لا تزال في بدايتها من حيث البحث والتّنقيب في أسسها ومنشآتها المائية.

ولا يمكن للباحث في تاريخ الماء أن يحقِّق مبتغاه من النّتائج، خاصّة في العصور الوسيطة، دون الاعتماد على الحفريات الآثارية المتعلِّقة أساسا بالقنوات، ومختلف المعالم المائية، وذلك في ظلِّ قلّة المصادر المكتوبة، وندرة الوثائق الخاصّة بالتّهيئة العمرانية، وعليه يبقى من الواجب التّنسيق بين البحث التّاريخي، وعلم الآثار في الوقت ذاته، بُغية تحقيق الأحسن في هذا المجال.

ومن الأجدر علينا في نهاية هذه الدِّراسة، أن نحثّ كلّ الباحثين في التّاريخ، وخاصّة منه الجانب الاقتصادي، بضرورة مواصلة البحث في أغوار الدِّراسات المائية ببلاد المغرب الأوسط ونخص بالذكر على سبيل المثال لا الحصر، تقنيات الري بقرى ومدن الدولة الزيانية، أو نظام السقي من خلال كتب النوازل الفقهية، أو مكانة الماء في حياة ساكنة بني زيان وعلاقته بالملكيات الأرضية.

كما يمكن البحث أيضا، حول أهم المنشآت المائية بأراضي الدولة الزيانية من خلال المعالم الآثارية، ...وذلك لأن الماء يُعدُّ معيارا مُهمًّا لبقاء الانسان واستمراريته في الحياة، ولإثراء مثل هذه المواضيع، لا بدّ من العودة إلى النّوازل الفقهية والتّمحيص فيها، وذلك لكونها تنقل حقائق من الواقع بعيدا عن سيطرة السّلطة آنذاك، ومنها فتاوى الونشريسي في معياره المعرب، وهي ذات محتوى متشابه تقريبا في الأحكام عبر كل أقطار بلاد المغرب الإسلامي، ولعلّ اهتمام الفقهاء بنوازل الماء، هو دلالة على قيمته الاجتماعية من جهة، وفعّاليته بين السكّان من جهة أخرى، فحُضور مسائل الماء يبرز اهتمام السّاكنة بضرورة احكام الحقوق المائية من أجل تفادي النزاعات الّتي قد يُذكيها بين المستفيدين منها.

الملاحق

الخرائط

الملحق (01):

مملكة تلمسان

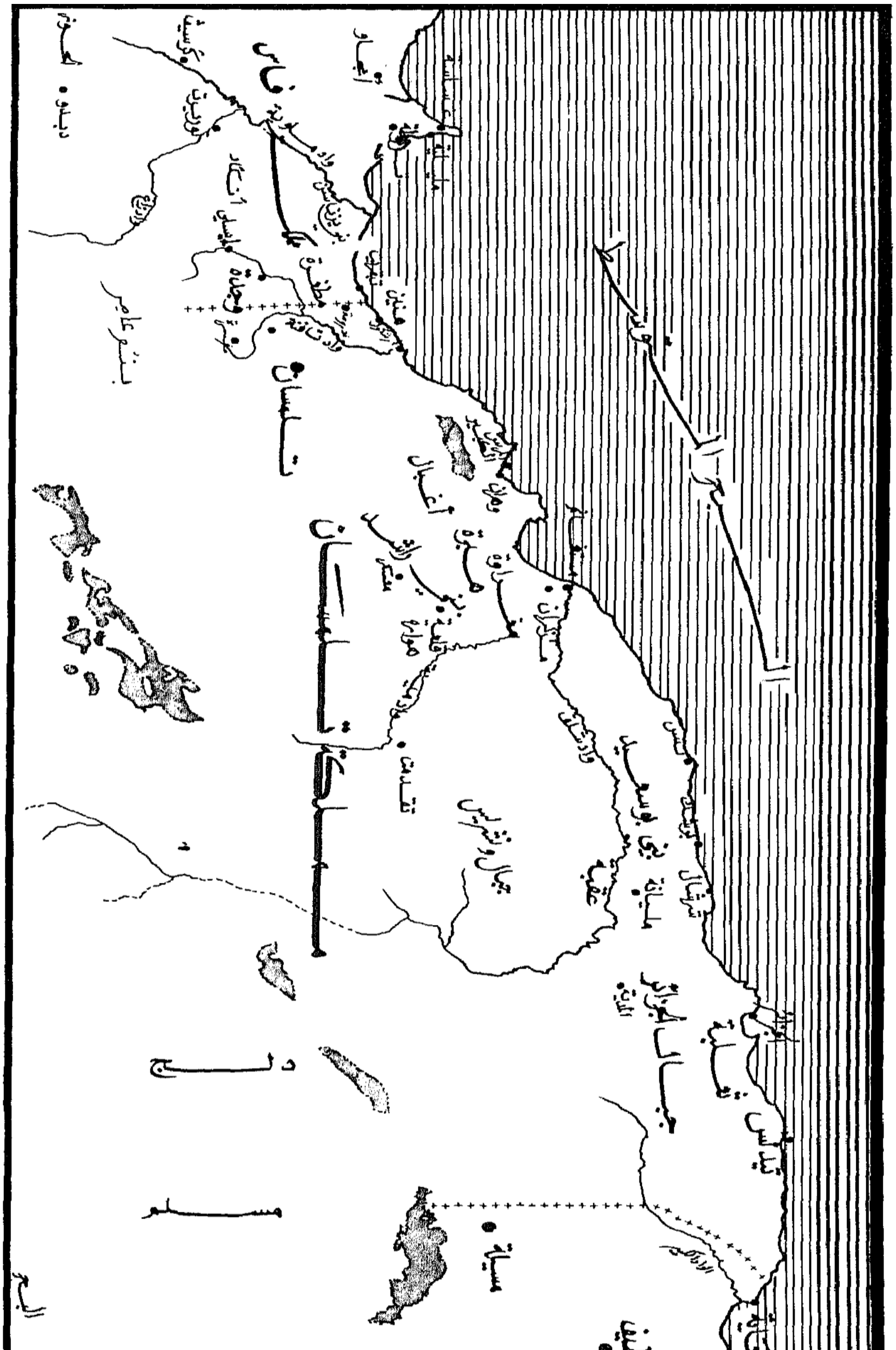

الحسن الوزان: وصف إفريقيا، ج1، ص6.

الملحق (02):

بعض من الأراضي المقتطعة لمختلف فئات المجتمع الزياني

الإسم	المقتطع	الأراضي المقتعة	نوع الاقطاع
أولاد سلامة	السلطان يغمراسن بن زيان	ناحية القصبات	تمليك
يوسف بن مهدي من مشايخ سويد	السلطان يغمراسن بن زيان	بلاد سيرات والبطحاء	تمليك
عنتر بن طراد بن عيسى من مشايخ سويد	السلطان يغمراسن بن زيان	قرارة البطحاء	استغلال
الخراج	السلطان أبو تاشفين	أراضي قرب مديونة وندرومة وجبل بني ورنيد وبني سنوس وبني زناسن	حربي
بنو عامر	السلطان أبو حمو موسى الثاني	بين أنقاد وتلمسان، ثم تسلة، ثم بين تلمسان ووهران.	حربي
زغبة	السلطان أبو حمو موسى الثاني.	منطقة التلول	حربي
المعقل	السلطان أبو حمو موسى الثاني.	نواحي تلمسان	حربي
محمد أبا بكر بن عرين من سويد	السلطان أبو حمو موسى الثاني.	منطقة مازونة	تمليك
عرب أولاد عريف	السلطان أبو حمو موسى الثاني.	قلعة بني سلامة ومنداس	تمليك
داوود بن هلال بن عطاف من بني عامر	السلطان أبو حمو موسى الثاني.	بسيط حمزة قرب تلمسان	تمليك

ابن خلدون، العبر، ج7، ص124-146، عبد الرحمان الجيلالي، المرجع السابق، ج2، ص151، محمد الميلي، المرجع السابق، ج2، ص ص، 373-375.

الملحق (03):

خريطة تبين صهاريج وخزانات توزيع المياه بتلمسان يعود تاريخها لسنة:1848م،(نقلا عن عطار محمد): مشروع ترميم المنشآت المائية الأثرية بمدينة تلمسان، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الاثار، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016م، الجزائر، ص171.

العيون

الملحق(04)

صور خاصة بعين تاسليت من أوجه مختلفة

التقطت بتاريخ: 2021/04/24م

الملحق(05)

صهريج خاص لتجميع مياه عين تاسليت

التقطت بتاريخ:2021/04/24

ساقية لنقل مياه عين تاسليت إلى الصهريج، 2021/04/24م

الملحق(06)

عين سيدي الصحبي بتاقمة، 2021/04/10م

عين بقرية تاقمة تجلب مياهها من الجبل تبعد عن عين سيدي الصحبي بحوالي كيلومترين 2021/04/10م

الملحق(07):

عين سيدي الصحبي بتاقمة–الصورة بتاريخ: 2021/04/10

عين بقرية تاقمة تجلب مياهها من الجبل تبعد عن عين سيدي الصحبي بحوالي كيلومترين 2021/04/10م

الملحق(08):

عين غفولة المعدنية بسيدي العبدلي

المحطة المعدنية لحمام سيدي العبدلي–مأخوذة من أرشيف البلدية–

الملحق (9)

عين لالا ميمونة المعدنية الخاصة بالنساء-من أرشيف بلدية سيدي العبدلي-

صورة نادرة لنزل بحمام سيدي العبدلي من العهد الفرنسي-من أرشيف البلدية-

الملحق(10):

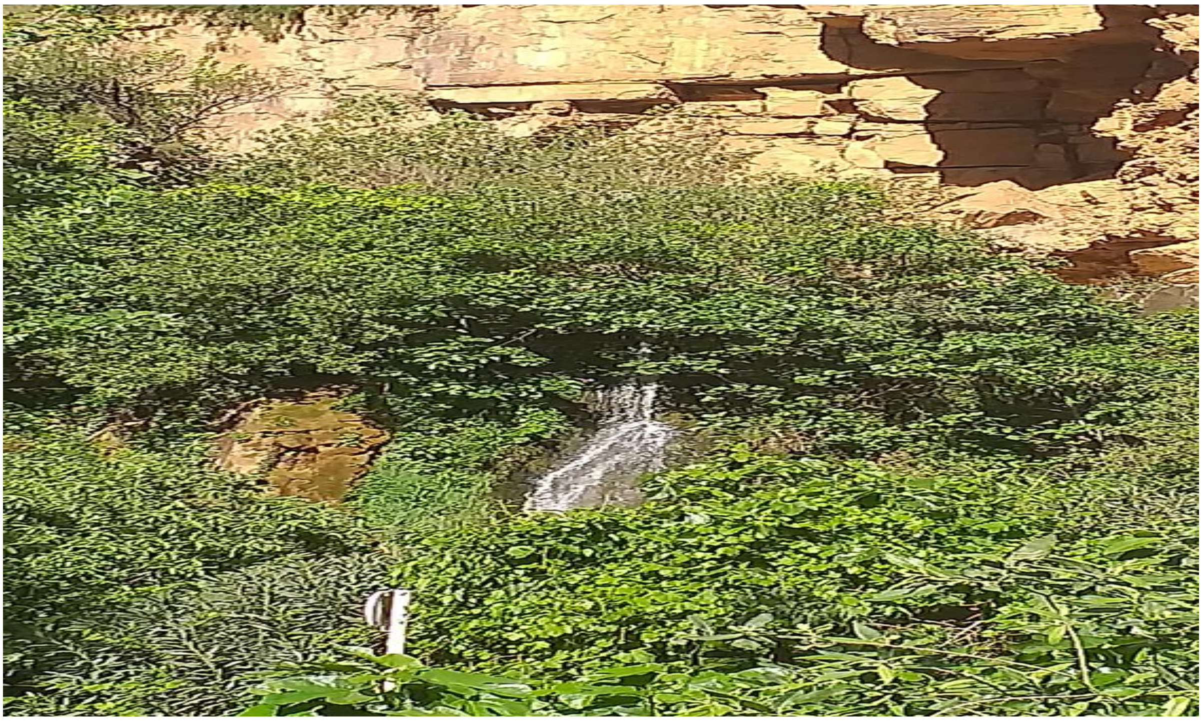

عيون لوريط

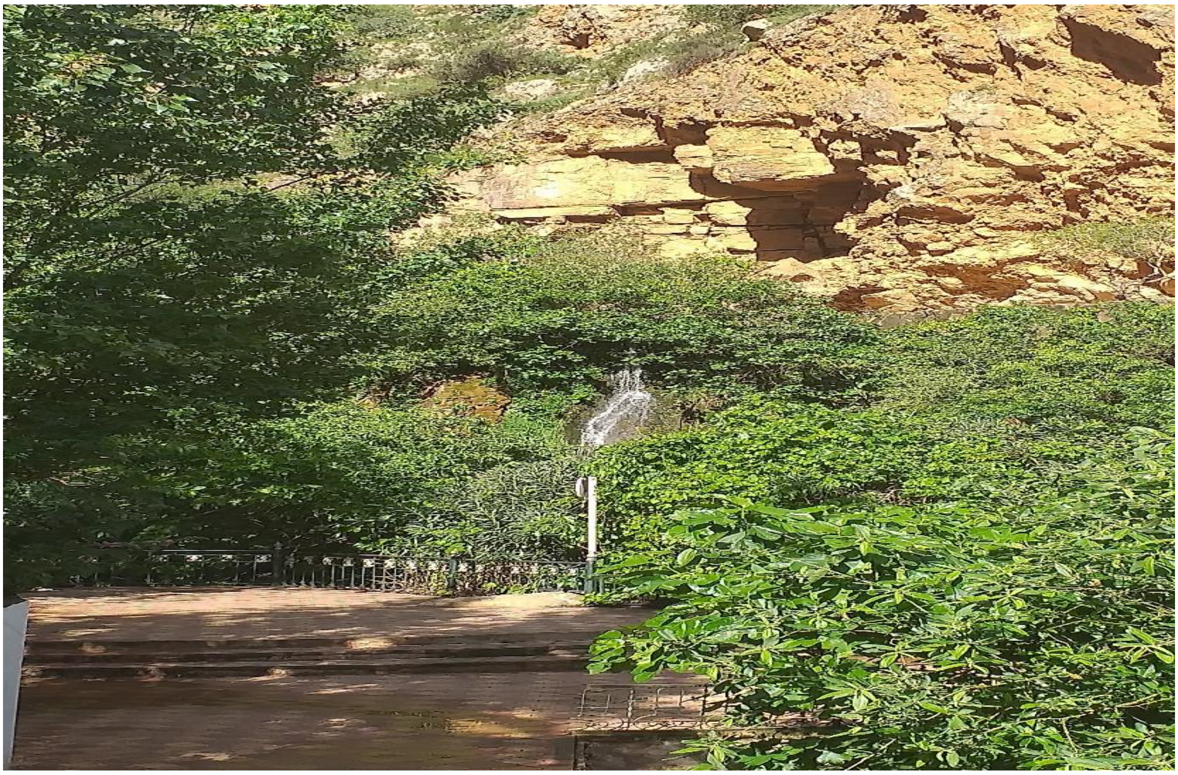

عيون لوريط، صور مأخوذة بتاريخ:2021/04/26. 9:30 سا

الملحق(11)

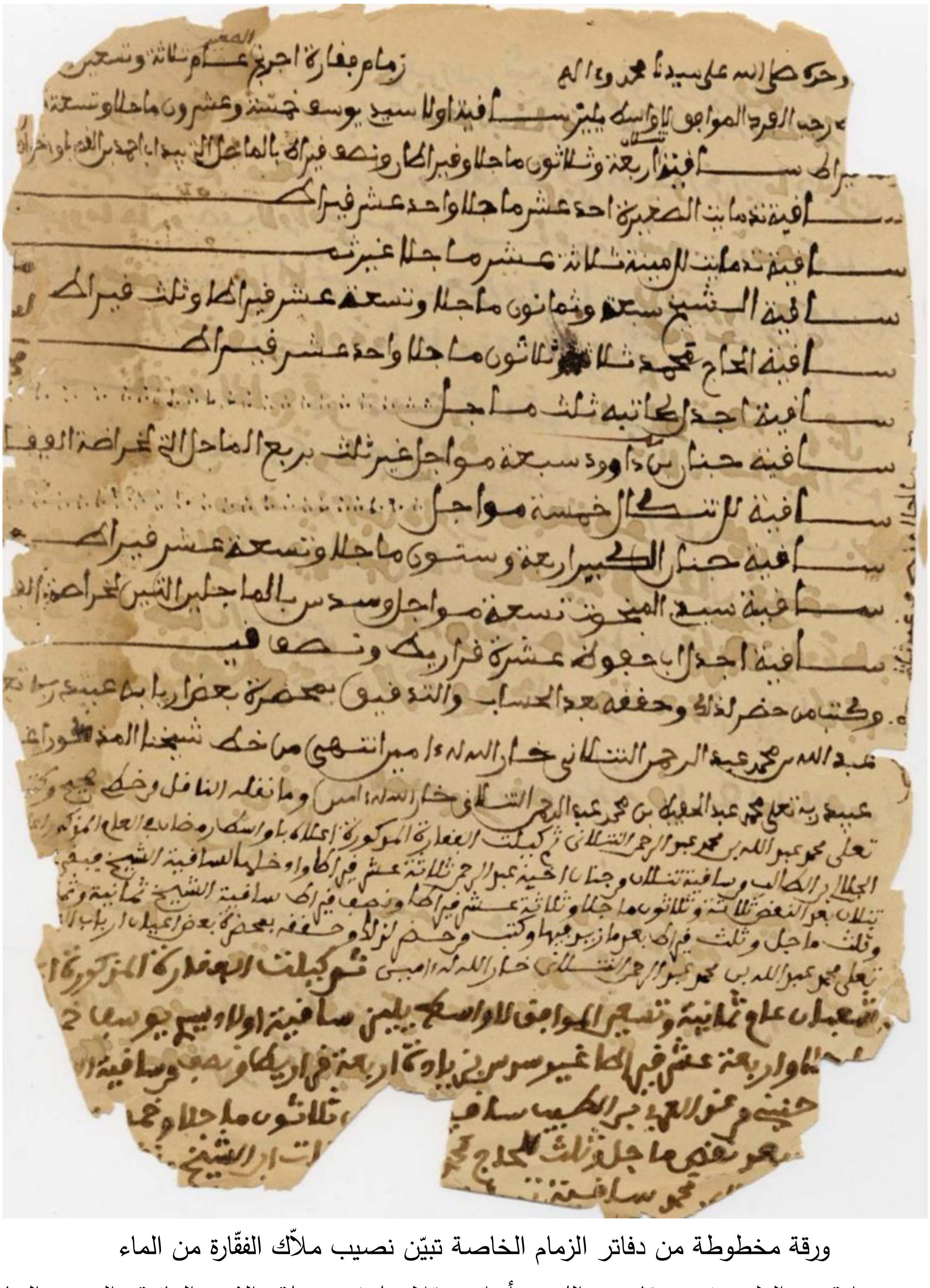

ورقة مخطوطة من دفاتر الزمام الخاصة تبيّن نصيب ملاّك الفقّارة من الماء

المصدر: خزانة بن الوليد: قصر بّا عبد الله – أدرار، نقلا علوش وسيلة، الثروة المائية، المرجع السابق، ص152.

الملحق(12):

توزيع المياه باستعمال الحلافة.

موساوي عربية، الفقارة بمنطقة توات وأثرها في حياة المجتمع-دراسة تاريخية وأثارية-، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2007م، ص230.(غير منشورة)، وللمزيد عن تفاصيل نظام الفقارة، ينظر، المرجع نفسه.

الملحق(13):

ظهير زياني لفائدة اللاّجئين الأندلسيين إلى تلمسان (677-679هـ)

"هذا ظهير عناية مديد الظلال، وكرامة رحيبة المجال، وحماية لا يُخشى على عقدها المبرم وعهدها المحكم من الانحلال والاختلال، أمر به فلان- أيَّد الله أمره، وأبَّد عصره، لجميع أهل الأندلس المستوطنين بحضرة تلمسان -حرصها الله- أحلهم به من رغبة الجميل أكنافا وبوأهم من اهتمامه الكريم جنات ألفافا، ووطأ لهم جناب احترامه تأنيسا لقلوبهم المنحاشة إلى جنابه العلي واستيلافا وأشاد بما له فيهم من المقاصد الكرام، وأضفى عليهم من جنن حمايته ما يدفع عنهم طوارق الاضطهاد والاهتضام، حين اختبر خدمتهم فشكروا ما تولوا فيها من الجد والاجتهاد، واطلع على أغراضهم السديدة في اختيارهم حضرته السعيدة للسكنى على سائر البلاد، فلحظ لهم هذه النية واعتبرها، وأظهر عليهم مزايا ما لهم من هذه المناحي الحميدة وآثارها، وأذن لهم ومن شاء من أهل تلمسان البلديين في كذا، ...".

- أحمد عزاوي، المغرب والأندلس في القرن السابع(13هـ): دراسة وتحقيق لديوانيات كتاب فصل الخطاب في ترسيل أبي بكر بن الخطاب، ربانيت، الرباط، ط1، 2008م، ص 118.

فهرس المصادر والمراجع

قائمة المصـادر والمراجع

◈القرآن الكريم، برواية ورش عن نافع.

◈السنة النبوية.

ـ قائمة المصادر:

1-ابن الأحمر إسماعيل بن يوسف (ت807هـ/1404م)، تاريخ الدولة الزيانية، تح وتقديم: هاني سلامة مكتبة الثقافة الدينية للنشر والتوزيع، ط1، بو سعيد، مصر، 1421هـ/ 2001م.

2-الإدريسي أبو عبد الله محمد بن عبد الله (560هـ/1166م)، المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس مأخوذ من نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مطبعة بريل ليدن، 1863م.

3- ــــــ، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق مكتبة الثقافة الدينية، (دط)،المجلد الأوّل، (د، ت).

4-البخاري أبو عبد الله محمد(ت256هـ/870م)، الجامع الصحيح المختصر المعروف بصحيح البخاري، طبعة جديدة مضبوطة ومصححة ومفهرسة، دار ابن كثير للطباعة والنشر، ط1 1423هـ/2002م، دمشق.

5- ــــــ، صحيح البخاري، نشر مشترك، موفم للنشر، الجزائر، ودار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة ج1، 1992م.

6-البلوي خالد بن عيسى، تاج المفرق في تحلية علماء المشرق،ج1، تقديم وتح، الحسن السائح صندوق احياء التراث الاسلامي المشترك بين المغرب والامارات المتحدة، (دط)،(د ت).

7-البُرزلي أبو القاسم أحمد البلوي التونسي (ت841هـ/1438م)، فتاوى البرزلي جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، تقديم وتح: محمد الحبيب الهيلة،ج3-4-5 دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 2002م.

8-ابن بصال الحاج عبد الله إبراهيم(ت499هـ/1106م)، كتاب الفلاحة، تر: خوسي ماريا بيكروسا ومحمد عزيمان، تطوان، المغرب، 1955م.

9-ابن بطوطة محمد بن عبد الله اللواتي(ت756هـ/1355م)، تحفة النظار في غرائب الأمصار المعروف بكتاب (رحلة بطوطة)، شرحه وكتب هوامشه: طلال حرب، دار الكتب العلمية ط5، بيروت، 2011م.

10-البكري أبو عبيد الله بن العزيز القرطبي(ت487هـ/1094م)، المُغرب في ذكر بلاد أفريقية والمغرب، تقديم وتح: حماه الله ولد السالم منشورات، محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 2013م.
11-البناء أبو عبد الله محمد بن إبراهيم اللخمي بن رامي (734هـ/1332م)، الإعلان بأحكام البنيان، قراءة وشرح عبد الستار عثمان، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1988م.
12-البيروسي محمد علي"الشهير ب سباهي زادة(ت997هـ/1589م)، أوضح المسالك إلى معرفة البلدان والممالك، تحقيق المهدي عبد الرّواضية، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1427هـ /2006م.
13-التسولي أبو الحسن علي بن عبد السلام، البهجة في شرح التحفة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان ط2، 1951م ج2.
14-التنبكتي أبو العباس أحمد بابا (963هـ/ 1036م)، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، اشراف وتقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة، ج1-2، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ط1، طرابلس ليبيا، 1989م.
15-التنسي محمد بن عبد الله بن عبد الجليل (899هـ/1493م)، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان مقتطف من نُظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان تحق وتعليق: محمود آغا بوعياد، (د ط) موفم للنشر،2011 م.
16-أبو حمو موسى الثاني الزياني(791هـ/1389م)، واسطة السلوك في سياسة الملوك، تح وتعليق محمود بوترعة، دار الشيماء، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2012م.
17-الحموي ياقوت شهاب الدين أبو عبد الله (ت626هـ/1228م)، معجم البلدان، ج1-2-4، دار صادر، بيروت (دط)،1397هـ/ 1977م.
18-الحميري محمد بن عبد المنعم (727هـ/1326م)، الروض المعطار في خبر الأقطار معجم جغرافي مع فهارس شاملة، تح: إحسان عباس مكتبة لبنان، ط1، 1975م.
19- ابن حوقل أبو القاسم علي النصيبي (367هـ/977م)، صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1992م.
20-ابن الخطيب لسان الدين(713-776هـ/1313-1374م)، الإحاطة في أخبار غرناطة تح: محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، ط1، المجلد، 4، 1397هـ/1977م، القاهرة.

21- ــــــــــ، معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار، تح: كمال شبانة، نشر اللجنة المغربية الاماراتية، مطبعة فضالة المحمدية، 1976م.

22- ــــــــــ، نفاضة الجراب في خلالة الاغتراب، تح: أحمد مختار العبادي، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، (دط)، (دت).

23-ابن خلدون أبو زكريا يحيى(ت780هـ/1378م)، بُغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تقديم وتح وتعليق: عبد الحميد حاجيات ج1، ج2، عالم المعرفة للنشر والتوزيع الجزائر طبعة خاصة، 2011م.

24-ابن خلدون عبد الرحمن(ت808هـ/1406م)، ديوان العبر والمبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ضبط الحواشي والفهارس، خليل شحادة مراجعة سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ج1-6-7 1421هـ/ 2000م.

25- ــــــــــ، رحلة ابن خلدون، تح: محمد بن تاويت الطنجي، دار الكتب العلمية، ط3 2012م بيروت، لبنان.

26- ــــــــــ، مقدمة ابن خلدون، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د ت).

27-الدّباغ أبو عبد الرحمن بن محمد الأسدي(696هـ/1296م)، معالم الإيمان، المطبعة الرسمية العربية، تونس، 1320 هـ.

28-الدرجيني أبو العباس أحمد(ت670هـ/1272م)، كتاب طبقات المشايخ بالمغرب، ج2 تح وطبع، إبراهيم طلاي، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، (د ت).

29- الدرجيني أبو العباس أحمد(ت670هـ/1272م)، كتاب طبقات المشايخ بالمغرب، ج2 تح، وطبع، إبراهيم طلاي، (د ط)، (د ت).

30-الزّبيدي محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: زهير عبد المحسن سلطان، ط1، (دت)، دار مكتبة الحياة بيروت، ج 13، ج9، ج2.

31-الزمخشري محمود بن عمر، الفائق في غريب الحديث، تحق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم دار المعرفة، لبنان، ط2، (د ت)، ج2.

32-الزهري محمد بن أبي بكر الغرناطي (ت ق6هـ/12م)، كتاب الجغرافيا، تح: محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (دت).

33-ابن الزيات التادلي أبو يعقوب يوسف بن يحيى (ت627هـ/1230م)، التّشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، اعتنى به: عاصم إبراهيم الكيالي، الحسين الشاذلي الدرقاوي، ط1، لبنان، 1437هـ-2016م.

34- أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري(ت215هـ-830م)، كتاب المطر، نشر لويس شيخو اليسوعي، طبعة المكتبة الكاثوليكية، بيروت،1905م.

35-ابن سعيد أبو الحسن علي بن موسى(ت685هـ/1286)، كتاب الجغرافيا، حققه ووضع مقدمته وعلق عليه، إسماعيل العربي، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع ط1 1970م بيروت، ص141.

36- ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسن (ت 482هـ/1037م)، تسع رسائل في الحكمة والطبيعيات، تر: حنين بن إسحاق، ط2، دار العرب للبستاني، القاهرة، 1989م.

37-ابن الصغير(ق3هـ/9م)، أخبار الأئمة الرّستميين، تحقيق وتعليق: محمد ناصر، إبراهيم بحاز دار الغرب الإسلامي، (دت).

38-أبو العباس أحمد بن يحي الونشريسي (ت914هـ/ 1508م)، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل افريقية والأندلس والمغرب، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف: محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، دار الغرب الإسلامي بيروت، ج2، ج5، ج6، ج7، ج8، ج9، 1401هـ/1981م.

39- ــــــ، المنهج الفائق والمنهل الرائق والمعنى اللائق بآداب الموثّق وأحكام الوثائق، دراسة وتح: عبد الرحمن بن حمود بن عبد الرحمن الأطرم، ج1، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط1، 1426هـ/2005م.

40- ــــــ، كتاب وفيّات، تح: محمد بن يوسف القاضي، شركة نوابغ الفكر، (د ط)، (د ت).

41-عبد الغني النابلسي(538هـ/ت1143هـ)، علم الملاحة في علم الفلاحة، تعليق: يحيى مراد (دت)، (دط).

42- أبو عبد الله بن أحمد بن غازي المكناسي(ت919هـ/1513م)، الروض الهنتون، تح: عطا أبو رية، سلطان بن مليح الأسمري مكتبة الثقافة الدينية، ط1، القاهرة، 2006م.

43-عبد الواحد المراكشي(ت647هـ/1249م)، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق: محمد سعيد العريان (د ط)، الجمهورية العربية المتحدة، (دت).
44-العبدري أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي (737هـ/1337م)، رحلة العبدري، تح: علي ابراهيم كردي، تقديم: شاكر الفحام، ط1، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1999م.
45- ابن عبدون الإشبيلي محمد بن محمد التجيبي (عاش في القرن السادس الهجري /الثاني عشر الميلادي)، ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، دراسة وتح: ليفي بروفنسال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1955م، مج 2.
46-ابن عذاري أبو العباس أحمد المراكشي (كان حيا 712هـ-1312م)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ج1، تح: كولان وليفي بروفنسال، دار الثقافة، ط2، 1983م بيروت.
47- ـــــــ، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب-قسم الموحدين-تح: محمد إبراهيم الكتاني محمد بن تاويت، وآخرون، ط 1، دار الغرب، الإسلامي، بيروت، لبنان 1406هـ/1985م.
48-العمري شهاب الدين ابن فضل الله (ت749هـ/1348م)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ج4، (الممالك الإسلامية في اليمن والمغرب والأندلس وأفريقيا)، تح: محمد عبد القادر خريسات وآخرون، مركز زايد للتراث والتاريخ، الامارات 2001م.
49-ابن العوام الاشبيلي أبو زكريا يحي بن محمد بن محمد بن أحمد(ت580هـ/1185م) كتاب الفلاحة، نشر وترجمة خوسي أونطونيو بانكيري، ج 7، مدريد.
50- ـــــــ، الفلاحة الأندلسية ج1، تح: أنور أبو سويلم، سمير الدروبي، علي ارشيد محاسنة منشورات مجمع اللّغة العربية الأردني، ط1، عمان، الأردن، 1433هـ/2012م.
51-الفاسي ابن أبي زرع أبو الحسن علي بن عبد الله (726هـ/1326م)، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، تح: كارل بوحن نور تبرغ مكتبة الثقافة الدينية، ط1، القاهرة، 2014م.

52-ابن فرحون برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد المالكي(ت799هـ-1397م)، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، دراسة وتح: مأمون بن محي الدين الجنّان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

53-الفرسطائي أبو العباس أحمد النفوسي(504هـ/1110م)، القسمة وأصول الأرضين، كتاب في فقه العمارة، تح وتعليق وتقديم: بكير بن محمد الشيخ بلحاج، محمد صالح ناصر، نشر جمعية التراث، ط2، القرارة، غرداية، الجزائر 1418هـ/1997م.

54-الفيروز آبادي(ت817هـ/1414م)، القاموس المحيط تح: التراث في مؤسسة الرسالة اشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط8، مؤسسة الرسالة، ج3، 1426هـ/2005م.

55-القزويني زكرياء بن محمد (605-682هـ/1209-1283م)، آثار البلاد وأخبار العباد المصدر السابق، تح: حماه الله ولد السالم، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 2013م.

56-القلصادي أبو الحسن علي بن محمد البسطي، (ت891هـ/1486م)، رحلة القلصادي دراسة وتح: محمد أبو الأجفان الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1978م.

57-القلقشندي أحمد بن علي بن أحمد الفزاري(ت821هـ/1418م)، صبح الأعشى في كتابة الإنشا، ج 2-5، مطبعة دار الكتب المصرية، (د ط)،1340هـ/1922م.

58- ابن قنفد العباس أحمد بن الحسين القسنطيني (810هـ/1407م)، الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تقديم وتح: محمد الشاذلي النيفر وعبد المجيد الراكي، الدار التونسية للنشر تونس، 1968م.

59- ابن قنفد العباس أحمد بن الحسين القسنطيني (810هـ/1407م)، الوفيات، معجم زمني للصحابة وأعلام المحدثين والفقهاء والمؤلفين من سنة 11-807هـ تح: عادل نويهض منشورات دار الآفاق الجديدة، ط4، بيروت، 1403هـ/1983م.

60- ابن قنفد العباس أحمد بن الحسين القسنطيني (810هـ/1407م)، أنس الفقير وعز الحقير، اعتنى بنشره وتصحيحه: محمد الفاسي وأدولف فور منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، مطبعة أكدال، الرباط، 1965م.

61-الكرخي أبو بكر محمد بن الحسن الحاسب (ت ق4هـ/10م)، كتاب أنباط المياه، (دط) حيدر أباد، 1940م.

62-مارمول كربخال (ت977 هـ/ 1570م)، إفريقيا، ج2، تر: محمد حجي، محمد زنيبر وآخرون دار المعرفة للنشر، 1408-1409هـ/1988-1989م.

63-المازوني أبو زكريا يحي بن موسى المغيلي(ت883هـ-1478م)، الدرر المكنونة في نوازل مازونة، تح: مختار حساني مراجعة: مالك كرشوش، الزواوي، دار الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع ج4، الجزائر، 2009م.

64-مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي(ت179هـ/795م)، المدونة الكبرى، رواية سحنون، ط1، دار الكتب العلمية، ج3-4، بيروت، لبنان، 1415هـ/1994م.

65- ـــــــ، الموطأ، توثيق وتخريج: صدقي جميل العطار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط3 1422هـ/2002م، بيروت، لبنان.

66-الماوردي، علي بن محمد(ت450هـ/1058م)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تح: أحمد مبارك البغدادي، ط1، الكويت، 1409هـ/1989م.

67- ابن مرزوق، أبو عبد الله محمد الخطيب التلمساني (ت 781هـ/1379م)، المسندالصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، تح: ماريا خيسوس بيغرا، تقديم: محمود بوعياد الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1401هـ/1981م.

68- ـــــــ، المناقب المرزوقية، دراسة وتح: سلوى الزاهري، ط1، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المملكة المغربية، 1429هـ-2008م.

69- ابن مريم أبو عبد الله التلمساني (كان حيا 1014هـ/1605م)، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، وقف على طبعه واعتنى بمراجعة أصله: ابن أبي شنب طبع في المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1336هـ-1908م.

70-المقدسي شمس الدين أبي عبد الله محمد، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، دار صادر بيروت، (دت).

71-المقري أبو العباس أحمد بن محمد التلمساني(986-1041هـ/1578-1631م)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، (دط)،دار صادر، بيروت، مج:7 1408هـ/ 1988 م.

72-ابن منظور أبو عبد الله محمد الافريقي المصري(630-711هـ/1232-1311م)، لسان العرب، دار صار، ط1، 1410هـ/1990م، ج1، ج3، ج4، ج5، ج6. ج9، ج14،ج11.

73-مؤلف مجهول(ق6هـ/12م)، الاستبصار في عجائب الأمصار، وصف مكة والمدينة ومصر وبلاد المغرب، نشر وتعليق: سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة (د ت).

74-مؤلف مجهول، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تح: سهيل زكار وعبد القادر زمامة، مطبعة الدار البيضاء، (دت).

75-النميري الحاج، فيض الُعباب وإفاضة قداح الآداب في الحركة السعيدة إلى قسنطينة والزاب دراسة واعداد بن شقرون، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1990 م.

76-ابن وحشية، أبو بكر أحمد بن علي بن قيس الكسداني (القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي)، الفلاحة النبطية، تح: توفيق فهد، ج1.

77-ابن الوردي سراج الدين (691هـ-1291م/861هـ-1457م)، خريدة العجائب وفريدة الغرائب تح: أنور محمود زناتي، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2008م.

78-الوزان حسن بن محمد الفاسي (كان حيا 957هـ/1550م)، وصف افريقيا، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج1-2 ، 1983م.

79-اليعقوبي العباس أحمد بن أبي يعقوب (ت284هـ/897م)، البلدان، تح: محمد أمين ضناوي، دار الكتب العلمية، (د ت)، بيروت، لبنان.

ـ المراجع باللّغة العربية:

80-إبراهيم حسن محمد، دراسات في جغرافية أوروبا وحوض البحرالمتوسط، مركز الإسكندرية للكتاب مصر،1999م، (دط).

81-ألفرد بل، بعض طقوس الاستمطار إبّان الجفاف لدى المغاربيين، تر: سمير أيت أومغار تقديم: خالد طحطح، سلسلة ضفاف: العدد:20، سبتمبر 2016 م مطبعة بني ازناسن، سلا المغرب.

82-أندري برنيان، أندري نوشي، وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: اسطنبولي رابح ومنصف عاشور ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م.

83-أندري جوليان شارل، تاريخ افريقيا الشمالية، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى، من البدء إلى الفتح الإسلامي 647م، تعر: محمد مزالي/ البشير بن سلامة، مؤسسة تاوالت الثقافية 2011م.

84-أبو بكر جابر الجزائري، منهاج المسلم، كتاب عقائد وآداب وأخلاق وعبادات ومعاملات دار الفكر، ط8، بيروت، 1384هـ/1964م.

85-برتيان أندري وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: اسطنبول ريح، ومنصف عاشور، (د ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م.

86-برنشفيك روبار، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، من القرن 13 إلى نهاية القرن 15م، نقله إلى العربية: حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، ج2، بيروت، لبنان 1988م.

87-بن حمادة سعيد، الماء والإنسان في الأندلس خلال القرنين 7و8هـ/13و14م، (اسهام في دراسة المجال والمجتمع والذهنيات)، دار الطليعة، ط1، بيروت، 2007م.

88-بن رمضان شاوش محمد، باقة السوسان، باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيان ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1995م.

89-بن قربة صالح، تاريخ الجزائر في العصر الوسيط من خلال المصادر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007م.

90-بنعبد الله محمد بن عبد العزيز، الماء في الفكر الإسلامي والأدب العربي، ج2، المملكة المغربية، 1417هـ/1996م.

91-بنميرة عمر، النوازل والمجتمع، مساهمة في دراسة تاريخ البادية بالمغرب الوسيط، (القرنان الثامن والتاسع /14و15م)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم: 67، مطبعة الأمنية الرباط، 2012م.

92-بوتشيش إبراهيم القادري، اضاءات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي بيروت، دار الطليعة، مارس،2002م.

93-بوجوقارني جاكلين، الجغرافية الحضرية، تر: حليمي عبد القادر، (د ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د ت).

94-بوسماحة عبد الحميد، رحلة بني هلال إلى الغرب وخصائصها التاريخية –الاجتماعية والاقتصادية، ج1، دار السبيل للنشر والتوزيع الجزائر، (دط)، 2008م.

95-بوعزيز يحيى، الموجز في تاريخ الجزائر القديمة والوسيطة، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية ط2، 2009م.

96-البياض عبد الهادي، الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الانسان في المغرب والأندلس (ق6-8هـ /12-14م)، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان 2008م.

97-جان فرونسوا تراون، المغرب العربي الانسان والمجال، تع: علي التومي وآخرون، دارالغرب الإسلامي، ط1 1997م، بيروت.

98-جان وولف، الجزائر وأوروبا 1500-1830، تر: وتعليق: القاسم سعد الله، ط1، الجزائر عالم المعرفة، 2009م.

99-جاه شريف عبد الرحمن، لغز الماء في الأندلس، تر: زينب بن ياية، ط1، هيئة ضبي للسياحة والثقافة، 1435هـ/2014م.

100-جوليان شارل أندري، تاريخ افريقيا الشمالية، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى، من البدء إلى الفتح الإسلامي 647م، تع: محمد مزالي/ البشير بن سلامة، مؤسسة تاوالت الثقافية 2011م.

101-الجوهري، يسري، شمال افريقية، (دط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مطابع دار النشر الجامعي، الإسكندرية، (د ت).

102-الجيلالي عبد الرحمن، تاريخ الجزائر العام، ج2، منشورات دار مكتبة الحياة طبعة ثانية جديدة ومنقحة ومزيدة 1385هـ/1965م.

103-حاج أحمد نور الدين، المنهج الدعوي للإمام المغيلي من خلال الرسائل التي بعثها للملوك والأمراء والعلماء جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2010/2011م.

104-حاجيات عبد الحميد، حمو موسى الزياني، حياته وآثاره، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982م.

105-حجي محمد، نظرات في النوازل الفقهية، ط1، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، 1420هـ/1999م.

106-حرز الله محمد العربي، تلمسان مهد حضارة وواحة وثقافة، ط1، دار السبيل،2011م.

107-الحريري محمد عيسى، الدولة الرّستمية بالمغرب الإسلامي حضارتها وعلاقتها الخارجية بالمغرب والأندلس(160هـ/296هـ)، ط3، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت،1987م.

108-الحريري محمد عيسى، تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني 610-869هـ/1213-1465م.

109-حساني مختار، تاريخ الدولة الزيانية، الأحوال الاقتصادية والثقافية، ج2، منشورات الحضارة، ط 2009م، الجزائر.

110-حسن سمور، وحامد الخطيب، جغرافية الموارد المائية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع 1420هـ /1999م، عمان، الأردن.

111-الحسن السائح، الحضارة الإسلامية في المغرب، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، المغرب 1406هـ/ 1986م.

112-حسن محمد إبراهيم، دراسات في جغرافية أوروبا وحوض البحر المتوسط،(دط)، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر،1999م.

113-حسن محمد، الجغرافية التاريخية الافريقية من القرن الأول إلى القرن التاسع هـ/15م فصول في تاريخ المواقع والمسالك والمجالات، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي ليبيا، 2004.

114-حسن محمد، المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي، ج1، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1999م.

115-حشمت مفتي عبد الراضي، التوظيف الاقتصادي للموارد الطبيعية في ضوء القرآن الكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2015 م.

116-الحفناوي محمد القاسم، تعريف الخلف برجال السلف، طبع بمطبعة بيير فونتانة الشرقية في الجزائر، 1324هـ /1906م.

117-الحفيظ عماد محمد، النواعير في التراث العربي، مركز الطباعة المركزي، جامعة بغداد بغداد، (د ت).

118–حليمي عبد القادر، جغرافية الجزائر، المطبعة العربية، الجزائر، 1968م.
119–الخفاف عبد العالي، كتاب جغرافية العالم الإسلامي، أسس عامّة في المحيطين الطبيعي البشري دار الشروق للنّشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1998م.
120– العباس أحمد بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى، الدولة المرينية (القسم الثاني)، ج2–4، تح: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء 1955م.
121–دحماني سهام، "المصطلحات الاقتصادية في كتب النوازل، نوازل مازونة نموذجا"، ضمن كتاب المغرب الأوسط في العصر الوسيط من خلال كتب النوازل، تنسيق، بوبة مجاني دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2011م.
122–الدراجي بوزيان، أدباء وشعراء من تلمسان، (د ط)، دار الأمل للدراسات، ج1، (د ت).
123– ـــــــــ، نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1993م.
124–دهينة عطاء الله، الجزائر في التاريخ (3) من الفتح إلى بداية العهد العثماني، وزارة الثقافة والسياحة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.
125–رزوق محمد، الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16/ 17، ط3، افريقيا الشرق، 1998م.
126–روجيه لوتورنو، فاس في عهد بني مرين، تر: نيقولا زيادة، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت، 1967م.
127–زغلول سعد، تاريخ المغرب العربي المرابطون: صنهاجة الصحراء الملثمون في المغرب والسودان والأندلس، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، ج4، 1995م.
128–زوبير لوبني، الماء والحرب بالمغرب زمن السعديين (916–1069هـ/1510–1659م) دار الأمان، ط1، مطبعة الكرامة، الرباط، المغرب، 2016م.
129–الزوكة محمد خميس، جغرافية المياه، (د ط)، دار المعرفة الجامعية، 1998م.
130–سالم عبد العزيز، تاريخ المغرب في العصر الإسلامي، (دط)، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006م.

131-سامية مصطفى محمد مسعد، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم غرناطة في عصري المرابطين والموحدين من 484 إلى 620هـ/ (من 1092 إلى 1223م)، ط1،مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1423هـ /2003م.

132-ستيفان قزال، تاريخ شمال افريقيا القديم، ج1-6، تر: محمد التازي سعود، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، (دط)، 2007م.

133-سعدي عثمان، الجزائر في التاريخ من العصور القديمة حتى 1954، ط1، دار الأصالة المعاصرة للنشر والتوزيع، طرابلس،2011م.

134-سعيد ابراهيم أحمد، أسس الجغرافيا البشرية والاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1417هـ /1997م.

135-سعيد بن حمادة، الماء والإنسان في الأندلس خلال القرنين 7و8هـ/13و14م، (اسهام في دراسة المجال والمجتمع والذهنيات)، ط1، دار الطليعة، بيروت، 2007م.

136-سليم شاكر مصطفى، قاموس الأنثروبولوجيا، انجليزي-عربي، ط1، جامعة الكويت 1981م.

137-السيد مصطفى كمال، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار المعرب للونشريسي، (دط)، مصر 1992م.

138-السيد سابق، فقه السنة، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج3، بيروت، لبنان 1418هـ/1997م.

139-السيد سابق، فقه السنة، (د ط)، دار الكتاب العربي، مج: 1، بيروت، (دت).

140-شوقي أحمد، الشوقيات، (د ط)، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، القاهرة، 2011م

141-شريط عبد الله والميلي محمد مبارك، مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي، (د ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1985م.

142-شنيتي بشير، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني ودورها في أحداث القرن الرابع ميلادي المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

143-شوقي ضيف، عصر الدول والإمارات، الجزائر، المغرب الأقصى، موريطانيا، السودان ط1، دارالمعارف، القاهرة.

144-طريح شرف عبد العزيز، الجغرافية المناخية والنباتية مع التطبيق على مناخ افريقيا (د ط)، ومناخ العالم العربي، دار المعرفة الجامعية، 2000م.
145-الطمار بن عمرو محمد، تلمسان عبر العصور (دورها في سياسة وحضارة الجزائر) المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.
146-الطوخي أحمد محمد، مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر، تقديم أحمد مختار العبادي، (د ط)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1997م.
147-الظفيري مريم محمد صالح، موقف الشريعة الإسلامية من مشكلة ندرة المياه، مركز جمعية الماجد للثقافة والتراث، الإمارات، 2008م.
148- العبادي أحمد مختار، دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، مؤسسة شباب الجامعة مصر، (دت).
149-عبد الكريم جودت، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين 3 و4 هـ/9 و10م، (د ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
150-عبدلي لخضر، التاريخ السياسي والحضاري لدولة بني عبد الواد، ط1، النديم للنشر والتوزيع، وهران،2011م.
151-العروي عبد الله، مجمل تاريخ المغرب، ط2، الدار البيضاء، ج2، المملكة المغربية 2000م.
152-علوي حسن حافظي، الفلاحة والتقنيات الفلاحية بالعالم الإسلامي في العصر الوسيط (دط)، منشورات عكاظ، الرباط، 2011م.
153-عمر موسى عز الدّين، الموحدون في الغرب الإسلامي، تنظيماتهم ونظمهم، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1991م.
154-عمر موسى عز الدّين، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1424هـ/2003م.
155-عوض محمد مؤنس، الحروب الصليبية السياسة المياه العقيدة، ط1، عين للدراسات والبحوث، مصر،2001م.
156- عزاوي أحمد، المغرب والأندلس في القرن السابع(13هـ): دراسة وتحقيق لديوانيات كتاب فصل الخطاب في ترسيل أبي بكر بن الخطاب، ربانيت، الرباط، ط1، 2008م.

157-الغنيمي مقلد عبد الفتاح، موسوعة المغرب العربي، ط1، مكتبة مدبولي، المجلد الأول القاهرة، 1994م.
158-فيلالي عبد العزيز، تلمسان في العهد الزياني، (دراسة سياسية، عمرانية، اجتماعية ثقافية)، (دط)، موفم للنشر والتّوزيع، ج1-2، الجزائر، 2002م.
159-القبلي محمد، كتاب تاريخ المغرب تحيين وتركيب، الفصل الخامس، المغرب الأوسط: المجتمع والحضارة منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، 2011م.
160-كرارفة فوزية، دور المرأة في الغرب الإسلامي من القرن الخامس الهجري إلى منتصف القرن السابع الهجري (11-13م) دراسة في التاريخ الحضاري والاجتماعي للغرب الإسلامي، تقديم: غازي مهدي جاسم الشمري، دار الأديب للنشر والتوزيع، وهران، 2006م.
161-كمال أبو مصطفى، جوانب من حضارة المغرب الإسلامي-من خلال نوازل الونشريسي- مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 1997م.
162-كنتوري لعروسي عائشة الناجم، الماء بالمغرب الأقصى من خلال المصادر، ط1 المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، المغرب، 2016م.
163-لقبال موسى، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي (نشأتها وتطوّرها)، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1971م.
164-المباركفوري صفي الدين، الرّحيق المختوم، ط1، دار بن حزم للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1423هـ/2003م.
165-محمود محمد محمدين، التراث الجغرافي الإسلامي، ط3، دار العلوم للطباعة والنشر الرياض،1419هـ/1999م.
166-المدني أحمد توفيق، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492-1792، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (دت).
167-المدني أحمد توفيق، قرطاجنة في أربعة عصور، من عصر الحجارة إلى الفتح الإسلامي المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1986م.
168-المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956م.

169-مزيان عبد المجيد، النظريات الاقتصادية عند خلدون عبد الرحمن وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي، دراسة فلسفية واجتماعية، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار الرويبة، الجزائر، 2001م.

170-المصري عبد العزيز، قانون المياه في الإسلام، (د ط)، دار الفكر، دمشق، 1999م.

171-مهدان أمحمد، الماء والتنظيم الاجتماعي-دراسة سوسيولوجية لأشكال التدبير الاجتماعي للسقي بواحة تودغى-جامعة زهر أكادير، طباعة ونشر سوس، 2012م.

172-موسوعة أعلام المغرب، تنسيق وتحقيق، محمد حجي، ج1، من(1ه إلى 700ه)، دار الغرب الإسلامي، 1980م.

173-مؤنس حسين، معالم تاريخ المغرب والأندلس، دار الرشاد، مكتبة الأسرة للأعمال الفكرية 2004م.

174-ميخائيل علي، النخبة الأزهرية في أخبار الكرة الأرضية، (دط)، طبع بمطبعة أندريا كوستا جليولا، مصر، 1902م.

175-الميلي مبارك، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، تقديم وتصحيح: محمد الميلي، (دط) المؤسسة الوطنية للكتاب، ج2، الجزائر، (دت).

176-نويهض عادل، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، ط2 مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، لبنان، 1400ه-1980م.

177-الهادي روجي ادريس، الدولة الصنهاجية، تاريخ افريقية في عهد بني زيري من القرن 10 إلى القرن 12م، نقله إلى العربية حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، ج2 بيروت، لبنان،1992م.

178-الهادي لعروق، أطلس الجزائر والعالم، طبعة جديدة مزيدة ومنقحة، دار الهدى، (دت).

ـ الرّسائل الجامعية:

179-بسام كامل عبد الرزاق شقدان، تلمسان في العهد الزياني، 633-962ه/1235-1555م، رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين 1422ه/2002م.

180-بكاي عبد المالك، الحياة الريفية في المغرب الأوسط من القرن 7-10هـ/13-16م أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الإسلامي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 1434-1435هـ/2013-2014م.

181-بلبشير عمر، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في المغربين الأوسط والأقصى من القرن 6 إلى 9هـ/12-15م من خلال كتاب (المعيار) للونشريسي أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي جامعة وهران، قسم التاريخ وعلم الآثار كلية العلوم الإنسانية والحضارة الاسلامية،2009-2010م. (غير منشورة).

182-بلمداني نوال، نظام الرعي في بلاد المغرب الأوسط خلال القرنين (4-5هـ/10-11م)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الوسيط الإسلامي، غير منشورة، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية قسم التاريخ وعلم الآثار،1434-1435هـ/2013-2014م.

183-بن داود نصر الدين، بيوتات العلماء بتلمسان من القرن 7هـ/13م، إلى القرن 10هـ/16م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الوسيط، جامعة أبو بكر بلقايد كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2009-2010م.

184-بن عميرة محمد، الموارد المائية وطرق استغلالها ببلاد المغرب، من الفتح الإسلامي إلى سقوط الموحدين أطروحة دكتوراه دولة في تاريخ المغرب الإسلامي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية 2004-2005م، ص90. (غير منشورة).

185-بوخنوف شهيرة، أساطير وطقوس الاستسقاء واستقبال الربيع في منطقة خراطة (بجاية) –مقاربة اثنولوجية–مذكرة لنيل درجة الماجستير، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012م.

186-الجوراني آمنة حميد حمزة، " الصيادلة والعشن في الأندلس" ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم التاريخ، 2007م.

187-خليفي عبد القادر، المأثور الشعبي لحركة الشيخ بوعمامة، رسالة دكتوراه دولة نوقشت بقسم اللغة العربية وآدابها قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة وهران، 2000/2001م. (غير منشورة).

188-ربوح عبد القادر، دور الأوقاف في المجتمع الأندلسي، من الفتح حتى سقوط غرناطة (92-898هـ/711-1492م)، دراسة من خلال النوازل الفقهية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الوسيط، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، 1432-1433/2011-2012م.

189-رزقي نبيلة، الزخرفة الجصية في عمائر المغرب الأوسط والأندلس (القرن 7-8هـ/13-14م)، دراسة تحليلية مقارنة، قسم علم الآثار رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص علم الآثار والمحيط، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية 2014-2015م.

190-سعداني محمد، الأندلسيون وتأثيراتهم الحضارية في المغرب الأوسط، من القرن السابع إلى القرن التاسع الهجريين، من القرن الثالث عشر إلى القرن الخامس عشر الميلاديين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، قسم الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية 1437هـ/2016م. (غير منشورة).

191-سياب خيرة، المياه ودورها الحضاري في بلاد المغرب الإسلامي (7-10هـ) /(13-16م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، قسم الحضارة الإسلامية، السنة الجامعية، 1434-1435هـ /2013-2014م)، (غير منشورة).

192-سيدي موسى محمد شريف، الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بجاية من عصر الموحدين إلى الاحتلال الاسباني (6-10هـ/ 12-16م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الوسيط، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،1430-1431هـ/2009-2010م. (غير منشورة).

193-شقطمي هناء، الخطاب الفقهي والريف في المغرب الأوسط من خلال الدرر المكنونة في نوازل مازونة، مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في التاريخ، تخصص: تاريخ الريف والبادية، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1434هـ/2013م.

194-العبادسة فتحي عبد العزيز، الماء في القرآن الكريم، بحث تكميلي لنيل شهادة الماجستير، كلية أصول الدِّين الجامعة الإسلامية غزة 1422هـ/ 2002م.

195-عبد الحميد هلال عبد الحميد، الزراعة في المغرب الأقصى في عصري الموحدين وبني مرين (524-956هـ /1130-1549م) رسالة مقدمة لنيل درجة الماجيستير في الآداب (تخصص التاريخ الإسلامي)، جامعة الفيوم كلية الآداب، قسم التاريخ، (دت).

196-العربي لخضر، واقع الفلاحة في المغرب الأوسط على العهد الزياني (633هـ/1235م-962هـ/1554م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الوسيط، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران،1438-1439هـ/ 2017-2018م.

197-عطار محمد، مشروع ترميم المنشآت المائية الآثرية بمدينة تلمسان، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص صيانة وترميم المعالم التاريخية والمباني الأثرية، جامعة تلمسان، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الآثار، 20015/2016م.

198-عطوي غنية، الجواهر المختارة مما وقفت عليه من النوازل من جبال غمارة، ج2، (نوازل الجهاد، نوازل الصرف والقرض وبيع السلم، نوازل الأنهار والسواقي لأبي محمد عبد العزيز بن الحسن الزياتي، (ت1055هـ/1646م)، -دراسة وتح-، مذكرة ماجيستير جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، 1433-1434هـ/2012-2013م.

199-علوش وسيلة، الثروة المائية في ريف المغرب الأوسط، خريطتها، منشآتها، استغلالها، (من القرن1 إلى نهاية القرن 6هـ)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ، جامعة قسنطينة2، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية قسم التاريخ، 1433-1434هـ/2012-2013م.

200-قعر المثرد السعيد، الزراعة في بلاد المغرب القديم (ملامح النشأة والتطور حتى تدمير قرطاجة سنة 146ق م) ماجستير في التاريخ القديم تخصص تاريخ وحضارات البحر الأبيض المتوسط، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، السنة الجامعية 2007-2008م/1428-1429هـ.

201-مبخوت بودواية، العلاقات الثقافية والتجارية بين المغرب الأوسط والسودان الغربي في عهد دولة بني زيان (أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ، قسم التاريخ، غير منشورة) جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 1426-1427هـ/2005-2006م.

202-مزدور سمية، المجاعات والأوبئة في المغرب الأوسط(588-927هـ/1192-1520م) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسنطينة كلية الآداب والعلوم الإنسانية 1429-1430هـ/2008-2009م.

203-مكي زيان، النشاط الزراعي والرعوي بالمغرب الأوسط في العهد الزياني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط، إشراف: بشاري لطيفة بن عميرة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ 1433-1434هـ/2011-2012م.

204-موساوي عربية سليمة، الحمامات الجزائرية من العصر الإسلامي إلى نهاية العهد العثماني دراسة أثارية معمارية رسالة ماجستير في علم الآثار، جامعة الجزائر، معهد علم الآثار، 1990-1991م.

205-موساوي عربية، الفقارة بمنطقة توات وأثرها في حياة المجتمع-دراسة تاريخية وأثرية-، أطروحة شهادة دكتوراه دولة في الآثار الإسلامية، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2007م.

206-هواري موسى، تقنيات الزراعة ببلاد المغرب من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة الموحدين (من القرن 1هـ-7م إلى7هـ-13م) رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الوسيط، جامعة الجزائر02، القاسم سعد الله، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ 2015-2016م، (غير منشورة).

207-يحيى المعاطي، الملكيات الزراعية وآثارها في المغرب والأندلس، (238-488هـ / 852-1095م) دراسة تاريخية مقارنة رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، ج2، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، 1421هـ/2000م، (غير منشورة).

- المقـــالات والدوريات:

208-استيتو محمد، مقال بعنوان: الماء والحرب في تاريخ المغرب: أية علاقة؟، الماء في تاريخ المغرب، جامعة الحسن الثاني عين الشق، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 11، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1999م.

209-أسكان الحسين، مقال بعنوان: "تكنولوجيا التحكم في الماء بالجنوب المغربي خلال العصر الوسيط"، مجلة أمل، عدد خاص بتاريخ الري في الجنوب المغربي أغادير، 27-28 أكتوبر 2000م، العدد:24، السنة الثامنة، مطبعة النجاح الجدية، الدار البيضاء 2001م.

210-بل الفايدة عبد العزيز، مقال "الماء بين المقدس والمنفعة العامة في شمال افريقيا ما قبل الإسلامية على ضوء النقائش"، ضمن كتاب"الماء في تاريخ المغرب"، جامعة الحسن الثاني عين الشق، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سلسلة ندوات ومحاضرات، أيام 10-11-12 ديسمبر 1996م، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط،1999م.

211-بلغراد محمد، مقال بعنوان:" تلمسان "، مجلة الأصالة، العدد: 26، رجب-شعبان جويلية-أوت، 1395 هـ/1975م.

212-بودالية تواتية، مقال بعنوان: الحرفيون والبيئة بالغرب الإسلامي، الحرف والصنائع بالغرب الإسلامي مقاربات لأثر المجال والذهنيات على الإنتاج، ج1، منشورات الزمن، تنسيق سعيد بن حمادة، محمد البركة، تقديم: عبد الاله بنمليح، مطبعة بني ازناسن سلا، المغرب، العدد:76، 2016م.

213-البوزيدي أحمد، مقال بعنوان:"قضايا توزيع الماء بواحة درعة (من خلال الوثائق المحلية)"، الماء في تاريخ المغرب، جامعة الحسن الثاني عين الشق، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 11، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1999م.

214-البياض عبد الهادي، مقال بعنوان: الموارد المائية بالمغرب والأندلس خلال العصر الوسيط: بين التصنيف الفلاحي والتوزيع الجغرافي، مجلة دعوة الحق، العدد:392، الرباط.

215-جعفري أحمد، المقال:"الفقارة نظام السقي الصحراوي العجيب"، مجلة التراث، ضبي الإمارات المتحدة العربية، السنة الحادية عشرة، العد: 131، أغسطس، 2010م.

216-جلاب حسن، مقال "من تاريخ الماء وأساليب الري والتوزيع بمراكش"، مجلة دعوة الحق تصدر عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، المملكة المغربية، 1376هـ/1957م.

217-جوده عمر، مقال بعنوان: " المياه في الفقه الإسلامي "مجلة آفاق الثقافة والتراث الصادرة عن إدارة البحث العلمي والنشاط الثقافي بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، الامارة العربية المتحدة، السنة الخامسة، العدد :19، رجب 1418هـ/نوفمبر 1997م.

218-حبيدة محمد، عنوان المقال، الماء في المغرب التقنية والتنظيم ملاحظات حول القرنين السابع عشر والثامن عشر، الماء في تاريخ المغرب، جامعة الحسن الثاني عين الشق

منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 11، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1999م.

219-ديدوب فيصل، مقال بعنوان:"بلنسية أنظمة الري ومحكمة المياه فيها ...القائمة إلى اليوم"، مجلة العربي، العدد:157، شوال 1391ه/1981م.

220-زروال أحمد، "النظام الخطاراتي: أسلوب من أساليب تدابير المياه الباطنية بالحوز المراكشي" ضمن أعمال ندوة الماء بتانسيفت، تاريخ وتقنيات، مجموعة البحث في التاريخ والانسان والمجال بتانسيفت، ط1، مراكش، 2002م.

221-زريفي محمد عمراني، مقال بعنوان: "المقاييس المستعملة في المجال الفلاحي في بلاد المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط"، الحِرَف والصنائع بالغرب الاسلامي، مقاربات لأثر المجال والذهنيلت على الإنتاج، سلسلة شرفات، ج2، العدد، 76، تنسيق، سعيد بن حمادة ومحمد البركة، تقديم: عبدالاله بنمليح مطبعة بني ازناسن سلا، المغرب 2016م.

222-السلطاني حيدر عامر هاشم، مقال: طرق الكشف عن مياه الآبار ومعالجتها عند العرب قبل الإسلام، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد:36، كانون الأول 2017م.

223-علوي محمد لمراني، مقال، بعنوان: قضايا الماء في بلاد المغرب، الماء في تاريخ المغرب، جامعة الحسن الثاني عين الشق، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 11، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1999م.

224-الفاتحي حميد، مقال: الحرف والأنشطة الزراعية في الغرب الإسلامي، الحرف والصنائع بالغرب الإسلامي مقاربات لأثر المجال والذهنيلت على الإنتاج، سلسلة شرفات،ج2 العدد76، تنسيق: سعيد بن حمادة ومحمد البركة، تقديم، عبد الاله بنمليح، مطبعة بني ازناسن سلا، المغرب،2016م.

225-القثامي متعب بن حسين، مقال بعنوان: "أضواء على الرعي والفلاحة وأنظمتها في المغرب الأوسط من خلال كتاب النوازل للونشريسي" المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، العدد:02، جامعة سيدي بلعباس، مدراج للنشر والتوزيع، تلمسان الجزائر، 1436هـ-2015م.

226-قومي محمد، مقال بعنوان:"دور يهود توات خلال العصر الوسيط" مجلة عصور العدد:28-29 جانفي-جوان،2016م.

227-المجدوب محمد، مقال بعنوان:" الثروة المائية في المغرب القديم" الماء في تاريخ المغرب جامعة الحسن الثاني، عين الشق، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 11، مطبعة المعارف الجديدة الرباط، 1999م.

228-مزيان أحمد، المقال: استغلال الماء في الواحات، (نموذج فكيك)، الماء في تاريخ المغرب، جامعة الحسن الثاني عين الشق، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 11، مطبعة المعارف الجديدة الرباط، 1999م.

229-نقادي سيدي محمد، مقال بعنوان: التهيئة العمرانية بمدينة تلمسان من المرابطين إلى بداية الاحتلال الفرنسي (دراسة ميدانية) مجلة، أفكار وآفاق، العدد 03، السنة، 2012م جامعة الجزائر2، 2017م.

- المراجع باللغة الأجنبية:

230- ATALLAH DHINA, le Royaume Abdelouadid à l'époque d'Abou Hammou Moussa – 1er et d'Abou Tachfin, office des publications universitaires, enal, Alger, édition n0 01, 1985.

231- BOUZINA-OUFRIHA Fatima Zohra, TLEMCEN capital musulmane le siècle d'or du Maghreb central, Essai, editions DALIMEN..

232- CHANTAL DE LA VERONNE, Yaghmorasan premier souverain de la dynastie Berbère des Abd-Al-wadides de Tlemcen (633/1236-681/1283), Editions Bouchene ,2002 .66p.

233- DANIEL MOULIAS, L'eau dans les Oasis Sahariennes, Organisation hydraulique, thèse de doctorat, Université d'Alger.

234- George Marçais, Librairie Renouard, H.Laurens, Editeur, Paris, 1950, dans la collection ; 1ère Edition, « Les Villes d'Art Célèbres », 2003.

235- J.Despois, L'Afrique blanche, presse Universitaire de France, Paris, 1949

236- Jean Maisonneuve, Les Rituels, 1erédition Universitaires de France, Paris, France 1988, 128p.

237- LABRE J.J.L.BARGES, TLEMCEN, Ancienne capitale du royaume de ce nom, sa topographie, son histoire, description de ses

principaux monuments, anecdotes, L'égendes et récits, divers, souvenir d'un voyage, PARIS, 1859.p9

238- Madani (Tariq), L'eau dans le monde musulman médiévale : L'exemple de Fès (Maroc) et de sa région, thèse pour obtenir le grade de docteur de l'Université Iyon ll en histoire, 2003, introduction, sans numéros de pages.

239- Mesli Mohamed Elyes, les origines de la crise agricole en Algérie, de cantonnement, de 1846 à la nationalisation de 1962, édition Dahlab, rue de la Tripoli, hocine day, Alger, 1995, p, 33.

240- The encyclopaedia of Islam, new edition, prepared by a number of leading orientalists, edited by, C.E. BOSWORTH, E.VAN DONZEL, and others, under the patronage of the international union of academies, VOLUME, VII, Leiden Newyork, E.J.BRILL1993 ,, p1052.

فهارس عامة

فهـــــرس الآيــــــات

السورة	الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة الأنبياء	قال جلّ شأنه":﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقاً فَفَتَقْنَٰهُمَاۖ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَےْءٍ حَيٍّۖ اَفَلَا يُومِنُونَۖ﴾	الآية:30	ص:أ ص:29
سورة هود	قال تعالى:﴿وَهُوَ ٱلذِے خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِے سِتَّةِ أَيَّامٖ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَي ٱلْمَآءِ لِيَبْلُوَكُمُۥٓ أَيُّكُمُۥٓ أَحْسَنُ عَمَلاٗۖ وَلَئِن قُلْتَ إِنَّكُم مَّبْعُوثُونَ مِنۢ بَعْدِ ٱلْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ ٱلذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٞ مُّبِينٞۖ﴾.	الآية:07	ص27
سورة الأنبياء	قال تعالى":﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَےْءٍ حَيٍّۖ اَفَلَا يُومِنُونَۖ ﴾	الآية: 30	ص27 ص98 ص180
سورة النور	قال تعالى":﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزْجِے سَحَاباٗ ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ رُكَاماٗ فَتَرَي ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦۖ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٖ فِيهَا مِنۢ بَرَدٖ فَيُصِيبُ بِهِۦ مَن يَّشَآءُ وَيَصْرِفُهُۥ عَن مَّن يَّشَآءُۖ﴾.	الآية:42	ص29 ص51
سورة الزخرف	ويقول أيضا:﴿وَالذِے نَزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءَۢ بِقَدَرٖ فَأَنشَرْنَا بِهِۦ بَلْدَةٗ مَّيْتاٗۖ كَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَۖ﴾	الآية:10	ص30
سورة الملك	يقول تعالى:﴿ قُلَ اَرَٰيْتُمُۥٓ إِنَ اَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْراٗ فَمَنْ يَّاتِيكُم بِمَآءٖ مَّعِينِۖ﴾.	الآية:31	ص 30
سورة نوح	قال":﴿ فَقُلْتُ إِسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمُۥٓ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّاراٗ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَاراٗ ۞ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٖ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّٰتٖ وَيَجْعَل لَّكُمُۥٓ أَنْهَٰراٗۖ﴾	الآيات:10-11 -12	ص34 ص240 ص243

السورة	الأية	رقم الآية	الصفحة
سورة النّبأ	قال تعالى":﴿وَأَنزَلْنَا مِنَا لْمُعْصِرَٰتِ مَآءً ثَجَّاجاً ۝لِّنُخْرِجَ بِهِۦ حَبّاً وَنَبَاتاً﴾".	الآية: 14 **15**	ص35
سورة فاطر	وقال أيضا":﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ أَللَّهَ أَنزَلَ مِنَ أَلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفاً اَلْوَٰنُهَاۚ﴾".	الآية:27	ص35
سورة الفرقان	تعالى:﴿لِّنُحْـِيَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتاً وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَٰماً وَأَنَاسِيَّ كَثِيراًۖ﴾.	الآية:49	ص37
سورة فصلت	شأنه":﴿ سَنُرِيهِمُۥ ءَايَٰتِنَا فِے اِ۬لْاٰفَاقِ وَفِے أَنفُسِهِمْ حَتَّيٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمُۥ أَنَّهُ أَلْحَقُّۖ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَيٰ كُلِّ شَےْءٖ شَهِيدٌۖ﴾.	الآية:52	ص37
سورة المرسلات	﴿ وَجَعَلْنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ شَٰمِخَٰتٍ وَأَسْقَيْنَٰكُم مَّآءً فُرَاتاًۖ﴾,	الآية:27	ص40 **ص51**
سورة النحل	أيضا" :﴿ وَأَلْقِيٰ فِے اِ۬لْاَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَٰراً وَسُبُلاً لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾	الآية:15	ص40 **ص51**
سورة الرعد	تعالى":﴿ أَنزَلَ مِنَ أَلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتَ اَوْدِيَةُۢ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ أَلسَّيْلُ زَبَداً رَّابِياًۖ﴾	الآية:19	ص41
سورة الزمر	"﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ أَللَّهَ أَنزَلَ مِنَ أَلسَّمَآءِ مَآءً فَسَلَكَهُۥ يَنَٰبِيعَ فِے اِ۬لْاَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِۦ زَرْعاً مُّخْتَلِفاً اَلْوَٰنُهُۥ﴾	الآية:20	ص54
سورة البقرة	قال تعالى": ﴿وَإِذِ إِسْتَسْقَيٰ مُوسَيٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا اَضْرِب بِّعَصَاكَ أَلْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ إِثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناًۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْۖ كُلُواْ وَاشْرَبُواْ مِن رِّزْقِ اِ۬للَّهِۖ﴾	الآية:59	ص56 **ص 239**

سورة الأعراف	":﴿خُذِ ٱلۡعَفۡوَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡعُرۡفِ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾	الآية:199	ص180
سورة البقرة	أيضا": ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾	الآية:261	ص101
سورة البقرة	": ﴿وَإِنَّ مِنَ ٱلۡحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنۡهُ ٱلۡأَنۡهَٰرُۚ وَإِنَّ مِنۡهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخۡرُجُ مِنۡهُ ٱلۡمَآءُۚ﴾	الآية:73	ص51 **ص55**
سورة الكهف	قائلا" :﴿أَوۡ يُصۡبِحَ مَآؤُهَا غَوۡرٗا فَلَن تَسۡتَطِيعَ لَهُۥ طَلَبٗا﴾"	الآية:40	ص54
سورة الملك	قوله تعالى":﴿ قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِنۡ أَصۡبَحَ مَآؤُكُمۡ غَوۡرٗا فَمَن يَأۡتِيكُم بِمَآءٖ مَّعِينِۭ﴾	الآية:31	ص54
سورة آل عمران	أيضا":﴿ لَن تَنَالُواْ ٱلۡبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ﴾**112** ,	الآية:91	ص112
سورة البقرة	تعالى" : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ وَٱلۡكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾	الآية:252	ص112
سورة الأنفال	تعالى" :﴿إِذۡ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةٗ مِّنۡهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيۡكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ وَيُذۡهِبَ عَنكُمۡ رِجۡزَ ٱلشَّيۡطَٰنِ وَلِيَرۡبِطَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمۡ وَيُثَبِّتَ بِهِ ٱلۡأَقۡدَامَ﴾	الآية:11	ص196
سورة البقرة	تعالى" :﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۗ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٍ﴾	الآية:106	ص100
سورة آل عمران	قال تعالى" :﴿وَلِلَّهِ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾.	الآية:189	ص100

سورة الشورى	تعالى:﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي يُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ مِنۢ بَعۡدِ مَا قَنَطُواْ وَيَنشُرُ رَحۡمَتَهُۥۚ وَهُوَ ٱلۡوَلِيُّ ٱلۡحَمِيدُ﴾	الآية:26	ص235
سورة البقرة	تعالى:﴿... فَمَن تَطَوَّعَ خَيۡرٗا فَهُوَ خَيۡرٞ لَّهُۥۚ﴾".	الآية: 184	ص192
سورة القمر	تعالى": ﴿فَفَتَحۡنَآ أَبۡوَٰبَ ٱلسَّمَآءِ بِمَآءٖ مُّنۡهَمِرٖ وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا فَٱلۡتَقَى ٱلۡمَآءُ عَلَىٰٓ أَمۡرٖ قَدۡ قُدِرَ﴾"	الآية:11-12	ص70
سورة يوسف	تعالى":﴿ قَالَ تَزۡرَعُونَ سَبۡعَ سِنِينَ دَأَبٗا فَمَا حَصَدتُّمۡ فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلٗا مِّمَّا تَأۡكُلُونَ﴾	الآية:47	**ص 217** ص246
سورة المؤمنون	تعالى":﴿ وَأَنزَلۡنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءَۢ بِقَدَرٖ فَأَسۡكَنَّٰهُ فِي ٱلۡأَرۡضِۖ وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابِۢ بِهِۦ لَقَٰدِرُونَ ﴾",	الآية:18	ص70
سورة يوسف	تعالى":﴿وَقَالَ ٱلۡمَلِكُ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبۡعَ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ يَأۡكُلُهُنَّ سَبۡعٌ عِجَافٞ وَسَبۡعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضۡرٖ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٖۖ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمَلَأُ أَفۡتُونِي فِي رُءۡيَٰيَ إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ﴾.	الآية:43	ص217 **ص242**
سورة الحجر	تنزيله: ﴿ وَأَرۡسَلۡنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ فَأَنزَلۡنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَسۡقَيۡنَٰكُمُوهُ وَمَآ أَنتُمۡ لَهُۥ بِخَٰزِنِينَ﴾.	الآية:22	ص221
سورة يوسف	جلّ شأنه قائلا":﴿ثُمَّ يَأۡتِي مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ سَبۡعٞ شِدَادٞ يَأۡكُلۡنَ مَا قَدَّمۡتُمۡ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلٗا مِّمَّا تُحۡصِنُونَ ۞ ثُمَّ يَأۡتِي مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ عَامٞ فِيهِ يُغَاثُ ٱلنَّاسُ وَفِيهِ يَعۡصِرُونَ﴾	الآية:48-49	**ص215** ص242
سورة الشورى	شأنه":﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي يُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ مِنۢ بَعۡدِ مَا قَنَطُواْ وَيَنشُرُ رَحۡمَتَهُۥۚ وَهُوَ ٱلۡوَلِيُّ ٱلۡحَمِيدُ﴾	الآية:26	ص241

سورة القمر	قائلاً":﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا فَٱلْتَقَى ٱلْمَآءُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ﴾,	الآية:12	ص56
سورة البقرة	قوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾	الآية:187	ص101
سورة الحديد	قوله" :﴿ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَأَنفَقُواْ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾"	الآية:07	ص101
سورة الأنفال	قوله:﴿ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِى ٱلْأَرْضِ تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ فَـَٔاوَىٰكُمْ وَأَيَّدَكُم بِنَصْرِهِۦ وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾	الآية: 26	ص196
سورة القمر	قوله:﴿ وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ ٱلْمَآءَ قِسْمَةٌۢ بَيْنَهُمْ ۖ كُلُّ شِرْبٍ مُّحْتَضَرٌ﴾"	الآية:28	ص124
سورة سبأ	قال تعالى:﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِى مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ ۖ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ ۖ كُلُواْ مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَٱشْكُرُواْ لَهُۥ ۚ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾	الآية:15	ص 83
سورة الإسراء	قوله":﴿إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ ۖ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا ﴾	الآية:27	ص148
سورة القصص	قوله":﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ ۞ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ۖ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا ۖ قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ ۖ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾	الآية:22-23	ص148
سورة الشورى	قال تعالى:﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾	الآية:28	ص240

فهرس الأحاديث النبويـة:

الحديث	الإحالة	الصفحة
يقول (ﷺ): "النّاس شركاء في ثلاث: الماء والكلأ والنّار".	سيد سابق، فقه السنة ج3، ص108.	ص115 ص117
حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أنّ الرسول(ﷺ) قال: " لا يُمنعُ فضلُ الماءِ ليُمْنَعَ بهِ الكَلأُ ".	البخاري، صحيح البخاري، كتاب المساقاة باب من قال: إنّ صاحب الماء أحقّ بالماء حتّى يروى، الحديث رقم 2353.	ص 136
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من منع فضل الماء ليمنع به فضل الكلأ منعه الله رحمته يوم القيامة".	المدونة،ج4، ص469.	ص169
عن أنس رضي الله عنه، قال: أنَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه: كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب، فقال:" اللهمَّ إنَّا كُنَّا نتوسل إليك بنبيّنا فتسقينا، وإنَّا نتوسل إليك بعمِّ نبيِّنا فاسقينا، قال : فيُسقون".	صحيح البخاري المصدر السابق، ج1 ص ص، 342-343	ص234
حدثنا أبو نُعيم قال: حدثنا مِسعر قال: حدثني ابن جَبر قال: سمعت أنساً يقول: كان النبي ﷺ يغسل، أو كان يغتسل بالصاع إلى خمسة أمدادٍ، و يتوضأُ بالمُدِّ".	البخاري، صحيح البخاري ، الحديث رقم: 198، ضمن باب الوضوء، نشر مشترك موفم للنشر–الجزائرودار الهدى للطباعة والنشر	ص 206

﷽ الحديث ﷽	والتوزيع، عين مليلة،ج1 1992م، ص84. الإحالة	الصفحة
قال النّبي ﷺ:" لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلأ "	صحيح البخاري، المصدر السابق، ط1 1423هـ/ 2002، ص567.	ص136
رُوِيَ عن النّبي ﷺ أنه قال: " نعم القليب قليب المزني" وهي التي اشتراها عثمان بن عفان، فتصدَّق بها.	الحموي، معجم البلدان، المصدر السابق، ج1، ص299.	ص121
روي عن موسى بن طلحة عن رسول الله ﷺ أنه قال: نعم الحفير حفير المزني، يعني رومة، فلما سمع عثمان ذلك ابتاع نصفها بمائة بكرة وتصدق بها على المسلمين وجعل الناس يستقون منها".	نفسه،ج1،ص299.	ص 121

ورد عن عائشة رضي الله عنها قالت": شكا النّاس إلى رسول الله ﷺ قحوط، المطر ... فقال": إنّكم شكوتم جدب دياركم، وقد أمركم الله أن تدعوه ووعدكم أن يستجيب لكم" ثمّ حمد الله وقال" : اللّهم لا إله إلا أنت، أنت الغني ونحن الفقراء، أنزل علينا الغيث واجعل ما أنزلت علينا قوّة وبلاغا إلى حين" ثمّ رفع يديه فلم يزل يدعو، حتّى رؤي بياض إبطيه ثمّ حوَّل إلى النّاس ظهره وقلب رداءه وهو رافع يديه، ثمّ أقبل على النّاس ونزل فصلّى ركعتين فأنشأ الله تعالى سحابة فرعدت وبرقت، ثمّ أمطرت بإذن الله تعالى، فلم يأت مسجده حتّى سالت السّيول".	السيد سابق، المرجع السابق، مج1، ص216.	ص242

﴿ فهرس الأعلام والقبائل ﴾

﴿ أ ﴾

أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الآبلي4 ,
ابن سباهي48 ,
أبا سعيد عثمان6 ,
أبا يعقوب المريني200 ,
ابن أبي زرع ,223, 222, 219, 218, 217, 214, 109, 95, 63, 34, 25, 15, 3 ,
245, 279
ابن الأحمر274 ,113, 57, 46, 14, 9, 8, 6, 5, 2 ,
ابن البصال72 ,
ابن الحاج131 ,
ابن الزيات التادلي277 ,242 ,
ابن العوّام الاشبيلي249 ,70, 67, 35, 31 , 28 ,
ابن الوردي281 ,53 ,
ابن بصال274 ,216, 70, 66, 32, 30, 28 ,
ابن بطوطة275 ,75, 33 ,
ابن حوقل276 ,205, 81, 62, 61, 57, 53, 48, 47, 46, 45, 39, 28 ,
ابن خَفاجة10 ,
ابن خلدون, و, 2, 3, 4, 5, 10, 11, 18, 47, 59, 70, 75, 89, 93, 104, 105,
109, 110, 111, 142, 145, 162, 178, 211, 214, 215, 217, 218, 224,
225, 226, 241, 276
ابن رشد224 ,160, 155 ,
ابن سعيد المغربي 277 ,211, 164, 71, 53, 49, 48, 46, 42 ,
ابن شبلون82 ,

ابن الصغير 277, 34 ,
ابن عبدون278, 193, 178, 148, 147 ,
ابـن عذارى
ابن عذارى المراكشي 207 , 48 ,
ابن قنفد القسنطيني242, 240, 239, 226, 198, 82 ,
ابن ليون التيّجيبي169 ,
ابن مرزوق280, 247, 175, 174, 142, 90, 88, 87, 86, 80, 75, 15 ,
ابن مزين132 ,
ابن وحشية281, 31, 30 ,
أبو الحسن المريني90 ,
أبو القاسم عبد الخالق بن شبلون82 ,
أبو سعيد بن لب180 ,
أبي الحسن بن حرزهم236 ,
أبي العبّاس أحمد بن يحيى الونشريسي192 ,
أبي الفضل العقباني119, 112 ,
أبـي تاشفين105 ,
أبي تاشفين الأوّل250 , ,5 ,
أبي حمّو الأوّل 161, 250, 5 ,
أبي حمّو موسى الثّاني105 ,
أبي العبّاس أحمد الزيّاني165 ,
أبي زيان محمد5 ,
أبي عبد الله بن عمر بن خميس44 ,
الادريسي, و, 45, 60, 61, 62, 68, 71, 91, 93, 98, 154, 163, 164, 204,
205, 206, 209, 210, 250
الإدريسي274, 49, 46, 8, 3, 2 ,
الامام ابن عرفة226 ,

الأمير أبي عبد الله165 ,

☙ ب ❧

البرزلي ز, 116, 120, 122, 124, 129, 131, 134, 160, 220, 223, 224, 274
برونشفيك250 ,111, 115, 209, 219, 225 ,
بني الملاّح110 ,
البكري, هـ, و, 2, 13, 24, 33, 34, 37, 39, 45, 46, 47, 49, 50, 51, 58, 61, 62, 63, 67, 75, 76, 87, 97, 151, 163, 177, 186, 188, 195, 202, 206, 236, 275
البيروسي275 ,7, 49 ,

☙ ت ❧

التنسي275 ,5, 79, 90, 102, 105 ,

☙ ج ❧

جون بول وولف6 ,

☙ ح ❧

حسن الوزان, و, 2, 3, 6, 9, 13, 14, 18, 33, 40, 47, 49, 53, 54, 55, 63, 65, 73, 74, 88, 89, 95, 111, 113, 117, 143, 146, 163, 186, 197, 199, 200, 201, 204, 206, 210, 211, 212, 222, 224, 225, 227, 233, 240, 241, 248, 259, 281
الحموي305 ,6, 34, 47, 74, 123, 188, 275 ,
الحميري, هـ, 3, 7, 9, 10, 24, 40, 43, 44, 45, 47, 48, 49, 50, 51, 62, 63, 65, 70, 74, 76, 82, 98, 186, 203, 205, 209, 210, 275

☙ خ ❧

الخليفة عثمان بن عفان123 ,

∞ د ∞

الدبّاغ83 ,

∞ ز ∞

الزهري15 ,

∞ س ∞

ستيفان قزال286 ,233 ,232, 39,52,60 ,38 ,33 ,24 ,20,23 ,19 ,18 ,12 ,
سيدي الدّاودي238 ,
سيدي السّنوسي241 ,
سيدي بومدين239 ,144 ,
سيدي محمد بن مرزوق106 ,
سيِّدي حمُّو الشَّريف135 ,
السلطان أبي حمو موسى بن عثمان4 ,
السّلطان أبو الوليد بن الأحمر162 ,
السّلطان أبو حمّو موسى الثاني223 ,108 ,
السّلطان أبي الحسن المريني174 ,88 ,86 ,
السّلطان أبي حمّو موسى الّثاني111 ,
السّلطان أبي عنان177 ,
السّلطان أبي يعقوب3 ,
السُّلطان الزيّاني أبو تاشفين الأوّل80 ,
السُّلطان الغرناطي أبو الوليد161 ,
السّلطان المرابطي يوسف بن عبد المؤمن80 ,
السّلطان المريني أبو يعقوب يوسف15 ,
السّلطان المريني يوسف102 ,

السلطان، السعيد بن يغمراسن44 ,
السلطان المريني أبي الحسن89 ,

❧ ش ❧

الشّاعر ابن خميس239 ,
الشيخ أبا مدين240 ,
الشيخ إبراهيم التّازي56 ,
الشّيخ أبو الحسن القابسي83 ,
الشيخ أبو زكرياء بن يوغان الصّنهاجي238 ,
الشيخ أحمد بن محمد المناوي الحسني165 ,
الشيخ السّنوسي239 ,

❧ ع ❧

عائشة رضي الله245, 305 ,
عبد الله بن يونس163 ,
عبد المؤمن202 ,79, 109 ,
عثمان بن يغمراسن3 , 5, 250 ,
العبدري, و, 8, 144, 200, 204, 278
العمري278 ,58, 199, 200, 201, 203, 211, 212, 249, 250, 251 ,
العقبانيين105 ,

❧ ف ❧

الفرسطائي, ز, 36, 82, 125, 140, 141, 159, 168, 169, 279
فكتور كوزين29 ,
الفقيه أبو العبّاس أحمد226 ,
الفقيه أبي المازري120 ,
الفقيه أبي زكرياء يحي بن عبد الله بن أبي البركات152 ,

الفقيه السيوري73 ,

الفقيه الكاتب أبو سالم إبراهيم بن الحاج250 ,

الفقيه المالكي ابن علاّق159 ,

ق

القزويني279 ,47, 54 ,

القلقشندي, ح, 4, 13, 31, 38, 40, 42, 56, 58, 72, 73, 77, 95, 169, 199, 200, 203, 205, 206, 248, 249

ك

الكرخي280 ,35, 66, 69, 71 ,

ل

لسان الدين بن الخطيب247 ,86 , 10

م

المازوني, ز, 112, 119, 120, 126, 132, 135, 155, 181, 280

الماوردي, ز, 55, 156, 157, 158, 159, 184, 216, 280

مارمول كاربخال, و,8, 13, 16, 20, 21, 37, 45, 46, 48, 49, 50, 53, 60, 95, 141, 143, 198,199, 200 , 207, 233, 280

مالك بن أنس280 ,104, 109, 113, 133, 134, 159 ,

محمد حسن ,77, 82, 85, 88, 94, 95, 97, 131, 140, 146, 147, 150, 151, 152, 155, 169, 180, 184, 190, 191, 216, 228, 246

مفدي زكريا44 ,

المرازقة105 ,

المراكشي278 ,39, 49, 59, 84, 128, 129, 221 ,

المقدسي281 ,34, 212 ,

المقري281 ,10, 11, 44, 59, 89, 137, 154, 161, 164, 166, 239, 247 ,

المقري التّلمساني10 ,

الميلي ,144 ,52 ,51 ,50 ,48 ,46 ,42 ,26 ,23 ,21 ,20 ,19 ,16 ,13 ,12 ,3 ,
145, 203, 209, 212, 213, 236, 289

﴾ ن ﴿

النابلسي278 ,74 ,68 ,

النميري281 ,236 ,177 ,96 ,95 ,59 ,44 ,11 ,

﴾ و ﴿

الونشريسي, ز, ح, 3, 28, 37, 63, 64, 71, 72, 73, 74, 78, 82, 83, 84, 85,
86, 90, 91, 94, 99, 102, 106, 107, 112, 114, 115, 116, 119, 120,
121, 122, 123, 124,125 , 126, 127, 128, 129, 130, 131, 136, 139,
143, 152, 155, 158, 159, 160, 170, 171, 178, 180, 181, 182,
184 ,227 ,226 ,220 ,206 ,192 ,190 ,189 ,188 ,187 ,186 ,185 ,
248, 256, 277, 288

﴾ ي ﴿

اليعقوبي282 ,65 ,54 ,42 ,

يحيى بن خلدون ,105 ,104 ,102 ,95 ,89 ,76 ,74 ,59 ,44 ,10 ,9 ,7 ,6 ,5 ,
108, 111, 116, 142, 143, 211, 213, 222, 223, 239, 249, 250

يغمراسن بن زيان 272 ,108 ,105 ,104 ,44 ,6 ,5 ,

﴾ الزوايا ﴿

زاوية سيدي سينا117 ,

☙ فهرس البلدان والأماكن ❧

☙ أ ❧

أنكاد223 ,
أرجكوك81 ,
أرزيو45 ,
أرشقول44 ,
اسبانيا162 ,
أسلي44 ,
اشبيلية153 ,
أشير 59, 60 ,
أغادير 138, 293 ,
أغبال45 ,
إمارة بني راشد45 ,
إفريقيا7, 20, 92, 137, 259, 280 ,
أفريقية ,و, 2, 4, 108, 162, 198, 275
الأغواط22, 151 ,
الأندلس ,ب, 9, 38, 39, 46, 47, 56, 69, 91, 94, 95, 97, 153, 160, 161, 162, 163, 164, 187, 205, 206, 218, 247, 272, 278, 280, 282, 283, 286, 287, 290
البطحاء103, 108 ,
البندقية7 ,
الجريد12, 153 ,
الحجاز 200 ,
الحُضنة51 ,

الحمادة17 ,

الحمّامات144 ,143 ,142 ,76 ,

الحناية6 ,

الخضراء47 ,

الرق18 ,

الزاب138 ,61 ,17 ,12 ,

السبخات22 ,

السرسو39 ,

السودان286 ,274 ,223 ,205 ,121 ,73 ,72 ,66 ,11 ,7 ,

السودان الغربي121 ,

الشلف ,أ, 42, 206, 209

الشولي163 ,

الطاسيلي18 ,17 ,

الظُّهرة51 ,

العباد279 ,255 ,241 ,239 ,238 ,237 ,222 ,122 ,115 ,46 ,

العرق الشرقي الكبير18 ,2 ,

العلويين44 ,

الغدير52 ,43 ,

القُل20 ,

المدية211 ,60 ,

المرازقة311 ,104 ,

المسيلة205 ,201 ,59 ,53 ,49 ,21 ,

المعَسْكر205 ,

المغرب ,أ, ب, ج, د, هـ, و, ح, أ, 2, 3, 4, 5, 7, 8, 9, 10, 11, 12, 13, 14, 15,
16, 17, 18, 19, 20, 21, 22, 23, 24, 23, 27, 28, 29, 30, 31, 32, 33,
34, 35, 36, 37, 38, 39, 40, 41, 42, 43, 46, 47, 49, 50, 51, 52, 53,

54, 55, 56, 57, 58, 60, 61, 62, 63, 64, **74, 73, 72, 69, 67, 66, 65 ,**
28, 76, 77, 79, 80, 81, 83, 84, 85, 86, 88, 90, 91, 92, 93, 94, 95,
96, 97, 98, 99, 100, 101, 102, 103, 104, 105, 106, 107, 108, 109,
110, 111, 112, 113, 114, 115, 116, 120, 123, 124, 125, 129, 131,
135, 136, 137, 138, 139, 140,141, 143, 144, 146, 147, 148, 149,
150, 151, 152, 153, 154, 155, 156, 159, 160, 161, 162, 163, 164,
165, 166, 167, 168, 169, 171, 172, 173, 174, 175, 176, 177, 178,
179, 180, 181, 182, 183, 187, 126, 191, 192, 193, 194, 195, 197,
200, 201, 202, 205, 207, 208, 209, 210, 211, 212, 213, 214, 216,
217, 218, 219, 220, 221, 222, 223, 224, 225, 226, 227, 228, 229,
230, 231, 232, 233, 234, 235, 236, 237, 238, 239, 240, 243, 244,
245, 248, 251, 252, 253, 254, 255, 256, 272, 274, 277, 278, 281,
282, 283, 284, 285, 286, 287, 288, 289, 290, 291, 292, 293, 294,
295, 296, 334, 335, 336, 337

المغرب الأقصى, 4, 11, 12, 39, 43, 54, 125, 162, 218, 224, 282, 283,
285, 286, 292

المغرب الأوسط **,**أ, ب, ج, د, ه, و, ح, أ, 2, 3, 4, 5, 7, 10, 11, 12, 13, 14, 15,
16, 19, 20, 21, 22, 23, 24, 23, 27, 28, 30, 31, 32, 33, 34, 35, 36,
38, 39, 40, 41, 42, 43, 46, 47, 50, 52, 53, 54, 55, 56, 58, 60, 61,
62, 63, 64, 65, 66, 67, 69, 72, 73, 74, 28, 76, 84, 83, 81, 79, 77,
85, 86, 88, 91, 92, 94, 95, 96, 97, 98, 99, 100, 101, 102, 103, 108,
109, 112, 113, 115, 116, 123, 124, 129, 131, 135, 136, 137, 138,
139, 140, 141, 144, 146, 147, 149, 152, 153, 155, 156, 159, 164,
165, 166, 167, 168, 169, 171, 172, 173, 175, 176, 177, 178, 179,
182, 183, 187, 126, 191, 192, 194, 195, 197, 200, 201, 202, 205,
207, 208, 211, 212, 213, 214, 217, 218, 219, 221, 223, 224, 225,

226, 227, 228, 229, 230, 231, 232, 233, 236, 238, 240, 243, 244, 245, 248, 251, 252, 253, 254, 255, 256, 285, 287, 288, 290, 291, 292, 293, 295, 334, 335, 336, 337

المهدية97 ,

المهراز44 ,

⸨ ب ⸩

باب الحديد143 ,

باب سيد بوجمعة79 ,

باب كشوط79 ,

باجة205 ,61 ,37 ,33 ,

بجاية291 ,290 ,228 ,107 ,52 ,48 ,47 ,12 ,

برشك60 ,28 ,

برقة108 ,62 ,

بسكرة201 ,145 ,49 ,45 ,21 ,12 ,

بغامة66 ,

بلاد الجريد49 ,12 ,

بني بوسعيد51 ,

بني جليداسن161 ,

بني حماد163 ,

بني خلاد163 ,

بني راشد211 ,108 ,

بني صاف210 ,

بني عامر223 ,104 ,

بني عباس18 ,

بني عبد الواد ز108 ,107 ,103 ,

بني مرين285 ,199 ,198 ,172 ,95 ,14 ,5 ,4 ,3 ,
بني مزغنى86 ,47 ,
بني وازلفن59 ,
بني وامانوا108 ,
بني يزيد223 ,107 ,

﴿ ت ﴾

تاجرارت223 ,
تاسلة45 ,
تافنى40 ,
تاهوذا202 ,
تاورت3 ,
تلمسان ,أ, ب, ج, و, 2, 3, 4, 5, 6, 7, 8, 9, 10, 13, 14, 17, 21, 23, 42, 43, 44, 45, 47, 51, 56, 57, 58, 59, 63, 69, 72, 73, 74, 79, 88, 89, 95, 97, 101, 103, 107, 108, 112, 113, 118, 122, 128, 141, 142, 144, 157, 160, 162, 163, 164, 169, 172, 173, 178, 186, 199, 198, 197 , 200, 202, 203, 205, 206, 209, 210, 216, 220, 223, 234, 235, 236, 238, 240, 245, 247, 261, 272, 275, 282, 284, 285, 287, 288, 289, 292, 294, 295, 296, 334
تمولست140 ,
تنزروفت2 ,
تنس205 ,161 ,59 ,58 ,52 ,47 ,46 ,20 ,
تهودة201 ,
توات296 ,293 ,271 ,223 ,153 ,92 ,91 ,90 ,2 ,
توزر185 ,150 ,
تونس284 ,283 ,282 ,279 ,276 ,225 ,200 ,198 ,93 ,71 ,49 ,12 ,8 ,4 ,
تيكوارين223 ,

تيهرت209 ,208 ,110 ,45 ,39 ,22 ,

☙ ج ❧

الجزائر ,ط, 3, 4, 5, 7, 8, 10, 11, 12, 13, 14, 15, 18, 21, 24, 35, 40, 49, 52, 54, 57, 69, 83, 88, 100, 104, 106, 107, 108, 110, 111, 143, 144, 175, 205, 209, 211, 222, 245, 261, 271, 274, 275, 276, 279, 280, 281, 282, 283, 284, 285, 286, 287, 288, 289, 290, 293, 291 , 295

جيجل61 ,53 ,

جزائر بني مزغنى 86,47,

☙ ح ❧

حصن شيروز158 ,139 ,

☙ ر ❧

ريغ 93,

☙ ز ❧

زناتة107 ,45 ,6 ,

☙ س ❧

سجلماسة174 ,2 ,

سلا295 ,294 ,281 ,160 ,125 ,88 ,58 ,

سوق إبراهيم47 ,

سطيف 56

سول2 ,

سويقة إسماعيل172 ,142 ,

سيق51 ,

☙ ش ❧

شرشال209 ,205 ,86 ,

شلف176 ,46 ,

ஐ ع ஐ

عرق الشاش18 ,
عرق ايقدي18 ,
عمُّور 51 ,
عين الباروق58 ,
عين الحوت58 ,44 ,
عين الرمّانة58 ,
عين السخونة58 ,
عين الشّمس61 ,
عين تادرة59 ,
عين تاسليت264 ,58 ,
عين تاغزوت58 ,
عين تالانتيرغ60 ,
عين تالوت58 ,
عين تموشنت234 ,210 ,
عين سليمان60 ,
عين سيدي الصحبي266 ,265 ,58 ,
عين فزة58 ,
عين مسعود60 ,
عيون أشقار 48 ,
عيون لوريط269 ,57 ,

ஐ غ ஐ

غرناطة291 ,286 ,275 ,207 ,175 ,163 ,94 ,86 ,
غزة291 ,241 ,59 ,47 ,

❧ ف ☙

فاس143 ,
فجيج150 ,17 ,
فكان ,125 ,124 ,121 ,117 ,113 ,110 ,94 ,68 ,64 ,61 ,45 ,34 ,10 ,3 ,
131, 138, 167, 168, 171, 185, 192, 196, 200, 207, 221, 246
فلاوسن6 ,

❧ ق ☙

قالمة144 ,
قباسة238 ,
قبائل بني سويد103 ,
قرطاجنة288 ,49 ,
قرية آجر73 ,
قرية العلويين59 ,44 ,
قرية بابلوت59 ,
قرية تاتانلوت44 ,
قرية ريغة59 ,
قسطيلية185 ,
قسنطينة ,281 ,276 ,198 ,179 ,175 ,144 ,123 ,61 ,56 ,48 ,33 ,18 ,9 ,
291, 292, 293
قصر الفلوس86 ,
قصور توات93 ,68 ,
قلعة أبي الطويل53 ,
قنطرة وادي سطفسيف172 ,

❧ ك ☙

كزناية59 ,
كندة68 ,

﴾ م ﴿

مازونة ,ز, 47, 110, 118, 123, 280, 285, 291
مالي73 ,
ماورغة60 ,
متيجة183 ,47 ,
مراكش295 ,91, 93, 95, 153, 288 ,
مرسى الخرز71 ,
مرسيليا208 ,
مرية162 ,
مستغانم210 ,46, 47, 59 ,
مصر ,ط, 7, 11, 18, 27, 28, 36, 38, 46, 94, 122, 196, 274, 275, 281, 284, 285, 286, 287, 288, 289
معسكر144 ,17, 45 ,
مغراوة210 ,51 ,
مغنية**7 ,**
مكناسة58 **,**
ملوية108 ,3, 4, 12, 16, 20, 103 ,
مليانة210 ,2, 47, 53 ,
مليلة304 ,211, 274 **,**
منشر الجلد172 ,88, 142 ,
منصورة79 ,
ميلة144 ,60 ,
ميناء هنين210 ,
ميناء وهران208 ,

﴾ ن ﴿

نتاتين46 ,
ندرومة210 ,44 ,
نول108 ,

☙ هـ ❧

هنين210 ,208 ,204 ,6 ,

☙ و ❧

واركلا2 ,
واركلان68 ,
وهران ,و, 2, 6, 8, 10, 20, 29, 39, 45, 55, 58, 91, 101, 104, 109, 144, 153, 161, 187, 198, 201, 208, 223, 238, 287, 290, 291, 292

☙ ي ❧

يلل205 ,59 ,
اليمن278 ,57 ,

؆ فهرس الأودية والأنهار والعيون ؆

الأودية

واد48 ,
واد الجمال185 ,
واد الساورة2 ,
واد الهبرة45 ,
واد زا3 ,
واد مجمع2 ,
وادي اصطفصيف57 ,
وادي الطّويل46 ,
وادي ريغ153, 234 ,
وادي سي45, 58 ,
وادي سيدي العربي58 ,
وادي سيرة45 ,
وادي متشكانة86 ,
وادي مصمودة186 ,
وادي مينة39 ,
وادي نهل47 ,
وادي يدوش47 ,
وادي يسر45, 57 ,

الأنهار

نهر أسر44 ,
نهر الشلف12, 206 ,
نهر الصفصيف95, 202, 234 ,

نهر الوريط43 ,

نهر بجاية96 ,

نهر تافنة58 ,

نهرٌ سحر49 ,

نهر سطفسيف202 ,

نهر سُهَر53 ,

نهر سيرات45 ,

نهر شلف96 ,46 , 39 ,

نهر واسط46 ,

نهر يدوغ47 ,

العيون

عين الباروق58 ,

عين الحوت58 ,44 ,

عين الرمّانة58 ,

عين السخونة58 ,

عين الشّمس61 ,

عين تادرة59 ,

عين تاسليت264 ,58 ,

عين تاغزوت58 ,

عين تالانتيرغ60 ,

عين تالوت58 ,

عين تموشنت234 ,210 ,

عين سليمان60 ,

عين سيدي الصحبي266 ,265 ,58 ,

عين فزة58 ,

عين مسعود60 ,
عيون أشقار48 ,
عيون لوريط269 ,57 ,

ﮋ السهول والجبال ﮊ

سهل سينا209 ,
سهل متيجة212 ,16 ,
سهل مستغانم16 ,
سهل وهران16 ,
سهول الغزوات(البحيرة)16 ,

ﮋ الجبال ﮊ

جبال الأطلس51 ,23 ,17 ,
جبال الجزائر51 ,
جبال القصور12 ,
جبال القُل54 ,
جبال الهقار18 ,
جبال بيدر163 ,
جبال جرجرة48 ,
جبال سعيدة22 ,21 ,
جبال مصمودة8 ,
جبل الأوراس201 ,49 ,48 ,
جبل البغل234 ,9 ,
جبل بني راشد47 ,21 ,12 ,
جبل بني يزناسن51 ,
جبل تاجرة44 ,
جبل شيليا12 ,

جبل لمطماطة59 ,
جبل مطَّغرة51 ,
جبل ودوين8 ,
جبل ولهاصة51 ,

࿊ الشطوط ࿊

شط الحضنة21 ,
شط ملغيغ21 ,
الشط الشرقي22 ,
الشط الغربي21 ,
الشطوط22 ,

࿊ الهضاب ࿊

هضبة الشطوط21 ,12 ,
هضبة بلاد الجزائر46 ,
هضبة تادمايت17 ,
هضبة فرندة39 ,

࿊ الواحات ࿊

واحات أدرار270 ,22 ,
واحات الأغواط151 ,22 ,
واحات القليعة22 ,
واحات بسكرة22 ,
واحات بشار ,أ, 22
واحات تقرت22 ,
واحات تيميمون22 ,
واحات عين الصفراء22 ,

واحات عين صالح22 ,
واحات غرداية279 ,35 ,22 ,
واحات وادي ريغ234 ,153 ,
واحات وبلاد الجريد49 ,12 ,
واحة فجيج150 ,17 ,
واحة ميزاب68 ,

۞ الحمّامات ۞

حمّام أبو سَلْفَانْ144 ,
حمّام أغادير143 ,
حمّام الطبول143 ,
حمّام العالية143 ,
حمّام المسخوطين144 ,
حمّام بسكرة144 ,
حمّام بوحجر144 ,
حمّام بوحنيفية144 ,
حمّام ربي144 ,
حمّام ريغة144 ,
حمّام سيدي العبدلي144 ,
حمّام شيقر144 ,

فهرس الموضوعات

❧فهرس الموضوعات ☙

ـ مقدمــة...أ–ط

ـ الفصل التمهيدي: الحدود الجغرافية والمظاهر الطبيعية لبلاد المغرب الأوسط فـي العهد الزيّاني...1

أوّلا: الإطار الجغرافي لبلاد المغرب الأوسط خلال القرن(7–10هـ/13–16م)..........2

1ـ موقع تلمسان وأهميته...5

2–البنية الجيولوجية لأراضي الدولة الزيانية..................................9

3–المظهر العام لِمَنَاخِ المغرب الأوسط......................................13

ثانيا: العوامل المؤثرة في المناخ..14

1– الموقع الفلكي والجغرافي..14

أ–فلكيا...14

ب ـ جغرافيا...15

2 – تضاريس بلاد المغرب الأوسط...15

أ–التضاريس الشمالية..16

ب–التضاريس الجنوبية 17

3–هبوب الرياح...18

4–الضّغط الجوِّي..19

5–الحرارة...19

ثالثا: الأقاليم المناخية المميزة للدولة الزيانية.................................20

1–مناخ إقليم البحر المتوسط...20

2– مناخ إقليم السهوب (الهضاب)..21

3–مناخ الإقليم الصحراوي..22

ـ الفصل الأوّل: مصادر الموارد المائية ببلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني......26

أوّلاً: المصادر المائية بالدولة الزيّانية من القرن(7–10هـ/13–16م)...............27

1 ـ الأمطار...30

أ- دلائل سقوط المطر:...35
ب-أهميتها...36
ج-أوقات تساقطاتها وكمِّياتها: 38
2-الأنهار: 40
أ - أهمّ الأنهار(الأودية) ببلاد المغرب الأوسط:...........................42
ب - علاقة الجبال بالتّساقطات المطرية والثّلجية:.........................50
3- العيون:..54
1 - نماذج من عيون بلاد المغرب الأوسط......................................56
4- الآبار...62
1-طرق الاستدلال على مياه الآبار..64
2 - طرق استنباط المياه الجوفية: 66
3-أهميتها: 71
الفصل الثّاني:طرق التحكّم في تجميع وتوزيع المياه بأراضي الدّولة الزيانية..75
أوّلا - أساليب وتقنيات الاستعمال المائي بالدولة الزيانية:....................76
1 - **منشآت تخزين المياه بالدّولة الزّيانية:**.................................78
أ-الصّهاريج..78
ب-المواجل...80
ج-السّدود..82
د-الحواجز الحجرية:..85
هـ-القناطر..86
2 - منشآت التّوزيع المائي:..87
أ-السّواقي..87
ب-الفقارات..90
3-منشآت رفع المياه: 93
أ-السانية:...93
ب-النّاعورة:..94

ج–الدواليب:...96
ثانيا: نظام الأراضي وملكياتها ببلاد المغرب الأوسط في العهد الزياني:...................98
1ـ نظام ملكية الأرض في نظر الفقهاء:..98
أ– الملكية الخاصّة: 100
ب–الملكية العامّة: 102
2– الزيّانيّون ونظام ملكية الأرض:..105
◈– النِظام الاقطاعي: 106
أـ إقطاع التّمليك: 110
ب ـ أراضي المخزن: 110
ج ـ أراضي الأحباس:...111
أوّلا: الملكيات المائية ببلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني: 115
1–الملكيات المائية بين التّوزيع والتّشريع: 116
أ–الملكيّة العامّة للماء: 117
ب – الماء المتملّك: 119
ج ـ الماء غير المتملّك: 120
د ـ مياه الأحباس: 120
هـ–الماء المشاع:...123
وـ الملكية الفردية للماء:...123
2 ـ كيفية استغلال الأراضي: 124
أـ المزارعة: 125
ب ـ المغارسة: 128
ج: المساقاة:...130
ـ الفصل الثالث: نظام الرّي وطرق توزيعه بالدّولة الزيّانية 134
أوّلاـ الطُّرق المستعملة في استغلال المياه بالدّولة الزيّانية:..................................135
1: أساليب الرّي المُتَّبعة بالدّولة الزيانية:...136
ثانيا: طرق توزيع الماء عند الزيانيين:...138

1-التّوزيع المائي المعتمد بالدولة الزيانية بين المدينة والرِّيف والواحات:..............140
أوّلا: التّوزيع المائي بالمدينة:..141
أ-الاستعمالات المائية بالمدينة:..141
ب-حاجة الحمّامات إلى الماء :..142
ج-المصانع: 144
ثانيا: التّوزيع المائي بالريف:..145
أ-الاحتياجات المنزلية: 146
ثالثا: طرق استغلال وتنظيم المياه بالواحات:.......................................148
رابعا- نماذج من المصادر المائية المستغلة بمجال الدولة الزيانية: 154
1- نظام الرّي بمياه الأنهار : 155
2- نظام استغلال مياه الآبار وطرق الانتفاع بها:.....................................157
3- مياه العيون ونظام استغلالها:..157
خامسا- دور المهاجرين الأندلسيين في تطوير نظام الرّي بالدّولة الزيانية:..........159
سادسا:الضّوابط الشّرعية والعرفية والسّلطوية، ودورها في تنظيم الرّي بالأراضي الزّيّانية.165
1-الضّوابط الشّرعية في تنظيم الرّي: 165
أ-المياه بين التّوزيع والتّشريع:...166
ب - صراع التّوزيع المائي بين المدينة والرِّيف: 169
ج - دورالسلطة في تنظيم الري:.. 171
2 - النِّزاع حول توزيع النّوبات المائية وأسبابه:...................................176
◈- أنواع النِّزاعات المائية: 177
أ- النِّزاع بين الأعالي والأسافل:..177
ب - نزاعات أصحاب الرّحى: 183
ج-نظام السّقي بالسّاقية ونزاعاته:..185
د-النِّزاعات بين أهل المدينة وساكنة الرِّيف حول عملية الكنس: 186
- الفصل الرّابع: نظام الرّي ودوره في الحياة الاجتماعية والاقتصادية الزيانية.......189
أوّلا- نُظم الرّي وعلاقته ببناء النّسيج الإجتماعي الزّيّاني.........................190

1 –دور الماء في بناء الرَّوابط الإجتماعية:..................................190
أ–التّعاون في عمليات الكنس: 190
ب–الصِّيانة والبناء:..191
ج ـ بناء الرّوابط الأسرية:..192
د–مدلولات الماء في الحياة الإجتماعية: 193
هـ–الماء وأثره في الحروب: 194
ثانيا: نظم الرّي ودوره في بناء الأسس الاقتصادية:.......................201
1–الأراضي المسقية ومنتجاتها بالدّولة الزيّانيةّ: 201
2-الأراضي البورية ودورها في التّنمية الاقتصادية الزيّانية: 205
ثالثا: الجوائح وانعكاساتها على نظم الرّي بالدولة الزيّانية 211
1–أنواع الجوائح: 211
أ–الجفاف:...212
ب– الجراد: 217
ج– الأعاصير والفيضانات: 219
د– البَرَدُ:...221
هـ–تأثير الأعراب على الاقتصاد الزيّاني:......................................222
رابعا: أثر الجوائح على نظم الري بالدولة الزيانية: 225
1–طرق الاستمطار المعتمدة ببألاد المغرب الأوسط خلال العهد الزيّاني 227
◈–الجذور التّـاريخية لطقوس الاستمطار ببلاد المغرب الأوسط:.................227
أ– تعريف الطقوس: 227
ب–الأصول التّاريخية لطقوس الاستمطار : 228
ج ـ مواعيد سقوط المطر ببلاد المغرب الأوسط خـلال الفترة الزيّانية: 230
د ـ بعض طقوس الاستمطار المعروفة بالدولة الزيّانية: 231
◈–طقس غُنجة: 231
◈–طقس رمي الحجر بالقناطر:...233
◈ـ طقوس التّبرّك بالأولية والصّلحاء واقامة الوعدة:.................................235

1-طقس التّبرّك بالأولياء والصّلحاء:.................................235
2 ـ صلاة الاستسقاء: 239
أ-الاستسقاء لغة:...240
ب-الاستسقاء شرعا:..240
ب-كيفية أدائها:...240
خامساـ احتياطات الدّولة الإنتاجية ودورها في مواجهة الأزمات:..................243
◈طرق وتقنيات مجابهة الجوائح:...243
خـــــاتمة...249
- المــــلاحـــق...257
-قائمة المصـــادر والمراجع...274
- فهارس عامة...298
- فهرس الآيات...299
- فهرس الأحاديث النبويـة..304
- فهرس الأعلام والقبائل..306
- فهرس البلدان و الأماكن 313
- فهرس الموضوعـــات...329

الملخص:

يعتبر الماء من أهم المقومات التي تضمن استمرارية الحياة، وبذلك كان عنصرا أساسيا في بناء كل الحضارات القديمة، وهو من الشروط الضرورية لاستقرار الإنسان سواء بالمدن أو الأرياف، ولا يمكن لأي أمَّة الاستغناء عن وجوده، إلاَّ أنَّ الحاجة المُلحة إليه، تفرض وجود نظام وأسس من شأنها أن تضبط استغلاله استغلالا نافعا، لتستفيد منه كل الكائنات الحية، وعليه وقع اختيارنا لموضوع "**نظام الري بالدولة الزيانية(7-10هـ/13-16م)**"، من أجل ابراز أهم الطرق والتقنيات المعتمدة لدى الزيانيين في توزيع الماء بين الساكنة بميزان محكم يخضع للشَّرع والعرف، وبهدف ضبط حدود توزيعه بعيدا عن النزاعات المحتملة.

الكلمات المفتاحية: (**الماء -نظام الري-الدولة الزيانية-العُرف-الشرع-النزاعات**).

Résumé :

De toutes les ressources terrestres, l'eau et la plus précieuse, elle est considérée comme étant l'élément fondamental qui garantit la continuité de la vie sur cette terre. Cette richesse naturelle était la condition sinequanone dans la construction des civilisations antiques. En effet, c'est elle qui garantit la stabilité humaine aussi bien dans les zones urbaines que rurales. Les nations actuelles ne peuvent s'en passer. Son besoin vital impose l'instauration d'un système de contrôle et d'exploitation pour permettre à tous les êtres vivants d'en bénéficier.

Dans ce travail de recherche, nous nous intéressons essentiellement à cette ressource terrestre et plus particulièrement au **« Système d'irrigation à l'ère de l'ÉTAT ZIANIDE (7-10H/13-16AD)** », nous tentons d'élucider les principales méthodes et techniques adoptées par les ZAYANIDES dans la distribution équitable de l'eau entre les habitants et ce, selon la loi islamique (CHAREA) à l'abri des conflits.

Mots clés :

.L'eau-système d'irrigation-état de zianides-coutume-légitimité-conflis-(loi islamique)

Abstract:

Water is one of the most important elements that ensures the continuity of life and thus was an essentials element in the building of all ancient civilizations and is one of the necessary conditions for the stability of man, whether in cities or rural areas, and no nation can dispense with its existence, but the urgent need for it imposes the existence of a system and foundations that will control its exploitation usefully for the benefit of all living beings.

Therefore, we have chosen the theme of " Irrigation System in the Zayani state(7-10H/13-16AD), in order to highlight the most important methods and techniques adopted by the Zayani in distributing Water between the inhabitants with a tight balance subject to Sharia and custom and in order to control the limits of its distribution away from possible conflicts.

Water-irrigation system- zayani state- Custom- sharia law- conflicts.